الدكتور ثامر العميدي

جامعة الإمام جعفر الصادق عليه السلام

تعويض الأسانيد

تأريخه ونظريته وتطبيقاته

الجزء الثاني

تَعْوِيْضُ ٱلْأَسَانِيْدِ

تَارِيْخُهُ وَنَظَرِيَّتُهُ وَتَطْبِيْقَاتُهُ

الدكتور ثامر العميدي

الجزء الثاني

شبكة الفكر
alfeker.net

محفوظة جميع الحقوق

* تَعْوِيْضُ ٱلْأَسَانِيْدِ

تَارِيْخُهُ وَنَظَرِيَّتُهُ وَتَطْبِيْقَاتُهُ

* الدكتور ثامر العميدي

* الجزء الثاني

* الطبعة الاولى: 2014 م - 1435هـ

* مطبعة دار الإسلام – بغداد

a.baraka80@gmail.com

الباب الثاني

جذور فكرة تعويض الأسانيد

وتطبيقاتها الرجاليّة

(٣-٣٢٠)

توطئة في بيان تاريخ فكرة تعويض الأسانيد

الفصل الأوّل / تصحيح الأسانيد الضعيفة بطرق الشيخ في الفهرست

الفصل الثاني / تصحيح الطريق في كتاب بطرق الكتاب نفسه أو بغير طرق الفهرست

الفصل الثالث / تتميم الطرق وتركيب الأسانيد

توطئة في بيان
تاريخ فكرة التعويض
(٥ـ٢٦)

- دور أساليب التأليف الرجالـى فى نشوء فكرة التعويض
- دور المسالك السندية في نشـوء فكرة التعويض
- أسماء من طبّقوا الفكرة وتصنيف جهودهم المبذولة حولها

دور أساليب التأليف الرجالي

في نشوء فكرة التعويض

يمكن إرجاع جذور فكرة تعويض الأسانيد ـ بأكثر تطبيقاتها ـ قبل صياغتها إلى نظرية علمية إلى بعض الأساليب المتقاربة في التأليف الرجالي سابقاً، حيث لم يكن علم الرجال قد تبلور ـ آنذاك ـ كما هو عليه اليوم، شأنه بذلك شأن بقيّة العلوم الأخرى أبان نشأتها الأولى وظهورها؛ إذ لم يكن هناك ثمّة منهج واضح المعالم لِيُلْتَزم به في التأليف أو التصنيف، وقد ساعد على ذلك اختلاط موضوع علم الرجال بمواضيع فرعية لعلوم أخرى لصيقة به وقريبة من موضوعه، بحيث لم يستقلّ عنها إلّا بعد مراحل عِدّة من تطوّره. ولهذا نجد في الكتب الرجالية القديمة مزجاً واضحاً بين علم الرجال، وعلم الطبقات، والفهرسة، والتراجم أحياناً، ممّا انعكس هذا على تسمية مصنّفات ذلك العهد المبكرّ من تاريخ علم الرجال.

فما يعرف اليوم برجال الشيخ الطوسي مثلاً، هو كتاب في الطبقات وليس في علم الرجال، إذ لم يتعرّض الشيخ لأحوال جلّ من ذكرهم فيه، وإنّما صنّف الرواة بحسب الطبقات، واشتمل الكتاب على أسماء الرجال الذين رووا عن رسول الله ﷺ، وعن الأئمّة عليهم السلام ابتداءً بأصحاب أمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام وانتهاءً بأصحاب الإمام العسكري عليه السلام، مع ذكر من تأخّر زمانه من رواة الحديث،

أو من عاصر الأئمّة عليهم السلام ولم يرو عنهم، بغضّ النظر عن استقامة الرواة أو انحرافهم.

فلا غرو إذن أن نجد في رجال الشيخ أسماء عديدة لم تحفل بها كتبنا الرجالية قاطبة؛ من أمثال معاوية بن أبي سفيان، وعمرو بن العاص، وزياد بن أبيه، وابنه عبيدالله لعنه الله، مع بعض الخوارج أيضاً.

كلّ هذا مع عدم التعرّض لأحوال من ذكرهم إلّا نادراً؛ إذ الصفة السائدة في هذا الكتاب هي الاكتفاء بذكر الأسماء لا غير كما هو الحال في رجال البرقي أيضاً.

وفهرست الشيخ الطوسي كتاب رجال في أغلب محتواه؛ لما نرى فيه من بيان أحوال الكثير ممّن ذكروا فيه جرحاً وتعديلاً، بينما هدف الكتاب شيء آخر وهو إحصاء مصنّفات الشيعة وأصولهم، كما يتّضح من كلام الشيخ في ديباجة الفهرست.

ورجال النجاشي هو كفهرست الشيخ من حيث الأصل؛ إذ صنّفه كجواب علمي محكم على ما أُثير من شبهة افتقار الشيعة إلى المصنّفات، ومع هذا فهو كتاب رجال في المضمون؛ لما اشتمل عليه من بيان أحوال جلّ من ذكرهم فيه.

ورجال الكشي اشتمل على علم الرجال، والطبقات، وفيه نكهة علم التراجم أيضاً.

ولا شكّ بأنّ لهذا التنوّع الحاصل في التأليف الرجالي دوره في نشأة فكرة التعويض، حيث ظهرت بتأثير أسلوبين من التصنيف فيه؛ نظراً لما فيهما من أسس علمية كثيرة ساعدت على ظهور تلك الفكرة وتطويرها، وهما:

أوّلاً ـ أسلوب تصنيف فهارس الكتب:

وليس في هذا الأسلوب القديم شبهاً بعلم الفهرسة المعاصر، لأنّه اعتمد في الأساس على إحصاء بعض المصنّفين للكتب الواصلة إليه عن طريق مشايخه الذين استجازهم بروايتها، ومن ثَمَّ تسميتها ونسبتها إلى أصحابها، مع بيان شيء من أحوالهم أحياناً وترك ذلك أحياناً أخرى، ثمّ بيان الطريق إليها موصولاً بأصحابها.

وهذا تعبيرآخر عمّا سلف ذكره من كون روايتهم للحديث الشريف إنّما هي من كتب الحديث السابقة[1] التي ذكروا الطريق إلى أصحابها عند فهرستها في فهارسهم.

ولو فرضنا أنّ أحد المفهرسين القدامى قد روى حديثاً من أحد تلك الكتب المتقدّمة بسند ضعيف، وذكره في بعض كتبه، وكان له طريق صحيح إلى ذلك الكتاب بعينه قد ذكره في فهرسته، فالسؤال هنا:

هل يمكن تصحيح سند الحديث المذكور في كتابه، باستخراجه من الطريق الصحيح المذكور في فهرسته إلى صاحب ذلك الكتاب بعينه، وجعله سنداً لمتن الحديث عوضاً عن سنده الضعيف، أوْ لَا؟

لا شكّ أنّ الجواب بـ(نعم) سيحقّق فكرة التعويض السندي بأبسط صورها.

وقد عُرف هذا الأسلوب من التأليف المساعد على نشوء فكرة التعويض في بعض المصنّفات الرجالية القديمة، سواء التي حملت عنوان (الفهرست)، أو التي كانت فهرستاً في واقعها ولكنّها حملت اسماً آخر، نذكر منها:

١ ـ الرجال / أحمد بن علي بن أحمد بن العباس، أبو العباس النجاشي

---

(١) ينظر: (تعيين مصادر الأحاديث المسندة) ١ : ٣٩٣ وما بعدها.

الكوفي (ت / ٤٦٣هـ) «مطبوع».

٢ ـ رسالة أبي غالب الزراري إلى ابن ابنه في ذكر آل أعْيَن /أحمد بن محمد ابن محمد بن سليمان بن الحسن بن الجهم بن بكير بن أعين الشيباني الكوفي البغدادي المعروف بأبي غالب الزراري (ت / ٣٦٨هـ)، مع تكملتها للحسين بن عبيدالله بن إبراهيم، أبي عبيد الله الغضائري (ت / ٤١١ هـ) «مطبوع».

وهذان الكتابان وإن لم يحملا عنوان الفهرست إلّا أنّهما في موضوع الفهرسة.

٣ ـ الفهرست / ابن عبدون، أحمد بن عبدالواحد بن أحمد البزاز (ت /٤٢٣هـ)[١]، وهو من مشايخ الشيخ الطوسي والنجاشي.

٤ ـ الفهرست / ابن قولويه جعفر بن محمد، أبو القاسم القمي (ت /٣٦٨هـ)[٢].

٥ ـ الفهرست / أحمد بن داود بن سعيد الفزاري المعروف بأبي يحيى الجرجاني، على ما يظهر من تعقّب الشيخ الطوسي لكلام الكشي في ترجمته[٣].

٦ ـ الفهرست / أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن بابويه القمي، وقد روى في كتابه هذا كتاب الراهب والراهبة لربعي بن عبدالله، وذكر الطريق إليه، كما في آخر

---

(١) الطوسي / الفهرست: ٣٧ / ٧ (٧) في ترجمة إبراهيم بن محمد بن سعيد الثقفي.

(٢) الطوسي / الفهرست: ٩٢ / ١٤١ (١٩).

(٣) الكشي / رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال) ٢: ٨١٤ / ١٠١٦، وفيه قول الكشي في ذيل ترجمته: «وسنذكر بعض مصنّفاته فإنّها ملاح»، فتعقّبه الشيخ بقوله: «ذكرناها نحن في كتاب الفهرست، ونقلناها من كتابه» والظاهر أنّه يريد: من فهرست الجرجاني، لا من أصل كتاب الكشي، وإلّا لقال (ونقلناها من هذا الكتاب)، ولكن الشيخ لم يذكره في جملة كتب الجرجاني في كتاب الفهرست: ٨٠ ـ ٨١ / ١٠ (٣٨).

ترجمة ربعي في رجال النجاشي[١].

٧ ـ الفهرست / حُمَيْد بن زياد بن حماد، أبو القاسم الكوفي (ت / ٣١٠هـ)[٢].

٨ ـ الفهرست / سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمي (ت / ٢٩٩ أو ٣٠١هـ)[٣].

٩ ـ الفهرست / علي بن الحسين المسعودي (ت / ٣٤٦هـ)[٤].

١٠ ـ الفهرست / علي بن الحسين بن موسى السيد المرتضى علم الهدى (ت / ٤٣٦هـ)[٥].

١١ ـ الفهرست / الكراجكي، أبو الفتح محمد بن علي الطرابلسي (ت / ٤٤٩هـ)[٦].

١٢ ـ الفهرست / محمد بن جعفر بن أحمد بن بُطّة الأديب[٧] وأكثر ما في

---

(١) النجاشي / رجال النجاشي: ١٦٧ / ٤٤١.

(٢) المصدر نفسه: ٢٣٢ / ٦١٥ في ترجمة عبيدالله بن أحمد بن نهيك، و: ٢٥٧ / ٦٧٥ في ترجمة علي بن أبي صالح محمد الملقّب بزرج، أبي الحسن الكوفي الحنّاط.

(٣) الطوسي / الفهرست: ١٣٥ / ٣١٦ (١).

(٤) النجاشي / رجال النجاشي: ٢٥٤ / ٦٦٥.

(٥) الطوسي / الفهرست /: ١٦٤ / ٤٣١ (٥٨).

(٦) ابن طاوس / الدروع الواقية، رضي الدين علي بن موسى الحسني: ٢٧٢ الفصل الثالث والعشرون، قال السيد ابن طاوس بعد نقل حديث في كتاب زهد النبي ﷺ لأبي محمد جعفر بن أحمد القمي، ما هذا لفظه: «ذكر الكراجكي في كتاب الفهرست أنّه صنّف مائتين وعشرين كتاباً بقم والري».

(٧) الطوسي / الفهرست: ٦٤ / ٦٥ (٣) في ترجمة أحمد بن محمد بن خالد البرقي، والنجاشي / رجال النجاشي: ٧٧ / ١٨٢ في ترجمة البرقي أيضاً، و: ١٩٠ / ٥٠٧ في ترجمة سفيان بن صالح، و: ٣٧٥ / ١٠٢٣ في ترجمة ابن قبة الرازي.

فهرست الشيخ مأخوذ من هذا الكتاب كما يعلم من كثرة وقوع ابن بطّة في طرق الشيخ إلى الكتب.

١٣ ـ الفهرست / محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد القمي (ت / ٣٤٠هـ)[١].

١٤ ـ الفهرست / الشيخ الطوسي (ت / ٤٦٠هـ) «مطبوع».

ثانياً ـ أسلوب تصنيف المشيخات:

يمكن عدّ (المشيخات) من أسباب ظهور فكرة تعويض الأسانيد أيضاً، والمشيخة نوع من التصنيف الرجالي القديم عند محدّثي الشيعة، وتفترق عن كتب الفهرسة بخلوّها من أسماء الكتب، إلّا أنّها تلتقي معها في النتيجة، لاختصاصها بذكر طرق مصنّفيها إلى مرويّاتهم المأخوذة من كتب المصنّفين من أصحاب الأئمّة عليهم السلام وغيرهم، كالأصول الأربعمائة وغيرها من المؤلّفات والمصنّفات المشهورة، الأمر الذي يعني إمكان استبدال السند الضعيف لصاحب المشيخة إلى رواية من كتاب بالطريق الصحيح المذكور في المشيخة إلى مصنّف ذلك الكتاب، لأنّ معنى الطريق إلى شخص في المشيخة أو الفهرست هو الطريق إلى كتبه.

قال السيد الخوئي بشأن مشيخة التهذيبين وفهرست الشيخ: «إنّهما معدان لبيان الطرق إلى نفس الكتب لا إلى أربابها»[٢]، وبهذا تلتقي المشيخات مع فهارس الكتب في النتيجة وإن اختلفت عنها في الأسلوب.

---

(١) النجاشي / رجال النجاشي: ٣٣ / ٧١ في ترجمة إسماعيل بن جابر الجعفي.

(٢) البروجردي / مستند العروة الوثقى، كتاب الصوم ٢: ٣٠٧ (تقريراً لبحث السيد الخوئي)، وسيأتي تحقيق ذلك في الباب الثالث من هذا الكتاب.

ومن المصنّفات الرجالية القديمة التي حملت عنوان المشيخة، هي:

١ ـ المشيخة / جعفر بن بشير، أبو محمد البجلي الوشاء (ت /٢٠٨هـ)[١].

٢ ـ المشيخة / الحسن بن محبوب السراد، مات في آخر (سنة / ٢٢٤ عن خمس وسبعين سنة[٢]، وهذا الكتاب بوّبه أحمد بن الحسين بن عبد الملك، أبو جعفر الأودي الكوفي على أسماء الشيوخ[٣]، وبوّبه داود بن كورة القمي على أبواب الفقه[٤].

ويظهر بوضوح من الاعتماد المباشر على هذا الكتاب كما في الكتب الأربعة وغيرها أنّه لم يقتصر على نمط الفهرسة، بل كان أعمّ منها إذ اشتمل على الأحاديث أيضاً، وكأنّه فهرست للمشايخ مع بيان أسماء كتبهم، وبعض ما اشتملت عليه من أحاديث.

٣ ـ مشيخة الاستبصار فيما اختلف من الأخبار / الشيخ الطوسي (ت / ٤٦٠هـ) «مطبوع بآخر كتاب الاستبصار».

٤ ـ مشيخة تهذيب الأحكام / الشيخ الطوسي أيضاً «مطبوع بآخر كتاب التهذيب»، والمشيختان الأخيرتان مشيخة واحدة في طرقها وترتيبها، وإن

---

(١) النجاشي / رجال النجاشي: ٢١٩ / ٣٠٤، والعلّامة الحلي / خلاصة الأقوال: ٨٩ / ١٩٠ (٧).

(٢) الطوسي / الفهرست: ٩٦ / ١٦٢ (٢)، والنجاشي / رجال النجاشي: ١١٩ / ٣٠٤ في ترجمة جعفر بن بشير، و: ١٥٨ / ٤١٦ في ترجمة داود بن كورة القمي، وابن شهرآشوب / معالم العلماء: ٣٣ / ١٨٢.

(٣) الطوسي / الفهرست: ٦٧ / ٧١ (٩)، والنجاشي / رجال النجاشي: ٨٠ / ١٩٣، وابن داود الحلي / الرجال، ق١: ٣٧ / ٦٩.

(٤) النجاشي / رجال النجاشي: ١٥٨ / ٤١٦.

وجدت بعض الفوارق الطفيفة جدّاً بينهما[١].

٥ ـ مشيخة من لا يحضره الفقيه / الشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين ابن موسى بن بابويه، أبو جعفر القمي (ت / ٣٨١هـ) «مطبوع بآخر كتاب الفقيه»، ويُعرف هذا الكتاب بـ(مشيخة الفقيه)، و(مشيخة الصدوق) أيضاً.

دور المسالك السندية في نشوء فكرة التعويض:

لعلّ فكرة تعويض الأسانيد في علم الرجال ترجع بالدرجة الأساس إلى مشيخة التهذيبين أوّلاً، ومشيخة الفقيه ثانياً؛ لعدم وصول الكتب السابقة في موضوعهما إلينا، إذ ارتبطت فكرة تعويض الأسانيد في جلّ تطبيقاتها الرجالية بمسالك الإسناد المتّبعة في رواية الحديث، ولا يمكن توضيح العلاقة القائمة بين التعويض كفكرة، والمسالك السندية كحقيقة ثابتة دون الرجوع إلى ما بيناه في الفصل الخامس من الباب السابق بعنوان: (دراسة المسالك السندية في كتب الحديث)؛ حيث أثّر بعضها تأثيراً مباشراً في نشوء فكرة تعويض الأسانيد.

ومما لا شك فيه أن الأساس المتين الذي بنيت عليه التطبيقات الرجالية في تصحيح الأسانيد بغير الطريقة المألوفة قبل صياغة النظرية؛ يكاد ينحصر بمشيخة التهذيبين، ومشيخة الفقيه.

ويتّضح هذا من طريقة الشيخ في أسانيد كتابيه: التهذيب والاستبصار، ومقارنة ذلك بما في مشيختهما، وما قاله في كلّ منهما.

---

(١) وبناءً على ضآلة الفوارق بينهما، سُمِّيا بـ (مشيخة التهذيبين)، أي: (كتاب تهذيب الأحكام، وكتاب الاستبصار)، وقد تُضاف (المشيخة) إلى أحدهما مراعاةً لبعض الاعتبارات العلمية.

لقد سلك الشيخ في أسانيد التهذيبين ـ كما مرّ مفصّلاً[١] ـ تارة مسلك الشيخ الكليني في كتابه الكافي، وذلك بذكر سلسلة السند كاملة ابتداء من شيخه وانتهاء بالراوي المباشر عن المعصوم عليه السلام، وأخرى مسلك الشيخ الصدوق في كتابه الفقيه، وذلك بحذف صدر السند، والابتداء بمن نقل الحديث من كتابه أو أصله، مع الاستدراك في آخر الكتابين بمشيخة ذكر فيها طرقه إلى من روى عنهم ابتداء وبصورة التعليق.

ولكنّا نجد الشيخ لم يستوف كامل الطرق في المشيختين؛ إذ ترك بعض من روى عنه بصورة التعليق من غير بيان طريقه إليه فيهما، مكتفياً في آخر مشيخة الاستبصار بالحوالة إلى فهارس الشيوخ المصنّفة في هذا الباب، ويعني بها فهارس الكتب والمشيخات السابقة، فقال: «أوردت جملاً من الطرق إلى هذه المصنّفات والأصول، ولتفصيل ذلك شرح يطول، هو مذكور في الفهارس للشيوخ، فمن أراده وقف عليه من هناك إن شاء الله تعالى»[٢].

ونجد مثل هذا القول أيضاً في آخر مشيخة التهذيب، مع زيادة قوله: «وقد ذكرنا نحن مستوفىً في كتاب فهرست الشيعة»[٣].

وقد سبق للشيخ الصدوق وإن بيّن في كتابه أنّه مأخوذ من الكتب المعتمدة لدى الشيعة، ثمّ بين في آخر الكتاب طريقه إلى من ابتدأ به في صورة التعليق، فكان الطريق إلى كتب المصنّفين لا إلى ذواتهم كما هو واضح.

ولا شكّ بدخول مشيخة الفقيه في جملة الفهارس التي أرجع إليها الشيخ في

---

(١) ١ : ٣٤٧.

(٢) الطوسي / مشيخة الاستبصار ٤: ٣٣٤.

(٣) الطوسي / مشيخة التهذيب ١٠: ٨٨.

نهاية مشيخة التهذيبين لأجل الوقوف على ما فيها من الطرق التي لم تذكر من قبل الشيخ، لا سيّما وقد تضمّنت حوالة الشيخ الرجوع إلى كتابه الفهرست صراحة، وفي الفهرست طريق عام وصحيح إلى جميع كتب وروايات الشيخ الصدوق[١].

وهكذا الحال مع جلّ الفهارس الواصلة إلى زمانه كرسالة أبي غالب الزراري، وغيرها من كتب الفهرستات والمشيخات الأخرى، بل وحتى فهرست النجاشي المعروف برجال النجاشي يمكن الاستفادة منه في هذا الخصوص، وإن لم يكن منظوراً في حوالة الشيخ في المشيختين، لتأخّر زمان تصنيفه عن زمان تصنيفهما كما هو ظاهر من ترجمة الشيخ عند النجاشي، إذ عدّ التهذيبين والفهرست من جملة مصنّفات الشيخ[٢]، الأمر الذي سنفصّله في الحديث عن الوجه الثالث من وجوه نظرية تعويض الأسانيد[٣].

وممّا يلحظ في كلام الشيخ الطوسي.. أنّ الحوالة منه إلى فهارس الشيوخ لم تكن لمجرّد الاطّلاع على ما لم يذكره من الطرق إلى من روى عنه بصورة التعليق، بل يضاف إلى ذلك معرفة الطرق الأخرى الصحيحة إلى من روى عنه بتلك الصورة بطريق ضعيف في مشيخة التهذيبين، ويفهم هذا المعنى من قوله فيها: «قد أوردت جملاً من الطرق... ولتفصيل ذلك شرح يطول..».

ومعنى هذا أنّه اختصر كثيراً من طرقه، مقتصراً في الغالب على إيراد

---

(١) الطوسي / الفهرست: ٢٣٨ / ٧١٠ (١٢٥).

(٢) النجاشي / رجال النجاشي: ٤٠٣ / ١٠٦٨.

(٣) ينظر: (العلاقة بين طرق الشيخ والنجاشي وأثرها في التعويض)، ٣: ٢٥٣ من الباب الثالث.

الأسانيد العالية وإن كان ثمّة كلام في بعض رجالها؛ لأنّهﷺ كان كثيراً ما يؤثر الطريق العالية ـ وإن كانت ضعيفة ـ على غيرها؛ تحرياً للاختصار مع عدم الفرق في ذلك عنده، إذ كان التناول من الأصول والمصنّفات المعتبرة والمشهورة في زمانه كما تقدّم بيانه[1]، ولعلّ خير ما يدلّ على هذا المعنى.. روايته الخبر الواحد ـ أحياناً ـ بأسانيد مختلفة فيها الصحيح وغيره، في حين ترك ذكر الطريق إلى بعض الأخبار الأخرى تعويلاً منه على ما في فهارس الشيوخ ـ ومنها فهرسته ـ من الطرق التي أكّد عليها بحوالته إليها في مشيخة التهذيبين.

ومن خلال فحص طرق الشيخ إلى أصحاب الكتب والأصول في مشيخة التهذيبين والفهرست، ومقارنتها بدقّة مع جميع من ابتدأ به منهم في أسانيد التهذيب والاستبصار، يُعلم أنّهم ـ من جهة الطريق ـ على ثلاثة أصناف، وهي:

الصنف الأوّل: من ذُكِر الطريق إليه في الفهرست دون المشيخة، وهم مائة وإثنا عشر رجلاً.

الصنف الثاني: عكس الأوّل، وهم رجلان فقط.

الصنف الثالث: من لم يُذكَر الطريق إليه أصلاً، لا في المشيخة ولا في الفهرست، وهم تسعة وعشرون رجلاً حسب ما تتبّعناه[2].

ووجود هذه الأصناف الثلاثة يعني توفّر الدواعي إلى تصحيح طريق المشيخة من الفهرست وبالعكس، مع تتميم الطرق في أحدهما من الآخر، فضلاً

---

(١) ١ : ٣٦٦.

(٢) سنذكر أسماء كلّ صنف بعنوان: (تتميم طرق مشيخة التهذيبين من الفهرست وبالعكس)، وذلك في بداية الفصل الثالث من هذا الباب، ٢ : ٢٢٥.

وسيتّضح في الصنف الثالث هناك ـ وهو ما ذكرناه بعنوان (الصورة الثالثة) ـ سبب زيادة اسم واحد في تفصيل أسماء ذلك الصنف، عن إجمالهم من حيث العدد.

عن الحاجة الماسّة إلى اكتشاف الطريق الذي لم يذكر فيهما معاً.

ومن هنا برزت فكرة تعويض الأسانيد عند لفيف من العلماء بعد أن وجدت مبرّراتها العلمية من الحوالة الصريحة إلى فهارس الشيوخ، ومنها المشيخات مع وصول بعضها إلينا، زيادة على ما حملته طرق الفهرست من أواصر محكمة تعدّت مسألة ربط فكرة تعويض طرق مشيخة التهذيبين أو تتميمها بطرق الفهرست؛ لتشمل أيضاً طرق الشيخ الصدوق في مشيخة الفقيه أيضاً. كما بلغ الأمر أسانيد الكافي، وطرق النجاشي في رجاله وإن تأخّر زمان تأليفه عن زمان تصنيف مشيخة التهذيبين كما سنرى في تطبيقات فكرة التعويض وذلك ضمن توفّر بعض الشروط المطلوبة.

كلّ هذا مع وجود بعض الروايات الضعيفة سنداً بحسب الاصطلاح ضمن روايات التهذيب والاستبصار، فضلاً عن الروايات المرسلة والمعلّقة التي لم يذكر الشيخ لها طريقاً في المشيخة.

فما المانع إذن من تطبيق قاعدة الشيخ نفسه في تصحيح أو استبدال طرقه الضعيفة في المشيخة، أو تتميم نقصها من الطرق التي أحال إليها سواء كانت في فهرسته أو في غيره من الفهارس والمشيخات الأخرى، خصوصاً بعد توفّر الطريق الصحيح إليها في فهرست الشيخ نفسه؟

إنّ توفّر المبررات الكافية لتصحيح الطرق الضعيفة أو استبدالها أو تتميمها بالطرق الصحيحة في حدود ما بيّناه فتح أفقاً واسعاً أمام البحث الرجالي في دراسة طرق الشيخ الصدوق والطوسي بعيداً عن الطريقة التقليدية في تصحيح الطرق والأسانيد، حيث اعتمدت فكرة التعويض في الأسانيد بعناوين شتّى، كالتصحيح، والاستبدال، وتركيب الأسانيد، والاستخراج.

ونتيجة لذلك تراكمت المحاولات التطبيقية لتلك الفكرة، وزخرت بها كتب الرجال والفقه الاستدلالي معاً، إلّا أنها وللأسف لم تجلب انتباه الوسط العلمي الذي اقتصر في تقييم الأسانيد على النمط المشهور السائد، وأبقى تلك المحاولات محبوسة في كتبها قروناً، ولم يطلقها أحد من عقالها حتى بعد ظهور نظرية تعويض الأسانيد للمفكّر السيّد الشهيد محمّد باقر الصدر قدس سره!

جدير بالذكر أنّ نظرية التعويض نفسها، وكذلك الدراسات النادرة حولها، لم تشر أبداً إلى أدنى محاولة سابقة على النظرية وفي موضوعها، هذا على الرغم من كثرة المحاولات العلمية الجادّة والجهود المبذولة في تصحيح الأسانيد بعناوين شتّى تستند كلّها على أساس ما قدّمناه، مع بعدها التامّ عن الطريقة السائدة في التصحيح، فضلاً عن عمقها التاريخي الممتدّ إلى زمان العلّامة الحلي (ت / ٧٢٦هـ).

ولعلّي لا أجد مبرّراً لإهمال الإشارة إليها سوى أنّها لم تحمل عنوان التعويض!

ومهما اتّسمت تلك المحاولات ببساطة التطبيق أو خطئه أحياناً، فإنّه لا يمكن الاستهانة بها أو إغفالها في هذه الدراسة، خصوصاً إذا ما علمنا أنّ بعضها قد اقترب من أصول النظرية إلى حدّ بعيد، وبعضه قد شغل حيّزاً لا يستهان به من مساحة النظرية نفسها.

وصفوة القول.. إنّ في تاريخ فكرة تعويض الأسانيد قبل صياغتها إلى نظرية، محاولات علمية جادّة، وممارسات تطبيقية كثيرة على صعيد البحث الرجالي، والفقه الاستدلالي المستنبط من الروايات بعد تصحيحها على ضوء تلك الفكرة، وهو ما سنبيّنه في ثلاثة فصول نسلّط الضوء فيها على الأنواع الأساسية لتلك

الفكرة، وأقسامها، ووجوه التصحيح الحاصلة فيها، وذلك بعد بيان أسماء العلماء الذين مارسوا تلك الفكرة وصحّحوا بها جملة من الأحاديث، كالآتي:

أسماء من طبّقوا الفكرة وتصنيف جهودهم المبذولة حولها:

أوّلاً ـ أسماء من طبّقوا فكرة تعويض الأسانيد قبل صياغتها إلى نظرية:

شهد تاريخ فكرة التعويض أسماء نخبة من العلماء الذين كانت لهم أقوال وآراء وتطبيقات عديدة في هذا المجال، وتبرز أهميّة ذكر أسمائهم هنا من جهتين، وهما:

الأولى: الجهة العلمية للبحث في أصول النظرية نفسها. إذ لا شكّ في استثمار السيد الشهيد الصدر لتلك الجهود السابقة المبذولة في موضوع نظريّته، خصوصاً وقد تبنّى بعضها، ورتّب بعضها الآخر ترتيباً جيّداً وأضاف إليها ما لم يكن موجوداً فيها، زيادة على بيان الوجه العلمي لكلّ شكل من أشكال التعويض بما لا يخلو من نكهة الإبداع والتجديد.

وكلّ هذا لا يعرف من النظرية ذاتها، الأمر الذي يقتضي معه تبيين أصحاب تلكم الجهود العلمية، ومن ثمّ تصنيف جهودهم، لنرى بعد ذلك كيفية التطوّر العلمي الذي صاحب تلك الفكرة ورافقها منذ نشأتها في علم الرجال وصولاً إلى نظرية الشهيد الصدر قدس سره.

الثانية: الجهة التاريخية في دراسة النظرية، لأنّ تقييم الأعمال العلمية ووضعها في مكانها الصحيح اللائق بها، يقتضي التعرّض إلى من سبق إلى موضوعها.

وبمعنى آخر إنّ نظرية تعويض الأسانيد وإن اتّسمت بروح علمية عالية هي أوسع بكثير من التطبيقات السابقة عليها، إلّا أنّ هذا لا يمنع من الإشارة إلى

أصحاب الجهود السابقة عليها وفي موضوعها، وإن لم تحمل جهودهم تلك عنوان التعويض، إلّا أنّها اتّخذت شكله كما سيأتي في عرض تطبيقاتهم ومناقشتها بعد بيان أسمائهم بحسب تسلسلهم التاريخي، خصوصاً مع عدم إشارة مصادر دراسة النظرية ـ على قلّتها ـ إلى أيٍّ منهم، وهم:

١ ـ العلّامة الحلي، أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهّر الأسدي (ت /٧٢٦هـ).

٢ ـ المحقّق الأردبيلي، أحمدبن محمد (ت /٩٩٣هـ) في مجمع الفائدة والبرهان.

٣ ـ السيدالعاملي، محمد بن علي الموسوي (ت /١٠٠٩هـ) في مدارك الأحكام.

٤ ـ الشيخ حسن نجل الشهيد الثاني (ت / ١٠١١هـ) في منتقى الجمان.

٥ ـ الشيخ عناية الله القهبائي (ت / ١٠١٦ هـ) في مجمع الرجال.

٦ ـ الشيخ الحويزي، عبدالنبي الجزائري (ت / ١٠٢٧هـ) في حاوي الأقوال.

٧ ـ الميرزا الأسترآبادي، محمد علي (ت / ١٠٢٨هـ) في منهج المقال والوسيط في الرجال.

٨ ـ الشيخ محمد بن الشيخ حسن بن الشهيد الثاني (ت / ١٠٣١هـ) في استقصاء الاعتبار.

٩ ـ السيد أحمد بن زين العابدين العلوي العاملي (ت / بعد سنة ١٠٣٦هـ) في مناهج الأخيار في شرح الاستبصار.

١٠ ـ السيد التفرشي، مصطفى بن الحسين الحسيني (ت بعد سنة / ١٠٤٤هـ)

في نقد الرجال.

١١ ـ الشيخ المجلسي الأوّل، الملّا محمد تقي (ت / ١٠٧٠هـ) في روضة المتّقين.

١٢ ـ المحقّق السبزواري، الملّا محمد باقر (ت / ١٠٩٠هـ) في ذخيرة المعاد في شرح الإرشاد.

١٣ ـ المحقّق الخوانساري، حسين بن جمال الدين محمد (ت / ١٠٩٩هـ) في مشارق الشموس في شرح الدروس.

١٤ ـ الشيخ الأردبيلي، محمد بن علي الأردبيلي الغروي الحائري (ت / ١١٠٠هـ) في جامع الرواة.

١٥ ـ الشيخ المجلسي الثاني، محمد باقر (ت / ١١١١هـ) في الأربعين حديثاً.

١٦ ـ الشيخ البحراني، يوسف بن أحمد بن إبراهيم (ت / ١١٨٦هـ) في الحدائق الناضرة.

١٧ ـ الشيخ الوحيد البهبهاني، محمد بن أكمل (ت / ١٢٠٦هـ) في تعليقته على منهج المقال للأسترآبادي.

١٨ ـ السيد بحر العلوم، محمد مهدي الطباطبائي (ت / ١٢١٢هـ) في الفوائد الرجالية.

١٩ ـ الشيخ أبو علي الحائري، محمد بن إسماعيل (ت / ١٢١٦هـ) في منتهى المقال.

٢٠ ـ السيد الأعرجي الكاظمي، محسن بن الحسن الحسيني (ت / ١٢٢٧هـ) في عُدّة الرجال.

٢١ ـ الشيخ عبد النبي الكاظمي (ت / ١٢٥٦هـ) في تكملة الرجال.

٢٢ ـ السيد علي بن السيد محمد علي الموسوي (ت / ١٢٣١هـ) في رياض المسائل.

٢٣ ـ الشيخ الجواهري، محمد حسن (ت / ١٢٦٦هـ) في جواهر الكلام.

٢٤ ـ الشيخ الأنصاري، مرتضى بن محمد أمين (ت / ١٢٨١هـ) في كتاب الصلاة.

٢٥ ـ أبو المعالي الكلباسي، الميرزا محمد بن محمد بن إبراهيم الخراساني (ت / ١٣٢٠هـ) في الرسائل الرجالية.

٢٦ ـ المحدّث النوري، الميرزا حسين بن محمد تقي الطبرسي (ت / ١٣٢٠هـ) في خاتمة مستدرك وسائل الشيعة.

٢٧ ـ الشيخ آقا رضا الهمداني (ت / ١٣٢٢هـ) في مصباح الفقيه.

٢٨ ـ السيد حسن هادي الصدر (ت / ١٣٥٤هـ) في نهاية الدراية.

٢٩ ـ أبو الهدى الكلباسي، كمال الدين بن أبي المعالي محمد بن محمد بن إبراهيم الخراساني (ت / ١٣٥٦هـ) في سماء المقال.

٣٠ ـ السيد محسن الأمين العاملي (ت / ١٣٧٣هـ) في البحر الزخار.

٣١ ـ السيد محسن الحكيم الطباطبائي (ت / ١٣٨٩هـ) في مستمسك العروة الوثقى.

٣٢ ـ السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي (ت / ١٤١٣هـ) في معجم رجال الحديث وغيره من كتبه كما سيأتي.

هذا ما وقفت عليه من أسماء العلماء الذين صرّحوا بتلك الفكرة، أو أشاروا إليها من خلال تطبيقاتهم لها، وحكمهم بصحّة جملة وافرة من الأحاديث استناداً

إليها. وقد أهملت ذكر من اعتمد أصل الفكرة من غير تصريح بها أو إشارة إليها مراعاة لاختلاف مباني العلماء في التوثيق والتضعيف، نظير قولهم ـ مثلاً ـ: في الصحيح عن فلان، ومع الغضّ عن اختلاف مباني التوثيق، فإنّ قولهم لا يصحّ بحسب الاصطلاح إلّا على ضوء فكرة التعويض.

ولكون جهود المذكورين في هذا الحقل كثيرة جدّاً، وهي لم تجمع وتصنّف، لعدم ملاحظتها أصلاً. لذا حاولت استقرائها ـ بحسب ما وسعني ـ ومن ثمّ جمع أطرافها وملاحظة نقاط الاشتراك في بعضها، وأخيراً تصنيفها كالآتي:

ثانياً ـ تصنيف الجهود المبذولة حول فكرة التعويض:

انصبّت جهود العلماء السابقة في إطار تصحيح الأسانيد الضعيفة مع اكتشاف بعض الطرق التي لم تذكر لمتون الأحاديث في حدود مشيخة التهذيبين ومشيخة الفقيه، ولم تخرج تلك الجهود عن ذلك الإطار إلى تصحيح الأسانيد الضعيفة في غيرهما إلّا نادراً، هذا في الوقت الذي يمكن معه توسعة دائرة التصحيح على ضوء فكرة التعويض لتشمل أسانيد الكتب الأخرى، ولكن ليس بمنهج تلك المحاولات والممارسات التي انحصرت ـ تقريباً ـ في طرق الشيخين المعظّمين (الطوسي والصدوق) رحمهما الله.

ومن مراجعة ما في كتب الرجال وكتب الفقه الاستدلالي، واستقراء ممارساتهم العملية في تصحيح أو تتميم الأسانيد بغير الطريقة المعهودة في دراية الحديث، وتتبّع كلّما يعزّز وجود أصل تلك الفكرة في علم الرجال عند الشيعة قبل صياغة نظرية تعويض الأسانيد، وقفت على محاولات شتّى في تصحيح الأسانيد والطرق بغير الطريقة التقليدية، مع محاولات أخرى في تتميم طرق مشيخة الفقيه التي لم يذكرها الصدوق، وكذلك تتميم طرق مشيخة التهذيبين التي

لم يذكرها الشيخ الطوسي، فضلاً عن محاولاتهم في استنباط جملة من الطرق والأسانيد الجديدة، باكتشافها على ضوء أساليب التصحيح والتتميم المتبعين في تطبيقات فكرة التعويض السائدة في زمان تلك المحاولات.

ومن خلال النظر فيما تمخّضت عنه تلك الجهود الحثيثة من أمور جديرة بالعناية والاهتمام، كان لا بد من تصنيفها على أسس علمية، لنرى فيما بعد ما قبلته نظرية تعويض الأسانيد، وما رفضته من تلك الممارسات الكثيرة الحافلة بالتصحيح والتتميم والاستنباط.

ولأجل ذلك عملنا على توحيد ما اقترب بعضه من بعض بدلالته، أو تشابه معه في أسلوبه، كي لا يشذ صنف عن جنسه، أو ينفر عنوان عن محتواه. فكانت حصيلة تنظيم تلك الجهود وترتيبها وتصنيفها وتصنيفها تعبّر عن انجازات علميّة جديدة في تصحيح الأسانيد والطرق الضعيفة، اشتملت على التصحيحات التالية:

- تصحيح طرق مشيخة التهذيبين بطرق الفهرست.
- تصحيح طرق مشيخة الفقيه بطرق الفهرست.
- تصحيح طرق مشيخة الفقيه بطرق المشيخة نفسها.
- تصحيح طرق الفهرست بطرق الفهرست نفسها.
- تصحيح طرق الشيخ بأسانيد الكافي.
- تصحيح طرق الشيخ بطرق النجاشي.
- تصحيح طرق الشيخ بطرق مشيخة الفقيه.
- استنباط الطرق لمشيخة التهذيبين والفهرست من أسانيد التهذيبين.
- تتميم طرق مشيخة التهذيبين من طرق الفهرست.
- تتميم طرق مشيخة الفقيه من طرق الفهرست.

- تصحيح طرق الصدوق بالتركيب بين طريق النجاشي والفهرست، أو بطريقين، أو من أكثر من طرق الفهرست.

- تصحيح طرق الشيخ بالتركيب بين طريق النجاشي والفهرست، أو بين طرقه في المشيخة والفهرست.

والملاحظة على جميع الممارسات التطبيقية التي رافقت تلك الجهود العلمية، أنها لم تكن بعنوان (التعويض)، إلّا أنها من التعويض السندي بلا ريب، إذ اتخذت شكله، ومشت على بعض خطاه، وإن أخفقت جملة منها في ملامسة الصواب، حيث وقفت عقبات الإيرادات التي لم تذلل أمام طريقها، حتى أوقفتها في مكانها، ولم تبرحه كغيرها، كما سنرى في دراستها وتقييمها في الفصول الثلاثة الآتية:

الفصل الأوّل

تصحيح الأسانيد الضعيفة

بطرق الشيخ في الفهرست

(٢٧ ـ ١٢٨)

المبحث الأوّل / التصحيح بالطرق الخاصّة

المبحث الثاني / التصحيح بالطرق العامّة

المبحث الأوّل

التصحيح بالطرق الخاصّة

يمثّل تصحيح الأسانيد الضعيفة بطرق الشيخ في الفهرست أُسلوباً جديداً من التصحيح السندي القائم على أصل فكرة التعويض، والمرتبط بطرق الشيخ مباشرة، وهو على قسمين، حيث اتّصفت طرق الشيخ الطوسي إلى أصحاب الأصول والكتب المذكورة في الفهرست، بصفتين بارزتين، وهما:

صفة العموم إلى جميع كتب وروايات بعض المذكورين في الفهرست، كما لو قال في أحدهم: «أخبرنا بجميع كتبه ورواياته، فلان، عن فلان... عنه». وتشكّل هذه الصفة أهمية بالغة في تعويض الأسانيد عند الشهيد الصدر كما سيأتي في نظريّته[1].

وصفة عدم العموم في الطرق إلى كتب وروايات جماعة أخرين، كما لو قال في أحدهم: «له كتاب كذا، أخبرنا به فلان، عن فلان... عنه» وهو ما سنطلق عليه اسم الطرق الخاصّة في قبال الطرق العامّة.

وقد جرى التصحيح السندي هنا تبعاً للصفتين المذكورتين، أعني: التصحيح

---

(١) ينظر: (بيان المقصود بالطريق العام)، ٣: ١٢١ من الباب الثالث، و (موارد الطرق العامة)، ٣: ١٤٥ من الباب الثالث أيضاً.

بالطرق الخاصّة، والعامّة، وفي هذا المبحث بيان لكيفية تصحيح الطريق الضعيف بالطريق الصحيح الخاص كالآتي:

اشتمل التصحيح بالطرق الخاصّة على أربعة وجوه، وهي:

الوجه الأوّل ـ تصحيح طرق مشيخة التهذيبين:

وأوّل من نبّه إلى هذا الوجه هو الشيخ الطوسي نفسه فيما ذكره في مشيخة التهذيبين كما تقدّم. ولهذا صار مُسْتَنَداً لجلّ الأقوال، وفي هذا يقول السيد بحر العلوم (ت /١٢١٢هـ) في الفوائد الرجالية: «والحاجة إلى فهرست الشيخ أو غيره متوفّرة فيمن لم يذكره الشيخ في المشيخة لتحصيل الطريق إليه، وفيمن ذكره فيها، لاستقصاء الطرق والوقوف على الطريق الأصحّ والأوضح، والرجوع إليه في هذا القسم معلوم بمقتضى الحوالة الناصّة على إرادته، وكذا الأوّل؛ لأنّ الظاهر دخوله فيها كما يستفاد من فحوى كلامه في اوّل المشيخة واخرها، مع انّ ثبوت تلك الطرق له في معنى الإحالة عليها فيما رواه في الكتابين وغيرهما، فلا يتوقّف على التصريح بها»[١].

وقال السيد الأعرجي (ت /١٢٢٧هـ): «ثمّ إنّ الشيخ قد أحال التفصيل على ما في الفهارس.. فمن لم يذكر له طريقاً في المشيخة، وكان له في الفهرست طريق إليه فهو سنده، وما كان طريقه فيها أو في الإسناد ضعيفاً وفي الفهرست صحيحاً فهو صحيح»[٢].

وفي هذا يقول السيد حسن الصدر (ت / ١٣٥٤ هـ): «فإذا رأيت من الشيخ

---

(١) بحر العلوم / رجال السيد بحر العلوم المعروف بالفوائد الرجالية ٤: ٧٥.

(٢) الأعرجي / عُدّة الرجال ٢: ٢٥٩ من الفائدة السادسة.

حديثاً غير واضح الصحّة، فعليك بمراجعة ما للشيخ من الطرق في الفهرست تجد طريقه إلى ما توهّمت ضعفه صحيحاً»[١].

وقال السيد الخوئي (ت / ١٤١٣هـ): «من بُدِئ به السند في كتابي التهذيب والاستبصار وهو صاحب كتاب، يروي الشيخ ما رواه فيهما عن كتابه على ما صرّح به في آخر كتابيه ـ إلى أن قال ـ إذا كان طريق الشيخ إلى أحد ضعيفاً فيما يذكره في آخر كتابه، ولكن كان له إليه طريق آخر في الفهرست، وكان صحيحاً، يحكم بصحّة الرواية المرويّة عن ذلك الطريق.

والوجه في ذلك: أنّ الشيخ ذكر أنّ ما ذكره من الطرق في آخر كتابه إنّما هو بعض طرقه، وأحال الباقي إلى كتابه الفهرست، فإذا كان طريقه إلى الكتاب الذي روى عنه في كتابيه صحيحاً في الفهرست، حُكم بصحّة تلك الرواية»[٢].

ومن التطبيقات الواردة في هذا الوجه:

تصحيح طريق مشيخة التهذيبين إلى الحسن بن محبوب:

روى الشيخ في التهذيب خبراً في الأنفحة تخرج من الجدي الميت، بهذه الصورة:

«الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب، عن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن الأنفحة تخرج من الجدي الميت؟ قال: لا بأس به....»[٣]، وقد تعرض المحقق الأردبيلي (ت / ٩٩٣هـ) إلى سند الخبر المذكور، قائلاً:

---

(١) الصدر / نهاية الدراية: ٥٨٨.

(٢) الخوئي / معجم رجال الحديث ١: ٨٢ من المقدّمة الرابعة.

(٣) الطوسي / تهذيب الأحكام ٩: ٧٦ / ٣٢٤ (٥٩) باب (٢): الذبائح والأطعمة وما يحلّ من ذلك وما يحرم منه.

قال المحقّق الأردبيلي (ت / ٩٩٣هـ): «فإنّ الذي ادّعى في المنتهى صحّة خبر زرارة، عن أبي عبدالله عليه السلام وصحّته غير ظاهرة، لأنّه نُقِل في التهذيب، عن الحسن بن محبوب مقطوع الإسناد. وقيل: طريقه فيه إليه حسن إلّا ما أُخِذ من كتبه، وهو غير واضح، نعم إنّه إمّا حسن أو صحيح، نعم يمكن تصحيحه من الفهرست»[١].

مناقشته:

ذكر الشيخ للحسن بن محبوب خمسة طرق في كتاب الفهرست: الثلاثة الأولى منها إلى جميع كتبه ورواياته، ورابعها إلى كتابه المعروف بـ(المشيخة)، وخامسها إلى كتابه (المراح).

وأصح طرقه العامة هو الأول، رواه عن عِدّة من أصحابنا، عن الصدوق، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن الهيثم بن أبي مسروق ومعاوية بن حكيم وأحمد ابن محمد بن عيسىٰ؛ عن الحسن بن محبوب.

والثاني عام وصحيح أيضاً، رواه عن ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن أحمد بن محمد ومعاوية بن حكيم والهيثم بن أبي مسروق؛ عن الحسن بن محبوب[٢].

ويلاحظ على التطبيق المذكور أنّه وإن كان سليماً؛ لصحّة طرق الشيخ إلى جميع كتب وروايات الحسن بن محبوب في الفهرست؛ إلّا أنّ خبر التهذيب ليس مقطوع الإسناد، بل هو متّصل صحيح لا يحتاج إلى التصحيح المذكور، لأنّ الشيخ ذكر عِدّة طرق إلى الحسن بن محبوب في المشيخة منفرداً تارة ومنضمّاً تارة

---

(١) الأردبيلي / مجمع الفائدة والبرهان ١: ٣٠٦.

(٢) الطوسي / الفهرست: ٩٧ / ١٦٢ (٢).

أخرى إلى الحسين بن سعيد، وفيها الحسن كالصحيح بإبراهيم بن هاشم، وعَدَّه المشهور من الصحيح وهو الصواب، وفيها الصحيح أيضاً، كالطريق المتّصل بأحمد بن محمد مطلقاً، وبالأشعري أيضاً. وأمّا طريقه إلى كتبه ومصنّفاته في المشيخة فصحيح متّفق عليه، وهو طريق عام يشمل جميع ما رواه الشيخ عن الحسن بن محبوب بصورة التعليق في التهذيبين كما بيّنا ذلك في مناقشة دعوى الأخذ بالتوسّط في الفصل الأخير من الباب الأوّل[١]، وقد وضّحنا في الفصل الخامس من الباب المذكور طرق المشيخة إلى الحسن بن محبوب تفصيلاً[٢].

ولعلّ عدم ظهور صحة سند الخبر عند المحقق المذكور مرتبط بإشكال الطرق المقيدة إلى الحسن بن محبوب في مشيخة التهذيبين، مع عدم الالتفات إلى الطرق المطلقة فيها، لا سيما طريقه إلى ما أخذه من كتب الحسن بن محبوب ومصنّفاته.

والحق أن الخبر المذكور صحيح السند، وقد صرح بصحته طائفة من كبار الفقهاء، كالشهيد الثاني (ت / ٩٦٥ أو ٩٦٦هـ)[٣]، والسيد العاملي (ت /١٠٠٩هـ)[٤]، والمحقق البحراني (ت / ١١٨٦هـ)[٥]، والميرزا القمي (ت /١٢٣١هـ)[٦]، والسيد الحكيم (ت / ١٣٨٩هـ)[٧]، والشهيد الصدر

---

(١) ١ : ٤٣٩.

(٢) ١ : ٣٨٧.

(٣) الشهيد الثاني / مسالك الإفهام ١٢ : ٥٥، والروضة البهية ٧ : ٣٠٦.

(٤) العاملي / مدارك الأحكام ٢ : ٢٧٣.

(٥) البحراني / الحدائق الناضرة ٥ : ٧٨.

(٦) الميرزا القمي / غنائم الأيام ١ : ٤٠٢.

(٧) الحكيم / مستمسك العروة الوثقى ١ : ٣٠٨.

(ت / ١٤٠٠هـ)[١]، وغيرهم.

محاولة تعميم الوجه الأوّل من التصحيح:

لقد عمّم بعضهم هذا الوجه من التصحيح ولم يحصره بطرق المشيخة أو أسانيد التهذيبين، إذ أدخل فيه ما رواه الشيخ في بعض كتبه الأخرى، وإلى هذا المعنى يشير كلام السيد بحر العلوم المتقدّم: «مع أنّ ثبوت تلك الطرق له في معنى الإحالة عليها فيما رواه في الكتابين وغيرهما..».

وقد وقفت على تطبيقين لتلك المحاولة، وهما:

التطبيق الأول ـ تصحيح سند رواية العيص بن القاسم في كتاب الخلاف:

فمن ذلك: تصحيح الشيخ يوسف البحراني (ت / ١١٨٦ هـ) وغيره سند رواية العيص بن القاسم التي رواها الشيخ في الخلاف قائلاً؟ «وقد روى العيص ابن القاسم، قال: سألته عن الرجل أصابه قطرة من طست فيه ماء وضوء...»[٢].

قال الشيخ يوسف البحراني: «نُقل في الفهرست أنّه له ـ أي: للعيص ـ كتاباً، وطريقه في الفهرست إلى الكتاب حَسن على المشهور بإبراهيم بن هاشم، وصحيح عندنا وفاقاً لجملة من متأخّري مشايخنا»[٣].

وإلى هذا ذهب الشيخ الأنصاري (ت / ١٢٨١ هـ) إذ صرّح بعدم قدح إرسالها وإضمارها في حجيّتها.. من أنّ الشيخ رواها في الخلاف عن العيص، وظاهر النسبة ـ بعد عدم احتمال المشافهة ـ أنّه وجدها في كتابه، وطريق الشيخ إلى كتاب العيص حسن جدّاً. وأمّا الإضمار فغير قادح بعد الاطمئنان بأنّ المسؤول

---

(١) الشهيد الصدر / بحوث في شرح العروة الوثقى ٣: ٩٤.

(٢) الطوسي / الخلاف ١: ١٧٩.

(٣) البحراني / الحدائق الناضرة ١: ٤٧٩.

هو الإمام عليه السلام، وإنّ منشأ الإضمار هو تقطيع الأخبار[١].

وقد تبعه على ذلك آقا رضا الهمداني (ت / ١٣٢٢ هـ) في مصباح الفقيه، ونقل كلامه ولم يعترض عليه[٢].

التطبيق الثاني ـ تصحيح سند رواية هشام بن سالم

في مصباح المتهجّد:

قال الشيخ في مصباح المتهجّد: «وروى هشام بن سالم، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: **من صلّى بعد العشاءين ركعتين يقرأ في الأولى (الحمد) ﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِباً﴾**[٣].. إلخ»[٤].

وهذه الرواية نقلها الشيخ الحرّ في الوسائل قائلاً: «وفي المصباح، عن هشام ابن سالم، عن أبي عبدالله عليه السلام..»[٥]، ثمّ ذكر الخبر ولم يشر إلى طريق الشيخ إلى هشام بن سالم كما هو ديدنه في بيان أسانيد منقولاته.

وانفرد السيد الحكيم بتصحيح طريق الشيخ إلى هذه الرواية، قائلاً: «فإنّ طريق الشيخ إلى هشام صحيح كما يظهر من ملاحظة الفهرست»[٦].

نقد المحاولة:

إنّ في تصحيح الطريق إلى كلتا الروايتين نظراً: أما رواية هشام بن سالم هذه

---

(١) الأنصاري / كتاب الطهارة ١: ٥٠.

(٢) الهمداني / مصباح الفقيه ١: ٦١.

(٣) سورة الأنبياء: ٢١ / ٨٧.

(٤) الطوسي / مصباح المتهجّد: ١٠٦ / ١٧٨ (١٥١).

(٥) العاملي / وسائل الشيعة ٨: ١٢١ / ١٠٢١٧ (٢) باب ٢٠ من أبواب بقيّة الصلوات المندوبة.

(٦) الحكيم / مستمسك العروة الوثقىٰ ٥: ٢٠.

فيكفي ما قاله السيد الحكيم نفسه في مناقشته تصحيح سابقتها (وهي رواية العيص بن القاسم)، إذ قال ما هذا لفظه: «ظهور رواية الشيخ وغيره في وجدانها في كتابه ليس على نحو يحصل الوثوق به لتدخل الرواية في موضوع الحجيّة، وكأنّه لذلك رماها في المعتبر بالضعف، وفي الذكرى بالقطع؛ لاحتمال أن يكون الشيخ رواها من غير كتابه»[1].

ومن ثمّ فلا بعد في احتمال سماعها مشافهة، ولا منافاة بين نسبة الرواية إلى الراوي الأخير وبين المشافهة إذا ما كانت الوسائط من الثقات، وتطبيق كلام الشيخ في المشيخة بشأن روايات التهذيبين على ما رواه في غيرهما ليست بهذه السعة التي تجعل كلّ من نسب له حديثاً قد أخذه من كتابه، لتعدّد الاحتمالات المضعّفة لهذا التصحيح بخلاف ما لو كانت الرواية موجودة في أحد التهذيبين، أو في كليهما؛ لتوفّر التصريح من الشيخ في خصوص هذا الوجه من التصحيح، ومن تلك الاحتمالات:

١ ـ المشافهة في نقل الرواية، والرواية الشفوية لا تدخل في الطرق الخاصة، وطريق الشيخ إلى هشام بن سالم لم يكن عاماً، وكذلك طريقه إلى العيص بن القاسم.

٢ ـ النقل من كتاب معتبر أُسندت فيه الرواية الأولى إلى العيص بن القاسم، والثانية ـ فيه أو في غيره مع اعتباره ـ إلى هشام بن سالم، وبناء على وثاقة الواسطة نسب الشيخ تلك الروايتين إلى ما ذُكر مختصراً الإسناد، وطريق الفهرست إلى الرجلين لا يشمل مثل هذا النقل.

٣ ـ نقل رواية العيص من كتاب آخر منسوب إليه غير الكتاب الذي ذكر

---

(١) الحكيم / مستمسك العروة الوثقىٰ ١: ٢٣١.

الشيخ طريقه إليه في الفهرست. إذ قال الشيخ في ترجمة العيص: «له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار والحسن بن متيل؛ عن إبراهيم ابن هاشم، عن ابن أبي عمير وصفوان؛ عنه»[١].

وكذلك الحال عند النجاشي إذ قال: «له كتاب، أخبرنا أحمد بن علي بن نوح، قال: حدّثنا أبو غالب الزراري، قال: حدّثنا عبد الله بن جعفر الحميري قراءة عليه، قال: حدّثنا أيوب بن نوح، قال: حدّثنا صفوان بن يحيى، عن عيص بكتابه»[٢].

ولا يقدح بهذا الاحتمال اتفاق الشيخ والنجاشي على ذكر كتاب واحد للعيص بن القاسم؛ لأنهما لم يكونا بصدد الاستقراء التام لكتب الشيعة ومصنّفاتهم، وقد بينا في مسلك الشيخ الصدوق في أسانيد الفقيه في الفصل الخامس من الباب السابق ما فات الشيخ والنجاشي من مصنّفات الشيعة وكتبهم التي بلغت ثمانين ألف كتاب، وهما معا لم يذكرا عشر هذا العدد![٣].

وصدق الاحتمال الثالث على رواية هشام بن سالم أوضح وأتم؛ لأن الشيخ لم يذكر له في الفهرست إلّا كتاباً واحداً، قال: «له أصل، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن يعقوب بن يزيد ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب وإبراهيم بن هاشم؛ عن ابن أبي عمير وصفوان بن يحيى؛ عنه.

ورواه أحمد بن محمد بن عيسىٰ، عن علي بن الحكم، عنه.

وأخبرنا به جماعة، عن أبي المفضل، عن حميد، عن أبي العباس عبيد الله

---

(١) الطوسي /الفهرست: ١٩٣ / ٥٤٧ (٥).

(٢) النجاشي / رجال النجاشي: ٣٠٢ / ٨٢٤.

(٣) ينظر ١: ٣٤١ ـ ٣٤٢.

ابن أحمد بن نهيك، عن ابن أبي عمير، عنه»[١]، بينما ذكر له النجاشي أربعة كتب[٢].

٤ ـ إن الشيخ لم يصرح في كتابيه: الخلاف، ومصباح المتهجد بما صرح به في مشيخة التهذيبين بأخذه الحديث من كتاب المبدوء به السند. وحمل هذا التصريح على إرادة مرويات غير التهذيبين مع كون طريق الفهرست إلى كل من الرجلين خاصاً، لا يقوم على دليل.

٥ ـ لو افترضنا أنه لم يكن للعيص سوى كتاب واحد، فهذا لا ينفي احتمال نقل رواية الخلاف من نسخة أُخرى لذلك الكتاب غير النسخة المروية بطريق الفهرست الصحيح، وكذلك الحال مع رواية مصباح المتهجد، عن هشام بن سالم. إلى غير ذلك من الاحتمالات الأخرى المضعّفة لهذا التصحيح.

إنّ مجرّد وجود طريق صحيح للشيخ إلى كتاب العيص بن القاسم، أو إلى كتاب هشام بن سالم في الفهرست لا يكفي لإثبات أنّه يروي كلّ ما نسبه من روايات إلى أيٍّ منهما ـ ولم تكن في التهذيبين ـ بذلك الطريق المذكور في الفهرست، ولهذا نجد السيد الخوئي قد ردّ التصحيح المذكور بقوّة[٣]، وكذلك الشهيد السيد محمد باقر الصدر مصرّحاً بسقوط رواية العيص سنداً[٤].

نعم.. يمكن القول بتصحيح طريق الشيخ إلى الروايتين المذكورتين في حال توفّر الطريق العام إلى جميع كتب وروايات العيص، وهشام بن سالم. لانطباق

---

(١) الطوسي / الفهرست: ٢٥٧ ـ ٢٥٨ / ٧٨٢ (١).

(٢) النجاشي / رجال النجاشي: ٤٣٤ / ١١٦٥.

(٣) الغروي التبريزي / التنقيح في شرح العروة الوثقى (كتاب الطهارة ـ الأوّل) تقريرات بحث السيد الخوئي ١: ٣٧٥.

(٤) يُنظر: الصدر / بحوث في شرح العروة الوثقى ٢: ١٦٦، و ٤: ١٨٧.

ذلك على أصول النظرية فضلاً عن تطبيقات فكرة التعويض الجارية هذا المجرى كما سيأتي في بعض الوجوه.

وأمّا مع كون الطريق خاصّاً كما هو الحال في الطريق إلى كتاب العيص وكتاب هشام في الفهرست، فتعميمه على غير روايات التهذيبين مشكل جدّاً.

الوجه الثاني ـ تصحيح ما ورد في أوّل التهذيبين خلافاً لقاعدة المشيخة:

ذكرنا في مسلك الشيخ في أسانيد التهذيبين ـ بناء على كلامه في مشيختهما ـ أنّه في أحاديث كتاب الطهارة من التهذيب وأحاديث الجزء الأوّل والثاني من الاستبصار قد ذكر الأسانيد متّصلة ابتداءً من شيخه المباشر وانتهاء بالراوي الأخير عن المعصوم عليه السلام، ثمّ اختصر الأسانيد فيما بعد، فعوّل على الابتداء بذكر الراوي الذي أخذ الحديث من كتابه أو أصله[1].

والسؤال المطروح هنا: أنّه لو ابتدأ سند الشيخ إلى حديث في كتاب الطهارة من التهذيب أو في أحد الجزئين الأوّلين من الاستبصار بصاحب كتاب، وكان في الفهرست طريق إليه، فهل يعوّل عليه في تصحيح سند الحديث المذكور، أو لَا؟

التطبيق الأوّل ـ تصحيح ما ورد في أوّل الاستبصار عن أيّوب ابن الحرّ:

قال الشيخ في الجزء الأوّل من الاستبصار ما هذا لفظه:

«وما رواه أيّوب بن الحرّ، عن عبيد بن زرارة، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الرجل أصابه دم سائل؟ قال: **يتوضّأ ويعيد**»[2].

---

(١) يُنظر: الفصل الخامس من الباب السابق، ١: ٣٤٩ ـ ٣٥١ (المبحث الثالث).

(٢) الطوسي / الاستبصار ١: ٨٤ - ٨٥ / ٢٦٧ (٤) باب (٥٠) الرعاف (من أبواب ما ينقض الوضوء وما لا ينقضه).

وهذا الخبر مرسل بحسب الظاهر، والشيخ لم يذكر طريقه إلى كتاب أيّوب ابن الحرّ في المشيخة وذكره في الفهرست، وهو: «عدّة من أصحابنا، عن أبي المفضّل، عن ابن بُطّة، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن أيّوب بن الحرّ»[١].

فهل يدخل السند المذكور في قاعدة التصحيح المستفادة من المشيخة، أو يعامل معاملة المرسل، ولا ينظر ـ حينئذٍ ـ إلى طريق الفهرست، لما قاله الشيخ في المشيخة؟

فالذي ذهب إليه الشيخ محمد (ت / ١٠٣١هـ) في استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار، عدم تصحيح السند المذكور بطريق الفهرست إلى أيّوب بن الحرّ، لعدم شموله بالقاعدة التي ذكرها الشيخ صراحة في مشيخة الاستبصار، وفيها استثناء أحاديث جزئي الاستبصار الأولين من الدخول فيها، إذ قال بعد نقله كلام الشيخ في مشيخة الاستبصار: «وهذا ـ كما ترى ـ يدلّ على أنّه في هذا الجزء الأوّل لم يعتمد على ذكر الرجل الذي أخذ الحديث من كتابه، وإذا لم يكن ذلك، لم يُعلَم أنّ الحديث من كتاب الرجل، فإذا قال في الفهرست: له كتاب، وذكر الطريق إليه، لم يدخل ما في الجزء الأوّل والثاني من الكتاب إذا بدأ بالرجل...

نعم، ربّما يُقال أنّ قول الشيخ (رحمه الله) في آخر المشيخة: (ولتفصيل ذلك شرح يطول هو مذكور في الفهارس للشيوخ). ربّما يدلّ على أنّ الطريق في الفهرست مشتركة. فإذا أخبر بأنّ فلاناً ـ مثل أيّوب بن الحرّ ـ له كتاب، وذكر الطريق إليه، قد يُظَنّ منه أنّ الحديث من كتابه، لكن لا يُخفَى أنّ للكلام فيه مجالاً واسعاً، فينبغي التأمّل في ذلك»[٢].

---

(١) الطوسي / الفهرست: ٥٦ ـ ٥٧ / ٦٠ (٢).

(٢) الحسن، محمد حفيد الشهيد الثاني / استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار ٢: ٣٦، وينظر: الكلباسي / الرسائل الرجالية ٤: ٢٠٢.

بيان وتعقيب:

إنّ المثال المذكور على فرض دخوله في قاعدة التصحيح، فإنّه لا ينفع تصحيح سنده بطريق الفهرست، لضعف طريق الفهرست بأبي المفضّل وابن بُطّة بحسب المشهور.

هذا، وقد يُناقش عدم دخول المورد في القاعدة، بأنّه لو كان في طريق خبر الاستبصار من لا يثبت الخبر بوجوده لمانسبه الشيخ إلى من هوفوقه، فنسبته إلى أيّوب بن الحرّ تعني إمّا وجود الخبر في كتابه أو في كتاب عبيد بن زرارة الواقع بينه وبين المعصوم عليه السلام. وعلى كلا التقديرين لا يضرّ تصحيحه بالطريق إلى كتاب أيّوب بن الحرّ في الفهرست ـ على فرض صحّته ـ وإن وقع في الجزء الأوّل من الاستبصار.

وفيه: إنّ معنى النسبة المذكورة لا حصر له فيما ذُكر؛ لما بيّناه سابقاً[1] في تصحيح بعضهم لرواية العيص بن القاسم ورواية هشام بن سالم من تعدّد احتمالات تعيين المصدر في مثل هذه الروايات.

هذا فضلاً عن احتمال النقل ـ في مثل تلك الموارد الخارجة عن شرط الشيخ ـ من كتاب أحد المحذوفين من صدر السند، مع افتراض كون صاحب الكتاب وواسطته إلى أيّوب بن الحرّ من الثقات بنظر الشيخ.

وصفوة القول: إنّ اعتبار طريق الفهرست لا يجدي في اعتبار الخبر المذكور في الجزء الأوّل والثاني من الاستبصار؛ لأنّ مقتضى كلام الشيخ في مشيخة الاستبصار اختصاص حذف الطريق وأخذ الرواية من كتاب المبدوء به في غير الجزئين المذكورين.

---

(١) تقدّم آنفاً بعنوان (نقد المحاولة) ٢ : ٣٥ وما بعدها.

وعليه.. فلو حُذِفَ من سند رواية في الجزئين الأوَّلَيْنِ من الاستبصار بعض رواتها لم يثبت كون الرواية مأخوذة من كتاب من ابتدأ به السند، بل يحتمل أخذها من كتاب بعض المحذوفين، وغير ذلك من الاحتمالات السابقة في مناقشة تصحيح رواية العيص بن القاسم، وحينئذٍ لا يجدي اعتبار طريق الفهرست في تصحيح سند تلك الرواية.

والشيء نفسه يقال عن أحاديث كتاب الطهارة من التهذيب، ولكن ليس مطلقاً، إذ يمكن إجراء التصحيح عند توفّر شرائطه؛ كما لو كان طريق الفهرست صحيحاً وعامّاً إلى جميع كتب وروايات من ابتدأ به في أحاديث كتاب الطهارة، أو الجزء الأوّل أو الثاني من الاستبصار، كأيّوب بن الحرّ كما تقدّم.

وهذا هو ما ذكره الشيخ محمد نفسه في مستهلّ حديثه عن رواية أيّوب بن الحرّ، قائلاً: «والحقّ، أنّ ما يذكره الشيخ في الفهرست إنْ ورد بلفظ جميع روايات الرجل، يشمل ما ذكره هنا، وإلّا فالشمول غير واضح»[1].

ومقتضى كلامه.. أنّه لو كان طريق الفهرست إلى أيوّب بن الحرّ متّصفاً بالصحّة والعموم فإنّه ينفع في اعتبار خبره المذكور.

التطبيق الثاني ـ تصحيح السند المتّصل في أوّل التهذيب:

ما ذكرناه في التطبيق الأوّل كان في صورة ابتداء سند الشيخ في أوّل التهذيبين بصاحب كتاب، وأمّا لو كان سند الشيخ متّصلاً ابتداء من شيخه وانتهاء بالراوي المباشر عن المعصوم عليه السلام، فهل يمكن تصحيحه ـ لو كان ضعيفاً ـ على ضوء فكرة التعويض، أوْ لَا؟

فالذي ذهب إليه السيد الخوئي هو إمكان تصحيح السند المتّصل في أوّل

---

(١) الحسن، محمّد حفيد الشهيد الثاني / استقصاء الاعتبار ٢: ٣٥.

التهذيبين إذا كان ضعيفاً بشخص، بالطريق الصحيح العام في الفهرست إلى من وقع فوق ذلك الرجل الضعيف.

ومثال ذلك.. ما جاء في كتاب الطهارة من التهذيب بهذا اللفظ: «وأخبرني الشيخ أيّده الله تعالى، عن أحمد بن محمد، عن أبيه، عن أحمد بن إدريس، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي جعفر، عن أبيه، عن حفص بن غياث، عن جعفر بن محمد عليهما السلام، قال: **لا يفسد الماء إلّا ما كانت له نفس سائلة**»[١].

ورواه الشيخ في الجزء الأوّل من الاستبصار عن الحسين بن عبيدالله، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، عن أحمد بن إدريس، عن محمد بن أحمد بن يحيى... إلى آخر الحديث سنداً ومتناً[٢].

وهذه الرواية أوردها السيد الخوئي في الجزء الأوّل من كتاب الطهارة، عن التهذيب، ووصفها بـ«موثّقة حفص بن غياث»[٣].

وقال في التذييل الثاني من تذييلات الجزء الثاني من كتاب الطهارة بشأن هذه الرواية بالذات، ما هذ لفظه: «إن في سندها: أحمد بن محمد، عن أبيه. والظاهر أنّه أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد[٤]، وهو وإن كان من مشايخ

---

(١) الطوسي / تهذيب الأحكام ١: ٢٣١ / ٦٦٩ (٥٢) باب ١٠ المياه وأحكامها.

(٢) الطوسي / الاستبصار ١: ٢٦ / ٦٧ (٢) باب ١٣ ما ليس له نفس سائلة يقع في الماء فيموت فيه.

(٣) الغروي التبريزي / التنقيح في شرح العروة الوثقى (كتاب الطهارة ـ الأوّل) تقريراً لبحث السيد الخوئي ١: ٤٦٢ ـ ٤٦٣.

(٤) الاستظهار المذكور في محلّه وإن ذكر في سند الرواية في الاستبصار أحمد بن محمد ابن يحيى؛ لأنّ الشيخ المفيد لم يلق أحمد بن محمد بن يحيى العطار، ولم يرو عنه، بل ←

الشيخ المفيد إلّا أنّه لم تثبت وثاقته بدليل، وكونه شيخ إجازة لا دلالة له على الوثاقة بوجه. فالوجه في كون الرواية موثّقة: أنّ في سندها محمد بن أحمد بن يحيى، وللشيخ قدّس سرّه إليه طرق متعدّدة، وهي وإن لم تكن صحيحة بأسرها إلّا أنّ في صحّة بعضها غنىً وكفاية. وذلك لأنّ الرواية إمّا أن تكون من كتاب الراوي أو من نفسه، وعلى كلا التقديرين يحكم بصحّة رواية الشيخ عن محمد بن أحمد؛ لتصريحه في الفهرست بأنّ له إلى جميع كتب محمد بن أحمد وروايـاته طرقاً متعدّدة، وقد عرفت صحّة بعضها[1]. وإذا صحّ السند إلى محمد بن أحمد بن يحيى صحّ بأسره، لوثاقة الرواة الواقعة بينه وبين الإمام عليه السلام.

وبهذا الطريق الذي أبديناه أخيراً يمكنك تصحيح جملة من الروايات التي تقدّمت في تضاعيف الكتاب أو لم تتقدّم»[2].

← لقي أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، وروى عنه، ولهذا كلّما ابتدأ سند الشيخ في الفهرست أو التهذيب أو في غيرهما بـ (جماعة، عن أحمد بن محمد بن يحيى) فالشيخ المفيد ليس من الجماعة، بخلاف ما لو كانت رواية الجماعة عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، إذ سيكون الشيخ المفيد من ضمن الجماعة، وهذا هو ما نبّه عليه السيد بحر العلوم في فوائده الرجالية. ينظر: بحر العلوم / رجال السيد بحر العلوم ٤: ١٠٧ الفائدة السابعة.

(١) ذكر الشيخ ثلاثة طرق في الفهرست إلى جميع كتب وروايات محمد بن أحمد بن يحيى، الصحيح منها هو الثالث، وهو «جماعة، عن أبي جعفر بن بابويه، عن أبيه ومحمد بن الحسن؛ عن أحمد بن إدريس ومحمد بن يحيى؛ عنه». الطوسي / الفهرست: ٢٢١ / ٦٢٢ (٣٧).

(٢) الغروي التبريزي / التنقيح في شرح العروة الوثقى (كتاب الطهارة ـ الثاني) ٢: ٤٨٦ ـ ٤٨٧.

بيان وتعقيب:

بناءً على ما تقدّم سيكون سند موثّقة حفص بن غياث كالآتي:

جماعة، عن الصدوق، عن أبيه وابن الوليد؛ عن أحمد بن إدريس ومحمد يحيى؛ عن محمد بن أحمد بن يحيى إلى آخر ما تبقى من السند المذكور في التهذيبين.

وأمّا احتمال أن تكون الرواية مأخوذة من كتاب من وقع قبل محمد بن أحمد بن يحيى في إسنادها كأحمد بن إدريس ـ مثلاً ـ فلا يضرّ ذلك في أسلوب تصحيحها بالطريق العام المذكور؛ لأنّها ـ على كلّ حال ـ مروية عن محمد بن أحمد بن يحيى.

نعم، قد يُشْكَل على هذا الأسلوب وغيره ممّا تقدّم ويأتي في تطبيقات الفكرة باحتمال كون الرواية مكذوبة على محمد بن أحمد بن يحيى في طريقها الضعيف، وحينئذٍ لا يجدي الطريق الصحيح العام إلى جميع كتبه ورواياته.

والجواب، هو ما انفردت به نظريّة تعويض الأسانيد كما سيأتي في تفسيرها الرائع لمعنى الطرق العامّة في الفهرست[1].

الوجه الثالث ـ تصحيح طرق الشيخ الصدوق في مشيخة الفقيه بطرق الفهرست:

من ملاحظة طرق مشيخة الفقيه إلى أصحاب الكتب والأصول المعتمدة في الفقيه، ومقارنتها مع طرق الشيخ في مشيخة التهذيبين والفهرست يُعلم بحصول التشابه الكبير بينهما، مع تطابق الكثير من تلك الطرق، وزيادة على هذا فإنّ جميع كتب وروايات الشيخ الصدوق التي رواها في سائر كتبه، قد رواها الشيخ الطوسي كلّها بطريق صحيح عن الشيخ الصدوق، ممّا يعني هذا دخول روايات الفقيه

---

(١) ٣: ١٢١.

ومشيخته في طريق الشيخ العام إلى جميع كتب وروايات الصدوق في الفهرست، لأنّها من جملة كتب الصدوق، فضلاً عن إمكان اعتماد طرق مشيخة الفقيه في دراسة طرق الشيخ من جهة الإحالة إلى فهارس الشيوخ في مشيخة التهذيبين.

فطبيعة التشابه الكبير بين طرق العلمين (الصدوق والطوسي) تسمح ـ بلحاظ ما ذكرناه ـ بإقامة نوع من العلاقة المتبادلة في نقل بعض الطرق من أحدهما وجعلها طرقاً للآخر، وذلك ضمن الأسس العلمية التي تسمح بمثل ذلك التبادل.

وقبل عرض الأُسلوب المعتمد من التصحيح في هذا الوجه، وبيان تطبيقاته السابقة على النظرية، لا بد من بيان ما للشيخ الصدوق من طرق إلى مصنّفات الشيعة في فهرست الشيخ، سواء كانت تلك الطرق من الطرق الخاصّة المعتمدة في هذا الوجه، أو العامّة التي ستُعتمد فيما بعد، كالآتي:

مصنّفات الشيعة برواية الصدوق في فهرست الشيخ:

الشيخ الصدوق، وجمعها في مكان واحد، له فوائد كثيرة، ويأتي في طليعتها إحاطة البحث بطرق الصدوق إلى أصحاب الأصول والمصنّفات التي أخذ عنها في سائر كتبه، ويأتي كتاب الفقيه في مقدمتها، وقد بلغوا باحصائنا مائة وستة عشر رجلاً، وأما مصنّفاتهم فهي كثيرة، إذ قد يذكر الشيخ للمصنّف الواحد ما يزيد ـ في بعض الأحيان ـ على ثلاثين كتاباً، وأحياناً أخرى يقول: له كتب كثيرة، ثم يذكر بعضها اختصاراً كما يعلم ذلك من النجاشي بحكم وحدة الطريق بينهما.

وبالجملة فإن الكتب التي ذكرها الشيخ في الفهرست بالأسم أو العدد ورواها بسنده، عن الصدوق، عن رجاله، عن مصنّفيها بلغت زهاء تسعمائة كتاب.

وأما الطرق إلى أصحابها فهي كثيرة أيضاً، إذ قد يروي الشيخ الكتاب الواحد

بطريقين أو أكثر عن مصنّفه، وكلاهما من رواية الشيخ الصدوق، كما هو الحال في طرقه إلى مصنّفات كل من:

عبد الله بن ميمون القدّاح، والعلاء بن رزين، وعلي بن جعفر الصادق عليه السلام، وعلي بن الحكم الكوفي، وعلي بن يقطين، ومحمد بن أبي عمير، ومحمد بن سنان، والنضر بن سويد، ويونس بن عبد الرحمن. فهؤلاء كلهم قد روى الصدوق كتب كل واحد منهم من طريقين في فهرست الشيخ.

وقد وصف الشيخ بعض الكتب التي هي من رواية الصدوق بإنها معتمدة، أو حسنة، أو جيدة، أو كبيرة، أو معوّل عليها، أو أنها من الأصول، ونحو ذلك.

وسوف نذكرها مع مراعاة ترتيب أسماء مصنّفيها على حروف المعجم، مع بيان موقعها في الفهرست؛ لتسهيل مراجعتها، كالآتي:

١ ـ مسائل إبراهيم بن أبي محمود: ٤١ / ١٥ (١٥).

٢ ـ أصل إبراهيم بن عبد الحميد: ٤٠ / ١٢ (١٢).

٣ ـ كتاب أبن أبي أويس: ٣٨٣ / ٩١١ (١٠).

٤ ـ كتاب أبي خالد القماط: ٢٦٩ ـ ٢٧٠ / ٨٣٠ (٩).

٥ ـ كتاب أحمد بن النضر الخزاز: ٨١ / ١٠١ (٣٩).

٦ ـ أصل إسحاق بن عمار الساباطي: ٥٤ / ٥٢ (١).

٧ ـ أصل إسماعيل بن مهران بن محمد بن أبي زيد نصر السكوني: ٤٧ / ٣٢ (٣).

٨ ـ كتب أيّوب بن نوح بن دراج، ورواياته، ومسائله عن أبي الحسن الثالث عليه السلام: ٥٦ / ٥٩ (١).

٩ ـ كتاب بسطام بن الزيات، أبي الحسين الواسطي: ٨٨ / ١٣٢ (١).

١٠ ـ كتاب ثابت بن دينار، أبي حمزة الثمالي: ٩٠ / ١٣٨ (١).

١١ ـ أصل جميل بن دراج: ٩٤ / ١٥٤ (١).

١٢ ـ كتاب حجر بن زائدة: ١١٩ / ٢٥١ (٣).

١٣ ـ جميع كتب وروايات حريز بن عبد الله السجستاني وقد سمّى الشيخ أربعة من كتبه، ثم قال: «تعد كلها في الأصول»: ١١٨ / ٢٤٩ (١).

١٤ ـ جميع ما رواه الحسن بن سعيد من مصنّفات وروايات: ١٠٥ / ١٩٧ (٣٧) وفيه: «روى جميع ما صنفه أخوه، عن جميع شيوخه، وزاد عليه روايته، عن زرعة، عن سماعة، فإنه يختص به الحسن، والحسين إنّما يرويه، عن أخيه، عن زرعة. والباقي هما متساويان فيه، وسنذكر كتب أخيه إذا ذكرناه، والطريق إلى روايتهما واحد».

وسيأتي أن كتب الحسين بن سعيد ـ أخي الحسن ـ ثلاثون كتاباً، والطريق إليها من رواية الشيخ الصدوق.

١٥ ـ كتب وروايات الحسن بن علي بن فضال، وقد سمّى الشيخ منها سبعة كتب: ٩٨ / ١٦٤ (٤).

١٦ ـ جميع كتب وروايات الحسن بن محبوب السَّراد، وهي كثيرة سمّى الشيخ منها تسعة كتب ثم قال: (وغير ذلك): ٩٦ ـ ٩٧ / ١٦٢ (٢).

١٧ ـ كتاب الحسين بن أبي العلاء، وهو من كتب الأصول: ١٠٧ / ٢٠٤ (١).

١٨ ـ كتب وروايات الحسين بن سعيد، وكتبه ثلاثون كتاباً ذكرها الشيخ بأسمائها: ١١٢ ـ ١١٣ / ٢٣٠ (٢٧).

١٩ ـ كتاب الحسين بن المختار القلانسي: ١٠٧ / ٢٠٥ (٢).

٢٠ ـ كتاب حفص بن غياث، وهو كتاب معتمد: ١١٦ / ٢٤٢ (١).

٢١ ـ كتاب حماد بن عثمان النّاب: ١١٥ / ٢٤٠ (١).

٢٢ ـ كتاب حمدان بن سليمان النيشابوري: ١١٨ / ٢٥٠ (٢).

٢٣ ـ أصل حميد بن المثنى العجلي الكوفي، أبي المغرا الصيرفي: ١١٤ / ٢٣٦ (١).

٢٤ ـ كتاب خلف بن حماد الأسدي: ١٢٣ / ٢٧٢ (١).

٢٥ ـ أصل ربعي بن عبد الله بن الجارود: ١٢٨ / ٢٩٤ (١).

٢٦ ـ كتاب الريان بن الصلت: ١٢٩ / ٢٩٥ (٢).

٢٧ ـ أصل زرعة بن محمد الحضرمي: ١٣٤ / ٣١٣ (٢).

٢٨ ـ أصل زكار بن يحيى الواسطي: ١٣٤ / ٣١٤ / (٣)، وفيه: «له كتاب الفضائل، وله أصل، أخبرنا به جماعة، عن أبي جعفر محمد بن بابويه ـ إلى أن قال ـ وروى الأصل حميد بن زياد، عن القاسم بن إسماعيل، عنه»، وظاهر عبارة الشيخ في الطريق الأول، اختصاص الطريق بالأصل.

٢٩ ـ كتاب زياد بن مروان القندي: ١٣١ / ٣٠٢ (١).

٣٠ ـ كتاب التفسير عن أبي جعفر الباقر عليه السلام، لزياد بن المنذر، أبي الجارود: ١٣١ / ٣٠٣ (٢).

٣١ ـ كتاب زيد الشحام، أبي أسامة: ١٢٩ / ٢٩٨ (١).

٣٢ ـ كتاب سالم بن مكرم: ١٤١ / ٣٣٧ (٢).

٣٣ ـ جميع كتب وروايات سعد بن عبد الله، أبي القاسم الأشعري القمي: ١٣٥ / ٣١٦ (١)، وسعد بن عبد الله كثير التصانيف كما يقول الشيخ، وقد سمى له عشرة كتب، مع كتب كتابه المعروف بالرحمة.

٣٤ ـ كتاب سليمان بن داود المُنقري: ١٣٨ / ٣٢٦ (١).

٣٥ ـ كتاب سيف بن عميرة النخعي الكوفي: ١٤٠ / ٣٣٣ (٢).

٣٦ ـ جميع كتب صفوان بن يحيى، ورواياته ومسائله عن أبي الحسن موسى عليه السلام: ١٤٦ /٣٥٦ (١) وكتب صفوان ثلاثون كتاباً مثل كتب الحسين بن سعيد.

٣٧ ـ روايات طاهر بن حاتم بن ماهوية التي حدّث بها في حال استقامته: ١٤٩ / ٣٧٠ (١).

٣٨ ـ كتاب عاصم بن حميد الحناط الكوفي: ١٩٢ /٥٤٣ (١).

٣٩ ـ كتاب عباس بن عامر القصباني: ١٨٩ /٥٢٨ (١).

٤٠ ـ كتاب عبد الله بن إبراهيم الأنصاري: ١٦٧ / ٤٣٤ (٢).

٤١ ـ كتاب عبد الله بن إبراهيم الغفاري: ١٦٧ / ٤٣٥ (٣).

٤٢ ـ جميع كتب وروايات عبد الله بن جعفر الحميري: ١٦٧ ـ ١٦٨ / ٤٣٩ (٧)، وقد سمى له الشيخ أحد عشر كتاباً.

٤٣ ـ كتاب عبد الله بن سنان: ١٦٦ / ٤٣٣ (١).

٤٤ ـ كتاب عبد الله بن محمد الحضيني: ١٦٧ / ٤٣٦ (٤).

٤٥ ـ كتاب عبد الله بن محمد المزخرف الحجّال: ١٦٧ / ٤٣٨ (٦).

٤٦ ـ كتاب عبد الله بن مسكان: ١٦٨ / ٤٤٠ (٨)، وفيه: «له كتاب رويناه بالأسناد الأول، عن ابن أبي عمير وصفوان جميعاً، عنه».

وأراد بالأسناد الأول إسناده إلى عبد الله بن سنان، وهو من طريقين أحدهما من رواية الصدوق، والآخر من رواية غيره.

٤٧ ـ كتاب عبد الله بن ميمون القدّاح: ١٦٨ / ٤٤٢ (١٠)، وقد وقع الصدوق في طريقين من طرق الشيخ إلى هذا الكتاب.

٤٨ ـ كتاب عبد الله بن يحيى الكاهلي: ١٦٨ / ٤٤١ (٩).

٤٩ ـ كتاب عبد الرحمن بن الحجاج: ١٧٧ / ٤٧٣ (٢).

٥٠ ـ كتاب عبد الرحمن بن كثير الهاشمي: ١٧٧ / ٣٧٤ (٣).

٥١ ـ روايات عبد الرحمان بن محمد العرزمي: ١٧٦ / ٤٧٢ (١).

٥٢ ـ كتاب عبد الكريم بن عمرو الخثعمي: ١٧٨ / ٤٨٠ (١).

٥٣ ـ كتاب عبيد الله بن علي الحلبي: ١٧٤ / ٤٦٦ (١)، وفيه: «له كتاب مصنَّف معوّل عليه، وقيل: إنّه عُرِضَ على الصادق عليه السلام، فلما رأه استحسنه، وقال: **ليس لهؤلاء ـ يعني المخالفين ـ مثله**».

٥٤ ـ كتاب عقبة بن خالد: ١٩٠ / ٥٣٢ (١).

٥٥ ـ كتاب العلاء بن رزين القلّاء: ١٨٢ ـ ١٨٣ / ٤٩٩ (١) وللكتاب أربع نسخ، وقع الصدوق في الطريق إلى نسخة الحسن بن محبوب، عن العلاء، وكذلك في الطريق إلى نسخة محمد بن خالد الطيالسي، عنه.

٥٦ ـ جميع كتب وروايات علي بن إبراهيم بن هاشم: ١٥٢ / ٣٨٠ (٧)، وقد ذكر الشيخ من كتبه سبعة كتب من بينها كتابه المعروف بكتاب الشرائع الذي تم استثناء رواية حديث واحد منه فقط.

٥٧ ـ كتاب المناسك لعلي بن الإمام جعفر الصادق عليه السلام، وكذلك كتابه المعروف بـ«مسائل علي بن جعفر» سأل بها أخاه الإمام موسى الكاظم عليه السلام: ١٥١ / ٣٧٧ (٤)، وقد وقع الصدوق في طريقين من طرق الشيخ إلى علي بن جعفر عليه السلام أحدهما إلى رواية المناسك والمسائل، والآخر إلى رواية المناسك فقط.

٥٨ ـ كتاب علي بن الحسن بن رباط: ١٥٤ / ٣٨٧ (١٤).

٥٩ ـ جميع كتب وروايات علي بن الحسين بن موسى بن بابويه، أبو الحسن القمي: ١٥٧ / ٣٩٢ (١٩)، له كتب كثيرة ذكر الشيخ منها عشرين كتاباً.

٦٠ ـ كتاب علي بن الحكم الكوفي: ١٥١ / ٣٧٦ (٣)، وقد وقع الصدوق في طريقين من طرق الشيخ إلى هذا الكتاب.

٦١ ـ كتاب علي بن الريان بن الصلت (والكتاب مشترك بينه وبين أخيه محمد): ١٥٤ / ٣٨٦ / (١٣).

٦٢ ـ كتاب علي بن عقبة: ١٥٤ / ٣٨٥ (١٢).

٦٣ ـ كتاب علي بن محمد بن سعد الأشعري: ١٥٣ / ٣٨١ (٨).

٦٤ ـ كتاب علي بن معبد: ١٥١ / ٣٧٨ (٥).

٦٥ ـ كتب وروايات علي بن مهزيار الأهوازي: ١٥٢ / ٣٧٩ (٦)، وقد سمّى له الشيخ ستة كتب، ثلاثة منها للحسين بن سعيد الأهوازي إلّا أنه أزاد عليها ما فات الحسين بن سعيد أضعافاً مضاعفة، والصدوق وقع في طريقين إلى هذه الثلاثة، وفي طريق ثالث إلى الثلاثة الأخرى.

٦٦ ـ كتب ومسائل علي بن يقطين: ١٥٥ / ٣٨٨ (١٥)، وقد سمى الشيخ له كتابان زيادة على مسائله التي سأل بها الإمام موسى الكاظم عليه السلام، وذكر الشيخ طريقين إلى ذلك، وهما من رواية الشيخ الصدوق.

٦٧ ـ كتاب عمار بن مروان: ١٨٩ / ٥٢٥ (١).

٦٨ ـ كتاب عمار بن موسى الساباطي: ١٨٩ / ٥٢٦ (٢)، ووصف الشيخ هذا الكتاب بأنه: «كبير، جيد، معتمد».

٦٩ ـ كتاب عمر بن أُذينة: ١٨٤ / ٥٠٣ (٢).

٧٠ ـ كتاب عمر بن يزيد، بياع السابري: ١٨٤ / ٥٠٢ (١).

٧١ ـ كتاب عيسىٰ بن عبدالله بن محمد بن عمر بن أمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام: ١٨٨ / ٥١٨ (٢).

٧٢ ـ كتاب غالب بن عثمان: ١٩٧ / ٥٦٢ (١).

٧٣ ـ كتاب غياث بن كلوب بن فيهس البجلي: ١٩٧ / ٥٦١ (٢).

٧٤ ـ كتاب الفتح بن يزيد الجرجاني: ٢٠١ / ٥٧٣ (٤).

٧٥ ـ كتب وروايات الفضل بن شاذان: ١٩٨ / ٥٦٣ (١)، وقد سمّى له الشيخ واحداً وثلاثين كتاباً.

٧٦ ـ كتاب القاسم بن محمد الجوهري الكوفي: ٢٠١ / ٥٧٤ (١).

٧٧ ـ كتاب كليب بن معاوية الأسدي الصيداوي: ٢٠٣ / ٥٨٢ (١).

٧٨ ـ جميع كتب وروايات محمد بن أبي عمير: ٢١٨ ـ ٢١٩ / ٦١٧ (٣٢)، وكتبه أربعة وتسعون كتاباً، ذكر الشيخ منها ستة كتب، واصفاً كتابه النوادر بأنه كبيرٌ وحسنٌ، وقد وقع الصدوق في طريقين إليها.

٧٩ ـ جميع كتب وروايات محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري القمي: ٢٢١ / ٦٢٢ (٣٧)، وهو كثير الرواية وكتابه نوادر الحكمة مشتمل على اثنين وعشرين كتاباً ذكرها الشيخ بأسمائها، وما استثناه الصدوق من رواياتها.

٨٠ ـ كتاب محمد بن أسلم الجبلي: ٢٠٥ / ٥٨٧ (٢).

٨١ ـ كتب وروايات محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد القمي: ٢٣٧ / ٧٠٩ (١٢٤)، وعدّ من كتبه: كتاب الجامع، وكتاب التفسير، ثم قال: (وغير ذلك).

٨٢ ـ كل كتب وروايات محمد بن الحسن بن جمهور العمي البصري، إلّا ما كان فيها من غلو أو تخليط: ٢٢٣ / ٦٢٦ (٤١)، وعدّ منها خمسة كتب.

٨٣ ـ جميع كتب وروايات محمد بن الحسن الصفار: ٢٢٠ ـ ٢٢١ / ٦٢١

(٣٦). وكتبه أكثر من كتب الحسين بن سعيد البالغة ثلاثين كتاباً، واكتفى الشيخ بذكر بعضها.

٨٤ ـ وصية محمد بن الحنفيةﷺ: ٢٣٦ / ٧٠٥ (١٢٠).

٨٥ ـ كتاب محمد بن الريان بن الصلت، وهو مشترك بينه وبين أخيه علي: ١٥٤ / ٣٨٦ (١٣).

٨٦ ـ كتب محمد بن سنان: ٢١٩ ـ ٢٢٠ / ٦١٩ (٣٤)، وفيه: «وكتبه مثل كتب الحسين بن سعيد على عددها، وله كتاب النوادر، إلّا ما كان فيها من تخليط أو غلو. أخبرنا به جماعة، عن أبي جعفر بن بابويه..» ثم ذكر الطريق، وقال: «وأخبرنا أيضاً [جماعة، عن]ابن بابويه..» وذكر الطريق، وظاهر عبارة الطريقين إنهما لكتاب النوادر خاصّة، والحال ليس كذلك؛ لأن النجاشي روى كل كتب محمد ابن سنان بطريق اتفق مع الطريق الأول من طرق الشيخ بمحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن ابن سنان، مما يدل على كون المروي في فهرست الشيخ كذلك.

٨٧ ـ مصنّفات وروايات محمد بن عبد الله بن جعفر الحميري: ٢٣٦ ـ ٢٣٧ / ٧٠٨ (١٢٣).

٨٨ ـ جميع كتب وروايات محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (الشيخ الصدوق): ٢٣٧ ـ ٢٣٨ / ٧١٠ (١٢٥). وكتبه زهاء ثلاثمائة كتاب، ذكر منها الشيخ أربعين كتاباً، ثم قال: «وغير ذلك...».

وهذه الكتب وإن كانت من مصنّفات الشيخ الصدوق لا من مصنّفات الشيعة الأوائل، فإن ذكرها هنا لا ينافي دلالة العنوان الذي عقدناه لهذه المصنّفات التي رواها الشيخ بطرق الصدوق، لوضوح أن كتب الصدوق هي كتب في الأحاديث

الشريفة الموصولة المنقولة من أصول ومصنّفات أصحاب الأئمّة عليهم السلام، وغيرهم. وبحكم هذا الطريق الصحيح العام إلى جميع كتب الصدوق ورواياته، ومنها فهرست كتبه، ستكون للشيخ طرق شتى إلى مصنّفات الشيعة الأوائل التي أعتمدها الشيخ الصدوق في كتبه، لا سيما التي تعين فيها المصدر ككتاب الفقيه، وكل هذا بفضل هذا الطريق الذي يعد من أهم طرق الشيخ إلى مصنّفات الشيعة من جهة الصدوق.

٨٩ ـ كتاب التكليف لمحمد بن علي الشلمغاني، وهو من الكتب التي صنفها في حال الاستقامة: ٢٢٤ / ٦٢٦ (٤٢).

٩٠ ـ كتب محمد بن علي الصيرفي، أبي سمينة: ٢٢٣ / ٦٢٤ (٣٩)، وفيه: «إلّا ما كان فيها من تخليط، أو غلو، أو تدليس، أو ينفرد به ولا يعرف من غير طريقه»، وإما كتبه فقد قيل أنها مثل كتب الحسين بن سعيد، أي: أنها ثلاثون كتاباً.

٩١ ـ مسائل محمد بن علي بن عيسىٰ ٢٣٦ / ٧٠٧ (١٢٢).

٩٢ ـ جميع كتب وروايات محمد بن علي بن محبوب الأشعري القمي: ٢٢٢ / ٦٢٣ (٣٨)، وعد من كتبه كتاب الجامع المشتمل على عدة كتب ذكر الشيخ بعضها.

٩٣ ـ كتاب محمد بن القاسم بن بشار: ٢٢٥ / ٦٣٢ (٤٧).

٩٤ ـ كتاب قضايا أمير المؤمنين عليه السلام لمحمد بن قيس البجلي: ٢٠٦ / ٥٩٠ (٥).

٩٥ ـ كتاب محمد بن مصبح: ٢٠٥ / ٥٨٩ (٤).

٩٦ ـ كتاب مسعدة بن زياد: ٢٤٩ / ٧٤٦ (٣).

٩٧ ـ كتاب مسعدة بن صدقة: ٢٤٨ / ٧٤٤ (١).

٩٨ ـ كتاب مسعدة بن الفرج الربعي: ٢٤٩ / ٧٤٧ (٤).

٩٩ ـ كتاب مسعدة بن اليسع: ٢٤٩ / ٧٤٥ (٢).

١٠٠ ـ كتاب معاذ بن ثابت الجوهري: ٢٥٠ / ٧٥٧ (٤).

١٠١ ـ كتب معاوية بن عمار الدهني: ٢٤٧ / ٧٣٧ (٢)، وعدّ من كتبه ثلاثة كتب، ثم قال: «وغير ذلك».

١٠٢ ـ كتاب معاوية بن وهب البجلي: ٢٤٨ / ٧٣٨ (٣).

١٠٣ ـ كتاب معلى أبي عثمان الأحول: ٢٤٦ / ٧٣٣ (١).

١٠٤ ـ كتاب موسى بن جعفر البغدادي: ٢٤٣ / ٧١٩ (٥).

١٠٥ ـ كتاب الحج لموسى بن عامر الأشعري: ٢٤٥ / ٧٢٨ (١٤).

١٠٦ ـ كتاب النوادر لموسى بن عمر بن بزيع: ٢٤٤ / ٧٢٧ (١٣).

١٠٧ ـ كتب موسى بن القاسم بن معاوية بن وهب البجلي: ٢٤٣ / ٧١٨ (٤)، وفيه: «له ثلاثون كتاباً، مثل كتب الحسين بن سعيد، مستوفاة حسنة، وزيادة كتاب الجامع».

١٠٨ ـ كتاب منصور بن حازم: ٢٤٥ / ٧٣٠ (٢).

١٠٩ ـ كتاب النضر بن سويد: ٢٥٤ / ٧٧٢ (١)، رواه من طريقين كلاهما من رواية الصدوق.

١١٠ ـ أصل هشام بن الحكم: ٢٥٨ / ٧٨٣ (٢).

١١١ ـ كتاب وهب بن وهب، أبي البختري: ٢٥٦ / ٧٧٩ (٣).

١١٢ ـ كتاب ياسين الضرير البصري: ٢٦٧ / ٨١٩ (١).

١١٣ ـ كتاب يحيى بن عبد الحميد الحماني: ٢٦١ / ٧٩١ (٢).

١١٤ ـ كتاب يحيى بن عمران الحلبي: ٢٦٠ / ٧٩٠ (١).

١١٥ ـ كتاب يوسف بن عقيل: ٢٦٥ / ٨١١ (١).

١١٦ ـ جميع كتب وروايات يونس بن عبد الرحمن: ٢٦٦ / ٨١٣ (١)، وكتبه كثيرة أكثر من ثلاثين كتاباً، وقد وقع الصدوق في طريقين من طرق الشيخ إلى كتب وروايات يونس بن عبد الرحمن، وفي نهاية طرقه: «وقال أبو جعفر بن بابويه: سمعت ابن الوليد رحمه الله يقول: كتب يونس بن عبد الرحمن التي هي بالروايات كلها صحيحة يعتمد عليها، إلّا ما ينفرد به محمد بن عيسىٰ بن عبيد، عن يونس، ولم يروه غيره، فإنه لا يُعتمد عليه، ولا يُفتى به»!!

وهذا القول من ابن الوليد لم يوافقه عليه أحد قديماً وحديثاً، حتى قال النجاشي في ردّه: «ورأيت أصحابنا ينكرون هذا القول، ويقولون: من مثل أبي جعفر محمد بن عيسىٰ؟!»[1].

وبعد وضوح ما للشيخ الصدوق من طرق مفصّلة في فهرست الشيخ، تلك الطرق التي تمثّل الأساس الذي يقوم عليه الوجه الثالث في تصحيح طرق الصدوق في مشيخة الفقيه بطرق الفهرست، آن الأوان لذكر بعض التطبيقات الرجالية الحاصلة في هذا الوجه على النحو الآتي:

التطبيق الأوّل ـ تصحيح الطريق إلى إبراهيم بن أبي محمود:

ذكر الصدوق إلى إبراهيم هذا ثلاثة طرق، وهي:

الأوّل: محمد بن علي بن ماجيلويه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عنه. وهذا الطريق من المختلف فيه بابن ماجيلويه.

الثاني: أبوه، عن الحسن بن أحمد المالكي، عن أبيه، عنه. وهذا الطريق ضعيف بالحسن وأبيه.

---

(١) النجاشي / الرجال: ٣٣٣ / ٨٩٦.

الثالث: ابن الوليد، عن سعد بن عبدالله والصفار؛ عن أحمد بن محمد بن عيسى، عنه[١].

وهذا الطريق صحيح لوثاقة جميع رجاله.

وقد صحّح التقي المجلسي ما رواه الصدوق من كتاب إبراهيم بن أبي محمود بطريق النجاشي، وما رواه عن مسائله بطريق الفهرست، وقبل بيان كلامه لا بأس بنقل الطريقين المذكورين، كالآتي:

أما الطريق إلى كتابه، ففي رجال النجاشي: «له كتاب يرويه أحمد بن محمد ابن عيسى. أخبرنا محمد بن علي، قال حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدّثنا أحمد بن إدريس.

وأخبرنا علي بن أحمد، قال حدّثنا محمد بن الحسن، عن محمد بن الحسن، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن إبراهيم بن أبي محمود»[٢].

وأمّا الطريق إلى مسائله، ففي الفهرست: «له مسائل، أخبرنا بها عِدّة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن أبيه، عن سعد والحميري، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن إبراهيم بن أبي محمود»[٣].

ومن هنا قال التقي المجلسي: «فظهر أنّ ما كان في هذا الكتاب [يعني: الفقيه] من المسائل التي سألها، فطريق المصنّف إليه صحيح برواية الشيخ، وما لم يكن مسائل فطريقنا إليه صحيح من جهة النجاشي. وكان كتابه ومسائله أشهر من الشمس»[٤].

---

(١) الصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ١٤.

(٢) النجاشي / رجال النجاشي: ٢٥ / ٤٣.

(٣) الطوسي / الفهرست: ٤١ / ١٥ (١٥).

(٤) المجلسي الأوّل / روضة المتّقين ١٤: ٢٦ في شرح طريق الصدوق إلى إبراهيم بن أبي محمود.

وإلى هذا ذهب المحقّق الكلباسي قائلاً: «إنّ الصدوق في مشيخة الفقيه ذكر طريقه إلى إبراهيم بن أبي محمود، لكنّه ضعيف، إلّا أنّ النجاشي ذكر طريقاً إليه، والطريق إليه معتبر ومشتمل على الصدوق، عن أبيه.

وذكر في الفهرست أنّ له مسائلَ وذكر فيه طريقاً إلى المسائل:

فما في الفقيه من المسائل التي سألها إبراهيم بن أبي محمود، طريق الصدوق إليه صحيح لكن بتوسّط طريق الشيخ في الفهرست.

وما لم يكن من تلك المسائل، فالطريق إليه صحيح من جهة النجاشي»[1].

مناقشته:

في هذا التصحيح مجال للمناقشة، لأنّ طريقي النجاشي إلى إبراهيم بن أبي محمود لم يقع فيهما الشيخ الصدوق أصلاً حتى يمكن عدّهما أو أحدهما طريقاً له، ومحمد بن علي الواقع في الطريق الأوّل هو ليس الصدوق قطعاً بل شخص آخر من مشايخ النجاشي، والنجاشي لم يعاصر الصدوق ولم يروِ عنه مباشرة، بل روى عنه بتوسّط الشيخ المفيد وغيره.

ويبدو لي عدم الفائدة في التفرقة المذكورة بين ما رواه الصدوق من كتاب إبراهيم، وبين ما رواه عن مسائله، إذ الظاهر أنّ الكتاب والمسائل واحد، خصوصاً وأنّ الراوي لذلك المُصَنَّف واحد وهو الأشعري في الفهرست ورجال النجاشي، ومن المستبعد أن يروي الأشعري للصفّار كتاب إبراهيم دون مسائله كما في رجاله النجاشي، ويروي لسعد والحميري مسائله دون كتابه كما في الفهرست.

ومن المستبعد أيضاً أن يطلع الشيخ على مسائله دون كتابه، ويطلع النجاشي

---

(١) الكلباسي / الرسائل الرجالية ٤: ٢٨٣ ـ ٢٨٤.

على الكتاب دون المسائل.

ويؤيّد كونهما واحداً، وأنّه عبارة عن مسائل مجموعة في كتاب، أنّه ليس لإبراهيم بن أبي محمود سوى ثلاث روايات في الفقيه، ابتدأ السند في إثنتين منهما بإبراهيم، وابتدأ في الثالثة بعبدالعظيم الحسني، عن إبراهيم. وهي جميعها مبتدئة بسؤال إبراهيم من الإمام الرضا عليه السلام في بعض المسائل[1].

ويؤيّد ذلك أيضاً: أنّ سعد بن عبدالله والحميري رويا المسائل، عن الأشعري، عنه في الفهرست، والصفار روى الكتاب عن الأشعري، عنه في رجال النجاشي، وقد وقع سعد والصفار معاً في طريق الصدوق إلى ما رواه عن إبراهيم ابن أبي محمود في المشيخة، وذلك بروايتهما عن الأشعري، عنه.

ولو لم يكن الكتاب المروي في طريق الصدوق من جهةالأشعري هو المسائل، لما اقتصر الأشعري على أحدهما في الفهرست، وعلى الآخر في النجاشي.

وقد مرّ آنفاً أنّ الصدوق لم يرو عن إبراهيم بن أبي محمود في الفقيه سوى ثلاث روايات فقط، وهي من جملة المسائل التي سأل بها من الإمام الرضا عليه السلام.

وعليه فذكر طريق النجاشي في غير محلّه، وأمّا طريق الفهرست فلا حاجة إليه أيضاً؛ لأنّ الطريق الثالث للصدوق إلى إبراهيم صحيح بالإتّفاق، وهو يكفي

---

(١) ينظر: الصدوق /الفقيه ١: ٤١ / ١٥٩ (١١) باب (١٦) ما ينجّس الثوب والجسد، و١: ١٦٩ / ٧٩٩ (٥٠) باب (٣٩) ما يُصلّى فيه وما لا يُصلى فيه من الثياب وجميع الأنواع، و١: ٢٧١ / ١٢٣٨ (٢٢) باب (٥٧) وجوب الجمعة وفضلها ومن وضعت عنه والصلاة والخطبة فيها.

في تصحيح رواياته في الفقيه.

التطبيق الثاني ـ تصحيح الطريق إلى إبراهيم بن عبد الحميد:

قال التقي المجلسي بشأن طريق الصدوق إلى إبراهيم بن عبدالحميد، أن ذكر طريق الشيخ إليه في الفهرست، وهو من رواية الصدوق:

«ويظهر من طرق الشيخ أنّ طرق المصنّف إلى أصل إبراهيم ثمان طرق صحيحة، وأربع طرق حسنة كالصحيح، زائداً على ما ذكره المصنّف هنا»[1].

بيان ومناقشة:

قال الشيخ في ترجمة إبراهيم بن عبدالحميد في الفهرست: «له أصل، أخبرنا به أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المفيد والحسين بن عبيدالله؛ عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب وإبراهيم بن هاشم؛ عن ابن أبي عمير وصفوان؛ عن إبراهيم بن عبدالحميد.

وله كتاب النوادر رواه حميد بن زياد، عن عوانة بن الحسين البزاز، عن إبراهيم»[2].

وقال الشيخ الصدوق في المشيخة: «وما كان فيه: (عن إبراهيم بن عبدالحميد)، فقد رويته عن محمد بن الحسن رضي الله عنه، عن محمد بن الحسن الصفار، عن العباس بن معروف، عن سعدان بن مسلم، عن إبراهيم بن عبدالحميد الكوفي.

---

(١) المجلسي الأوّل / روضة المتّقين ١٤: ٣٥، والصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ٥٤.
(٢) الطوسي / الفهرست: ٤٠ ـ ٤١ / ١٢ (١٢).

ورويته أيضاً عن أبي رضي الله عنه، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن إبراهيم بن عبدالحميد»[١].

ويلاحظ هنا أن طرق الشيخ الصدوق إلى أصل إبراهيم بن عبدالحميد من جهة الفهرست بلغت اثني عشر طريقاً، وليس كما ذكر التقي المجلسي ﵀، وبيان تلك الطرق إلى أصل إبراهيم بن عبدالحميد كالآتي:

الشيخ المفيد، عن الصدوق، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عنه، وهذا هو الطريق الأول.

وباستبدال يعقوب بن يزيد، بمحمد بن الحسين بن أبي الخطاب تارة، وإبراهيم بن هاشم تارة أخرى، ستكون للشيخ المفيد ثلاثة طرق إلى ابن أبي عمير، عن صاحب الأصل.

وباستبدال ابن أبي عمير بصفوان بن يحيى ستكون للشيخ المفيد ستة طرق إلى الأصل المذكور: ثلاثة عن ابن أبي عمير، ومثلها عن صفوان كلاهما؛ عن إبراهيم بن عبدالحميد.

وباستبدال الشيخ المفيد بالحسين بن عبيد الله الغضائري في تلك الطرق، سيكون المجموع اثني عشر طريقاً، وقع إبراهيم بن هاشم في أربعة منها، وهي التي وصفها التقي المجلسي بأنها حسنة كالصحيح، والباقي وهي ثمانية صحيحة كلّها[٢].

---

(١) الصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ٥٤ ـ ٥٥.

(٢) وهذه الطرق كلها ترجع إلى طريقين: أحدهما من رواية ابن أبي عمير، عن صاحب الأصل، والآخر من رواية صفوان بن يحيى، عنه. وقد أسميناها طرقاً ـ وهي شعب متفرّعة عن الطريقين ـ تمشّياً مع عبارة التقي المجلسي.

ولا حاجة إلى وصف ما رواه إبراهيم بن هاشم بالحسن كالصحيح؛ لأنه ثقة جليل مجمع على وثاقته.

على أن الطريق الثاني للشيخ الصدوق الذي رواه عن أبيه، إن لم نقل بصحته فهو حسن كالصحيح بإبراهيم بن هاشم، فلا حاجة إلى تعويضه، ومع هذا يبقى ثمة إيرادٍ هنا على التصحيح بطريق الفهرست إلى أصل إبراهيم بن عبدالحميد، ذلك لأن الشيخ ذكر لإبراهيم هذا ـ بطريق ضعيف ـ كتاباً آخر بعنوان (النوادر)، والتصحيح المذكور لم يلتفت إلى احتمال أخذ بعض روايات إبراهيم بن عبدالحميد في الفقيه من كتابه النوادر الذي لم يصح طريق الفهرست إليه، ولهذا حصر التصحيح بطريق الشيخ الصحيح ـ الذي هو من رواية الصدوق ـ إلى أصل إبراهيم بن عبدالحميد.

ويمكن الإجابة هنا بأن الظاهر أن لإبراهيم كتاباً واحداً ذُكر بعنوان (النوادر) عند النجاشي، وهو أصل معتمد، ولهذا ورد بعنوان (الأصل) عند الشيخ، ويدلّ على ذلك أنه لو كان لإبراهيم كتابان فعلاً لما اختص طريق الشيخ بأحدهما، وطريق النجاشي بالآخر، مع أن الراوي عن إبراهيم في الطريقين واحد وهو ابن أبي عمير، الأمر الذي يؤيد وحدة العنوانين.

وحيث أن طريق مشيخة الفقيه الثاني صحيح إلى ما رواه الصدوق عن إبراهيم بن عبدالحميد، فلا حاجة للانشغال بهذا الإيراد، إذ سيتضح ما فيه في مناقشة نظائره الأخرى.

ولا بأس بالإشارة السريعة هنا إلى إمكان إيجاد طريق صحيح للصدوق إلى ما رواه عن إبراهيم بن عبدالحميد في الفقيه، سواء قلنا بوحدة الأصل والنوادر أو تعددهما، وسواء اكتفى الصدوق بالطريق الضعيف في المشيخة ولم يذكر

الصحيح فرضاً، أو لم يذكر طريقه إلى إبراهيم المذكور أصلاً، وذلك باعتماد أسلوب آخر من التصحيح، وهو التصحيح بالطرق العامة كما سيأتي في المبحث الثاني من هذا الفصل.

وبيان ذلك باختصار:

إن الشيخ روى ـ كما تقدّم ـ أصل إبراهيم بسنده، عن ابن أبي عمير وصفوان كلاهما؛ عنه.

والنجاشي روى نوادره بسنده عن ابن أبي عمير، عنه.[1]

والشيخ الصدوق يروي بطريق عام جميع كتب وروايات ابن أبي عمير، وكذلك جميع كتب وروايات صفوان بن يحيى، وهما طريقان صحيحان في الفهرست[2].

ولا شك بدخول أصل إبراهيم بن عبدالحميد والنوادر ـ إن لم تكن هي الأصل ـ في هذين الطريقين؛ لأنهما بحكم طريق الفهرست إلى الأصل، وطريق النجاشي إلى النوادر أصبحا معاً من مرويات ابن أبي عمير.

وعليه فما رواه الصدوق عن إبراهيم بن عبدالحميد حتى ولو لم يذكر الطريق إليه في المشيخة يعد صحيحاً من هذه الجهة.

ولهذا الأسلوب من التصحيح فوائد جمّة في معرفة الطرق الجديدة الصحيحة للأحاديث المرسلة في الفقيه.

---

(١) النجاشي / رجال النجاشي: ٢٠ ـ ٢١ / ٢٧.

(٢) الطوسي / الفهرست: ٢١٨ ـ ٢١٩ / ٦١٧ (٣٢) في ترجمة ابن أبي عمير، و: ١٤٦ / ٣٥٦ (١) في ترجمة صفوان بن يحيى.

التطبيق الثالث ـ تصحيح الطريق إلى أبي خديجة سالم بن مكرم:

ومن تطبيقات هذا الوجه عند التقي المجلسي أيضاً، ما قاله في الطريق إلى أبي خديجة سالم بن مكرم في مشيخة الفقيه، قال: «والطريق إليه لا يخلو من ضعف بأبي سمينة[١]، فلهذا جعلنا خبره قويّاً كالصحيح.

وفي الفهرست: له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن ابن بابويه، عن أبيه، عن سعد بن عبدالله والحميري ومحمد بن يحيى وأحمد بن إدريس؛ [عن أحمد بن محمد]، عن الحسن بن علي الوشاء، عن أحمد بن عائذ، عن أبي خديجة.

وأيضاً في الصحيح والقوي عنه[٢].

فعلى السند الأوّل صحيح بثمانية طرق»[٣].

بيان ومناقشة:

قوله: (**فلهذا جعلنا خبره قويا كالصحيح**)، لعله أراد المعنى العام للقوي، وهو ما يظن بصدق صدوره ظناً مستنداً إلى غير جهة الصحة والحسن والتوثيق؛ لأن القوي كالصحيح هو ما كان كل واحد من رواته من الإمامية، ويكون البعض مسكوتاً عنه مدحاً وذماً، أو ممدوحاً بمدح غير بالغ إلى حد الحَسِن، وكان واقعاً في الذكر بعد الثقات وبعد من يقال في حقه أنه اجتمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه[٤] وهذا التعريف لا يصدق على خبر أبي سمينة.

---

(١) الصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ٧٩.

(٢) إشارة إلى الطرق الأخرى إليه في الفهرست بعد الطريق الذي ذكره. ينظر: الطوسي / الفهرست: ١٤١ ـ ١٤٢ / ٣٣٧ (٢).

(٣) المجلسي الأوّل / روضة المتّقين ١٤: ١٣٤

(٤) المامقاني / مقباس الهداية ١: ١٧٦.

وقوله: (**وأيضاً في الصحيح والقوي عنه**)، إشارة الى الطريقين الآخَرَيْن اللَّذَيْنِ ذكرهما الشيخ بعد ذلك، إذ قال: «... وأخبرنا الحسين بن عبدالله، عن البزوفري، عن أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي الوشاء، عن أحمد بن عائذ، عنه.

وأخبرنا ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن محمد بن الحسين، عن عبدالرحمن بن أبي هاشم البزاز، عن سالم بن أبي سلمة وهو أبو خديجة»[1].

والطريق الأول صحيح، لوثاقه جميع رجاله. والثاني كذلك، إلّا أن الظاهر عدّه من القوي بابن أبي جيد القمي رحمه الله، وإن كان ثقة جليلاً معتمداً في رواية الكتب والأحاديث.

وقوله: (**فعلى السند الأول** ـ أي: المبدوء بلفظ (جماعة) ـ **صحيح بثمانية طرق**)[2] غير صحيح؛ لأن لفظ (جماعة) أقله ثلاثة مشايخ، ولكل واحد منهم أربع طرق إلى كتاب أبي خديجة، كالآتي:

الشيخ الأول من الجماعة، عن الصدوق، عن أبيه، عن سعد بن عبدالله. عن أحمد بن محمد... إلخ.

وباستبدال سعد بالحميري، ثم بمحمد بن يحيى، ثم بأحمد بن إدريس، ستكون للشيخ الأول من الجماعة أربعة طرق. وهكذا للشيخ الثاني والثالث. وعلى هذا ينحلّ الطريق المذكور إلى اثني عشر طريقاً صحيحاً.

ويفهم من عبارة الشارح رحمه الله حصره دلالة لفظ (الجماعة) في هذا

---

(١) الطوسي / الفهرست: ١٤١ ـ ١٤٢ / ٣٣٧.

(٢) الطريق يذكّر ويؤنّث، ولهذا قال في التطبيق الثاني: ـ كما مرّ ـ (ثمان طرق)، وقال هنا: (بثمانية طرق).

المورد بشيخين فقط.

التطبيق الرابع ـ تصحيح الطريق إلى أبي المغرا:

قال التقي المجلسي في شرح طريق الصدوق إلى أبي المغرا حُمَيْد بن المثنى العجلي: «والغالب صحّة خبره، لصحّة طريق الكليني والشيخ إليه، وقلّما يوجد خبر عن حُمَيْد ذكره المصنّف لم يذكره الشيخان، مع أنّا ذكرنا صحّة طريق المصنّف أيضاً»[١].

ويقصد بالطريق الصحيح ما بيّنه قبل ذلك، وهو طريق الفهرست إلى أبي المغرا الذي وقع الصدوق فيه[٢]، وإلّا فالطريق إليه في مشيخة الفقيه وقع فيه عثمان بن عيسى[٣]، وهو من شيوخ الواقفة المستبدّين بأموال الإمام موسى بن جعفر عليهما السلام[٤].

ووافقه على ذلك السيد الأعرجي قائلاً: «له ـ يعني: للصدوق ـ في الفهرست طريق صحيح»، ثمّ نقل الطريق من فهرست الشيخ[٥].

جدير بالذكر.. أن صحة طريق الكليني إلى أبي المَغْرا في أحاديث الكافي لاتستلزم صحة طريق الصدوق إلى كتابه، لعدم وضوح النقل عند الكليني، وإن أمكن ـ في بعض الحالات ـ تعويض سند الشيخ أو الصدوق بسند الكافي، ضمن شروط سيأتي بيانها في نظرية التعويض[٦].

---

(١) المجلسي الأوّل / روضة المتّقين ١٤: ١٠٩.

(٢) الطوسي / الفهرست: ١١٤ / ٢٣٦ (١).

(٣) الصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ٦٥.

(٤) النجاشي / رجال النجاشي: ٣٠٠ / ٨١٧.

(٥) الأعرجي / عُدّة الرجال ٢: ٧٨ من الفائدة السادسة.

(٦) ٣: ٢٢٠ ـ ٢٢٨، و: ٢٢٩ ـ ٢٣٠.

ونحو هذا ما قاله الشيخ الأنصاري (ت / ١٢٨١هـ) بشأن ما رواه الصدوق في الموثّق بعثمان بن عيسىٰ، عن أبي المغرا في مسألة التسبيح والدعاء خلف الإمام في الصلاة[١]. قال: «ولا يبعد عدّ هذه الرواية صحيحة من جهة أنّ طريق الصدوق إلى كتاب أبي المغرا مذكور في الفهرست بطريق صحيح، أُبدِل فيه عثمان بن عيسىٰ بصفوان وابن أبي عمير كلاهما»[٢].

التطبيق الخامس ـ تصحيح الطريق إلى الحسين بن أبي العلاء:

قال الأسترآبادي في طريق الصدوق إلى الحسين بن أبي العلاء: «وإلى الحسين بن أبي العلاء ضعيف بموسى بن سعدان» ثمّ صحّحه بطريقه الخاص إليه في الفهرست[٣].

وقال التقي المجلسي بشأن هذا الطريق: «وقال الشيخ: له كتاب يعدُّ في الأصول، وذكر له طريقاً صحيحاً من طريق المصنّف إلى صفوان وابن أبي عمير؛ عنه»[٤].

وهذا الطريق نفسه نقله السيد الأعرجي من الفهرست قائلاً: «فكان للصدوق إليه طريق صحيح»[٥].

---

(١) الصدوق / الفقيه ١: ٢٦٤ / ١٢٠٨ (١١٨) باب (٥٦) الجماعة وفضلها.

(٢) الأنصاري / كتاب الصلاة ٢: ٦٠٢ ـ ٦٠٣، والصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ٦٥، والطوسي / الفهرست: ١١٤ / ١٣٦ (١).

(٣) الأسترآبادي / منهج المقال: ٤١٠، والصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ٢٠، والطوسي / الفهرست: ١٠٧ / ٢٠٤ (١).

(٤) المجلسي الأوّل / روضة المتّقين ١٤: ٩٩، وقد سبقه إلى هذا التصحيح الأسترآبادي كما تقدّم في التطبيق الثالث لهذا الوجه، وينظر: الطوسي / الفهرست: ١٠٧ / ٢٠٤ (١).

(٥) الأعرجي / عُدّة الرجال ٢: ١١٩ من الفائدة السادسة، وأعاده في ٢: ٢٥٣ من الفائدة المذكورة.

ونظيره ما قاله السيد علي الطباطبائي (ت / ١٢٣١هـ) في رياض المسائل بعد ذكر رواية الحسين بن أبي العلاء عن إسحاق بن عمار، عن الإمام الصادق عليه السلام في الصلح بين الناس، قال: «واستحسنها في المسالك[١]، ولعلّه لعموم أدلّتها، والتأمّل في سند الرواية بالقطع في التهذيب[٢]، والضعف في الفقيه[٣] مع احتمال صحّة طريق الصدوق إلى الراوي كما يظهر من الفهرست، وإن ضُعِّف[٤] في الفقيه بسعدان بن مسلم وغيره كما في الروضة»[٥].

مناقشته:

إنّ طريق الفهرست إلى الحسين بن أبي العلاء ابتدأه الشيخ بقوله: «له كتاب يعد في الأصول، أخبرنا به جماعة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن الحسين ابن بابويه القمي، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن الصفار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن أبي عمير وصفوان؛ عن الحسين بن أبي العلاء»[٦].

وهذا الطريق الذي هو من رواية الشيخ الصدوق طريق صحيح لوثاقة جميع رجاله، وهو طريق إلى كتاب واحد.

والمعروف أن للحسين بن أبي العلاء أكثر من كتاب، إذ قال النجاشي: «له

---

(١) الشهيد الثاني / مسالك الأفهام ٤: ٢٦٧ ـ ٢٦٨.
(٢) الطوسي / تهذيب الأحكام ٦: ٢٠٨ / ٤٨٢ (١٣) باب (٨٣).
(٣) الصدوق / الفقيه ٣: ٣٣ / ٦٢ (١١) باب (١٦) الصلح.
(٤) الطوسي / الفهرست: ١٠٧ / ٢٠٤ (١).
(٥) الطباطبائي / رياض المسائل ١: ٦٠٢، و٩: ٤٩، والمجلسي الأوّل / روضة المتّقين ١٤: ٩٩، والشخص الآخر الضعيف في هذا الطريق هو عبد الله بن أبي القاسم.
(٦) الطوسي / الفهرست: ١٠٧ / ٢٠٤ (١).

كتب، منها ما أخبرناه وأجازه محمد بن جعفر الأديب، عن أحمد بن محمد الحافظ، قال: حدّثنا محمد بن سالم بن عبد الرحمن الأزدي ومحمد بن أحمد بن الحسين [الحسن] القَطَواني؛ قالا: حدّثنا أحمد بن أبي بشر، عن الحسين بن أبي العلاء»[١].

وعدم وجود نقطة اتصال بين طريق الشيخ والنجاشي برجل واحد لاختلافهما كلياً، يعني عدم إمكان عد الطريقين ـ بلحاظ قول النجاشي: له كتب ـ إلى شيء واحد، ومع احتمال تخلف ولو بعض روايات الحسين بن أبي العلاء في الفقيه عن الكتاب الذي ذكره الشيخ؛ لوجودها ـ مثلاً ـ في كتبه الأخرى التي أشار لها النجاشي، لا يساعد على التصحيح المذكور.

والجواب: إن النجاشي وإن قال: (له كتب)، إلّا أن طريقه لم يكن إلى جميع تلك الكتب، بل كان إلى بعضها، بحكم (من التبعيضية)، إذ قال بعد ذلك ـ كما تقدّم ـ (منها ما أخبرناه...)، والظاهر اختصاص طريقه بأشهر كتب الحسين بن أبي العلاء، وهو الكتاب الذي يعد في الأصول كما في الفهرست.

وإذا ما عدنا إلى ديباجة الفقيه نرى قول الصدوق: «وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعول وإليها المرجع، مثل كتاب حريز» ثم عدد جملة من الكتب إلى أن قال: «وغيرها من الأصول والمصنّفات التي طرقي إليها معروفة في فهرست الكتب التي رويتها عن مشايخي وأسلافي»[٢].

وقد يستفاد من هذا عدم تخلف شيء من روايات الحسين بن أبي العلاء في الفقيه عن كتابه الذي يعد في الأصول، لعدم شهرة كتبه الأخرى، وإلّا لذكرها

---

(١) النجاشي / رجال النجاشي: ٥٢ ـ ٥٣ / ١١٧.

(٢) الصدوق / الفقيه ١ : ٣ ـ ٥ من المقدّمة.

النجاشي بأسمائها كما فعل في تراجم عديدة.

جدير بالذكر أن تصحيح طريق الصدوق الضعيف إلى مصنّف في المشيخة بطريق الشيخ إليه في الفهرست إذا كان صحيحاً ومن رواية الصدوق، لا يتم مع فرض كون طريق الفهرست إلى كتاب واحد من كتبه، مع أن له عدة كتب مبينة في طريق النجاشي، إلّا عند توفر بعض الأمور المضعفة لاحتمال اختلاف المروي بأحد الطريقين عن الآخر، وسيأتي بيان ذلك في التطبيق العاشر من هذه التطبيقات.

وما نذكره هنا أو هناك إنما هو بصدد تأصيل وتقويم التصحيح السندي بغير الطريقة التقليدية، وليس من الضروري مناقشة وتقويم النظائر المتماثلة، بل يكفي عرضها في إغناء تاريخ فكرة التعويض، وهو ما نروم تحقيقه قبل الدخول إلى عالم النظرية.

التطبيق السادس ـ تصحيح الطريق إلى زياد بن مروان القندي:

قال التقي المجلسي بشأن طريق الصدوق إلى زياد بن مروان القندي[١]: «والسند في الفهرست من طريق الصدوق إلى زياد بن مروان صحيح أيضاً»[٢].

وهذا يعني أنّ للصدوق طريقاً آخر إلى القندي المذكور هو غير طريقه إليه في المشيخة، وهو طريق الفهرست الذي روى فيه الشيخ كتاب زياد من مروان القندي، عن ابن الغضائري، عن الصدوق، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن يعقوب ابن يزيد، عنه[٣].

---

(١) الصدوق / مشيخة الصدوق ٤: ٦٤.

(٢) المجلسي الأوّل / روضة المتّقين ١٤: ١٣١.

(٣) الطوسي / الفهرست: ١٣١ / ٣٠٢(١).

وهذا الطريق صحيح لو ثاقة جميع رجاله.

التطبيق السابع ـ تصحيح الطريق إلى سيف بن عميرة:

صحّح الميرزا الأسترآبادي (ت /١٠٢٨هـ) في منهج المقال طريق الصدوق إلى سيف بن عميرة[١]، قال: «فيه الحسين بن سيف بن عميرة، ولم يوثّق، إلّا أنّ في الفهرست: (سيف بن عميرة، ثقة. له كتاب، أخبرنا به عِدّة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن أبيه ومحمد بن الحسن، عن سعد بن عبدالله، عن أحمدبن محمد، عن علي بن الحكم، عن سيف بن عميرة)[٢]، وهو طريق صحيح»[٣].

ووافقه على هذا التقي المجلسي في شرح طريق الصدوق إلى سيف بن عميرة، بقوله: «قوي كالصحيح على ما في المتن، وصحيح على ما في الفهرست من طريق المصنّف، فإنّه قال: أخبرنا به عِدّة من أصحابنا...إلخ»، ثمّ نقل الطريق[٤].

وتابعهما على ذلك السيد الأعرجي قائلاً: «روى الشيخ كتاب سيف بطريق صحيح»، ثمّ نقل الطريق، وقال: «فكان للصدوق إليه طريق صحيح»[٥].

---

(١) الصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ٩١ ـ ٩٢.

(٢) الطوسي / الفهرست: ١٤٠ / ٣٣٣ (٢).

(٣) الأسترآبادي / منهج المقال: ٤١١ من الفائدة الثامنة في شرح مشيخة الفقيه (الطبعة الحجرية).

(٤) المجلسي الأوّل / روضة المتّقين ١٤: ١٤٧، وينظر: الصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ٩١، والطوسي / الفهرست: ١٤٠ / ٣٣٣ (٢).

(٥) الأعرجي / عُدّة الرجال ٢: ١٣٩ من الفائدة السادسة.

التطبيق الثامن ـ تصحيح الطريق إلى عاصم بن حميد:

قال الشيخ الصدوق في مشيخة الفقيه: «وما كان فيه: (عن عاصم بن حميد)، فقد رويته، عن أبي ومحمد بن الحسن رحمه الله؛ عن سعد بن عبدالله، عن إبراهيم ابن هاشم، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن عاصم بن حميد»[١].

وهذا الطريق بحسب اصطلاحهم (حسن كالصحيح بإبراهيم بن هاشم)، وجعله من الصحيح المصطلح يكون بطريق الفهرست، إذ قال الشيخ في ترجمة عاصم بن حميد: «له كتاب، أخبرنا به أبو عبد الله المفيد رحمه الله، عن محمد بن علي بن الحسين، عن ابن الوليد، عن الصفار وسعد؛ عن محمد بن عبدالحميد والسندي؛ عنه.

وبهذا الإسناد، عن سعد والحميري؛ عن أحمد بن محمد، عن عبدالرحمن ابن أبي نجران، عن عاصم بن حميد»[٢] وطريقا الشيخ ـ وهما من رواية الصدوق ـ صحيحان.

ولهذا قال التقي المجلسي في شرح طريق الصدوق إلى عاصم بن حميد، بعد نقله طريق الفهرست: «وظهر أن للمصنّف ستة طرق صحيحة، سوى ما ذكره في الحسن كالصحيح»[٣].

وتابعه على هذا السيد الأعرجي، مصرحاً بصحة طريق الصدوق إلى عاصم ابن حميد في فهرست الشيخ[٤].

---

(١) الصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ٧٧.

(٢) الطوسي / الفهرست: ١٩٢ / ٥٤٣.

(٣) المجلسي الأول / روضة المتقين ١٤: ١٥٤.

(٤) الأعرجي / عدّة الرجال ٢: ١٤٣ من الفائدة السادسة في شرح طرق مشيخة الصدوق.

بيان ومناقشة:

إن قول التقي المجلسي: **(وظهر أن للمصنّف ستة طرق صحيحة)**، صحيح: لأن طريق الفهرست الأول ينحل إلى أربعة طرق، وذلك برواية ابن الوليد لكتاب عاصم.

تارة: عن الصفار، عن محمد بن عبدالحميد، عن عاصم. وأخرى: عن الصفار، عن السندي، عنه.

وكذلك الحال برواية ابن الوليد نفسه، عن سعد بن عبدالله، بطريقيه المذكورين، عن عاصم.

وطريق الفهرست الثاني ينحل إلى طريقين: أحدهما عن سعد، والآخر عن الحميري، فيكون مجموع طرق الصدوق الصحيحة من جهة الفهرست ستة طرق كما ذكر، ولكن طريق الصدوق في المشيخة من الصحيح أيضاً ولا شائبة فيه البتة، وإن عدّه التقي المجلسي من الحسن كالصحيح تمشياً مع الاصطلاح التي لم تثبت جدارته على أكثر من صعيد، ولهذا قلنا في مقدمة هذا البحث: «إن علم دراية الحديث لابدّ له وأن يراجع نفسه، ويعيد النظر في بعض مطالبه... إلخ»، إشارة إلى بعض مصطلحاته التي لم يحكم بناءها، ولم يدقّق في مبناها.

والتقي المجلسي ﵀، وإن تقيَّد في روضة المتقين باصطلاح (الحسن كالصحيح) إلّا أنه لم يرتّب عليه أثراً علمياً في روضته الحافلة بنكات علمية دقيقة ونادرة، وتطبيقات تصحيحية ـ بغير الطريقة التقليدية ـ كثيرة ورائعة، مع شرح وافٍ لكل حديث من أحاديث الفقيه، وبيان طرقه ومصادره تفصيلاً، مع ترجمة لرواته، زيادة على بسط الكلام في طرق المشيخة، ومقارنتها بطرق الشيخ في الفهرست، وطرق النجاشي في رجاله، وبنحو فريد لا نجد له نظيراً في

أي شرح آخر، حتى صارت روضته ـ ولله دره وقدس سره ـ مرآة للفقيه، بنظر العارفين، وروضة للمتقين.

التطبيق التاسع ـ تصحيح الطريق إلى العباس بن عامر القصباني:

قال التقي المجلسي في شرح طريق الصدوق إلى العباس بن عامر القصباني، حيث ذكر الصدوق طريقين للعباس بن عامر في مشيخة الفقيه[١]، فنقلهما المجلسي الأوّل قائلاً: «والطريقان حسنان سيّما الأخير، لكن طريق المصنّف صحيح عن الفهرست للطوسي رحمه الله»[٢].

وطريق الفهرست إلى القصباني يمرّ بالشيخ الصدوق، وهو صحيح؛ إذ ابتدأ بالشيخ المفيد عن الشيخ الصدوق، عن أبيه، عن عبدالله بن جعفر الحميري، عن الحسن بن علي الكوفي وأيّوب بن نوح؛ عنه[٣].

وقد نسب المحقّق الكلباسي للمجلسي أنّه قال في شرح الطريق المذكور: «روى الشيخ في الفهرست طريقاً صحيحاً من الصدوق إلى العباس بن عامر»، ووافقه عليه[٤].

ومعنى ذلك أنّه لا ريب عندهم في استبدال طريق مشيخة الفقيه إلى القصباني، بطريق الفهرست إليه وجعله طريقاً للصدوق وإن لم يذكره في مشيخة الفقيه، وهذا هو معنى التعويض في حدود هذا الوجه وإن لم يسموا عملهم تعويضاً.

---

(١) الصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ١٠٧ ـ ١٠٨.

(٢) المجلسي الأوّل / روضة المتّقين ١٤: ١٥٦.

(٣) الطوسي / الفهرست: ١٨٩ / ٥٢٨ (١).

(٤) الكلباسي / الرسائل الرجالية ٤: ٢٨٧ ولم أجده بهذا اللفظ في روضة المتّقين، وتخريجه منه ـ كما في هامش الرسائل ـ غلط.

التطبيق العاشر ـ تصحيح الطريق إلى عبد الرحمن بن الحجاج:

أورد السيد الخوئي رواية الفقيه عن عبد الرحمن بن الحجاج الدالّة على الاجتزاء إذا عُرف بالهدي[١]، قائلاً:

«فقد رُويت بطريقين:

أحدهما: ما رواه الصدوق، عن شيخه أحمد بن محمد بن يحيى العطار، وقد ذكرنا في محلّه أنّه لم يوثّق. فتكون الرواية على هذا الطريق ضعيفة.

ثانيهما: ما رواه الشيخ، عن الصدوق، عن شيخه ابن الوليد في الفهرست. وهذا الطريق صحيح، فيعلم أنّ الصدوق له طريق آخر إليه، وهو الصحيح الذي ذكره الشيخ في الفهرست»[٢].

وهكذا جعل السيد الخوئي طريق الشيخ الصحيح إلى عبد الرحمن بن الحجاج في الفهرست، والذي هو من رواية الشيخ الصدوق، طريقاً ثانياً إلى رواية الفقيه المروية بطريق ضعيف في المشيخة، وبه صحت الرواية، لتصحيح طريق مشيخة الفقيه بفهرست الشيخ.

بيان ومناقشة:

وردت الرواية المذكورة في الفقيه بهذه الصورة: «وروى عبد الرحمن بن الحجاج، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: **إذا عرّف بالهدي ثم ضل بعد ذلك فقد أجزأ**»[٣].

---

(١) الصدوق / الفقيه ٢: ٢٩٧ / ١٤٧٦ (٣) باب ٢٠٠ الهدي يعطب أو يهلك قبل أن يبلغ محلّه وما جاء في الأكل منه.

(٢) الخلخالي / المعتمد في شرح المناسك، (كتاب الحج) ٥: ٢٤٢.

(٣) الصدوق / الفقيه ٢: ٢٩٧ / ١٤٧٦ (٣) باب (٢٠٠) الهدي يعطب أو يهلك قبل أن يبلغ كلّه وما جاء في الأكل منه.

وقال الصدوق في مشيخته: «وما كان فيه (عن عبدالرحمن بن الحجاج): فقد رويته عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار رضي الله عنه، عن أبيه، عن أحمد ابن محمد بن عيسىٰ، عن ابن أبي عمير والحسن بن محبوب جميعاً؛ عن عبدالرحمن بن الحجاج البجلي الكوفي»[١].

وهذا الطريق ضعّفه السيد الخوئي بأحمد بن محمد بن يحيى العطار كما تقدّم، وهو ثقة على ما سيأتي.

وقال الشيخ في الفهرست في ترجمة عبدالرحمن بن الحجاج: «له كتاب، أخبرنا به الحسين بن عبيد الله، عن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن يعقوب بن يزيد ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب؛ عن ابن أبي عمير وصفوان؛ عنه»[٢].

وهذا الطريق صحيح وهو من رواية الشيخ الصدوق، وبه تم تصحيح روايته المذكورة، وكذلك تصحيح طريقه إلى صاحبها في المشيخة.

ولكن قد يقال: إن في هذا التصحيح نظر؛ لقول النجاشي في ترجمة عبدالرحمن بن الحجاج: «له كتب يرويها جماعات من أصحابنا..» ثم بين من أخبره بها، وهو: أبو عبدالله بن شاذان، عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار، عن عبدالله بن جعفر، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن أبي عمير، عن عبدالرحمن ابن الحجاج[٣].

وطريق الفهرست الذي صُحِّحت به الرواية ابتدأه الشيخ بلفظ: (له كتاب)،

---

(١) الصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ٤١.

(٢) الطوسي / الفهرست: ١٧٧ / ٤٧٣ (٢).

(٣) النجاشي / رجال النجاشي: ٢٣٧ ـ ٢٣٨ / ٦٣٠.

ولم يقل: (له كتب) كما قال النجاشي، واحتمال وجود رواية الفقيه في غير الكتاب الذي ذكره الشيخ، لا ينفع معه صحة طريق الفهرست لتصحيح تلك الرواية، لأنه طريق إلى كتاب والرواية في غيره.

والمقارنة بين طرق المشايخ الثلاثة (الصدوق والشيخ والنجاشي) تكشف عن عدم ورود هذا الإشكال؛ إذ اتفق طريق الشيخ والنجاشي في الطرف البعيد عنهما، وهو يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن عبد الرحمن بن الحجاج. ومعنى هذا أن الطريق في كتابيهما إلى عبد الرحمن بن الحجاج طريق واحد وإلى شيء واحد وإن اختلف وصفه في الكتابين، ويؤيد ذلك أن الشيخ غالباً ما يختصر ذكر المصادر في الفهرست، وسيأتي بيانه في تطبيقات الوجه الثالث من وجوه نظرية تعويض الأسانيد إن شاء الله تعالى[١].

وأما عن طريق مشيخة الفقيه فقد اتفق طرفاه مع طرفي طريق النجاشي، القريب منهما بأحمد بن محمد بن يحيىٰ، والبعيد عنهما بابن أبي عمير.

وهذا يكشف عن عموم طريق المشيخة إلى كتب عبد الرحمن بن الحجاج لا إلى خصوص ما رواه عنه في الفقيه، وإن كان ظاهر عبارة الصدوق مقتصرة على ما قاله، وسيأتي برهان ذلك مفصلاً في جواب الاشكالات المشارة على نظرية التعويض[٢].

ومنه يتبين أن طرق المشايخ الثلاثة، كلها عبارة عن طريق واحد ذي شعب مختلفة، ومتى ما صحت شعبة منها شهدت للشعب الأخرى بالصحة أيضاً، فكيف

---

(١) ينظر: حكم تعويض سند الشيخ الضعيف في رواية من كتاب لم يذكره في الفهرست وذكره النجاشي في الباب الثالث، ٣: ٣٠٢ من هذا الكتاب.

(٢) ينظر: الإشكال العاشر وجوابه في هذا الكتاب ٣: ٣٦٠ ـ ٣٦٥.

إذا كان أحمد بن محمد بن يحيى العطار ثقة جليل؟ وبيان ذلك:

١ ـ إنه لم يكن من أصحاب الكتب، بل من مشايخ إجازة رواية الكتب، ولهذا لم يترجمه الشيخ ولا النجاشي؛ لأنهما اقتصرا على ذكر أصحاب المصنّفات، وقد فصلنا القول فيما مضى في وجوب الفصل بين نقل الطريق، والطريق إلى النقل.

٢ ـ إن كذب الرجل على أبيه في غير ما يرجع إلى كماله أمر مستبعد جداً حتى مع فرض كون الراوي عن أبيه كذاباً، وطريق الصدوق كان من رواية أحمد ابن محمد بن يحيى العطار، عن أبيه كما تقدم، مع أن أحمد هذا لا تعرف له كذبة قط في جميع كتب الحديث، ولو كانت لعرف بها واشتهر.

٣ ـ إن طريق الفهرست الصحيح كان من رواية ابن الغضائري، عن الشيخ الصدوق، عن شيخه الثقة ابن الوليد كما تقدم، بينما كان طريق الصدوق في مشيخة الفقيه عن شيخه أحمد بن محمد بن يحيى العطار.

ولو كان أحمد هذا ضعيفاً، فكيف يعقل أن يخص الصدوق نفسه بالشيخ الضعيف في رواية ما جعله حجة بينه وبين الله عزّوجلّ، وأفتى الناس بمضمونه، ويخص ابن الغضائري ويفضله على نفسه بالشيخ الثقة ابن الوليد، لو لم يكن أحمد نظير ابن الوليد في الوثاقة.

وتدبّر هذا الأمر وحده يكشف عن وثاقة أحمد بن محمد بن يحيى بصورة منطقية جميلة خالية من التعقيد. بل يكشف عن وثاقة كل مشايخه الذين لم يوثّقوا ووقعوا في طرقه إلى أصحاب الكتب في المشيخة فيما لو اتفقت تلك الطرق بنحو ما ذكرناه في هذا الطريق، مع طرقه إليهم في فهرست الشيخ التي هي من رواية الصدوق.

٤ ـ إن الشيخ الصدوق قال عند ذكر شيخه أحمد هذا ـ كما مرّ ـ:

(رضي الله عنه)، وترضي العارف بمداليل الألفاظ كالشيخ الصدوق على شخص لا يمكن أن يقاس بترضي غيره على من لا يستحقّ كالفسّاق ونظرائهم من غير تقيّة، سيّما إذا كان المترضّي قدوة للناس، لأنه إغراء لهم بالقبيح، بل لابدّ وأن يكون ترضّيه على شخص نابعاً من اعتقاد جازم باستحقاقه لهذا الوسام الرفيع. والكذب في رواية الحديث، أو التهاون فيه بإيراده على غير وجهه، من أعظم موانع الترضّي على صاحبه؛ لأنّه ترض على كذّاب في الدين، أو متهاون في حفظه وصيانته.

ونحن إنّما توسّعنا بإيراد أمثلة شتى من تطبيقات الوجه الثالث لأهميّتها البالغة؛ خصوصاً بعد أن وجدنا من تمسّك بضعف بعض طرق مشيخة الفقيه، ولم يلتفت إلى طرق الصدوق الأخرى في فهرست الشيخ حيث انتهت إلى الكثير ممّن روى عنه بطريق ضعيف في مشيخة الفقيه؛ بسبب الغفلة عمّا في تاريخ فكرة تعويض الأسانيد من محاولات علمية صحيحة وتطبيقات موفّقة كما مرّ ويأتي في هذا الوجه وغيره من الوجوه الآتية. ممّا ينبغي عدم الاغترار بتلك التضعيفات، والانجرار ورائها.

التطبيق الحادي عشر ـ تصحيح الطريق إلى علي بن الريّان:

قال التقي المجلسي في شرح طريق الصدوق إلى علي بن الريّان: «طريق المصنّف صحيح إلى علي بواسطة الشيخ، وحسن كالصحيح على ما في المتن»[1].

ويقصد بهذا: طريق الشيخ الصحيح في الفهرست إلى علي بن الريان الذي

---

(١) المجلسي الأوّل / روضة المتّقين ١٤: ١٩٤، وينظر: الصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ٥٣.

وقع الصدوق فيه[١].

وهذا الطريق نقله السيد الأعرجي ـ كعادته ـ من الفهرست، قائلاً: «هذا طريق آخر للصدوق صحيح»[٢].

التطبيق الثاني عشر ـ تصحيح الطريق إلى كتاب العلل للفضل بن شاذان:

وهو من تطبيقات التقي المجلسي أيضاً؛ إذ قال في شرح طريق الصدوق إلى كتاب العلل للفضل بن شاذان[٣]، قال: «والطريق حَسن، فالخبر كذلك ـ إلى أن قال ـ وعلى ما ذكرناه من طريق الفهرست، فالخبر صحيح كما ذكره جماعة، أو حسن كالصحيح»[٤].

ويريد بصحّة الخبر: صحّة طريق الصدوق إلى كتاب العلل من جهة الفهرست[٥].

ووافقه عليه أبو المعالي الكلباسي (ت / ١٣١٥ هـ)، بقوله: «طريق الصدوق في الفقيه إلى الفضل بن شاذان في العلل التي رواها عن الرضا عليه السلام ضعيف، لكن الشيخ في الفهرست ذكر طريقاً صحيحاً للصدوق إلى الفضل»[٦].

التطبيق الثالث عشر ـ تصحيح الطريق إلى منصور بن حازم:

ذكر السيد الخوئي (ت / ١٤١٣ هـ) في كتاب الحج رواية الفقيه عن منصور

---

(١) الطوسي / الفهرست: ١٢٩ / ٢٩٥ (٢).
(٢) الأعرجي / عُدَّة الرجال ٢: ١٦٢ من الفائدة السادسة.
(٣) الصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ٥٣.
(٤) المجلسي الأوّل / روضة المتّقين ١٤: ٢٢٤.
(٥) الطوسي / الفهرست: ١٩٧ ـ ١٩٩ / ٥٦٣ (١).
(٦) الكلباسي / الرسائل الرجالية ٤: ٢٧٨.

ابن حازم في قطع شجر الأراك في الحرم[١]، وعلّق عليها بقوله: «إنّها ضعيفة لضعف طريق الصدوق إلى منصور بن حازم بمحمد بن علي ماجيلويه[٢]، فإنّه لم يوثّق، ولكن الرواية مع ذلك صحيحة، فإنّ الصدوق عليه الرحمة قد يكون له طريقان إلى كتاب الأصحاب والرواة، فربّما يذكر أحد طريقيه في مشيخة الفقيه ويكون ضعيفاً، ولم يذكر الطريق الآخر إلى الكتاب في المشيخة، وإنّما يذكر الشيخ ذلك الطريق في الفهرست أو في مشيخة التهذيب، وقد يكون الطريق صحيحاً.

وطريق الصدوق المذكور في مشيخة الفقيه إلى منصور بن حازم ضعيف بماجيلويه كما ذكرنا، ولكن الشيخ ذكر طريقه إلى كتاب منصور بن حازم بواسطة الصدوق، ولم يكن فيه ماجيلويه. ويقول الشيخ في الفهرست: منصور بن حازم له كتاب. أخبرنا به جماعة، عن أبي جعفر بن بابويه، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب وإبراهيم بن هاشم؛ عن ابن أبي عمير وصفوان؛ عنه.

فرواية منصور بن حازم صحيحة»[٣].

الوجه الرابع ـ تصحيح الطريق إلى صاحب كتاب بالطريق إلى شيخه أو راوي كتابه:

وفي هذا الوجه حالتان من التصحيح كما يظهر من عنوانه، وهما:

---

(١) الصدوق / الفقيه ٢: ١٦٦ / ٧٢٣ (٥٤) باب (٦٤) ابتداء الكعبة وفضلها وفضل الحرم.

(٢) الصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ٢٢.

(٣) الخلخالي / المعتمد في شرح المناسك، (كتاب الحج) / تقريرات بحث السيد الخوئي ٤: ٢٧٣ ـ ٢٧٤.

الحالة الأولى ـ التصحيح من جهة صحّة الطريق إلى شيخ صاحب الكتاب:

وفي هذه الحالة صورتان من التصحيح، وهما:

الصورة الأولى: فيما لو ابتدأ سند حديث في أحد التهذيبين بصاحب كتاب، وكان الطريق إليه ضعيفاً في المشيخة والفهرست معاً، أو لم يـذكر فـيهما أصـلاً، ولكن كان للشيخ في الفهرست طريق صحيح إلى شيخ صاحب الكـتاب وإن لم يقع في سند الحديث المفترض.

فهل يمكن عدّ ذلك الطريق الصحيح ـ في هذه الصورة ـ طريقاً إلى صاحب الكتاب، أوْ لَا؟

ذهب الميرزا الأسترآبادي (ت / ١٠٢٨هـ) إلى إمكان ذلك، وهو ما سيتّضح من التطبيق التالي لهذه الصورة، وهو:

تصحيح طريق الشيخ إلى محمد بن أحمد بن داود بطريق الفهرست إلى أبيه:

ترجمة الميرزا الأسترآبادي في رجاله لمحمد بـن أحـمد بـن داود القـمي، ونقل في ترجمته طريق الفهرست إليه، ثمّ قال: «واعـلم أنّ الشـيخ فـي كـتاب الحديث لم يبيّن طريقه إليه ـ يعني في المشيخة ـ ويمكن تصحيحه من هنا ـ يعني من طريق الفهرست الذي نقله ـ قيل: وكذا من تصحيحهم طريق الشيخ إلى أبيه، حيث هو فيه، وفيه نظر»[1].

مناقشته:

إنّما ذكره الأسترآبادي بلفظ (قيل..) يعني إمكان تحصيل الطريق إلى محمد ابن أحمد بن داود من ذكر الطريق إلى أبيه أحمد بن داود، والطريق صحيح، وذلك

---

(١) الأسترآبادي / منهج المقال: ٢٧٩ (الطبعة الحجرية).

لوقوع الابن فيه.

وفيه نظر كما قال. وتنظّره في محلّه؛ لعدم الملازمة بين الطريقين؛ لأنّ أقصى ما يستفاد من صحّة الطريق إلى الأب، هو صحّة ما يرويه الشيخ الطوسي من كتابه، وأين هذا من صحّة ما يرويه من كتاب الإبن؟

ويبدو أنّ الميرزا الأسترآبادي قد عدل عن تنظرّه، كما يظهر من كتابه الوسيط، إذ قال في ترجمة محمد بن أحمد بن داود بعد نقل طريق الفهرست أيضاً ماهذا لفظه: «والشيخ في كتاب الحديث لم يبيّن طريقه إليه، وربّما أمكن تصحيحه من هنا، وكذا من تصحيحهم لطريق الشيخ إلى أبيه، حيث هو فيه، فتدبّر»[١].

ولهذا قال أبو علي الحائري (ت / ١٢١٦ هـ) بعد نقل ما في منهج الرجال: «أقول: وإن تنظّر فيه هنا إلّا أنّه حكم به في الوسيط»[٢].

والصواب في ذلك: هو اعتماد طريق الشيخ إلى الابن (محمد) في الفهرست، وهو طريق صحيح وعام إلى كتبه ورواياته[٣]، ولا حاجة إلى اللجوء إلى طريق الشيخ إلى أبيه (أحمد بن داود) لما في ذلك من إشكال كما تقدّم.

الصورة الثانية: ومثالها ما لو روى الشيخ الصدوق رواية عن شخص لم يذكر الطريق إليه في مشيخته، أو ذكره وكان ضعيفاً، ولكن كان له طريق صحيح إلى الشيخ الذي روى عنه ذلك الشخص تلك الرواية بعينها.

فهل يمكن تصحيح سند الرواية ـ في هذه الصورة ـ بناء على صحّة ذلك

---

(١) الأسترآبادي / الوسيط في الرجال: ٢٠١ (الطبعة الحجرية).

(٢) الحائري / منتهى المقال ٥: ٣٢٢.

(٣) الطوسي / الفهرست: ٢١١ / ٦٠٣ (١٨).

الطريق وإن لم يقع الشخص المذكور فيه، أوْ لَا؟

وبمعنى آخر: هل صحّة الطريق إلى من وقع فوق الرجل الضعيف المبدوء به السند في حديث، تقتضي صحّته سنداً أوْ لَا؟ ومثال ذلك:

تصحيح ما رواه الصدوق عن نشيط بن صالح عن هشام بن الحكم بطريقه إلى هشام، ومناقشته:

المنقول عن المحقق الشيخ محمد بن الشيخ حسن (ت / ١٠٣١هـ) أنّه نقل عن بعضٍ إمكان التصحيح المذكور وإنّه ـ أي البعض المذكور ـ حكم بصحّة ما رواه الصدوق في باب صوم الإذن عن نشيط بن صالح، عن هشام بن الحكم، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «**قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: من فقه الضيف أن لا يصوم تطوّعاً إلّا بإذن صاحبه...**»[١].

مع أنّ الصدوق لم يذكر طريقه إلى نشيط بن صالح في مشيخة الفقيه[٢]، لكنّه ذكر طريقه إلى هشام بن الحكم وهو صحيح[٣]. وبناء على صحّة الطريق إلى هشام بن الحكم، صحّح البعض المشار إليه سند الرواية.

وقد منع المحقّق الشيخ محمد هذا التصحيح، وأورد على من حكم بصحّة الرواية، بأنّ الظاهر من مشيخة الفقيه أن الطريق إلى الراوي في حال كونه مبدوءاً به الإسناد لا مطلقاً.

---

(١) الصدوق / الفقيه ٢: ٩٩ / ٤٤٥ (٢).

(٢) ولهذا حاول السيد الأعرجي في عُدّة الرجال تتميم بعض طرق الصدوق التي لم يذكرها في مشيخة الفقيه، ومنها طريقه إلى نشيط بن صالح، بطرق الشيخ في الفهرست، كما سيأتي في ٢: ٢٦٩ ـ ٢٧٠ التطبيق الرابع من الفصل الثالث من هذا الباب.

(٣) الصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ٢٥.

حكى ذلك المحقّق الكلباسي في رسائله[١]، وأيّده بقوله:

«إنّ مقتضى قوله في المشيخة: (وما كان فيه عن فلان، فقد رويته عن فلان) كون فلان الأوّل مبدوءاً به في الإسناد، فالطريق إلى فلان يختصّ بما لو كان فلان واقعاً صدر المذكورين، ولا يتعدّى إلى ما لو كان فلان واقعاً في غير الصدر، ولاسيّما لو تخلّلت الواسطة بينه وبين الصدر، بل كلّما ازدادت الواسطة، يزداد وضوح عدم التعدّي. وإليه يرجع الاستدلال المذكور على القول بالثاني [يعني: المنع] فلا مجال للحكم بصحّة الحديث في الباب»[٢].

ويمكن القول بصحّة تصحيح الطريق الضعيف في الصورة الثانية فيما لو كان للشيخ الطوسي مثلاً طريقان:

طريق ضعيف ـ من رواية الصدوق ـ إلى من ابتدأ به سند الصدوق.

وطريق آخر له عام وصحيح إلى جميع روايات وكتب من وقع فوق المبدوء به في سنده.

فحينئذ يمكن التصحيح باعتماد الطريق الثاني المنطبق على الصورة الثانية تماماً، وتفصيل الوجه في ذلك سيأتي في نظرية التعويض إن شاء الله تعالى[٣].

---

(١) الظاهر أخذ المحقّق الكلباسي ما ذكره من كتاب استقصاء الاعتبار للمحقّق الشيخ محمد، ولم نطّلع عليه في الاستقصاء لكون المتيسّر من نسخه الخطّية إنّما هو إلى كتاب الصلاة، وقد طبع في ستّة مجلّدات، والمورد المذكور في كتاب الصوم ظاهراً.

(٢) الكلباسي / الرسائل الرجالية ٤: ٣٨٤.

(٣) ينظر: المبحث الثاني من الفصل الأوّل من الباب الثالث بعنوان (كيفية الوجه الأوّل من التعويض) ٣: ١١٩.

الحالة الثانية ـ التصحيح من جهة صحّة الطريق إلى راوي الكتاب عن مصنّفه:

تختلف هذه الحالة من التصحيح عمّا تقدّم من جهة كون تصحيح الطريق الضعيف في مشيخة الفقيه إلى شخص يكون بطريق الشيخ الصحيح في الفهرست إلى راوي كتاب ذلك الشخص مع وقوع الصدوق فيه.

وأوّل من أشار إلى هذه الحالة هو المجلسي الأوّل كما يظهر من كلامه في شرح طريق الصدوق إلى محمد بن قيس، قال بعد أن بيّن من اشترك من الرواة باسم (محمد بن قيس): «فظهر أنّ محمد بن قيس صاحب كتاب القضايا إمّا واحد أو إثنان، وهما ثقتان، ولو كانا اثنين فالذي يرويه المشايخ عنه غالباً ـ سيّما القضايا ـ واحد، وهو الذي يروي عنه عاصم أو يوسف، ولم نطّلع على رواية عبيد ـ ابنه ـ عنه. فما ذكره بعض الأصحاب من الاشتراك وطرحه الأخبار الكثيرة محمول على العجلة وعدم التدبّر. فالخبر حسن كالصحيح.

ويمكن أن يجعل من الصحاح بأنّ الغالب رواية الصدوق، عن عاصم بن حُمَيْد، عنه، وكذا هنا. وطريقاهما وإن كانا حسنين بإبراهيم بن هاشم، لكن للشيخ طرقاً صحيحة من طريق الصدوق إلى عاصم بن حُمَيْد ويوسف بن عقيل»[1].

ويفهم من كلامه هذا أنّه إذا كان طريق الصدوق ضعيفاً إلى شخص فيمكن اعتباره إذا كان للشيخ طريق صحيح إلى راوي كتاب ذلك الشخص مع وقوع الصدوق فيه.

ولهذا التصحيح المذكور بهذه الحالة وجه، إلّا أنّه لا ينطبق على المثال المذكور، إلّا في حال كون طرق الشيخ إلى عاصم بن حُمَيْد ويوسف بن عقيل من الطرق العامّة التي يدخل فيها جميع كتبهما ورواياتهما، وأمّا مع كون الطريق أو

---

(١) المجلسي الأوّل / روضة المتّقين ١٤: ٢٥٢.

الطرق خاصّة فلا فائدة في صحّة طريق الشيخ إليهما لكي يصحّح بهما طريق الصدوق إلى محمد بن قيس؛ لأنّ صحّة الطريق إلى راوي كتاب شخص آخر تعني صحّة الطريق إلى كتاب الراوي نفسه لا إلى كتاب من روى عنه، ومع احتمال خلوّ كتاب الراوي عن رواية شيخه فلا تجدي تلك الصورة من التصحيح شيئاً.

وسيأتي بيان فائدة التطبيق على وفق هذه الصورة في القسم الثاني من النوع الأوّل المعدّ للتصحيح بالطرق العامّة، وهو ما اختصّ المبحث الآتي بدراسته.

المبحث الثاني
التصحيح بالطرق العامّة

اعتمدت تطبيقات من تصحيح الأسانيد بالطرق العامّة على عموم عبارة الشيخ في بعض طرق الفهرست كما تقدّمت الإشارة إلى بعضها، حيث قال في كثير من التراجم: «أخبرنا بجميع كتبه ورواياته فلان، عن فلان..». وقد استفاد بعض العلماء من هذا التعبير وما شابهه من تعابير الفهرست في دلالته على تصحيح اسانيد بعض الروايات او الطرق الضعيفة في التهذيبين او في كتاب الفقيه للشيخ الصدوق بتلك الطرق العامّة في الفهرست، ورتّبوا على ذلك بعض الآثار التي وقفت عليها متفرقّة في كلمات وتطبيقات جملة من العلماء، كالمحقّق الأردبيلي (ت / ٩٩٣هـ)، وعناية الله القهبائي (ت / ١٠١٦هـ)، وعبد النبي الجزائري الحويزي (ت / ١٠٢٧هـ)، وأحمد بن زين العابدين العلوي (ت / بعد سنة ١٠٣٦هـ)، والسيد مصطفى التفرشي الحسيني (ت /بعد سنة ١٠٤٤هـ)، والوحيد البهبهاني (ت / ١٢٠٥هـ)، وأبي علي الحائري (ت /١٢١٦هـ)، والمحقّق الكلباسي (ت / ١٣١٥هـ)، وأخيراً السيد الخوئي (ت /١٤١٣هـ).

وقد اشتمل التصحيح بالطرق العامّة على وجهين رئيسيين، وهما:

الوجه الأوّل ـ تصحيح طريق الشيخ إلى صاحب كتاب بطريقه العام إليه في الفهرست:

وهذا الوجه من الوجوه المعتبرة في التصحيح، وهو مستفاد ـ بشكل أو

بآخر ـ من كلام الشيخ في مشيخته، وسوف نستعرض ما وقفنا عليه من أقوال و تطبيقات لهذا الوجه مع مناقشة ما يمكن مناقشة منها، كالآتي:

تطبيقات الوجه الأوّل:

التطبيق الأوّل: تصحيح طريق الشيخ إلى أبي مريم الأنصاري:

وهو ما جرى على سند رواية رواها الشيخ في التهذيبين، بطريقين ضعيفين، ابتدأ سندها بهذه الصورة: قائلاً: «محمد بن علي بن محبوب، عن معاوية بن حكيم، عن موسى بن بكر، عن أبي مريم.

ومحمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن يحيى[1]، عن علي بن الحسن بن رباط، عن أبي مريم الأنصاري، عن أبي جعفر عليه السلام، أنّه قال في امرأة قتلت رجلاً، قال: **تقتل ويؤدّي وليّها بقيّة المال**. وفي رواية محمد بن علي بن محبوب: **بقيّة الدِّيَة**»[2].

فهذه الرواية أوردها المحقّق الأردبيلي (ت / ٩٩٣هـ) في مجمع الفائدة والبرهان، قائلاً:

«رواها ـ يعني الشيخ ـ بطريقين:

أحدهما: ضعيف بالقول في معاوية بن حكيم بأنّه فطحي، وبموسى بن بكر، ولعدم ظهور صحّة طريق الكتابين إلى محمد بن علي بن محبوب منهما، ولكن يمكن تصحيحه من الفهرست.

والظاهر أنّ الأخرى كذلك، فإنّه رواها عن محمد بن أحمد بن يحيى، كأنّه

---

(١) في التهذيب: (ومعاوية) بدلاً عن (عن محمد بن يحيى) وهو اشتباه والصحيح ما أثبتناه من الاستبصار.

(٢) الطوسي / تهذيب الأحكام ١٠: ١٨٣ / ٧١٧ (١٤) باب (١٤) القود بين الرجال والنساء، والاستبصار ٤: ٢٦٧ / ١٠٠٩ (٥) باب (١٥٥) حكم المرأة إذا قتلت رجلاً.

الأشعري الذي قالوا: طريق الكتابين إليه صحيح، وهو ثقة، عن محمد بن يحيى ومعاوية، كأنّه ابن الحكيم الذي تقدّم.

ومحمد بن يحيى هو المعاذي الضعيف، لأنّه الذي يروي محمد بن أحمد بن يحيى الأشعري عنه. صرّح به في الفهرست وابن داود.

وقد استثنى الصدوق عن روايته ما رواه جماعة لتخليط فيه.

منها: روايته عن محمد بن يحيى المعاذي، عن علي بن الحسن بن رباط الثقة. وجزم في الشرح بأنّها صحيحة، وكذا في شرح الشرائع.

وقد يناقش فيه لما مرّ، ولعدم ظهور صحّة الطريق إليه على ما يظهر من الكتابين، وإن أمكن صحّته من الفهرست على ما أظنّ، فافهم»[١].

مناقشته:

إنّ محاولة المحقّق الأردبيلي في تطبيق الوجه الأوّل على رواية التهذيب إذا ما نظر إليها من حيث أصل فكرة التصحيح بهذا الوجه فلا إشكال فيها، ولكن تطبيقها على سند الرواية المذكورة غير تام، وبيان ذلك:

إنّ طريق الرواية الأوّل ابتدأ بمحمد بن علي بن محبوب، وفي طريق الشيخ إليه في المشيخة أحمد بن محمد بن يحيى العطار[٢]، وهو مختلف فيه، وبقيّة رجال الطريق ثقات.

وأمّا طريق الشيخ إليه في الفهرست فهو طريق صحيح عام إلى جميع كتبه وروايته، لأنّه رواها عن جماعة، عن الصدوق، عن أبيه ومحمد بن الحسن بن الوليد؛ عن أحمد بن إدريس، عنه[٣].

---

(١) الأردبيلي / مجمع الفائدة والبرهان ١٤: ٤٩.

(٢) الطوسي / مشيخة التهذيب ١٠: ٧٢، ومشيخة الاستبصار ٤: ٣١٦.

(٣) الطوسي / الفهرست: ٢٢٢ / ٦٢٣ (٣٨).

ومع هذا فإنّ تصحيح طريق المشيخة بطريق الفهرست المذكور لا ينفع في تصحيح سند الرواية؛ لأنّ محمد بن علي بن محبوب قد رواها ـ كما مرّ في طريقها الأوّل ـ عن معاوية بن حكيم، عن موسى بن بكر، وقد ضعّفها المحقّق الأردبيلي نفسه بهما. والطريق الصحيح العام إلى شخص ينفع في حال وثاقة من بعده في سند ما رواه. وعلى هذا فالتصحيح المذكور هو تصحيح لجزء من سند الرواية المذكورة، وأمّا الجزء الآخر الواقع فوق محمد بن علي بن محبوب فقد تقدّم ما فيه.

ومن الواضح أنّ صحّة الطريق إلى كتاب لا تستلزم صحّة رواياته ما لم يكن مصنّفه ثقة وراوياً عن المعصوم عليه السلام مباشرة، وإلّا فلابدّ من إحراز وثاقة وسائطه إليه عليه السلام.

هذا من جهة، وأمّا عن تصحيح طريق الشيخ في المشيخة إلى محمد بن أحمد بن يحيى بطريق الفهرست، فلا يخلو من كلام أيضاً؛ لأنّ الشيخ وإن روى في الفهرست جميع كتب وروايات محمد بن أحمد بن يحيى، عن جماعة، عن الصدوق، عن أبيه ومحمد بن الحسن؛ عن أحمد بن إدريس ومحمد بن يحيى؛ عنه[1]، وهو طريق عام وصحيح، إلّا أنّه لا حاجة إليه في تصحيح طريق الشيخ إليه في المشيخة؛ لأنّ للشيخ أربعة طرق إلى محمد بن أحمد بن يحيى في المشيخة، وهي:

الأوّل: المفيد وابن الغضائري وابن عبدون؛ عن البزوفري، عن أحمد بن إدريس، عنه.

الثاني: ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن محمد بن يحيى وأحمد بن إدريس؛

---

(١) الطوسي / الفهرست: ٢٢١ / ٦٢٢ (٣٧).

عنه.

الثالث: ابن الغضائري، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، عنه.

الرابع: المفيد وابن الغضائري وابن عبدون؛ عن الحسن بن حمزة العلـ والبزوفري، عن أحمد بن إدريس، عنه[١].

ولا خلاف بصحّة الطريق الأوّل والثاني والرابع، وأمّا الثالث ففيه أحمد بن محمد بن يحيى المختلف فيه.

ومن مراجعة الفهرست يتبيّن لنا عموم طرق الشيخ في المشيخة إلى جميع كتب وروايات محمد بن أحمد بن يحيى، وإن لم يصرّح الشيخ بذلك؛ لأنّه روى في الفهرست جميع تلك الكتب والروايات بثلاثة طرق وهي:

الأوّل: عِدّة من أصحابنا، عن أبي المفضّل، عن ابن بُطّة.

وهذا الطريق ضعيف بأبي المفضّل.

الثاني: ابن الغضائري وابن أبي جيد؛ عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، عنه.

وهذا الطريق هو نفس الطريق الثالث في المشيخة، إلّا أنّ هناك ذكر ابن الغضائري، وهنا أضيف له ابن أبي جيد، والطريق على كلّ حال مختلف فيه بأحمد بن محمد.

الثالث: جماعة، عن الصدوق، عن أبيه وابن الوليد؛ عن أحمد بن إدريس ومحمد بن يحيى؛ عنه[٢] وهو صحيح بالاتّفاق.

ولا يحتمل في أحمد بن إدريس أن يروي لابن الوليد جميع كتب وروايات

---

(١) الطوسي / مشيخة التهذيب ١٠: ٧١ ـ ٧٢، ومشيخة الاستبصار ٤: ٣١٥ ـ ٣١٦.
(٢) الطوسي / الفهرست: ٢٢١ / ٦٢٢ (٣٧).

محمد بن أحمد بن يحيى كما في الطريق الثالث في الفهرست، ويروي بعضها للبزوفري في أوّل طرق المشيخة، وبعضها لابن الوليد نفسه في طريق المشيخة الثاني، وبعضها الآخر للحسن بن حمزة العلوي والبزوفري في طريق المشيخة الرابع الذي عطف على الطريق الثالث الذي هو نفسه الطريق العام الثاني في الفهرست.

الأمر الذي يشير إلى وحدة المروي بطرق الشيخ إلى محمد بن أحمد بن يحيى في المشيخة والفهرست، ومنه يُعلم عموم طرقه إليه كلّها.

جدير بالذكر أنّ طريق المشيخة الأوّل لا وجه لذكره؛ لأنّه الرابع بعينه وإن زيدت بعض طبقاته بالحسن بن حمزة العلوي، لكن الراوي عنه، هم الثلاثة في الأوّل.

وعلى أيّة حال، فإنّ وجود أكثر من طريق صحيح واحد ـ سواء كان عامّاً أو لم يكن ـ إلى محمد بن أحمد بن يحيى في المشيخة، يعني عدم حاجة المحقّق الأردبيلي إلى الطريق العام إليه في الفهرست، اللهمّ إلّا من باب الوقوف على الطريق الأصحّ فحسب.

ومع هذا كلّه فإنّه لا ينفع المحقّق ذلك لأنّه قد ضعّف السند بالمعاذي ومعاوية بن حكيم لفطحيّته! مع أنّ الثاني ثقة فقيه مشهور[1].

وبالجملة فإن محاولته تصحيح طريق الشيخ إلى أبي مريم الأنصاري غير

---

(١) عدّه الكشي في رجاله: ٥٦٣ / ١٠٦٢ من أجلّة العلماء والفقهاء والعدول، ونقل عن محمد بن مسعود العياشي: ٣٤٥ / ٦٣٩ أنّه من فقهاء أصحابنا، وقال النجاشي في رجاله: ٤١٢ / ١٠٩٨ (ثقة جليل، في أصحاب الرضا عليه السلام)، وفي هذا إشارة إلى رجوعه عن الفطحية.

تامة.

التطبيق الثاني: حول طرق المشيخة والفهرست إلى الحسن بن محبوب:

وهو ما ذكره القهبائي (ت / ١٠١٦ هـ) في طريق الشيخ إلى الحسن بن محبوب في المشيخة. قال: «الطريق الأوّل والثاني معتبران، والرابع صحيح، وأمّا في الفهرست، فالطريقان الأوّلان فيه صحيحان، والثالث موثّق بابن عقدة، والرابع لكتاب المشيخة فقط معتبر بابن الزبير. والحاصل أنّ لنا إلى الحسن هذا طرقاً صحاحاً بجميع رواياته وكتبه»[١].

مناقشته:

إنّ هذا التطبيق صحيح في الجملة؛ لكن يؤاخذ عليه عدم جدوى الفصل بين طرق الشيخ إلى الحسن بن محبوب في المشيخة من حيث درجة اعتبارها؛ لأنّ كلّ ما رواه الشيخ بعد كتاب الطهارة من التهذيب وبعد الجزء الأوّل والثاني من الاستبصار، وابتدأ سنده بالحسن بن محبوب، سيكون بموجب قاعدة المشيخة مأخوذاً من كتبه. ومعنى هذا دخول كلّ ما رواه بالطريق المجمل وهو المبدوء بقوله: «ومن جملة ما رويته عن الحسن بن محبوب» في الطريق العام إلى ما أخذه من كتبه ومصنّفاته وهو المصرّح به في المشيخة ذاتها.

وعليه فليس ثمّة أثر علمي في المقام يترتّب على الفصل المذكور في طرق المشيخة إلى الحسن بن محبوب خاصّة، حتى يقال بأنّ طريق الشيخ الأوّل إلى الحسن بن محبوب كذا، والثاني كذا، خصوصاً وأنّ طريق الفهرست إلى ابن محبوب صحيح وعام إلى جميع كتبه ورواياته[٢].

---

(١) القهبائي / مجمع الرجال ٧: ٢١٠ الفائدة الثانية عشرة من الخاتمة.

(٢) الطوسي / الفهرست: ٩٧ / ١٦٢ (٢).

ويؤيّد ما ذكرناه ما قاله السيد التفرشي (ت بعد سنة / ١٠٤٤هـ) حول تحسين طريق الشيخ إلى الحسن بن محبوب من قبل العلّامة الحلي، قال: بعد نقل طريق الفهرست إلى الحسن بن محبوب: «وما ذكره العلّامة في الخلاصة من أنّ طريقه إلى الحسن بن محبوب حسن، وإليه أيضاً ممّا أخذه من كتبه ومصنّفاته صحيح. كأنّ منشأه ما ذكره الشيخ في آخر التهذيب والاستبصار حيث قال: ومن جملة ما ذكرته عن الحسن بن محبوب ما رويته بهذه الأسانيد، عن علي بن إبراهيم عن أبيه، عن الحسن بن محبوب، ثمّ قال: وما ذكرته عن الحسن بن محبوب، ما أخذته من كتبه ومصنّفاته، فقد أخبرني بها الشيخ أبو عبدالله محمد ابن محمد بن النعمان والحسين بن عبيدالله وأحمد بن عبدون؛ عن أبي الحسن أحمد بن محمد ابن الوليد، عن أبيه، عن محمد بن الحسن الصفّار، عن أحمد بن محمد ومعاوية ابن حكيم وهيثم بن أبي مسروق؛ عن الحسن بن محبوب.

وعلى ما نقلناه طريق الشيخ إليه صحيح مطلقاً»[١].

التطبيق الثالث: تصحيح الطريق إلى محمد بن أبي عمير:

وهو ما ذكره غير واحد من علمائنا، ويأتي في طليعتهم الشيخ عبدالنبي الجزائري (ت /١٠٢٧هـ) في حاوي الأقوال، إذ قال: «وطريقه إلى ابن أبي عمير، فيه جعفر بن محمد العلوي، وقد ذكره الشيخ في كتاب الرجال، إلّا أنّه مجهول الحال، لكنْ للشيخ إلى ابن أبي عمير طريق حسن بإبراهيم بن هاشم ذكره في الفهرست، وهو طريقه إلى جميع كتبه ورواياته ما عدا النوادر، فإنّه قد ذكر السند إليه بالطريق المذكور هنا»[٢].

---

(١) التفرشي / نقد الرجال ٥: ٣٣٤ ـ ٣٣٥.

(٢) الجزائري / حاوي الأقوال ٤: ٤٧٧ في تنبيهات الخاتمة، وأورد هذا الكلام بعينه أبو علي الحائري في منتهى المقال ٧: ٤٩٤ الفائدة الخامسة من الخاتمة.

مناقشته:

إنّ هذا التطبيق لا بأس به، إلّا أنّ استثناء كتاب النوادر عن الطريق المذكور فيه نظر؛ لأنّ الشيخ لم يستثنه، وإنّما خصّ كتاب النوادر بطريق آخر، والظاهر من كلام الشيخ في الفهرست دخول ما رواه من كتاب نوادر ابن أبي عمير في الطريق العام أيضاً، إذ قال ما هذا لفظه: «وله مصنّفات كثيرة، وذكر ابن بُطّة أنّ له أربعة وتسعين كتاباً، منها: كتاب النوادر كبير حسن، وكتاب الاستطاعة والأفعال، والردّ على أهل القدر والجبر، وكتاب الإمامة، وكتاب البداء، وكتاب المتعة، ومسائله عن الرضا عليه السلام، وغير ذلك.

أخبرنا بجميع كتبه ورواياته: جماعة، عن ابن بابويه، عن أبيه ومحمد بن الحسن؛ عن سعد والحميري؛ عن إبراهيم بن هاشم، عنه.

وأخبرنا بها ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن يعقوب بن يزيد ومحمد بن الحسين وأيّوب بن نوح وإبراهيم بن هاشم ومحمد بن عيسىٰ بن عبيد؛ عنه.

ورواها ابن بابويه، عن أبيه وحمزة بن محمد العلوي ومحمد بن علي ماجيلويه؛ عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عنه.

واخبرنا بالنوادر خاصّة: جماعة، عن أبي المفضل، عن حُمَيد، عن عبيدالله ابن أحمد بن نهيك، عنه.

وأخبرنا بها أيضاً: جماعة، عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه، عن أبي القاسم جعفر بن محمد الموسوي، عن ابن نهيك، عنه»[1].

وبهذا يمكن القول بتصحيح جميع ما رواه الشيخ من كتاب النوادر بالطريق

---

(١) الطوسي / الفهرست: ٢١٨ ـ ٢١٩ / ٦١٧ (٣٢).

العام إلى كتب ابن أبي عمير ورواياته أيضاً، وهو طريق صحيح لا حسن، لاشتراك أربعة ثقات مع إبراهيم بن هاشم بروايتها كلّها عنه.

وليس في طريق الشيخ ما يدلّ على حصر ما رواه من هذا الكتاب برواية ابن نهيك ـ كما في الطريقين الأخيرين ـ عن ابن أبي عمير، ولا استثنائه من الطريق العام أيضاً.

وفي طريق الشيخ إلى محمد بن أبي عمير يقول الأسترآبادي (ت /١٠٢٨هـ): «عدّه بعض الأصحاب في الحسن، وهو قريب»[١].

وفي تعليقة الوحيد البهبهاني (ت / ١٢٠٥هـ) على منهج المقال: «قوله في الفائدة الثامنة بعد ذكر طرق الشيخ: (وإلى ابن أبي عمير، عدّه بعض الأصحاب في الحَسَن، وهو قريب): قال المحقّق الشيخ محمد رحمه الله: يمكن أن يستفاد صحّته من الفهرست؛ لأنّه ذكر الطريق إلى جميع كتبه ورواياته»[٢].

وقال المحقّق الكلباسي (ت / ١٣١٥هـ): «طريق الشيخ إلى ابن أبي عمير: ضعيف بجعفر بن محمد العلوي بناء على ضعف جعفر المشار إليه، لكن قال في الفهرست في ترجمة ابن أبي عمير: أخبرني بجميع كتبه ورواياته جماعة.. ـ ثمّ نقل الطريق قائلاً ـ وربّما يستخرج من الفهرست طريق صحيح للشيخ إلى ابن أبي عمير؛ لصحّة بعض طرق الفهرست. وربّما يورد بعدم ثبوت اطّراد الطرق المذكورة في كلّ من روايات ابن أبي عمير؛ لاحتمال التوزيع، فلا يثبت استناد الرواية المقصودة بالعمل إلى الطريق الصحيح. ويُضَعّف بأنّ الظاهر اطّراد الطرق

---

(١) الأسترآبادي / منهج المقال: ٤٠٧ الطبعة الحجريّة.

(٢) البهبهاني / تعليقة الوحيد البهبهاني على منهج المقال: ٤٠٩ (مطبوع بحواشي منهج المقال ـ الطبعة الحجرية).

في الروايات»[١].

وقال أيضاً: «يطَّرد الاستخراج المذكور ـ يعني: استخراج الطريق الصحيح لمشيخة التهذيبين من الفهرست ـ لو كان بعض المذكورين ضعيفاً، لكن كان إلى عموم روايات من فوق ذلك البعض طريق صحيح بالإنفراد أو التجزئة»[٢].

وقوله: (**بالإنفراد أو التجزئة**) يحكي عن وجهين من وجوه التصحيح، وهو تعبير دقيق ومختزل اختزالاً شديداً أضرّ بوضوح الفكرة، والوجهان هما:

الأوّل: أن يكون الطريق العام إلى من وقع فوق الضعيف صحيحاً بذاته من غير أن ينضمّ إليه جزء من طريق آخر، وهو المراد بالإنفراد.

الثاني: توقّف صحّة الطريق المذكور على صحّة طريق آخر إلى من كان سبباً في عدم صحّة الطريق بالإنفراد.

ولأجل توضيح الوجهين نقول:

لو كان للشيخ طريق في المشيخة إلى زيد ضعيفاً ببكر مثلاً، وكان طريقه إلى من وقع فوق بكر صحيحاً وعامّاً في الفهرست، فيكون هو الطريق الصحيح بالإنفراد المستخرج إلى زيد من الفهرست.

وأمّا لو كان الطريق إلى من وقع فوق بكر في الفهرست ضعيفاً بشخص وأمكن تصحيحه كما لو كان للشيخ طريق عام وصحيح إلى من وقع فوق ذلك الشخص الضعيف، فحينئذ تتجزّأ صحّة الطريق إلى زيد إلى جزئين:

أحدهما: المقدار الصحيح فيه وهو المحصور بين المعصوم عليه السلام والرجل الواقع فوق نقطة الضعف فيه.

---

(١) الكلباسي / الرسائل الرجالية ٤: ٢٧٨.

(٢) المصدر نفسه ٤: ٢٨٢.

والآخر: الطريق الصحيح إلى من وقع فوق الشخص الضعيف.

وبدمج المقطعين ينتج لنا طريق صحيح إلى زيد متكوّن من جزئين، وهذا هو معنى قوله: (صحيح بالتجزئة)، وهو من تركيب الأسانيد كما سيأتي بيانه في محلّه المناسب من هذا الباب[١].

التطبيق الرابع ـ حول طريق الشيخ إلى الصدوق:

وهو ما ذكره السيد أحمد بن زين العابدين العلوي العاملي (ت بعد سنة / ١٠٣٦هـ) في مناهج الأخيار في شرح الاستبصار حول طريق الشيخ إلى الصدوق، وإلى العياشي.

قال: «الطريق إلى علي بن الحسين غير مذكور في المشيخة، لكن الجواب عنه يمكن، بأنّه صرّح في الفهرست بأنّ جميع رواياته أخبره بها المفيد والحسين ابن عبيد الله؛ عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه»[٢].

وبصدد الطريق الأوّل المذكور قال أبو علي الحائري (ت /١٢١٦هـ): «وطريقه إلى علي بن الحسين صحيح، لما صرّح به في الفهرست من أنّ جميع رواياته أخبره بها المفيد والحسين بن عبيدالله؛ عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه»[٣].

مناقشته:

التطبيق الرابع كسابقه لا بأس به، لكن لا حاجة إلى تصحيح طريق الشيخ

---

(١) ينظر: المبحث الثالث (تصحيح الطرق الضعيفة بالتركيب بين الطرق) من الفصل الثالث من هذا الباب، ٢: ٢٧٥.

(٢) العاملي / مناهج الأخيار في شرح الاستبصار ١: ٢٥٠.

(٣) الحائري / منتهى المقال ٧: ٤٩٢ الفائدة الخامسة من الخاتمة.

إلى علي بن الحسين بن بابويه القمي بالطريق العام إليه في الفهرست، لأنّه ذكر الطريق إليه في مشيخة التهذيبين، وهو صحيح، قال في مشيخة التهذيب: «وما ذكرته عن محمد بن الحسن بن الوليد وعلي بن الحسين بن بابويه: فقد أخبرني به الشيخ أبو عبدالله، عن أبي جعفر محمد بن الحسين، عن أبيه ومحمد بن الحسن ابن الوليد»[١].

وقال في مشيخة الاستبصار: «وما ذكرته عن محمد بن الحسن بن الوليد، والفقيه علي بن الحسين بن موسى بن بابويه رضي الله عنهما: فقد أخبرني به الشيخ المفيد أبو عبدالله، عن عماد الدين أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه، عن أبيه ومحمد بن الحسن بن الوليد رضي الله عنهما»[٢].

ومن ملاحظة طريقه العام إليه في الفهرست يعلم عموم طريق المشيخة أيضاً؛ لأنّهما واحد، وعليه فما ذكره السيد العلوي العاملي من أنّ الطريق غير مذكور في المشيخة، غير صحيح، وأمّا تصحيحه من الفهرست، فظاهره الغفلة عن طريق المشيخة؛ لأنّهما في الكتابين واحد.

التطبيق الخامس ـ حول طريق الشيخ إلى العيّاشي:

وهو للسيد العلوي العاملي أيضاً، إذ قال في سند حديث في الاستبصار: «ففيه محمد بن مسعود العياشي، وهو ثقة في النجاشي، لكن الطريق غير مذكور في المشيخة وإن كان في الفهرست إلى جميع كتبه ورواياته، إلّا أنّه غير سليم»[٣].

مناقشته:

إنّ طريق الشيخ إلى محمد بن مسعود العياشي، هو كما ذُكر؛ إلّا أنّ ملاحظة

---

(١) الطوسي / مشيخة التهذيب ١٠: ٧٥.

(٢) الطوسي / مشيخة الاستبصار ٤: ٣١٩.

(٣) الطوسي / مشيخة الاستبصار ١: ٥٩٧.

ترجمة حيدر بن محمد بن نعيم السمرقندي في الفهرست تشير إلى وجود طريق للشيخ صحيح إلى العياشي، قال في ترجمة حيدر المذكور: «فاضل جليل القدر، من غلمان محمد بن مسعود العياشي، وقد روى جميع مصنّفاته وقرأها عليه[١]، وروى ألف كتاب من كتب الشيعة بقراءة وإجازة، وهو يشارك محمد بن مسعود في روايات كثيرة ويتساويان فيها.. وله مصنّفات، منها: كتاب تنبيه عالم قتله علمه الذي هو معه، وكتاب النور لمن تدبّره، أخبرنا بهما جماعة من أصحابنا، عن أبي محمد هارون بن موسى التلعكبري، عن حيدر»[٢].

وهذا الطريق صحيح لوثاقة جميع رجاله.

وحيدر هذا روى مائة وسبعة وخمسين كتاباً للعياشي كما في طريق النجاشي إلى كتبه، قال: «أخبرنى أبو عبدالله بن شاذان القزوينى، قال: أخبرنا حيدر بن محمد السمرقندي، قال: حدّثنا محمد بن مسعود»[٣].

وهذا الطريق صحيح أيضاً.

ومن البعيد جدّاً أن يروي حيدر المذكور لابن شاذان القزويني جميع هذه الكتب عن مصنّفها، ويمتنع عن روايتها لتلميذه التلعكبري الذي قال الشيخ بحقّه؟ «جليل القدر، عظيم المنزلة، واسع الرواية، عديم النظير، ثقة، روى جميع الأصول

---

(١) قال الشيخ في رجاله في ترجمة حيدر المذكور: ٤٢١ / ٦٠٧٣ (٨) باب من لم يرو عنهم عليهم السلام: «روى عن الكشي، عن العياشي جميع مصنّفاته» والظاهر صحّة ما في الفهرست بقرينة طريق النجاشي إلى محمد بن مسعود؛ إذ لم يتوسّط فيه الكشي بين حيدر والعياشي.

(٢) الطوسي / الفهرست: ١٢٠ / ٢٥٩ (١١).

(٣) النجاشي / رجال النجاشي: ٣٥٠ ـ ٣٥٣ / ٩٤٤.

والمصنّفات»[١].

وقد مرّ مراراً أنّ الشيخ لم يقصد لا في المشيخة ولا في الفهرست استقراء مصنّفات الشيعة كلّها، أو تفصيل الطرق إلى ما ذكره منها، بل اكتفى بذكر بعض المصنّفات مع بعض طرقه إليها.

وفي هذا يقول التقيّ المجلسي: «واعلم أنّ دأب الشيخ والنجاشي الاقتصار على طريق أو طريقين»[٢].

وعلى ما ذكرناه يكون طريق الشيخ إلى العيّاشي صحيحاً؛ لصحّة طريقه إلى من روى عنه جميع كتبه.

التطبيق السادس ـ تصحيح الطريق إلى محمد بن علي بن محبوب، وأحمد بن محمد بن عيسىٰ الأشعري:

وهو ما ذكره السيد الخوئي (ت ١٤١٣/ هـ) بشأن ما رواه الشيخ في التهذيب والاستبصار عن: «محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن الحسين، عن صفوان بن يحيى، عن إسحاق بن عمار، قال: سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن رجل له مائة درهم وعشرة دنانير، أعليه زكاة؟...»[٣].

قال السيد الخوئي: «وغير خفي أنّ هذه الرواية معتبرة، لصحّة طريق الشيخ إلى إسحاق بن عمار المنتهي إلى محمد بن علي بن محبوب كما ذكره في

---

(١) الطوسي / الرجال: ٤١٩ / ٦٣٨٦ (١) باب من لم يرو عنهم عليهم السلام.

(٢) المجلسي الأوّل / روضة المتّقين ١٤: ٢٤٠ في شرح طريق الصدوق إلى محمد بن الحسن الصفار.

(٣) الطوسي / تهذيب الأحكام ٤: ٩٤ / ٧٢٠ (٤) باب (٢٩) من الزيادات في الزكاة، والطوسي / الاستبصار ٢: ٤٠ / ١٢٢ (٤) باب (١٩) أقلّ ما يُعطى الفقير من الصدقة.

الفهرست ـ إلى أن قال ـ طريقه إلى محمد بن علي بن محبوب، فإنّه صحيح في الفهرست، فأمّا في المشيخة فهو وإن كان مذكوراً إلّا أنّه ليس بصحيح؛ لأنّ فيه أحمد بن محمد بن يحيى، وفيه كلام»[١].

بيان ومناقشة:

ليس المراد بهذ التصحيح ـ كما قد يُتَوهّم به ـ استبدال سند رواية التهذيب بطريق الشيخ إلى إسحاق بن عمار في الفهرست؛ لأنّه وإن كان صحيحاً في الفهرست إلّا أنّه لا علاقة له بصحّة السند المذكور، إذ ابتدأ الطريق إلى إسحاق بن عمار بالشيخ المفيد والحسين بن عبيدالله، عن الصدوق، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن ابن أبي عمير، عنه[٢] ولم يقع فيه محمد بن علي بن محبوب، كما لم يكن الطريق عاماً إلى جميع كتب وروايات ابن عمار حتّى يمكن تبديل الطريق المذكور به.

بل المراد طريق الشيخ الصحيح في الفهرست إلى جميع كتب وروايات محمد بن علي بن محبوب المروي عن جماعة، عن الصدوق، عن أبيه وابن الوليد؛ عن أحمد بن إدريس، عنه[٣]، وهو طريق صحيح بالاتّفاق.

ومن وصل هذا الطريق الصحيح إلى محمد بن علي بن محبوب في الفهرست بسنده في رواية التهذيب يصحّ السند إلى إسحاق بن عمار.

وهذا يعني تعويض طريق الشيخ إلى محمد بن علي بن محبوب الضعيف في

---

(١) البروجردي / مستند العروة الوثقى (كتاب الزكاة) تقريراً لبحث السيد الخوئي: ٢٢٥.

(٢) الطوسي / الفهرست: ٥٤ / ٥٢ (١).

(٣) الطوسي / الفهرست: ٢٢٣ / ٦٢٣ (٣٨).

المشيخة بأحمد بن محمد بن يحيى[١] ـ كما يرى السيد الخوئي ـ بالطريق الصحيح العام إليه في الفهرست. وقد اعتمد السيد الخوئي هذا الوجه في تصحيح طريق آخر من طرق الشيخ كما سيأتي في التطبيق التالي:

التطبيق السابع ـ تصحيح الطريق إلى أحمد بن محمد بن عيسى:

وهو ما نجده في كتاب الطهارة للسيد الخوئي؛ إذ نقل رواية الشيخ في التهذيب، عن: «أحمد بن محمد بن عيسى، عن موسى بن القاسم البجلي وأبي قتادة القمي؛ عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السلام، قال: سألته عن صلاة الجنائز إذا احمرّت الشمس أتصلح أوْ لَا؟... الخبر»[٢].

ثمّ قال معقّباً: «وهي ضعيفة السند من جهة عدم اعتمادنا على طريق الشيخ إلى أحمد بن محمد بن عيسى كما تقدّم غير مرّة.

والوجه في هذا الاعتماد على طريق الشيخ إلى أحمد بن محمد بن عيسى، هو أنّ طريق الشيخ إلى نوادر أحمد بن محمد بن عيسى وإن كان صحيحاً إلّا أنّه ذكر في المشيخة طرقه إلى أحمد بن محمد بن عيسى متقسّطة، حيث قال: (ومن جملة ما رويته عن أحمد بن محمد بن عيسى بهذا السند)، وهو طريق صحيح. ثمّ قال: (ومن جملة ما ذكرته عن أحمد بن محمد بن عيسى، ما رويته بهذا الإسناد عن محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد).

ومراده بهذا الإسناد، ما ذكره قبل ذلك بلا فصل [بقوله]: (وما ذكرته في هذا

---

(١) الطوسي / مشيخة التهذيب ١٠: ٧٢، ومشيخة الاستبصار ٤: ٣١٦.

(٢) الطوسي / تهذيب الأحكام ٣: ٣٢٠ / ٩٩٦ (٢٢) باب (٣٢) الصلاة على الأموات.

الكتاب عن محمد بن علي بن محبوب، فقد أخبرني به الحسين بن عبيدالله ـ يعني الغضائري ـ، عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار، عن أبيه محمد بن يحيى، عن محمد بن علي بن محبوب)، وحيث أنّه طريق ضعيف لعدم توثيق أحمد بن محمد بن يحيى وإن كان من الأجلّاء!! ومن ثمّة نعامل معه معاملة الضعيف، فلا يمكننا الاعتماد على ما يرويه الشيخ عن أحمد بن محمد بن عيسى؛ لاحتمال أن يكون ما يرويه عن الرجل هو ما رواه عنه بطريقه الضعيف. إلّا أنّا راجعنا الفهرست فوجدنا أن للشيخ إلى محمد بن علي بن محبوب طرقاً ثلاثة:

أحدها: ما قدّمنا نقله عن المشيخة بعينه، وهو ضعيف.

وثانيهما: ما ذكره بقوله: (وأخبرنا بها ـ أي جميع كتبه وروايته ـ أيضاً جماعة، عن أبي المفضل، عن ابن بطّة، عنه)، وهذا أيضاً ضعيف بأبي المفضل.

وثالثها: ما ذكره بقوله: (وأخبرنا بها أيضاً جماعة، عن محمد بن علي ابن الحسين، عن أبيه ومحمد بن الحسن؛ عن أحمد بن إدريس، عنه)، وهذا طريق صحيح.

وبهذا نبني على صحّة طريق الشيخ إلى كلّ من محمد بن علي بن محبوب، وأحمد بن محمد بن عيسى، ونحكم بصحّة الرواية في المقام، كما عبّر عنها بالصحيحة صاحب الحدائق وغيره»[1].

---

(١) الغروي التبريزي / كتاب الطهارة (التاسع) (تقريراً لبحث السيد الخوئي) ٩: ١٤٤ ـ ١٤٥.

وبهذا يكون قد صحّح طريق الشيخ إلى أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري في المشيخة، بطريقه العام إلى محمد بن علي بن محبوب في الفهرست.

ونحو هذا الكلام ولكن بصورة أوضح وأتم ما قاله السيد الخوئي نفسه في ترجمة أحمد بن محمد بن عيسىٰ في معجم رجال الحديث، قال: «وللشيخ إلى أحمد بن محمد بن عيسى في الفهرست طريقان، كلاهما ضعيف: أحدهما بأحمد ابن محمد بن يحيى، والآخر: بأحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد. نعم طريقه إلى كتاب المبوّبة صحيح، فإنّ المراد بابن الوليد الواقع في طريقه: هو محمد بن الحسن، لا ابنه، فإنّه المعهود والمتعارف في كلامه، على أنّ روايته عن محمد بن يحيى قرينة على ذلك.

وللشيخ إليه طرق في المشيخة، وفي كلّ طريق يذكر جملة ممّا رواه. وقد يتخيّل أنّ بعض تلك الطرق ضعيف باحمد بن محمد بن يحيى العطار، وحينئذٍ يتوقّف في كلّ ما يرويه في التهذيب، عن أحمد بن محمد بن عيسى؛ لاحتمال أن يكون ما يرويه من جملة ما يرويه بواسطة أحمد بن محمد ابن يحيى.

نعم إذا كانت روايته عن نوادر أحمد بن محمد بن عيسى، فلا يتوقّف فيها؛ لأنّ طريقه إليها صحيح.

ولكن ذلك بمكان من الفساد، والوجه في ذلك: هو أنّ الجملة التي يرويها الشيخ عن أحمد بن محمد بن عيسى بواسطة أحمد بن محمد بن يحيى إنّما يرويه [يرويها] عنه، عن أبيه، عن محمد بن علي بن محبوب، عن أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري.

وقد ذكر في الفهرست في ترجمة محمد بن علي بن محبوب: أنّ جميع

ما رواه عن محمد بن علي بن محبوب بواسطة أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، عنه، فله إليه طريقان آخران.

أحدهما: ضعيف بأبي المفضل وبابن بطّة.

وثانيهما: صحيح، وهو ما يرويه عن جماعة، عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه ومحمد بن الحسن؛ عن أحمد بن إدريس، عنه.

وعليه أن يكون طريق الشيخ إلى جميع رواياته عن أحمد بن محمد بن عيسى صحيحاً في المشيخة»[١].

بيان ومناقشة:

إنّ أسلوب التصحيح المذكور صحيح لا شكّ فيه، لكن ثمة أمرين ينبغي الإشارة إليهما لتميم الفائدة، وهما:

الأمر الأول: إن تضعيف أحمد بن محمد بن يحيى الأشعري، وأحمد بن محمد ابن الحسن بن الوليد القمي، غير صحيح، والصحيح أنّهما ثقتان معتمدان في رواية الحديث، وعلى ذلك جرى أقطاب محدّثي الشيعة[٢].

على أن السيد الخوئي قد صرّح ـ كما مر آنفاً ـ بأن أحمد بن محمد بن يحيى من الأجلاء، ومع هذا لم يقبل بوثاقته، وهو شيءٌ عجيب!، إذ كيف لا يكون الرجل الجليل ثقة، مع أن هذا الوصف لا يطلق إلّا على الرجل المهذّب، النبيل، العظيم الرتبة، وذي القدر العظيم، ومن وصل إلى درجة عالية من الكمال كما يفهم

---

(١) الخوئي / معجم رجال الحديث ٢: ٢٩٩ ـ ٣٠٠ / ٨٩٨ في ترجمة أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري.

(٢) يُنظر ما بيّناه سابقاً في ٢ : ٧٩ من وثاقة أحمد بن محمد بن يحيى العطّار الأشعري القمّي.

هذا من معنى الجليل لغة[١].

ولدلالة هذا اللفظ على أعلى درجات الوثاقة، لم يطلقه النجاشي في رجاله أبداً إلّا على العظماء الثقات من رجال الحديث.

الأمر الثاني: إنّ السيد الخوئي اعترف بأنه إذا كانت الرواية مأخوذة من نوادر الأشعري فلا يُتوقَّف فيها؛ لأن الطريق إلى ذلك الكتاب صحيح في المشيخة.

والتصحيح الذي ذكره في كتابيه (كتاب الطهارة، ومعجم رجال الحديث) المتقدّم آنفاً، سببه كما يظهر من الكتاب الأول، رواية الصلاة على الأموات التي رواها الشيخ في التهذيب عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ الأشعري، وقد ضعّفها بضعف طريق الشيخ إليه في المشيخة كما تقدم، بسبب احتمال أن تكون الرواية مروية بالطريق الضعيف، أي: احتمال أخذها من غير كتاب نوادر الأشعري، لما بينه من صحّة طريق الشيخ إلى ذلك الكتاب.

ويمكن إثبات أن الرواية المذكورة قد رُويت بالطريق الصحيح، وإذا ثبت ذلك فلا حاجة إلى تصحيح سندها، وإن كان التصحيح بطريق الفهرست صحيحاً، وبيان ذلك:

إن الشيخ ذكر من كتب الأشعري في الفهرست: كتاب التوحيد، وكتاب فضل النبي صلى الله عليه وآله، وكتاب المتعة، وكتاب النوادر، وكتاب الناسخ والمنسوخ[٢].

---

(١) ينظر: ابن منظور / لسان العرب ٢ : ٣٣٤ (جَلَلَ).

(٢) الطوسي / الفهرست: ٦٨ ـ ٦٩ / ٧٥ (١٣).

كما أن النجاشي ذكر هذه الكتاب بأسمائها أيضاً، وزاد عليها: كتاب الأضلة، وكتاب المسوخ، وكتاب فضائل العرب. ثم قال: «ورأيت له عند الدّبيلي كتاباً في الحج»[١].

ورواية التهذيب ـ محل البحث ـ كانت في مسألة الصلاة على الأموات من كتاب الجنائز. ولا صلة لموضوعها ـ بحسب الظاهر ـ بمواضيع تلك الكتب كلها، إلّا كتابه النوادر، وبالتالي فإنّ احتمال أخذها من غير كتاب النوادر احتمال ضعيف جداً لا يمكن اعتماده، ويمكن القول بأخذها من كتاب النوادر، وعلى هذا يكون سندها مستغنياً عن التصحيح، لأنه صحيح في نفسه.

وعلى الأمر الأول يكون سندها صحيحاً مطلقاً، سواء أُخذت من النوادر أو من غيره.

الوجه الثاني ـ تصحيح الطريق إلى شخص بالطريق العام إلى بعض من وقع في الطريق إليه:

وتوضيحه: أنّه لو كان طريق الصدوق إلى زيد في مشيخة الفقيه من خمسة وسائط مثلاً، وكان الطريق ضعيفاً، أو حسناً، أو موثّقاً، ويراد تصحيحه، أو إيجاد ما هو أكثر اعتباراً منه، فسيكون ذلك باللجوء إلى طريق الصدوق الصحيح العام في فهرست الشيخ إلى جميع كتب وروايات أحد الوسائط المذكورة وبشرط وقوع تلك الواسطة فوق نقطة الضعف في طريق الصدوق إلى زيد في المشيخة[٢].

---

(١) النجاشي / رجال النجاشي: ٨٢ / ١٩٨.

(٢) هذا الشرط لم يصرّح به أحد، لكنّه مستفاد من تطبيقاتهم، وهو غير لازم كما سيأتي في نظرية تعويض الأسانيد في الباب الثالث.

وإنّما قلنا بتصحيح ذلك الطريق بطريق الصدوق الصحيح العام في الفهرست؛ لأنّ جميع طرق الشيخ العامّة إلى أصحاب الكتب في فهرسته، إذا كانت من رواية الصدوق فهي طرق له أيضاً، بل هي طرق لسائر الوسائط الأخرى المذكورة بين الشيخ وأصحاب الكتب في طرقه العامّة في الفهرست.

والوجه الثاني وإن اعتمد على هذا الاستنتاج الصحيح، إلّا أنّه وسع من دائرته، فبعد أن كان التصحيح مقتصراً في الوجه الأوّل على الطريق العام إلى صاحب الكتاب إن كان الطريق الخاصّ إليه ضعيفاً، فقد تعدّى التصحيح هنا ليكون بالطريق العام إلى من روى عنه كتابه مباشرة، أو إلى من كان أحد تلامذة صاحب الكتاب وإن لم يقع في الطريق الخاص إليه، بل شمل ما لو كان الطريق العام إلى من روى عنه بواسطة واحدة أو أكثر.

وعلى هذا. فالتطبيقات المتوفّرة في هذا الوجه على صورتين، وهما:

الصورة الأولى: تصحيح الطريق إلى صاحب كتاب بالطريق العام إلى من روى عنه كتابه بلا واسطة:

ولا يُقتصر في تشخيص راوي الكتاب عن مصنّفه على طرق فهرست الشيخ، ورجال النجاشي المختصَّينِ برواية الكتب في هذه الصورة، بل يكفي في ذلك كونه الراوي الأخير عمّن انتهى إليه طريق الشيخ في مشيخة التهذيبين؛ لأنّه طريق إلى كتاب من أخذ الحديث من كتابه على ما صرّح به الشيخ نفسه، وكذلك الحال مع كونه الراوي الأخير عمّن انتهى إليه طريق الصدوق في المشيخة، لأنّ طرق الصدوق ليست إلى ذوات من ذكرهم بل هي إلى كتبهم، إلّا ما خرج بدليل، أخذاً باحتمال أنّ في بعض طرق الصدوق في المشيخة ما هو ليس إلى كتاب كما

مرّ في مسالك الأسناد في الباب الثاني[١]، حيث احتُمِل ذلك في عدد يسير من الطرق ممّا لا يضرّ بأصل القاعدة، وهي الرواية من الكتب.

تطبيقات الصورة الأولى:

هناك جملة من تطبيقات التصحيح المشمولة بهذه الصورة، وهي:

التطبيق الأول ـ تصحيح طريق الصدوق إلى ذَرِيح المحاربي:

وأول من صحّح هذا الطريق ـ وهو صحيح كما سيأتي ـ الأسترآبادي (ت / ١٠٢٨هـ) في منهج المقال، إذ قال في شرح مشيخة الفقيه: «وإلى ذريح المحاربي: حسن كما في الخلاصة[٢] بإبراهيم بن هاشم.

نعم، روي عن ابن أبي عمير، عنه.

والمصنِّف روى جميع روايات ابن أبي عمير، عنه في الصحيح، فتدبَّر»[٣].

وتابعه على هذا التصحيح السيد محسن الأعرجي (ت / ١٢٢٧هـ) في عُدّة الرجال في شرح مشيخة الفقيه أيضاً، قائلاً: «وإلى ذَريح بن يزيد المحاربي: أبوه رضي الله عنه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير.

وأبوه، عن علي، عن أبيه، عن الحسن بن محبوب، عن صالح بن رزين، عنه[٤].

---

(١) ١ : ٣٣٦.

(٢) العلّامة الحلّي / خلاصة الأقوال: ٤٤٢ من الفائدة الثامنة.

(٣) الأستر آبادي / منهج المقال: ٤١٠ من الفائدة السادسة.

(٤) الصدوق / مشيخة الفقيه ٤ : ١٢١، ولو قال: (كلاهما) قبل (عنه)، أي: ابن أبي عمير وابن رزين، لكان أولى.

والأوّل كالصحيح، لكن الصدوق يروي جميع روايات ابن أبي عمير في الصحيح[١]، فيكون صحيحاً بهذا الاعتبار»[٢].

---

(١) لقول الشيخ في ترجمة ابن أبي عمير في الفهرست: ٢١٩ / ٦١٧ (٣٢): «أخبرنا بجميع كتبه ورواياته جماعة، عن ابن بابويه، عن أبيه ومحمد بن الحسن؛ عن سعد والحميري؛ عن إبراهيم بن هاشم، عنه»، وهذا الطريق صحيح، وهو من رواية الشيخ الصدوق، وبه تتّضح عبارة السيد الأعرجي: «لكن الصدوق يروي.. إلخ».

(تنبيه)

وضع محقّقو كتاب عُدَّه الرجال للسيد الأعرجي في مؤسسة الهداية لإحياء التراث هامشاً للعبارة المذكورة بهدف تخريجها، جاء فيه:

«الصدوق / من لا يحضره الفقيه ج ١ ص ٤» انتهى! وهكذا خرجوا الطريق الصحيح العام للصدوق إلى جميع كتب وروايات ابن أبي عمير في فهرست الشيخ من مقدّمة كتاب الفقيه!

وقد تكرّرت هذه العبارة بصور مختلفة في شرح السيد الأعرجي لطرق الصدوق في المشيخة، بهدف بيان صحة بعض طرقه الضعيفة من جهة طرقه الصحيحة الأخرى في فهرست الشيخ، وكان تخريج ذلك كله من مقدمة كتاب الفقيه أيضاً، كما هو الحال في شرح طرق الصدوق في عدة الرجال إلى كل من:

جعفر بن عثمان ٢ : ١١١ هامش (١)، وجعفر بن محمد بن يونس ٢ : ١١١ هامش (٤)، وربعي بن عبد الله ٢ : ١٣٠ هامش (٣)، والريان بن الصلت ٢ : ١٣١ هامش (٣)، وزكريا بن مالك الجعفي ٢ : ١٣٢ هامش (٢)، وعلي بن هلال ٢ : ١٥٩ هامش (٥)، ومالك بن أعين الجهني ٢ : ١٧٦ هامش (١)، ومحمد بن النعمان ٢ : ١٩١ هامش (١)، وموسى بن بكر ٢ : ٢٠١ هامش (٤)، زيادة على ما ذكرناه في ذَريح!

ولا صلة لجميع ما ذكروه في تلك الهوامش بطرق الصدوق، وكم لهذا الغلط من نظائر كثيرة أخرى في هوامش الكتب الرجالية المحقّقة، وسببه غياب فكرة تعويض الأسانيد ـ فضلاً عن نظرية التعويض ـ غياباً تامّاً عن ذهن أولئك القائمين بتحقيقها.

(٢) الأعرجي / عُدَّة الرجال ٢ : ١٢٩ من الفائدة السادسة.

بيان ومناقشة:

قوله: «وإلى ذريح المحاربي: حسن بإبراهيم بن هاشم»، هذا بالبناء على الاصطلاح الذي أشرنا إلى إخفاقاته في مقدّمة هذا الكتاب، وإلّا فإبراهيم بن هاشم ثقة، ثقة، جليل، مشهور، وهو أوّل من نشر حديث الكوفيين في مدينة قم[١] حين كان برأسها أحمد بن محمد بن عيسىٰ الأشعري القمي، الذي كان يراقب الحركة العلمية القميّة في رواية الحديث خاصة، وكان مطاعاً في نفي وتهجير من يشاء من الرواة الذين لم تثبت جدارتهم ـ برأيه ـ في رواية الحديث، كما فعل مع الثقة الجليل أحمد بن أبي عبد الله البرقي اشتباهاً، حتى ندم على ذلك[٢]، وكان الأشعري رحمه الله يتسرّع في بعض الحالات[٣] ومع هذا لم يجد شيئاً يحتج به على إبراهيم بن هاشم الذي نشر الآف الأحاديث بين القميين. وهذا وحده يكفي لتصوّر وثاقته.

ومن ثمَّ فإن علي بن إبراهيم (ت / بعد سنة ٣٠٧هـ) قد وثّق جميع مشايخه الذين روى عنهم في تفسيره، مصرحاً بالتزامه بانه لا يذكر شيئاً في تفسيره إلّا ما انتهى إليه بواسطة الثقات (٤) وقد كان أبوه إبراهيم بن هاشم من جملة مشايخه الذين روى عنهم في تفسيره.

ووثّقه السيد ابن طاوس الحلّي (ت / ٦٦٤هـ) في فلاح السائل مصرحاً باتّفاق الشيعة على وثاقته[٤]، وعدّه ابن داود الحلّي (ت / بعد سنة ٧٠٧هـ) في

---

(١) الطوسي / الفهرست: ٣٥ / ٦ (٦)، والنجاشي / رجال النجاشي: ١٦ / ١٨.

(٢) العلّامة الحلّي / خلاصة الأقوال: ٦٣ / ٧٢ (٧).

(٣) ينظر: الكليني / أصول الكافي ١ : ٣٢٤ / ٢ باب الإشارة والنص على أبي الحسن الثالث عليه السلام من كتاب الحجّة.

(٤) السيد ابن طاوس / فلاح السائل: ١٥٨.

رجاله في قسم الثقات[١]. ولم يتوقّف العلّامة الحلّي (ت / ٧٢٦هـ) في قبول روايته[٢]، وإن عدّ الطريق المذكور حسناً به جرياً مع الاصطلاح.

وقوله: «والمصنّف روى جميع روايات ابن أبي عمير، عنه في الصحيح»، إشارة منه إلى طريق الشيخ الصحيح العام إلى جميع كتب وروايات ابن أبي عمير في الفهرست، وهو من رواية الصدوق كما تقدم.

والضمير في كلمة (عنه) لا يمكن إرجاعه إلى ابن أبي عمير كما يفهم ذلك من سياق العبارة المذكورة، كما لا يمكن ارجاعه إلى ذريح؛ لمنافاة ذلك اختصاص الطريق المذكورة بجميع كتب ابن أبي عمير ورواياته، وعلى هذا تكون كلمة (عنه) مزيدة في هذا الموضع سهواً، ولعلها من الناسخ، ولهذا لم ترد في كلام السيد الأعرجي.

واما قوله قبل ذلك: «نعم، روي عن ابن ابي عمير، عنه». الظاهر انه يريد ان طريق مشيخة الفقيه إلى ذريح، روي عن ابن أبي عمير، عنه.

لا أن أصل ذريح روي في الفهرست عن ابن أبي عمير، عنه[٣]، لأنّ أسلوب التصحيح لا يتصف مع هذا الاحتمال البعيد، وإن كان الطريق المصحَّح به في الموردين واحداً وبيان ذلك:

إنّ التصحيح على وفق ظاهر العبارة يكون ناظراً إلى طريق الصدوق إلى ذريح في مشيخة الفقيه، وطريقه الصحيح العام إلى جميع كتب ابن أبي عمير ورواياته في فهرست الشيخ، وهو المنسجم مع ظاهر عبارة الأسترآبادي وصريح

---

(١) ابن داود / الرجال: ٢٠ / ٤٣.

(٢) العلّامة الحلّي / خلاصة الأقوال: ٤٩ / ٩.

(٣) الطوسي / الفهرست: ١٢٧ / ٢٨٩ (١).

قول السيد الأعرجي.

وأما التصحيح على ضوء الاحتمال البعيد المذكور فلم ينظر إلى طرق الصدوق في المشيخة أصلاً، بل نظر إلى اكتشاف طريق صحيح وجديد للصدوق إلى ذريح من خلال طريقي الشيخ في الفهرست فقط، وهما: طريقة الخاص إلى ذريح الذي هو من رواية ابن أبي عمير، وطريقه العام إلى ابن أبي عمير.

وسيأتي الكلام عن هذا الأسلوب من التصحيح في تتميم الطرق في الفصل الثالث من هذا الباب[١].

هذا.. وأما الطريق الثاني إلى ذريح في مشيخة الفقيه الذي أهمله الأسترآبادي، ولم يعلّق عليه السيد الأعرجي، فكأنه عندهما ضعيف بصالح بن رزين، والحال ليس كذلك؛ لأنّ الطريق من رواية الحسن بن محبوب، عن صالح ابن رزين، عن ذريح.

وقد مرّ أن الحسن بن محبوب من أصحاب الاجماع الذين أجمعت الشيعة على تصحيح ما يصحّ عنهم[٢]، وقد صح هذا الطريق إلى الحسن بن محبوب، وعليه فلا يُسأل عن حال مَنْ بعده.

التطبيق الثاني ـ تصحيح طريق الصدوق إلى صالح بن عقبة:

قال السيد الأعرجي: «وإلى صالح بن عقبة بن قيس بن سمعان بن أبي ربيعة، مولى رسول الله صلّى الله عليه وآله: ابن المتوكّل رضي الله عنه، عن السعدآبادي، عن أحمد البرقي، عن أبيه، عن محمد بن سنان ويونس بن عبدالرحمن جميعاً؛ عنه[٣].

---

(١) ٢: ٢٢٥ وما بعدها.

(٢) ١: ٢٣٤.

(٣) الصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ١٢٢ ـ ١٢٣.

وفيه: السعد آبادي، ومن الناس من يعتبره، لما مرّ من تعليمه للزراري، لكن في الفهرست أن الصدوق روى جميع كتب يونس ورواياته[١]، عن ابن الوليد، عن سعد والحميري وعلي بن إبراهيم والصفار كلّهم؛ عن إبراهيم بن هاشم، عن إسماعيل بن مرار وصالح بن السندي؛ عن يونس.

وعن حمزة العلوي وابن ماجيلويه؛ عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل وصالح؛ عنه»[٢].

مناقشته:

إنّ تصحيح طريق الصدوق إلى صالح بن عقبة ـ الحسن بالسعد آبادي ـ بطريق الشيخ العام إلى جميع كتب وروايات يونس بن عبد الرحمن في الفهرست بلحاظ كونه راوياً لكتاب صالح بن عقبة في مشيخة الفقيه لا يتم إلّا إذا كان الطريق العام المذكور صحيحاً، وإلّا فلا.

والملاحظ هنا وقوع إسماعيل بن مرار، وصالح بن السندي ـ وهما مجهولان ـ في كلا الطريقين العامين إلى يونس في الفهرست.

ويوجد طريق ثالث إلى يونس بن عبد الرحمن لم ينقل مع الطريقين، وهو ما ابتدأ به الشيخ قائلاً: «أخبرنا بجميع كتبه ورواياته: جماعة، عن أبي جعفر بن بابويه، عن محمد بن الحسن، عن أحمد بن محمد بن الحسن، عن أبيه، عنه».

وبناء على حسن حديث السعد آبادي، يكون طريق الصدوق أعلى رتبة من هذا الطريق الموثق بأحمد وأبيه، وبالتالي لا يصح تصحيح الطريق الحسن إلّا بطريق صحيح، وهو غير موجود في الطرق العامة إلى يونس التي هي من رواية

---

(١) الطوسي / الفهرست: ٢٦٦ / ٨١٣ (١).

(٢) الأعرجي / عُدَّة الرجال ٢ : ١٤٠ من الفائدة السادسة.

الصدوق في الفهرست.

نعم ذكر الشيخ طريقاً رابعاً إلى جميع كتب وروايات يونس، أخبره بها ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن محمد بن عيسىٰ بن عبيد، عن يونس ـ وهذا الطريق صحيح، وهو ليس من رواية الصدوق، ومع هذا يمكن تصحيح طريق المشيخة به، ولكنه ليس من التصحيح الداخل في شرط الوجه الثاني ـ الذي نحن فيه ـ بكلتا صورته، بل هو من التصحيح بالتركيب بين الأسانيد كما سنبينه في المبحث الثالث من الفصل الثالث في هذا الباب[١].

التطبيق الثالث ـ تصحيح طريق الصدوق إلى محمد بن عبد الله بن مهران:

والطريق من رواية أحمد البرقي، عنه في المشيخة، وقد صحّحه السيد الأعرجي بطريق الشيخ الطوسي العام إلى البرقي في الفهرست[٢].

مناقشته:

في التصحيح المذكور نظر؛ لأنّ الصدوق لم يقع في طريق الشيخ العام إليه أصلاً، حيث ابتدأ في الفهرست بابن أبي جيد عن ابن الوليد، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد البرقي بجميع كتبه ورواياته.

ومع هذا يمكن جعل هذا الطريق طريقاً عامّاً للصدوق على ضوء ما سيأتي في الفصل الثالث من هذا الباب، في تصحيح طريق الصدوق بالتركيب بين طريقين من طرق الفهرست[٣].

---

(١) ٢: ٢٧٥.

(٢) الأعرجي / عُدّة الرجال ٢: ١٨٤ من الفائدة السادسة، والصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ١٠٦، والطوسي / الفهرست: ٦٤ / ٦٥ (٣).

(٣) ٢: ٢٨٨.

التطبيق الرابع ـ تصحيح طريق الشيخ في الفهرست إلى علي بن الحسن البصري:

وهذا التطبيق للمحدّث النوري (ت / ١٣٢٠هـ) ذكره في تعليقته على كلام الأردبيلي (ت / ١١٠٠هـ) في خلاصة رسالة تصحيح الأسانيد، حيث نقل قوله: «وإلى علي بن الحسن من أهل البصرة: ضعيف في الفهرست»[١].

فعلّق عليه قائلاً: «قلت: هو من مشايخ أحمد البرقي، وطريقه إليه صحيح»[٢].

بيان وتوضيح:

لا يصحّ إطلاق مثل هذا التصحيح، وإن كان في حدود التطبيق المذكور مقبولاً؛ لأنّ راوي كتاب علي بن الحسن البصري هو أحمد البرقي في الفهرست[٣] والطريق وإن كان ضعيفاً في الفهرست على ما تقدّم في كلام الأردبيلي، ولعلّه بأبي المفضّل وابن بُطّة[٤] إلّا أنّ للشيخ طريقاً صحيحاً إلى جميع كتب وروايات البرقي ابتدأه بابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن سعد،

---

(١) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٥٠٤ / ٤٢٩٦ من الفائدة الرابعة المختصّة بخلاصة رسالة الأردبيلي في تصحيح الأسانيد، ولأهمية تلك الخلاصة البالغة في موضوع البحث، عقدنا المبحثين (الثالث، والرابع) من الفصل الثاني الآتي في هذا الباب للحديث عن تلك الخلاصة، وعلاقتها بفكرة التعويض؛ خلافاً لما هو الشائع حول هذه الخلافة في الدراسات الرجالية السابقة قاطبة.

(٢) النوري / خاتمة مستدرك وسائل الشيعة ٦: ٢١٥ من الفائدة السادسة.

(٣) الطوسي / الفهرست: ١٥٨ / ٣٩٤ (٢١).

(٤) اللّازم عدّ الأردبيلي للطريق المذكور من المختلف فيه وليس من الضعيف بناء على عدّه نظائر الطريق المذكور من المختلف فيها، وذلك وفقاً لمنهجه في خلاصة رسالة تصحيح الأسانيد، وسيأتي في المبحث الثالث من الفصل الثاني من هذا الباب، ٢: ١٧٤.

عنه[١].

وبهذا يكون الطريق الصحيح العام إلى البرقي طريقاً إلى علي بن الحسن المذكور؛ لأنّ الطريق إلى شخص هو طريق إلى كتابه، ومعنى رواية الكتاب تحصيل ما فيه من روايات، وبهذا تكون روايات كتاب علي بن الحسن داخلة في الطريق العام إلى روايات البرقي.

وأمّا في غير ما ذكر، كما لو افترضنا كون راوي كتاب علي بن الحسن البصري شخصاً آخر غير البرقي، فلا ينفع الطريق الصحيح العام إلى البرقي في تصحيح طريق الفهرست إلى علي بن الحسن البصري، وإن كان شيخاً للبرقي.

والمحدّث النوري وإن لم يبيّن ذلك إلّا أنّه قصد إمكان تصحيح الطريق إلى صاحب كتاب بالطريق الصحيح العام إلى من روى عنه كتابه، وإن كانت عبارته توحي بإمكان تصحيح الطريق إلى شخص بالطريق العام إلى تلميذه سواء روى كتابه أو لم يروه، وقع في الطريق إليه أو لم يقع.

التطبيق الخامس ـ تصحيح طريق الشيخ في الفهرست إلى محمد بن أبي عمير:

تعرّض لهذا التطبيق التقي المجلسي في روضة المتّقين في شرح طريق الصدوق في المشيخة إلى ابن أبي عمير؛ إذ اقتضت المناسبة ذكر طرق الشيخ إليه أيضاً، وكان فيها الصحيح والحسن والموثق، ومنها هذا الطريق: ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن يعقوب بن يزيد ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب وأيّوب بن نوح وإبراهيم بن هاشم ومحمد بن عيسى بن عبيد كلّهم؛ عن محمد بن أبي عمير[٢].

---

(١) الطوسي / الفهرست: ٦٤ / ٦٥ (٣).

(٢) الطوسي / الفهرست: ٢١٩ / ٦١٧ (٣٢).

قال: «ويمكن جعل طرق الشيخ كلّها صحيحة، بأن الشيخ يروي ما رواه الصفّار، وابن الوليد، ويعقوب بن يزيد، ومحمد بن الحسين، وأيّوب بن نوح بطرق صحيحة. فتكون أخباره عنه صحيحة بطرق شتّى»[١].

بيان وتعقيب:

هكذا صحّح التقي المجلسي كلّ ما يرويه الشيخ عن ابن أبي عمير بطرقه الصحيحة إلى الرواة عنه، مباشرة أو بالواسطة، سواء كانت طرقه إليهم عامّة أو خاصّة.

فمن الطرق الصحيحة العامّة إلى من روى جميع كتب ابن أبي عمير ورواياته بلا واسطة، طريقه إلى أيّوب بن نوح، وهو:

عدّة من أصحابنا، عن الصدوق، عن أبيه وابن الوليد؛ عن سعد والحميري؛ عن أيّوب بن نوح[٢].

وأمّا التصحيح بالطرق العامّة بالواسطة. فيمثّله طريقاه إلى الصفّار. وهما:

ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفّار.

وجماعة؛ عن الصدوق، عن ابن الوليد، عنه[٣].

وكذلك طرقه الثلاثة إلى ابن الوليد، وهي:

ابن أبي جيد، عنه.

وجماعة؛ عن محمد بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، عن أبيه.

وجماعة؛ عن الصدوق، عنه[٤].

---

(١) المجلسي الأوّل / روضة المتّقين ١٤ : ٢٣٣.

(٢) الطوسي / الفهرست: ٥٦ / ٥٩ (١).

(٣) الطوسي / الفهرست: ٢٢١ / ٦٢١ (٣٦).

(٤) الطوسي / الفهرست: ٢٣٧ / ٧٠٨ (١٢٣).

هذا فضلاً عن طريقيه الصحيحين الخاصّين إلىٰ من روى عن ابن أبي عمير جميع كتبه ورواياته بلا واسطة، وهما: طريقه إلى محمد بن الحسين بن أبي الخطاب[١]، ويعقوب بن يزيد[٢].

ومن مراجعة ما ذكرناه من شرط التصحيح بهذه الصورة، ومقارنته بسائر هذه الطرق، يعلم أنّ التصحيح بالطريق إلى أيّوب بن نوح هو المتّفق مع أُسلوب التصحيح المتّبع في ممارسات التطبيق من الصورة الأولى.

التطبيق السادس ـ تصحيح طريق الصدوق إلى محمد بن الفيض:

أشار إلى هذا التصحيح السيد الأعرجي في عُدّة الرجال في شرح مشيخة الفقيه، قائلاً: «وإلى محمد بن الفيض: جعفر بن محمد بن مسرور رضي الله عنه، عن الحسين بن محمد بن عامر، عن عمّه عبدالله بن عامر، عن ابن أبي عمير، عنه.

وليس فيه إلّا ابن مسرور، وهو في مقام مدح؛ لترضيه. وقد روى الشيخ في الفهرست جميع كتب ابن أبي عمير ورواياته بطريق كالصحيح، فيه الصدوق، وهو:

جماعة؛ عن أبيه وابن الوليد؛ عن سعد والحميري؛ عن إبراهيم بن هاشم، عنه.

ورواها أيضاً بطريق آخر كذلك، وآخر صحيح»[٣].

وهذا التطبيق صحيح.

---

(١) الطوسي /الفهرست: ٢١٥ / ٦٠٧ (٢٢).

(٢) الطوسي /الفهرست: ٢٦٤ / ٨٠٧ (١).

(٣) الأعرجي / عُدَّة الرجال ٢ : ١٨٧ ـ ١٨٨ من الفائدة السادسة.

التطبيق السابع ـ تصحيح طريق الصدوق إلى محمد بن النعمان (مؤمن الطاق):

وهو للسيد الأعرجي أيضاً، قال: «وإلى محمد بن النعمان: ابن ماجيلويه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير والحسن بن محبوب جميعاً؛ عنه.

وهو حسن بابن ماجيلويه رضي الله عنه، الممدوح بالترضي، مع أن الصدوق يروي روايات ابن أبي عمير وابن محبوب في الصحيح»[١].

وهذا التطبيق صحيح أيضاً.

التطبيق الثامن ـ تصحيح طريق الصدوق إلى هشام بن سالم:

وهو للسيد الأعرجي أيضاً، قال: «وإلى هشام بن سالم الجواليقي: أبوه وابن الوليد رضي الله عنهما؛ عن سعد والحميري جميعاً؛ عن يعقوب بن يزيد والحسن ابن ظريف وأيّوب بن نوح؛ عن النضر بن سويد، عنه.

وأبوه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير وعلي بن الحكم جميعاً؛ عنه.

وكلاهما صحيح، وتوسط إبراهيم في الثاني لا يضرّ بالصحّة، لتوسّط ابن أبي عمير، لما علمت من أنّ الصدوق يروي جميع رواياته في الصحيح»[٢].

بيان ومناقشة:

قوله: (وكلاهما صحيح)؛ لأنّ الطريق الأوّل صحيح بذاته، لوثاقة جميع رجاله، والثاني حسن بإبراهيم بن هاشم بحسب الاصطلاح، لكنّه صحيح بالتعويض، ولهذا قال: (وتوسّط إبراهيم في الثاني لا يضرّ بالصحّة). ثمّ بيّن الوجه في ذلك، والحال ليس كما قال.

---

(١) الأعرجي / عُدَّة الرجال ٢ : ١٩٠ ـ ١٩١ من الفائدة السادسة.

(٢) الأعرجي / عُدَّة الرجال ٢ : ٢٠٧ من الفائدة السادسة.

وبيان ذلك:

إنّ طرق الشيخ إلى ابن أبي عمير في الفهرست خمسة طرق، وقد وقع الصدوق في طريقين منها فقط، وهما الأوّل والثالث، وكلاهما موصولان بإبراهيم ابن هاشم، عن ابن أبي عمير، على أنّ الطريق الثاني للفهرست يمرّ بإبراهيم بن هاشم أيضاً. وهو وإن لم يقع فيه الصدوق إلّا أنّه يمكن عدّه من طرق الصدوق جزماً؛ لوقوع بعض رواة جميع كتب وروايات ابن أبي عمير في طريق الفهرست بطريق الصدوق في مشيخته أيضاً.

ففي الفهرست: «وأخبرنا بها ـ أي: بجميع كتب ابن أبي عمير ورواياته ـ ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن يعقوب بن يزيد ومحمد بن الحسين وأيوّب بن نوح وإبراهيم بن هاشم ومحمد بن عيسى بن عبيد؛ عنه».

وابن الوليد من أشهر مشايخ الصدوق بعد أبيه ، وقد وقع في طريق المشيخة الأوّل، مع يعقوب بن يزيد وأيّوب بن نوح، كما وقع إبراهيم بن هاشم في طريق المشيخة الثاني.

وهذا التداخل بين طرق الشيخ وطرق الصدوق يدلّ بوضوح على اقتصارهما على بعض الطرق خشية التطويل، وقد ورد في كلام الشيخ في آخر مشيخة التهذيبين، ما هو صريح بذلك، إذ قال كما بيّناه في الباب الأوّل: «قد أوردت جملاً من الطرق إلى هذه المصنّفات والأُصول، ولتفصيل ذلك شرح يطول هو مذكور في الفهارس المصنّفة في هذا الباب للشيوخ رحمهم الله...».

وأمّا عن الشيخ الصدوق فما كان بصدد تفصيل الطرق في مشيخته، وإلّا لذكر طرقه الكثيرة الأُخرى التي فصّلها لنا الشيخ في الفهرست ولا وجود لها في مشيخة الفقيه.

وعلى أيّة حال: فإنّ التصحيح المذكور للطريق الثاني لا داعي له، لصحّة الطريق في ذاته بوثاقة وجلالة إبراهيم بن هاشم رحمه الله، وإخراج ما يرويه إبراهيم ابن هاشم عن حيّز الحسان وإلحاقه بالصحاح ليس من الخروج عن الاصطلاح أو التساهل فيه، بل هو تنبيه على ما فيه من قصور أو تقصير.

الصورة الثانية ـ تصحيح طريق الصدوق إلى صاحب كتاب بطريقه العام إلى من روى عنه كتابه بالواسطة:

جرت تصحيحات الصورة الأولى للطرق غير الصحيحة إلى أصحاب الكتب بالطرق الصحيحة إلى من روى الكتاب عن مصنّفه مباشرة وبلا واسطة، بينما تحرّرت ممارسات التطبيق في تصحيحات هذه الصورة من القيد المذكور، لا فرق في ذلك بين أن تكون الواسطة واحدة أو أكثر.

ولا يخفى توقّف صحّة تلك الممارسات على توفّر بعض الأمور المهمة، كوثاقة الواسطة ونحو ذلك مما سنبيّنه في مناقشة بعض التطبيقات التالية:

التطبيق الأول: تصحيح السيد الأعرجي طريق الصدوق إلى جعفر بن عثمان، وإلى الفضيل بن يسار، وإلى يحيى بن حسّان في المشيخة، بطريق الصدوق العام إلى ابن أبي عمير في الفهرست[1].

وسيأتي تصحيح طريق الصدوق إلى جعفر بن عثمان بأسلوب آخر، وهو التصحيح بالتركيب بين طريق النجاشي وطريق الشيخ في الفهرست[2].

والواسطة بين ابن أبي عمير وبين الأوّل: أبو جعفر الشامي، وبين الثاني:

---

(١) الأعرجي / عُدّة الرجال: ٢: ١١٠، و١٧٢ و٢٠٩ من الفائدة السادسة.

(٢) ٢: ٢٨١ التطبيق الرابع من الوجه الأوّل.

ابن أذينة، وبين الثالث: أبان بن عثمان[١].

التطبيق الثاني: تصحيحه أيضاً طريق الصدوق إلى روح بن عبد الرحيم، وهو من رواية الحسن بن علي بن فضال، عن غالب بن عثمان، عنه؛ بطريقه العام إلى ابن فضال في الفهرست[٢].

والأصل في كلّ هذا هو الأسترآبادي، فهو أوّل من تفطّن إلى ذلك، قال في شرح طرق مشيخة الفقيه: «وإلى الفضيل بن يسار، فيه علي بن الحسين السعدآبادي؛ لكنّه عن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن ابن أذينة، عنه.

وقد تقرّر صحّة طريق المصنّف إلى جميع روايات أحمد وكذلك ابن أبي عمير»[٣].

يشير بهذا إلى طريق الصدوق العام إلى كلّ منهما في الفهرست.

وفيه أنّ الطريق العام إلى أحمد البرقي في الفهرست لم يقع فيه الصدوق أصلاً بخلاف الطريق العام إلى ابن أبي عمير؛ لأنّه من رواية الصدوق في الفهرست كما تقدّمت الإشارة إليه سابقاً.

ويحتمل استفادة صحّة طريق الصدوق إلى جميع روايات أحمد البرقي من طريق الصدوق العام إلى محمد بن الحسن بن الوليد وإلى سعد بن عبدالله في

---

(١) الصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ١١٠ و٣٢ و١١٨.

(٢) الأعرجي / عُدّة الرجال ٢: ١٣٠ من الفائدة السادسة، والصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ١٠٣، والطوسي / الفهرست: ١٥٦ ـ ١٥٧ / ٣٩١ (٨).

(٣) الأسترآبادي / منهج المقال: ٤١٤، والصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ٣٢، والطوسي / الفهرست: ٩٧ ـ ٦٢ ـ ٦٤ / ٦٥ (٣)، و: ٢١٨ ـ ٢١٩ / ١٦٧ (٣٢).

الفهرست[١]، لأنّهما رويا جميع كتب وروايات البرقي كما في طريق الشيخ العام إليه في الفهرست[٢]، ولكن التصحيح وفق هذا الاحتمال سيكون بالتركيب بين الطرق، وهو ما سيأتي في الفصل الثالث من هذا الباب[٣]

التطبيق الثالث: تصحيحه طريق الصدوق إلى مالك بن أعين الجهني المروي عن الحسن بن محبوب، عن عمرو بن أبي المقدام، عنه، حيث صحّحه السيد الأعرجي بطريق الصدوق العام إلى ابن محبوب في الفهرست[٤]، ولم يمنع وجود ابن أبي المقدام بينهما.

وأمّا عن التطبيق الوارد في هذه الصورة مع تعدّد الواسطة المذكورة، فمثاله:

التطبيق الرابع: تصحيح طريق الصدوق إلى محمد بن القاسم بن الفضيل البصري، الذي بدأ بالحسين بن إبراهيم بن تاتانة، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان، عنه[٥].

فقد صحّحه السيد الأعرجي بطريق الصدوق العام إلى علي بن إبراهيم بن هاشم في الفهرست[٦].

وقد صحّح التقي المجلسي طريق الصدوق إلى محمد بن القاسم بن الفضيل

---

(١) الطوسي / الفهرست: ٢٣٧ / ٧٠٩ (١٢٤)، و١٣٥ / ٣١٦ (١).

(٢) المصدر نفسه: ٦٤ / ٦٥ (٣).

(٣) ٢: ٢٧٥.

(٤) الأعرجي / عُدّة الرجال ٢: ١٧٦ من الفائدة السادسة، والصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ٣١، والطوسي / الفهرست: ٩٧ / ١٦٢ (٢).

(٥) الصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ٩١.

(٦) الأعرجي / عُدّة الرجال ٢: ١٨٨ من الفائدة السادسة، الطوسي / الفهرست: ١٥٢ / ٣٨٠ (٧).

بالتركيب بين الطرق كما سيأتي في محلّه[١].

والوجه في صحّة التطبيقات المذكورة مرتبط بتفسير عبارة الشيخ في الفهرست ـ في هذه الموارد وأمثالها ـ: (أخبرنا بجميع كتبه ورواياته فلان عن فلان)، وما أدىّ معنى هذه العبارة أيضاً. وهو ما سيأتي مفصّلاً في نظرية تعويض الأسانيد[٢].

---

(١) ٢: ٢٩٦ التطبيق الأوّل من الوجه الثالث.

(٢) ينظر: (بيان المقصود بالطريق العام) في الفصل الأوّل من الباب الثالث، ٣: ١٢١.

الفصل الثاني

تصحيح الطريق في كتاب

بطرق الكتاب نفسه

أو بغير طرق الفهرست

(١٢٩ ـ ٢٢١)

المبحث الأوّل / تصحيح الطرق في كتاب بطرق الكتاب نفسه

المبحث الثاني / تصحيح طرق الشيخ إلى صاحب كتاب بغير طرق الفهرست

المبحث الثالث / استنباط الطرق الصحيحة للشيخ من أسانيد روايات التهذيبين

المبحث الرابع / الطرق التي نسبها الأردبيلي إلى المشيخة والفهرست ولم تكن في أحدهما

يمثّل الفصل الثاني النوع الثاني من التصحيح، ويفترق عن النوع السابق ـ كما مرّ في الفصل الأوّل ـ من جهة أنّ جميع ما تقدّم من تطبيقات فكرة التعويض في قسمي النوع الأوّل وبسائر وجوههما، يجمعها شيء واحد، وهو استخدام طرق الشيخ في الفهرست ـ سواء كانت خاصّة أو عامّة ـ في تصحيح الطريق الضعيف الموجود بغير الفهرست؛ لأنّ الطرق الضعيفة في تلك التطبيقات كانت كلّها مأخوذة إمّا من مشيخة الفقيه، أو من أحد التهذيبين أو كليهما، أو من مشيختهما، وكان مصدر التصحيح في الجميع واحداً، وهو الفهرست. بينما نرى في تطبيقات النوع الثاني الذي اختصّ به هذا الفصل توسعة واضحة في مصادر التصحيح؛ إذ قد يُصَحَّح الطريق الضعيف في كتاب بطرق الكتاب نفسه تارة، أو بطرق كتاب آخر غير الفهرست تارة أخرى، فتطبيقات هذا النوع إذن على قسمين أيضاً،سنذكرهما في مبحثين، وهما:

المبحث الأوّل
تصحيح الطرق في كتاب بطرق الكتاب نفسه

وفي هذا القسم وجهان من التصحيح، وهما:

الوجه الأوّل ـ تصحيح طرق مشيخة الفقيه إلى صاحب كتاب بطرق المشيخة نفسها:

ورائد تطبيقات هذا الوجه من التصحيح هو المجلسي الأوّل (ت /١٠٧٠هـ)،

حيث صحّح في شرح من لا يحضره الفقيه المعروف بروضة المتّقين بعض طرق الصدوق اعتماداً على طرقه الأخرى في المشيخة، وتبعه المحدّث النوري. وسنكتفي بأوضحها عند الشيخ المجلسي وهي أربعة، كالآتي:

التطبيق الأوّل: ما ذكره في شرح طريق الصدوق إلى معاوية بن وهب، وهو: «محمد بن علي ماجيلويه، عن محمد بن يحيى العطار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن معاوية بن وهب»[١].

فقد صحّح التقي المجلسي هذا الطريق الحسن بماجيلويه من جهتين.

الأولى: من جهة طريق الشيخ إلى معاوية بن وهب لكونه طريقاً للصدوق أيضاً؛ إذ رواه عن جماعة، عن الصدوق، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عنه[٢] وهذا تطبيق للنوع الأوّل من التصحيح كما مرّ في قسمه الأوّل، وما يفيدنا في المقام هو الجهة الأخرى.

الثانية: من جهة صحّة طرق الصدوق إلى الثلاثة الذين وقعوا بعد ماجيلويه في طريقه إلى معاوية بن وهب، حيث قال: «فإنّ طريق المصنّف في هذا الكتاب إلى محمد بن يحيى، وإلى ابن عيسى، وإلى ابن محبوب صحيح»[٣].

وهذا يعني: إمكان تصحيح طريق الصدوق ـ بنظر المجلسي الأوّل ـ إلى معاوية بن وهب بطرق المشيخة نفسها إلى من وقعوا في الطريق إليه.

مناقشته:

ممّا يلاحظ على التطبيق المذكور: إنّ الصدوق لم يذكر طريقه إلى محمد بن

---

(١) الصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ٣١.

(٢) الطوسي / الفهرست: ٢٤٨ / ٧٣٨ (٣).

(٣) المجلسي الأوّل / روضة المتّقين ١٤: ٢٧٢.

يحيى العطّار في المشيخة، وكذلك الشيخ في الفهرست، وطريق النجاشي إليه لم يمرّ بالصدوق، وكذلك طريق الشيخ إليه في مشيخة التهذيبين، بل حتى لو افترض وقوعه في أحد الطريقين الأخيرين، فهو ليس منظوراً؛ لقول التقي المجلسي: «فإنّ طريق المصنّف في هذا الكتاب»، يعني في مشيخة الفقيه، ولعلّه استفاده من وقوع محمد بن يحيى في بعض طرق الصدوق، كطريقه إلى منهال القصّاب، حيث ابتدأه بأبيه، عن محمد بن يحيى العطار... إلخ، وغيره من الطرق الأخرى، ولكنّها استفادة ضعيفة.

وأمّا الطريق إلى الحسن بن محبوب فحسن بابن المتوكّل، والطريق إلى أحمد بن محمد بن عيسى صحيح ـ على التحقيق ـ في المشيخة.

وظاهر الحال أنّ ما رواه الصدوق في الفقيه مبتدءاً، بمعاوية بن وهب، قد أخذه من كتابه، وصحّة طريقه إلى الثلاثة المذكورين لا تستلزم صحّة الطريق إلى من بعدهم؛ لاختصاص تلك الطرق بكتبهم دون كتابه، وحيث لم تكن عامّة إلى جميع كتبهم ورواياتهم، فإنّ احتمال تخلّف بعض ما رووه من كتاب معاوية بن وهب في كتبهم، سيضعف من التصحيح المذكور، لكن يمكن التغلّب على هذا الاحتمال من وجهين.

أحدهما: إمكان تعميم طريق الصدوق في المشيخة إلى الحسن بن محبوب، وأحمد بن محمد بن عيسى، بملاحظة الفهرست ولو بنحو تركيب الطرق والأسانيد كما سيأتي في الفصل الثالث[1].

والآخر: إنّ توفّر ثلاث طرق إلى من رووا عن معاوية بن وهب يجعل من احتمال تخلّف بعض المروي عنه في الفقيه عن كتبهم احتمالاً ضعيفاً، خصوصاً

---

(١) ٢: ٢٧٥.

وإن عدّد ما رواه الصدوق عن معاوية بن وهب في الفقيه لم يكن كثيراً، بل هو بحدود ثمانية عشر حديثاً[١].

التطبيق الثاني: ما ذكره في طريق الصدوق إلى مرازم بن حكيم، وهو: محمد ابن علي ماجيلويه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن مرازم بن حكيم[٢].

قال التقي المجلسي: «فالخبر حسن كالصحيح، ولو راعينا محمد بن أبي عمير، وأنّ طريقه إليه صحيح، يصير صحيحاً»[٣].

مناقشته:

الظاهر من كلام التقي المجلسي إرادة صحّة طريق الصدوق إلى ابن أبي عمير في مشيخة الفقيه لا في الفهرست، لأنّ طريقه في الفهرست عام إلى جميع كتب وروايات ابن أبي عمير، ولم ينبّه على ذلك كما مرّ في النوع الأوّل، وبهذا يكون تصحيح الطريق المذكور من المشيخة نفسها.

وقد يرد عليه بأنّ لابن أبي عمير كتباً كثيرة، والاقتصار على طريق الصدوق إليه في المشيخة، لا يدلّ على دخول جميع كتبه في ذلك الطريق، واحتمال وجود بعض ما رواه عن مرازم في كتب ابن أبي عمير التي لم تدخل في هذا الطريق

---

(١) ينظر: الخوئي / معجم رجال الحديث ١٨: ٤٤٧ ـ ٤٥٣ في تفصيل طبقات الرواة.

(٢) الصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ٦٠ ـ ٦١.

(٣) المجلسي الأوّل / روضة المتّقين ١٤: ٢١٦، وقوله: «فالخبر حسن كالصحيح» أي: الخبر المروي عن مرازم بن حكيم بالطريق المذكور في الفقيه، ويمكن إرادة الطريق أيضاً، وإن أطلق عليه لفظ الخبر، من باب تسمية الجزء باسم الكلّ، لكن المعنى الأوّل أظهر، لقول الصدوق في أوّل الطريق: «وما كان فيه ـ أي في كتاب الفقيه ـ عن مرازم، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه... إلخ».

يضعف من التصحيح المذكور.

ولكن يمكن الإجابة عليه بأنّ طريق المشيخة إلى ابن أبي عمير هو نفس طريقه العام في الفهرست، قال الشيخ الصدوق: «وما كان فيه عن محمد بن أبي عمير، فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي الله عنهما؛ عن سعد بن عبدالله والحميري جميعاً؛ عن أيّوب بن نوح وإبراهيم بن هاشم ويعقوب بن يزيد ومحمد بن عبدالجبار جميعاً؛ عن محمد بن أبي عمير»[1].

وقال الشيخ في الفهرست في ذكر طريقه إلى ابن أبي عمير: «أخبرنا بجميع كتبه ورواياته، جماعة، عن ابن بابويه، عن أبيه ومحمد بن الحسن؛ عن سعد والحميري؛ عن إبراهيم بن هاشم، عنه»[2].

ولا فرق بين الطريقين إلّا من جهة اكتفاء الشيخ بإبراهيم بن هاشم وحذف من في طبقته في رواية كتب ابن ابي عمير اختصاراً، وفي هذا دليل واضح على:

١ ـ عموم طريق الصدوق في مشيخة الفقيه إلى جميع كتب وروايات ابن أبي عمير وإن لم يصرّح بذلك، وبهذا يكون تصحيح الطريق المذكور في المشيخة إلى مرازم بن حكيم بالطريق العام في المشيخة نفسها إلى من روى عن مرازم كتابه لا غبار عليه.

٢ ـ وثاقة إبراهيم بن هاشم عند الشيخ، ولو لم يكن كذلك لاختار أحد الثلاثة المذكورين في طبقته وكلّهم من الثقات المنصوص على وثاقتهم، وما فعله الشيخ إن لم يكن دالّاً على أوثقيّة إبراهيم بن هاشم فيهم فلا أقلّ من كونه مثلهم، ولكنّهم عدّوا حديثه حسن كالصحيح جرياً على اصطلاحهم ليس إلّا!

---

(١) الصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ٥٦ ـ ٥٧.

(٢) الطوسي / الفهرست: ٢١٩ / ٦١٧ (٣٢).

التطبيق الثالث: ما ذكره التقي المجلسي أيضاً في طريق الصدوق إلى منذر ابن جيفر، وهو: أبوه، عن محمد بن يحيى العطار، عن إبراهيم بن هاشم، عن عبد الله بن المغيرة، عن منذر بن جيفر[١].

قال: «والطريق إليه حسن كالصحيح، ويمكن القول بصحّته؛ لصحّة طريقه إلى عبدالله بن المغيرة كما نبّه عليه الفاضل الأسترآبادي رحمه الله»[٢].

مناقشته:

إنّ للصدوق ثلاثة طرق إلى عبدالله بن المغيرة في مشيخة الفقيه، الصحيح منها بحسبّ الاصطلاح هو الثالث، من قوله: «ورويته عن محمد بن الحسن رضي الله عنه، عن محمد بن الحسن الصفار، عن إبراهيم بن هاشم وأيوّب بن نوح؛ عن عبدالله بن المغيرة»[٣].

وهذا الطريق لا يمكن تجزئته إلى حسن بإبراهيم بن هاشم، وصحيح بأيّوب ابن نوح، إذ لم ينفرد الممدوح بروايته بل اشترك معه الثقة في ذلك.

وقد ذكرنا مراراً أنّ مثل هذا التصحيح يكون محتملاً في حال كون روايات منذر بن جيفر في الفقيه موجودة كلها في كتاب عبدالله بن المغيرة، فحينئذ ينفع الطريق ـ وإن لم يكن عامّاً ـ في تصحيح طريقه إلى منذر بن جيفر. وأمّا مع الاحتمال المعاكس فيبقى الطريق على حسنه بإبراهيم بن هاشم اصطلاحاً، وإن كان صحيحاً على الأشهر.

التطبيق الرابع: وهو ما صحّح فيه طريق الشيخ الصدوق إلى محمد بن مسلم

---

(١) الصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ٩٩.

(٢) المجلسي الأوّل / روضة المتّقين ١٤: ٢٨٢ ـ ٢٨٣.

(٣) الصدوق / مشيخة الفقيه: ٤: ٥٦.

في المشيخة، بطريقه إلى البرقي والعلاء بن رزين في المشيخة أيضاً؛ لوقوعهما معاً في طريقه إلى محمد بن مسلم، المبدوء بعلي بن أحمد بن عبدالله بن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عن جدّه أحمد بن أبي عبدالله البرقي، عن أبيه محمد بن خالد، عن العلاء بن رزين، عن محمد بن مسلم[١].

قال: «وعلي وأحمد مجهولان ـ إلى أن قال ـ فلا يضرّ [تضرّ] جهالتهما مع أنّ طريقه إلى أخبار البرقي والعلاء بن رزين صحيحة، بل الظاهر أنّه لم يكن للعلاء خبر إلّا خبر محمد بن مسلم كما ظهر آنفاً ويظهر من أسانيد الأخبار. فيكون الخبر [يعني المروي عن محمد بن مسلم في الفقيه] صحيحاً بأسانيد كثيرة»[٢].

وقد تبعه على هذا التصحيح المحدّث النوري، حيث قال بعد نقل الطريق المذكور ما هذا لفظه: «علي من مشايخه، وهو وابوه غير مذكورين، فالسند ضعيف على المشهور، إلّا أنّه يمكن الحكم بصحّة الطريق إلى محمد بن مسلم من وجوه:

الأوّل: أنّ طريقه إلى أحمد البرقي صحيح كما مرّ[٣].

الثاني: أنّ له طرقاً صحيحة كثيرة إلى العلاء كما مرّ[٤]، فلا يضرّ ضعفه بهذا

---

(١) الصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ٦ ـ ٧.

(٢) المجلسي الأوّل / روضة المتّقين ١٤: ٢٥٥ في شرح طريق الصدوق إلى محمد بن مسلم.

(٣) صحّحه النوري قبل ذلك في خاتمة المستدرك ٤: ٣٨ برمز (يه) المساوي للطريق رقم (١٥) من الفائدة الخامسة في شرح مشيخة الفقيه.

(٤) صحّحها النوري قبل ذلك في خاتمة المستدرك ٤: ٤٦٠ برمز (ره) المساوي لرقم الطريق (٢٠٥) من الفائدة الخامسة.

السند»[١].

ثمّ ذكر وجهاً ثالثاً استفاده من منهج الأردبيلي في تصحيح أسانيد التهذيبين، وسنشير إليه في المبحث الرابع الآتي[٢] في مناقشة القول الثاني في تبرير ما نسبه الأردبيلي من الطرق إلى مشيخة التهذيبين والفهرست مع وجوده في أحدهما فقط.

مناقشته:

إنّ تصحيح الطريق إلى محمد بن مسلم بناء على صحّة طريقه (الخاص) إلى من روى عنه كتابه بواسطتين وهو البرقي، أو مباشرة وهو العلاء بن رزين لا يحصل الوثوق به لما بيّناه في نظائره، لأنّ الطريق إلى غير محمد بن مسلم وإن كان راوياً لكتابه، هو طريق إلى كتاب ذلك الغير فحسب، ولا يستلزم من ذلك أن يكون كتابه متضمّناً لجميع ما رواه محمد بن مسلم.

وعدم وجود خبر للعلاء بن رزين عن غير محمد بن مسلم كما استظهره المجلسي، لا يستلزم منه حصر الطريق إلى محمد بن مسلم برواية العلاء، عنه، حتى يكون الطريق إلى العلاء طريقاً إلى محمد بن مسلم!!

بل الذي يستلزم ذلك عدم وجود راوٍ لأخبار محمد بن مسلم غير العلاء، فحينئذ سيصحّ الطريق إليه بصحّة الطريق إلى من روىٰ أخباره، ولكن هذا لم يقل به أحد لكثرة الرواة عن محمد بن مسلم.

وأمّا عن الاستظهار المذكور من عدم وجود خبر للعلاء إلّا خبر محمد بن مسلم، فغير صحيح؛ إذ روى العلاء عن أبي عبيدة الحذّاء، وابن أبي يعفور،

---

(١) النوري / خاتمة المستدرك ٥: ٢٠٤ / ٢٩٨ من الفائدة الخامسة.

(٢) ٢: ١٩٨.

وابن سنان، وزيد الصائغ، وسدير الصيرفي، وعبدالرحمن بن سيابة، وعبدالله بن بكير، وعمر بن يزيد، زيادة على ما رواه عن محمد بن مسلم[١].

ولو صحّ جعل الطريق إليه طريقاً إلى محمد بن مسلم لصحّ أيضاً أن يكون طريقاً إلى جميع هؤلاء، وهذا لا يتمّ إلّا مع فرض اندراج كتب هؤلاء بكتاب العلاء بن رزين، وهو واضح البطلان.

الوجه الثاني ـ تصحيح طرق الشيخ إلى صاحب كتاب في الفهرست بطرق الفهرست نفسها:

التطبيق الأوّل: حاول التقي المجلسي تطبيق هذا الوجه من التصحيح في شرح طريق الشيخ الصدوق إلى ابن أبي عمير في مشيخة الفقيه، وهو: «وما كان فيه عن محمد بن أبي عمير، فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن رضي الله عنهما؛ عن سعد بن عبدالله والحميري جميعاً؛ عن أيّوب بن نوح وإبراهيم بن هاشم ويعقوب بن يزيد ومحمد بن عبدالجبار جميعاً؛ عن محمد بن أبي عمير»[٢].

فقال: «والذي ذكره المصنّف هنا يرتقي إلى إثني عشر طريقاً صحيحاً، وأربع طرق حسنة كالصحيح[٣]، وما ذكره الشيخ عنه يرتقي إلى سبعة طرق حسنة

---

(١) يُنظر: الخوئي / معجم رجال الحديث ١١: ١٦٩ في تفصيل طبقة العلاء بن رزين في الحديث.

(٢) الصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ٥٦ ـ ٥٧.

(٣) وتفصيل هذه الطرق كالآتي:

أبوه، عن سعد، عن أيّوب بن نوح، عن ابن أبي عمير.

وباستبدال أيّوب بن نوح تارة بإبراهيم بن هاشم، وأخرى بيعقوب بن يزيد، وثالثة ←

كالصحيح.

ويمكن جعل طرق الشيخ كلّها صحيحة، بأنّ الشيخ يروي جميع ما رواه الصفار، وابن الوليد، ويعقوب بن يزيد، ومحمد بن الحسين، وأيّوب بن نوح بطرق صحيحة، فتكون أخباره عنه صحيحة بطرق شتى»[١].

مناقشته:

في هذا التطبيق جملة من الملاحظات يمكن توضيحها بالآتي:

أوّلاً: إنّ طرق الشيخ إلى ابن أبي عمير في الفهرست لم تكن سبعة بل هي أكثر من ذلك بكثير، لأنّها ابتدأت في الفهرست بخمس صور، وكلام التقي المجلسي يدور حول الثلاث الأولى منها، وهي:

١ ـ «جماعة، عن ابن بابويه، عن أبيه ومحمد بن الحسن؛ عن سعد والحميري؛ عن إبراهيم بن هاشم، عنه».

٢ ـ «ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن يعقوب بن يزيد ومحمد ابن الحسين وأيّوب بن نوح وإبراهيم بن هاشم ومحمد بن عيسى بن عبيد؛ عنه».

٣ ـ «ورواها ابن بابويه، عن أبيه وحمزة بن محمد العلوي ومحمد بن علي ماجيلويه؛ عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عنه»[٢].

والتقي المجلسي عدّ (الجماعة) في الطريق الأوّل واحداً، وبهذا انحلّ

← بمحمد بن عبدالجبار ستكون أربعة طرق.

وباستبدال سعد بالحميري ستكون أربعة طرق أخرى.

وباستبدال أبيه بابن الوليد في جميع تلك الطرق سيكون المجموع ستّة عشر طريقاً، وقع إبراهيم بن هاشم في أربعة منها وهي الحسنة كالصحيح، والباقي من الصحاح.

(١) المجلسي الأوّل / روضة المتّقين ١٤: ٢٣٣.

(٢) الطوسي / الفهرست: ٢١٩ / ٦١٧ (٣٢).

الطريق إلى أربعة طرق كما هو ظاهر. في حين أنّ أقلّ (الجماعة) ثلاثة، وقد مرّ التصريح بهم في الباب السابق مفصّلاً[١]، وهم: الشيخ المفيد، وابن الغضائري وابن عبدون.

وأمّا الطريق الثالث فقد انحلّ إلى ثلاثة طرق لِعَدِّهِ الراوي عن ابن بابويه واحداً، فكانت سبعة طرق حسنة كلّها بإبراهيم بن هاشم، على الرغم من أنّ الراوي عن ابن بابويه هم (الجماعة) أيضاً.

وعلى ما ذكرناه ينحلّ الطريق الأوّل إلى إثني عشر طريقاً، والثالث إلى تسعة طرق فيكون مجموع الطرق الحسنة إلى ابن أبي عمير في الفهرست واحداً وعشرين طريقاً كحد أدنى؛ لعدم انحصار (الجماعة) بالثلاثة المذكورين كما يظهر من عِدّة طرق في الفهرست؛ إذ أضاف لهم جماعة آخرين أيضاً، وقد مرّ بيان ذلك في تشخيص رجال العدّة والجماعة عند الشيخ الطوسي في الباب الأوّل[٢].

ثانياً ـ إنّ كيفية تصحيح تلك الطرق الحسنة عند التقي المجلسي كانت من خلال نظره إلى طرق الشيخ العامّة إلى معظم رجال الطريق إلى ابن أبي عمير في الصورة الثانية المتقدّمة[٣].

وفي هذا مسامحة ظاهرة، لعدم وقوع أيّ من المذكورين ـ سوى ابن الوليد ـ في الطرق الحسنة آنفة الذكر.

ثالثاً ـ إنّ وقوع ابن الوليد قبل إبراهيم بن هاشم في الطريق الحسن لا يجعل

---

(١) ١: ٢١٦.

(٢) ١: ٢١٦.

(٣) ٢: ١٢٥.

من الطريق العام إليه مصحّحاً للطريق الحسن، لبقاء إبراهيم بن هاشم فيه على كلّ حال.

وعليه فالصواب أن يقال بوجود طرق صحيحة شتى إلى ابن أبي عمير في الفهرست، ولكنّها في ذات الوقت لا تصحّح طرقه الحسنة إليه، وإن كانت هي صحيحة على الأصح لوثاقة إبراهيم بن هاشم القمي وجلالته التي لا يختلف فيها إثنان، وإن لم يصرّح بذلك الشيخ والنجاشي، ولكن لا حيلة مع الاصطلاح.

التطبيق الثاني: وهو بخصوص تصحيح طريق الشيخ إلى حرث بن الأحول في الفهرست بالطريق الصحيح إلى من روى عنه كتابه في الفهرست أيضاً، وهو ما ذهب إليه المحدّث النوري مستفيداً بذلك من أصل فكرة التعويض وتطبيقاتها السابقة، حيث علّق على قول الأردبيلي: «وإلى الحرث بن الأحول: ضعيف في الفهرست»[١].

بقوله: «قلت: طريق النجاشي إليه صحيح بناء على وثاقة ابن بُطّة، بل في الفهرست أيضاً؛ لأنّه قال: (له أصل رويناه بالإسناد الأوّل إلى الحسن بن محبوب)[٢] ويأتي صحّة طريقه إليه [يعني: إلى الحسن بن محبوب]؛ وبنائه على الاختصار، اختصر السند الأوّل الضعيف بأبي المفضل»[٣].

مناقشته:

إنّ هذا التصحيح جيد، لأنّ طريق الشيخ إلى الحسن بن محبوب صحيح

---

(١) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٤٨٣ / ٣٩٩٧ من الفائدة الرابعة.

(٢) الطوسي / الفهرست: ١١٩ ـ ١٢٠ / ٢٥٥ (٧)، والإسناد الأوّل هو: عِدّة من أصحابنا، عن أبي المفضل، عن ابن بُطّة، عن البرقي، عن أبيه، وقد ذُكِرَ قبل ذلك، وذلك في الطريق إلى حديد والد علي في الفهرست: ١١٩ / ٢٥٢ (٤).

(٣) النوري / خاتمة المستدرك ٦: ٨١ ذيل الطريق ٤٧ من الفائدة السادسة.

وعام إلى جميع كتبه ورواياته[١]، وحيث أنّه روى كتاب الحرث المذكور، ورواية الكتاب تعني رواية ما فيه من أخبار؛ فتدخل بهذا روايات الكتاب المذكور في روايات الحسن بن محبوب.

التطبيق الثالث: وهو بخصوص تصحيح المحدّث النوري طريق الشيخ إلى جعفر بن عبدالرحمن في الفهرست بطريقه إلى حُمَيْد بن زياد في الفهرست أيضاً، وذلك في تعليقته على قول الأردبيلي: «وإلى جعفر بن عبدالرحمن: فيه أبو طالب الأنباري في الفهرست»[٢].

وهو كما قال؛ لابتداء الطريق بأحمد بن عبدون، عن أبي طالب الأنباري، عن حُمَيْد، عن جعفر بن عبدالرحمن[٣].

ومن هنا قال النوري معلّقاً: «قلت: طريقه إلى حُمَيْد صحيح كما عرفت، فلا يضرّ وجود الأنباري»[٤].

مناقشته:

قد يقال بأنّ ما صحّحه المحدّث النوري لا ينطبق على هذا الوجه، بل هو من تصحيح طريق الفهرست بطريق المشيخة؛ لأنّ للشيخ إلى حميد بن زياد ثلاثة طرق في الفهرست، وهي غير صحيحة.

أمّا الأوّل: فمختلف فيه بأبي طالب الأنباري.

وأمّا الثاني: فضعيف بأبي المفضّل الشيباني.

---

(١) الطوسي / الفهرست: ٩٧ / ١٦٢ (٢).

(٢) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٤٨٢ / ٣٩٨٠ من الفائدة الرابعة.

(٣) الطوسي / الفهرست: ٩٢ / ١٤٤ (٤).

(٤) النوري / خاتمة المستدرك ٦: ٧٦ ذيل الطريق / ١٣٠ من الفائدة السادسة.

وأمّا الثالث: فضعيف بعلي بن حبشي بن قوني[١].

وأمّا طريق الشيخ إلى حُمَيْد في المشيخة فصحيح؛ إذ قال: «وما ذكرته عن حميد بن زياد: فقد رويته بهذه الأسانيد، عن محمد بن يعقوب، عن حُمَيْد..»[٢].

والمراد (بهذه الأسانيد) ما فصّله قبل ذلك من أسانيد كثيرة إلى محمد بن يعقوب، وفيها من الصحيح الشيء الكثير.

وعلى هذا قد يقال: إنّ المقصود بقول المحدّث النوري: «طريقه إلى حُمَيْد صحيح كما عرفت»، هو طريق المشيخة لا الفهرست، وبالتالي يكون ذكره هنا في غير محلّه.

والجواب: أنّ طرق الشيخ الثلاثة إلى حميد بن زياد في الفهرست وأن كانت ضعيفة كلّها بحسب المشهور، إلّا أنّ المحدّث النوري وافق الأردبيلي على القول بصحّتها[٣].

التطبيق الرابع: وهو حول تصحيح المحدّث النوري طريق الشيخ إلى حبشي بن جنادة الذي صرّح الأردبيلي بإرساله في الفهرست[٤]، فقال معقّباً: «قلت: فيه ـ يعني الفهرست ـ: (له كتاب، رواه أحمد بن الحسن، عنه)[٥]، والمراد منه: ابن فضال. وطريقه إليه صحيح[٦]، فعدّه من المرسل في غير محلّه»[٧].

---

(١) الطوسي / الفهرست: ١١٥ / ٢٣٨ (٣).

(٢) الطوسي / مشيخة التهذيب ١٠: ٣٨ ـ ٣٩.

(٣) النوري / خاتمة المستدرك ٦: ١٢٨ / ٢٤٨.

(٤) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٤٨٣ / ٣٩٩٩ من الفائدة الرابعة.

(٥) الطوسي / الفهرست: ١٢٠ / ٢٥٧ (٩).

(٦) يعني: في الفهرست: ٦٧ / ٧٢ (١٠)؛ لأنّ الشيخ لم يذكر طريقه إليه في المشيخة.

(٧) النوري / خاتمة المستدرك ٦: ٨٣ ذيل الطريق / ١٤٩.

مناقشته:

إنّ في هذا التصحيح نظرٌ؛ لأنّ طريق الشيخ وإن كان صحيحاً إلى أحمد بن الحسن في الفهرست، إلّا أنّه من الطرق الخاصّة المتعلّقة بكتب أحمد بن الحسن فقط، ووصله بالمرسل يعني كون وسائط الطريق إلى ابن فضال راوية لكتاب حبشي بن جنادة أيضاً، وهو غير ثابت؛ إذ لا دليل على كون عِدّة رواة كتاب أحمد بن الحسن بن فضّال، هم رواة لكتاب حبشي بن جنادة، بخلاف ما لو كان طريق الشيخ الصحيح إلى أحمد بن الحسن عامّاً إلى جميع كتبه ورواياته، كما نبّهنا عليه في محلّه.

المبحث الثاني
تصحيح طرق الشيخ إلى صاحب كتاب
بغير طرق الفهرست

وهذا هو القسم الثاني من التصحيح في هذا الفصل، وقد انصبّ على تصحيح طرق الشيخ فحسب ولكن من غير طرق الفهرست، ووجوه هـذا القسـم بسـائر تطبيقاتها مستفادة بشكل مباشر من حوالة الشـيخ فـي مشـيخة التـهذيبين إلى فهارس الشيوخ[1]، ومن هنا اعتمد بعضهم في تصحيح بعض طرق الشيخ عـلى الفهارس الواصلة إلينا، وفي هذا يقول السيد بحر العلوم (ت / ١٢١٢هـ): «وقـد ذهبت فهارس الشيوخ بذهاب كتبهم، ولم يبق منها إلّا القليل،كمشيخة الصدوق، وفهرست الشيخ الجليل أبي غالب الزراري، ويُعلم طريق الشيخ مـنهما بـوصل طريقه إليهما إلى المصنّفين. وقد يُعلم ذلك من كتاب النجاشي، فإنّه كان معاصراً للشيخ، مشاركاً له في أكثر المشايخ،كالمفيد، والحسين بن عبيدالله، وأحمد بـن عبدون، وغيرهم، فإذا عُلم روايته للأصل أو كتاب بـتوسط أحـدهم كـان ذلك طريقاً للشيخ»[2].

---

(١) أُنظر: الطوسي / مشيخة التهذيب ١٠ : ٨٨، ومشيخة الاستبصار ٤ : ٣٣٤. ويُنظر ما تقدّم في مسلك الشيخ الطوسي في أسانيد التهذيب والاستبصار في البـاب الأوّل، ١ : ٣٤٥.

(٢) بحر العلوم / رجال السيد بحر العلوم ٤: ٧٥ من الفائدة الرابعة.

والملاحظ في وجوه هذا القسم عدم اقتصار التصحيح السندي فيها على ما ذُكر، إذ اعتمدت مصادر أخرى في التصحيح، كتصحيح طرق الشيخ بأسانيد الكافي على الرغم من عدم شمول الكافي بحوالة مشيخة التهذيبين، أو تصحيح طرق الفهرست بطرق مشيخة التهذيبين، الأمر الذي سيتّضح من تطبيقات وجوه القسم الثاني من التصحيح، كالآتي:

الوجه الأوّل ـ تصحيح طرق الشيخ بأسانيد الكافي:

ولعلّ أوّل من أشار إلى هذا الوجه هو المحقّق الكلباسي (ت / ١٣١٥ هـ) في رسائله؛ إذ قال: «إنّه قد يروي الشيخ عن شخص طريقه إليه ضعيف، لكن الواسطة بين الشخص المذكور والكليني معتبرة بالصحّة أو الحُسن ـ مثلاً ـ ففيه الكفاية... ومنه ما تقدّم من أنّه روى في التهذيبين عن الكليني، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد، عن حريز، عن محمد بن مسلم، ثمّ روى عن حماد، عن حريز، عن زرارة إلى آخره. حيث أنّ طريق الشيخ إلى حماد بن عيسى ضعيف، لكن الواسطة بين الكليني وحماد بن عيسى هو علي بن إبراهيم وأبوه، وكلّ منهما من رجال الصحّة بناء على صحّة حديث إبراهيم بن هاشم كما هو الأظهر، وإلّا فالواسطة لا تخرج حالها عن الحسن»[١].

مناقشة التصحيح في الوجه الأوّل:

إنّ المراد بالكلام المذكور، هو تصحيح طريق الشيخ إلى حمّاد بن عيسىٰ بسند الكافي، ولكن اختلف التصحيح المذكور في جانبه النظري المنتهي بقوله: (ففيه الكفاية) عما في مثاله التطبيقي، وما يفهم من الأوّل الذي يشكّل القاعدة العامّة في التصحيح، غير ما يُفهم من الثاني، وبيان ذلك:

---

(١) الكلباسي / الرسائل الرجالية ٤: ٢٥٩ ـ ٢٦٠.

أمّا الجانب النظري.. ففيه أن جعل واسطة الكليني المعتبرة إلى من انتهى إليه سند التهذيب واسطةً للشيخ بدلاً من طريقه الضعيف إليه في المشيخة والفهرست، لا يتمّ إلّا مع افتراض عدم اختلاف واسطة الكليني في جميع ما رواه الشيخ عنه بالإسناد إلى صاحب الكتاب نفسه؛ لأنّ اختلاف الواسطة يعني تساوي الاحتمالات في تشخيص أيّ منها لتكون واسطة للشيخ أيضاً، وبالتالي يكون اختيار أحدها دون غيرها من وسائط الكليني الأخرى إلى صاحب الكتاب ترجيحاً بلا مرجّح. هذا في الوقت الذي لا يرد مثل هذا الإشكال على المثال المذكور كما سنبيّنه بعد قليل، ومنه يعلم الفرق بين الجانب النظري للتصحيح وبين الجانب التطبيقي له.

وفيه أيضاً أنّه لم يتضمّن الشروط اللازمة للتصحيح التي توفّرت بالمثال، بل كان يحمل صفة العموم في تصحيح سند الشيخ المبدوء بصاحب كتاب بسند الكليني إذا وقع صاحب الكتاب نفسه فيه، من غير قيد أو شرط.

وهذا وإن أمكن في حدود فكرة التعويض، ولكن بشرط وحدة المروي في التهذيب والكافي؛ لأنّ حديث التهذيب إنْ بدأ بشخص ـ مثلاً ـ وكان الطريق إليه ضعيفاً في المشيخة والفهرست، فلا يمكن تصحيحه من سند الكافي إلى حديث آخر وقع فيه ذلك الشخص نفسه؛ لعدم وضوح النقل في أسانيد الكافي، بخلاف تطابق المروي في الكتابين، فحينئذ يمكن جعل سند الكليني طريقاً للشيخ إلى صاحب الكتاب وجعله بدلاً من الطريق الضعيف إليه في المشيخة والفهرست.

والوجه في ذلك، هو أنّ الشيخ روى في الفهرست وبطرق صحيحة جميع كتب الكليني ورواياته، وما دام الحديث المفترض في التهذيب ضعيف الطريق، فلا بأس بجعل سنده في الكافي مكان ذلك الطريق لدخوله في عموم طريقه إلى الكليني في الفهرست.

ومن الواضح أنّ هذا لا يكون في صورة احتمال التعليق في سندالتهذيب ـ المراد تصحيحه ـ على سابقه المنقول صراحة من الكافي كما في المثال، إذ لا حاجة ـ حينئذٍ ـ إلى تبرير التصحيح المذكور بالطريق العام إلى الكليني في الفهرست، لأنّ السند المعلّق من أوّله إلى مبدأ التعليق محكوم بما عُلِّق عليه.

وكلّ هذا لم يتّضح في الجانب النظري للتصحيح.

أمّا المثال فقد اشتمل على كلّ الشروط التي افتقر لها الجانب النظري للتصحيح، بحيث انتفت فيه آثار اختلاف الواسطة، مع وحدة المروي في الكتابين، وتوفّر التعليق. وبيان ذلك كالآتي:

روى الكليني في الكافي عن «علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن محمد بن مسلم، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قول الله عزّوجل: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾[١].. الحديث»[٢].

ثمّ قال بعده مباشرة: «حماد بن عيسى، عن حريز بن عبدالله، عن زرارة، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: التكبير في أيّام التشريق في دبر الصلوات؟...»[٣].

والأوّل: رواه الشيخ في التهذيب قائلاً: «محمد بن يعقوب، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عن محمد بن مسلم». ثمّ ذكر الخبر كما في الكافي حرفاً بحرف[٤].

---

(١) سورة البقرة: ٢ / ٢٠٣.

(٢) الكليني / فروع الكافي ٤: ٥١٦ / ١ باب التكبير أيّام التشريق من كتاب الحج.

(٣) المصدر نفسه ٤: ٥١٦ / ٢ من الباب السابق.

(٤) الطوسي / تهذيب الأحكام ٥: ٢٦٩ / ٩٢٠ (٣٣) باب ١٩ الرجوع إلى مِنى ورمي الجمار.

وقال بعده مباشرة: «حماد، عن حريز، عن زرارة، قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام...». كما في الكافي أيضاً[١].

وهكذا فعل في الاستبصار[٢].

ومن الواضح هنا عدم دخل وسائط الكليني الأخرى التي روى بتوسّطها عن حماد بن عيسى في تشخيص واسطة الشيخ إلى حماد بن عيسى في المورد الثاني، لأنّه معلّق على سابقه المأخوذ من الكافي صراحة مع وحدة المروي بين الكافي والتهذيبين.

وبهذا القدر تبيّن افتقار الجانب النظري للتصحيح إلى كلّ هذه الإيضاحات اللازمة المتوفّرة بالمثال.

بقي أن نشير هنا إلى أمرين، وهما:

الأوّل: إنّ سند الحديث الثاني المبدوء بحماد بن عيسى قد أورده الشيخ في الجزء الثاني من الاستبصار، وفي الجزء الخامس من التهذيب، وقد ذكر في مشيخة الاستبصار بأنّه أورد الأسانيد على وجوهها في الجزئين الأوّلين منه ولم يحذف منها شيئاً، وإنّما حصل ذلك في الجزء الثالث والرابع إشعاراً منه بالبدء بصاحب الأصل أو الكتاب الذي أخذ الحديث من أصله أو كتابه، وسند الحديث ينافي ذلك.

وأمّا في التهذيب فقد ذكر في مشيخته بأنّه بدأ بعد أحاديث كتاب الطهارة

---

(١) الطوسي / تهذيب الأحكام ٥: ٢٦٩ / ٩٢١ (٣٤) باب ١٩ الرجوع إلى مِنى ورمي الجمار.

(٢) الطوسي / الاستبصار ٢: ٢٩٩ / ١٠٦٨ (١)، و / ١٠٦٩ (٢) باب ٢٠٦ التكبير أيّام التشريق.

بصاحب الأصل والكتاب الذي أخذ الحديث من أصله أو كتابه، والحديث المذكور بدأ بحماد بن عيسى وأخذ ـ بحسب الظاهر ـ من الكافي.

وبالجملة فإنّ مكان الحديث المذكور في الكتابين ينافي ما تعهّده الشيخ فيهما، ويمكن الإجابة على الأمر الأوّل بالآتي:

أما في خصوص الاستبصار، فبعدم دخول معلّقاته فيما تعهّد به في مشيخته؛ لأنّ السند المعلّق وإنْ حُذِف بعضه لأجل الاختصار وعدم التكرار إلّا أنّه بمثابة ما لو لم يُحْذَف شيءٌ منه، لأنّ المحذوف منه مشخّص ومعروف، ولهذا جعلوا المعلّق من المتّصل وفاقاً، والمراد بالحذف غير هذا.

وأمّا في خصوص التهذيبين، فبالقول بأنّ كلّ حديث معلّق الإسناد في الكافي قد أخذه الكليني من كتاب من ابتدأ به السند، وهذا لا ينافي التعليق، لأنّ الأخذ من كتاب لابدّ وأن يكون له طريق، وليس الطريق إليه ـ في هذه الحالة ـ إلّا السند المعلّق عليه، ومن هنا قال العلّامة المجلسي (ت / ١١١١هـ): «إنّك ترى الكليني يذكر سنداً متّصلاً إلى ابن محبوب، أو إلى ابن أبي عمير، أو إلى غيره من أصحاب الكتب، ثمّ يبتدئ بابن محبوب مثلاً، ويترك ما تقدّمه من السند، وليس ذلك إلّا لأنّه أخذ الخبر من كتابه، فيكتفي بإيراد السند مرّة واحدة، فيظنّ من لا دراية له في الحديث أنّ الخبر مرسل»[1].

وإذا ثبت هذا بحقّ الكليني، فالشيخ أعلم الناس بطريقته، ووسائل تحصيلها ـ بنحو القطع ـ من قبل الشيخ كثيرة ومن جملتها الاستقراء، لوصول مصادر الكافي إلى زمان الشيخ قطعاً، فلا ضير حينئذٍ من وجود الحديث المذكور في الجزء الخامس من التهذيب، لأنّه سيكون مأخوذاً من كتاب حماد بن عيسىٰ،

---

(١) المجلسي / الأربعون حديثاً: ٥١٠ في شرح الحديث / ٣٥.

ولكن لا بنحو الاستظهار كما مرّ في مصادر الشيخ الطوسي[١] مع تعميم ذلك على ما لا يحصى كثرة من الأحاديث، بل بنحو القطع، مع تقييد ذلك بمعلّقات الكافي الموجودة في التهذيب، وبهذا سيكون للشيخ طريقان إلى من ابتدأ به سند الحديث وكان معلّقاً على سابقه المأخوذ من الكافي صراحة.

أحدهما: ما ذكره إليه في المشيخة.

والآخر: السند المعلّق عليه في الكافي.

الثاني: إنّ المحقّق الكلباسي قال بضعف طريق الشيخ إلى حماد بن عيسى، وهو كذلك، لأنّ الشيخ لم يذكر الطريق إليه في مشيخة التهذيبين، وطرقه الثلاثة إليه في الفهرست ضعيفة[٢].

ولكن يمكن تحصيل الطريق الصحيح للشيخ إلى رواية حمّاد بن عيسىٰ، عن حريز؛ بوصل طريق الشيخ الصحيح العام في المشيخة والفهرست إلى ثقة الإسلام الكليني، بطريق الكليني الصحيح إلى رواية حمّاد كما نبهنا عليه سابقاً.

وبهذا يكون للشيخ طريق صحيح إلى الرواية المذكورة حتى مع فرض عدم روايتها في التهذيبين أصلاً.

كما يمكن إيجاد الطريق الصحيح للشيخ إلى كتاب حمّاد بن عيسىٰ.

من مشيخة الفقيه لأنّه من جملة الفهارس التي أحال إليها الشيخ في المشيخة، وإن لم يسمّه بعينه.

والصدوق ذكر ثلاثة طرق إلى حمّاد بن عيسى وكلّها صحيحة[٣]، على أنّ

---

(١) ١: ٤٥٢.

(٢) الطوسي / الفهرست: ١١٦ / ٢٤١ (٢).

(٣) الصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ٩ ـ ١٠ في ذيل طريقه إلى زرارة؛ إذ قال: «وكذلك ما كان ←

الثالث منها: عن أبيه، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، وفيه نفس واسطة الكليني إلى حديث حماد المعلّق في الكافي والتهذيبين.

ومن وصل طريق الشيخ الصحيح العام في الفهرست إلى الصدوق بطريق الصدوق إلى حمّاد بن عيسىٰ في مشيخة الفقيه، ينتج عنه طريق صحيح للشيخ إلى حمّاد بن عيسىٰ.

وهناك أسلوب آخر لاستخراج الطريق الصحيح للشيخ إلى حمّاد بن عيسىٰ من الفهرست، سنبيّنه بعنوان (بيان وتوضيح) في آخر الفصل الثالث من هذا الباب[1].

الوجه الثاني ـ تصحيح طريق الشيخ بطريق النجاشي:

ولعلّ أوّل من أشار إلى هذا الوجه الشيخ القهبائي (ت / ١٠١٦ هـ) في مجمع الرجال، إذ خصّص الفائدة الثانية عشرة من فوائد كتابه لدراسة طرق الشيخ في مشيخة التهذيبين، قائلاً: «ثمّ اعلم أنّي أشير بعد ذكر حكم الطريقين المذكورين إلى حكم الطريق إلى الرجل بكتابه المذكور في رجال النجاشي، حيث أنّ هذا المجمع مشتمل على الكتب الخمسة الأصول المقرّرة المعتبرة في هذا الشأن بالطرق المذكورة فيها، فإنّ كثيراً ما يكون الطريق في هذا الكتاب إلى الرجل بكتابه غير الطريق المذكور في الآخر، وذاك صحيح وهذا غير صحيح، أو

← فيه عن حريز بن عبدالله فقد رويته بهذا الإسناد» يعني بإسناده إلى زرارة، ثمّ قال: «وكذلك ما كان فيه عن حماد بن عيسى». وقال في ص: ٥٤: «وما كان فيه عن حماد بن عيسى فقد رويته» وذكر طريقين.

(١) ٢: ٣١٣.

بالعكس.

والمطلوب الكلي حصول صحّة الطريق والاعتماد عليه في هذا الباب، والأصل أنّه حينئذٍ يحصل لنا الاعتماد على قول الرجل بكتبه ورواياته، ولا يخفى بعد التأمّل»[١].

ويتّضح من قوله: «والمطلوب الكلي... إلخ».

أنّه إذا كان طريق النجاشي صحيحاً إلى كتاب، فيمكن حينئذٍ القول بصحّة ما رواه الشيخ في التهذيبين عن ذلك الكتاب، وإن كان طريقه إلى مصنّفه ضعيفاً في المشيخة والفهرست، والحال ليس كذلك كما سيأتي بيانه في هذا الوجه.

وقد مرّ في مطلع الوجه الأوّل من القسم الثاني[٢] إشارة السيد بحر العلوم إلى إمكان تحصيل الطريق المعتبر للشيخ من كتاب الرجال للنجاشي.

وفي هذا يقول المحقّق الكلباسي: «يمكن تحصيل الطريق المعتبر في صورة ذكر الطريق الضعيف في التهذيب والجزء الأخير من الاستبصار من كتاب النجاشي، لو روى في التهذيبين عن صاحب كتاب بتوسّط بعض ممّن اشترك فيه الشيخ والنجاشي من المشايخ، وهم أربعة: الشيخ المفيد، والحسين بن عبيدالله، وأحمد بن عبدون، وابن أبي جيد... ويُعلم كون الراوي صاحب الكتاب في الصورة المذكورة بذكر الكتاب في ترجمته، أو حذف الطريق إليه في موضع آخر من التهذيب أو الجزء الأخير من الاستبصار، بناء على ما ذكره الشيخ من أنّه أخذ الرواية في التهذيب والجزء الأخير من الاستبصار من كتاب صدر

---

(١) القهبائي / مجمع الرجال ٧: ٢٠٦ من الفائدة الثانية عشرة.

(٢) ٢: ١٤٧.

المذكورين»[١].

وقال السيد الخوئي في معجم رجال الحديث: «لو فرضنا أنّ طريق الشيخ إلى كتاب ضعيفٌ في المشيخة والفهرست، ولكن طريق النجاشي إلى ذلك الكتاب صحيح وشيخهما واحد، حكم بصحّة رواية الشيخ عن ذلك الكتاب أيضاً؛ إذ لا يحتمل أن يكون ماأخبر شخص واحد كالحسين بن عبيدالله بن الغضائري ـ مثلاً ـ للنجاشي مغايراً لما أخبر به الشيخ، فإذا كان ما أخبرهما به واحداً، وكان طريق النجاشي إليه صحيحاً، حكم بصحّة ما رواه الشيخ عن ذلك الكتاب لا محالة.

ويستكشف من تغاير الطريق أنّ الكتاب الواحد روي بطريقين، قد ذكر الشيخ أحدهما، وذكر النجاشي الآخر»[٢]. وهذا ما تبنّته نظرية تعويض الأسانيد أيضاً[٣].

ومن تطبيقات السيد الخوئي لما قرّره هنا، تصحيحه طريق الشيخ إلى علي ابن الحسن بن فضال الضعيف في المشيخة والفهرست بعلي بن محمد بن الزبير[٤].

وقد كان السيد الخوئي لا يقول في بحوثه الفقهية بصحّة ما رواه الشيخ عن

---

(١) الكلباسي / الرسائل الرجالية ٤: ٢٠٣.

(٢) الخوئي / معجم رجال الحديث ١: ٨٢ ـ ٨٣ من المقدّمة الرابعة، واعتمده الشهيد السيد محمّد تقي الجلالي في كتابه فقه العترة في زكاة الفطرة: ٤٨ هامش رقم / ١.

(٣) سيأتي ذلك في نظرية تعويض الأسانيد في المبحث الثاني من الفصل الثالث، ٣: ٢٨٦ وما بعدها.

(٤) الطوسي /مشيخة التهذيب ١٠: ٥٥-٥٦، ومشيخة الاستبصار ٤: ٣٠٩، والفهرست: ١٥٧ / ٣٩١ (١٨).

علي بن الحسن بن فضال في التهذيبين لضعف الطريق إليه كما بيّناه؛ ولهذا أسقط رواياته المبدوءة به في التهذيبين عن الحجّيّة[١]، لكنّه عَدَل عن هذا وبنى على صحّة روايات ابن فضال في التهذيبين، اعتماداً على ما أفاده من تصحيح ط الشيخ إليه بطريق النجاشي، مصرّحاً بهذا في عِدّة موارد.

كقوله في كتاب الصوم عمّا رواه الشيخ عن «علي بن الحسن بن فضال، عن الحسن بن بقاح، عن الحسن الصيقل، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سألته عن الصائم يلبس الثوب المبلول؟ فقال: **لا، ولا يشمّ الريحان**»[٢].

قال: «فإنّ طريق الشيخ إلى ابن فضال الذي هو ضعيف في نفسه يمكن تصحيحه، بأنّ شيخه وشيخ النجاشي واحد، وطريقه إليه معتبر، فيكون هذا الطريق معتبراً بحسب النتيجة، إذ لا يحتمل أن يروي للنجاشي غير الذي رواه للشيخ. وهذا من طرق التصحيح كما مرّ نظيره قريباً»[٣].

وقوله بشأن رواية أخرى للشيخ عن ابن فضال: «وقد ذكرنا غير مرّة أنّ

---

(١) يُنظر: الغروي التبريزي / التنقيح في شرح العروة الوثقى ـ كتاب الطهارة / تقريراً لبحث السيد الخوئي ١: ٤٤٢، و٤٤٤، و٣: ٥٢٠، و٤: ١٩، و٦: ٣٠٢ و٣١٣، و٣١٤ و٣٥٥ و٣٥٩ و٣٩٦ و٤٥٦ و٥٢٢ و٥٤٩ و٦٥٦، و٧: ٢٢٤ و٢٣٠ و٢٤٩ و٢٥٥ و٢٥٦، و٩: ١٣٦. والتنقيح في شرح العروة الوثقى (كتاب الصلاة) ١: ١٨٧ و٥٢٢ و٥٤٥، و٨: ٢٣، والبروجردي / مستند العروة الوثقى (كتاب الصوم) / تقريراً لبحث السيد الخوئي ١: ٥١ و١٩٠، ففي جميع هذه الموارد أسقط السيد الخوئي روايات علي بن الحسن بن فضال عن الحجية، وحكم بضعفها في التهذيبين لضعف طريق الشيخ إليه ـ كما يرى ـ في المشيخة والفهرست.

(٢) الطوسي / تهذيب الأحكام ٤: ٢٦٧ / ٨٠٦ (٤٤) باب٦٣ حكم العلاج للصائم، والاستبصار ٢: ٩٣ / ٣٠٠ (٥) باب٤٧ شمّ الريحان للصائم.

(٣) البروجردي / مستند العروة الوثقى (كتاب الصوم) ١: ٢٧٧.

طريق الشيخ إلى ابن فضال وإن كان ضعيفاً، إلّا أنّ طريق النجاشي صحيح وشيخهما واحد، وهو كافٍ في التصحيح»[١].

كما صحّح رواية أخرى لابن فضال مبيّناً وجه تصحيحها من طريق النجاشي بشكل أوضح.

وهي في التهذيبين عن «علي بن الحسن بن فضال، عن أيّوب بن نوح، عن محمد بن أبي حمزة، عن علي بن يقطين، عن أبي الحسن موسى عليه السلام في الرجل يسافر في شهر رمضان، أيفطر في منزله؟...»[٢].

قال السيد الخوئي: «فإنّها وإن كانت مروية بطريق الشيخ إلى علي بن الحسن بن فضال الذي هو ضعيف؛ لاشتماله على علي بن محمد بن الزبير القرشي، إلّا أنّنا صحّحنا هذا الطريق أخيراً؛ نظراً إلى أنّ الشيخ الطوسي يروي كتاب ابن فضال عن شيخه أحمد بن عبدالواحد بن عبدون، وهذا شيخ له وللنجاشي معاً، وطريق النجاشي إلى الكتاب الذي هو بواسطة هذا الشيخ نفسه صحيح، ولا يحتمل أنّ الكتاب الذي أعطاه للنجاشي غير الكتاب الذي أعطاه للطوسي، فإذا كان الشيخ واحداً والكتاب أيضاً واحداً، وكان أحد الطريقين صحيحاً، فلا جرم كان الطريق الآخر أيضاً صحيحاً بحسب النتيجة، غايته أنّ لأحمد بن عبدالواحد طرقاً إلى الكتاب نقل بعضها إلى الشيخ والبعض الآخر إلى النجاشي، وكان بعضها صحيحاً دون الآخر. وقد صرّح النجاشي أنّه لم يذكر

---

(١) البروجردي / مستند العروة الوثقى (كتاب الصوم) ١ : ٢٩٩، وينظر: الجلالي / فقه العترة في زكاة الفطرة: ٤٨ هامش رقم / ١.

(٢) الطوسي / تهذيب الأحكام ٤: ٢٢٨ / ٦٦٩ (٤٤) باب٥٧ حكم المسافر والمريض في الصيام، والاستبصار ٢: ٩٨ / ٣١٩ (٣) باب ٥١ من أبواب أحكام المسافرين.

جميع طرقه، وكيف ما كان فهذه الرواية معتبرة»[١].

أقول: إنّ ما ذكره السيد الخوئي من أنّ طريق النجاشي إلى علي بن الحسن ابن فضال صحيح، وطريق الشيخ إليه ضعيف بأبن الزبير، وإنّ الراوي للطريقين واحد وهو شيخهما ابن عبدون غير صحيح؛ لأنّ ابن عبدون روى للنجاشي كتب ابن فضال، عن علي بن محمد بن الزبير، عنه.

وهذا الطريق هو نفس طريق الشيخ إلى كتب ابن فضّال في المشيخة والفهرست.

وأمّا الطريق الصحيح للنجاشي إلى كتبه فهو ما رواه عن محمد بن جعفر، عن ابن عقدة الحافظ، عن ابن فضّال[٢].

ولالتفات السيد الخوئي إلى هذا كما يظهر في بحث الاعتكاف من كتاب الصوم، نراه استبدل نمط التصحيح المذكور بأسلوب جديد آخر لا يرد عليه ما أوردناه على سابقه، وذلك في تعليقته على ما رواه الشيخ قائلاً: «عنه[٣]، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن صفوان بن يحيى، عن سماعة بن مهران، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سألته عن المعتكف واقع أهله، قال: **عليه ما على الذي أفطر يوماً من شهر رمضان متعمّداً؟ عتق رقبة، أو صوم شهرين متتابعين، أو إطعام ستّين مسكيناً**»[٤].

---

(١) البروجردي / مستند العروة الوثقى (كتاب الصوم) ١: ٤٤٨ ـ ٤٤٩.

(٢) يُنظر: النجاشي / رجال النجاشي: ٢٥٧ ـ ٢٥٩ / ٦٧٦، والطوسي / مشيخة التهذيب ١٠: ٥٥، ومشيخة الاستبصار ٤: ٣٠٩، والفهرست: ١٥٦ ـ ١٥٧ / ٣٩١ (١٨).

(٣) السند معلق على سابقه، والمراد: عن الحسن بن علي بن فضال المبدوء به ـ في التهذيب والاستبصار ـ قبل هذا الإسناد.

(٤) الطوسي / تهذيب الأحكام ٤: ٢٩٢ / ٨٨٨ (٢٠) باب ٦٦ الاعتكاف وما يجب فيه ←

قال: «أمّا طريق الشيخ فلأنّه وإن رواها بإسناده عن علي بن الحسن بن فضال وهو ضعيف بابن الزبير، إلّا أنّنا صحّحنا أخيراً طريق الشيخ إليه في بعض الأبحاث السابقة، وملخّصه: أنّ الكتاب الذي وصل إلى الشيخ بوساطة شيخه أحمد بن عبدون، عن ابن الزبير، عن ابن فضال، هو الذي وصل إلى النجاشي بعين هذا الطريق، فالكتاب واحد لا محالة، وقد وصل إليهما بوساطة شيخهما أحمد بن عبدون، وبما أنّ للنجاشي طريقاً آخر إلى هذا الكتاب بعينه وهو صحيح فيحكم بصحّة ما عند الشيخ أيضاً»[1].

كما ذكر نحو هذا الأسلوب في كتاب الطهارة في خصوص ما رواه الشيخ عن «علي بن الحسن بن فضال، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن صفوان، عن عبدالرحمن بن الحجاج، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: **ثلاث يتزوجن على كلّ حال: التي يئست من المحيض ومثلها لا تحيض، و...**»[2].

قال: «وربّما يناقش في ذلك بأنها ضعيفة سنداً، حيث أنّ الشيخ يرويها عن علي بن الحسن بن فضال، وطريقه إليه ضعيف؛ لأنّ فيه أحمد بن عبدون وعلي ابن محمد بن الزبير، ولم يثبت توثيقهما. ولكن الصحيح أنّ أحمد بن عبدون ثقة؛ لأنّه من مشايخ النجاشي، ومشايخه كلّهم ثقات. وطريق الشيخ إلى ابن فضال وإن كان ضعيفاً بعلي بن محمد بن الزبير إلّا أنّ ذلك الكتاب بعينه هو الذي للنجاشي إليه طريق صحيح. وعليه فلا أثر لضعف طريق الشيخ بعد وحدة

← من الصيام. والاستبصار ٢: ١٣٠/ ٤٢٥ / ٤ باب ٧٣ ما يجب على من وطئ امرأته في حال الاعتكاف.

(١) البروجردي / مستند العروة الوثقى (كتاب الصوم) ٢: ٢٣٧.

(٢) الطوسي / تهذيب الأحكام ٧: ٤٦٩ / ٨٨١ (٨٩) باب ٤١ الزيادات في فقه النكاح.

الكتاب»[١].

ومن خلال ما تقدّم يُعْلَم أن في تاريخ التعويض توجد صورتان لتصحيح طريق الشيخ إلى صاحب كتاب بطريق النجاشي إلى ذلك الكتاب، وهما:

الأولى: أن يكون من روى للشيخ طريقه الضعيف، قد روى للنجاشي طريقه الصحيح.

وقد مرّ عدم صحّة تطبيق هذه الصورة على طريق الشيخ إلى علي بن الحسن بن فضال.

الثانية: أن يكون للنجاشي طريقان إلى الكتاب الذي روى عنه الشيخ بطريق ضعيف. أحدهما هو طريق الشيخ الضعيف نفسه. والآخر صحيح.

وبالجملة فإنّ تصحيح طريق الشيخ بطريق النجاشي بكلتا الصورتين، لا يكون كيف ما اتّفق، وإنّما يحتاج ذلك إلى توفّر بعض العناصر اللازمة للتصحيح، مع الدقّة في التطبيق، فضلاً عن الإجابة على الإشكالات التي قد تحول بنظر البعض أمام التصحيح المذكور، وهو ما سيأتي في نظرية التعويض.

وحيث أنّ نظرية تعويض الأسانيد قد تبنّت هذا الوجه مع مثاله أيضاً، لذا سنرجئ مناقشته إلى هناك تفصيلاً[٢].

الوجه الثالث ـ تصحيح طريق الشيخ إلى كتاب في الفهرست بطريقه إلى مصنّفه في المشيخة:

ومثال هذا الوجه: طريق الشيخ إلى كتب الحسن بن محمد بن سماعة في الفهرست، حيث قال الشيخ في ترجمته: «وله ثلاثون كتاباً، منها: كتاب القبلة،

---

(١) الغروي التبريزي / التنقيح في شرح العروة الوثقى (كتاب الطهارة) ٦: ٩٠.
(٢) ٣: ٣٠٢.

كتاب الصلاة... أخبرنا بجميع كتبه ورواياته أحمد بن عبدون، عن أبي طالب الأنباري، عن حُمَيْد بن زياد النينوائي، عنه.

وأخبرنا أحمد بن عبدون، عن علي بن محمد بن الزبير، عن علي بن الحسن ابن فضال، عن الحسن بن محمد بن سماعة»[١].

والطريق الأوّل من المختلف فيه بأبي طالب الأنباري، إذ وثّقه قوم بناء على توثيق النجاشي له[٢]، وضعّفه آخرون بناء على تعارض توثيق النجاشي مع تضعيف الشيخ له[٣].

والطريق الثاني ضعيف بابن الزبير.

وقال في المشيخة: «وما ذكرته في هذا الكتاب عن الحسن بن محمد بن سماعة، فقد أخبرني به أحمد بن عبدون، عن أبي طالب الأنباري، عن حُمَيْد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة.

وأخبرني أيضاً الشيخ أبو عبدالله والحسين بن عبيدالله وأحمد بن عبدون كلّهم؛ عن أبي عبدالله الحسين بن سفيان البزوفري، عن حُمَيْد بن زياد، عن الحسن بن محمد بن سماعة»[٤].

والطريق الأوّل في المشيخة هو الطريق الأوّل في الفهرست، وهو ضعيف كما تقدّم. والطريق الثاني صحيح لوثاقة جميع رجاله.

والملاحظ في هذا الطريق الصحيح، أنّ أحمد بن عبدون الذي وقع في ابتداء

---

(١) الطوسي / الفهرست: ١٠٣ / ١٩٣ (٣٣).

(٢) النجاشي / رجال النجاشي: ٢٣٢ / ٦١٧.

(٣) الطوسي / الرجال: ٤٣٤ / ٦٢١٨ (٦١) باب من لم يرو عنهم عليهم السلام.

(٤) الطوسي / مشيخة التهذيب ١٠: ٧٥، ومشيخة الاستبصار ٤: ٣٢٠.

طريقي الفهرست الضعيفين قد وقع في ابتداء هذا الطريق الصحيح أيضاً؛ إذ اشترك مع الشيخ المفيد وابن الغضائري في روايته.

وقد مرّ في الوجه الثاني[١] إمكان تصحيح طريق الشيخ بطريق النجاشي إذا كان ممّن روى للشيخ طريقه الضعيف إلى صاحب كتاب، قد روى للنجاشي طريقه الصحيح إلى ذلك الكتاب بعينه.

فكيف لا يكون الأمر هٰهنا كذلك؟ إن لم يكن أتمَّ وآكدَ؛ لأنّ من روى كتب ابن سماعة في طريقي الشيخ الضعيفين، وطريقه الصحيح هو شيخ واحد.

وهذا التصحيح وإن لم أجده عند أحد لا في النظرية ولا في تاريخ فكرتها[٢] إلّا أنّه يمكن عزوّه ـ ولو بنحو ما ـ إلى الشيخ الأردبيلي.

ووجه العزوّ المذكور هو ما ذكره السيد الخوئي في كتاب المضاربة بشأن ما رواه الشيخ في التهذيب عن: «الحسن بن محمد بن سماعة، عن محمد بن زياد، عن عبدالله بن يحيى الكاهلي، عن أبي الحسن عليه السلام قال: قلت: رجل سألني أن أسألك أنّ رجلاً أعطاه مالاً مضاربة...»[٣].

قال السيد الخوئي: «قد أُورِدَ على هذه الرواية تارة بضعف السند، وأخرى بضعف الدلالة.

أما الأوّل: فلأنّ المذكورين في السند وإن كانوا بأجمعهم ثقات إلّا أنّ طريق

---

(١) ٢: ١٥٧.

(٢) سبق الحديث في الوجه الثاني من المبحث الأوّل في هذا الفصل عمّا قد يتوهّم به أنّه من هذا الوجه، وذلك في تصحيح المحدث النوري طريق الشيخ إلى جعفر بن عبدالرحمن في الفهرست بصحّة طريقه إلى حُمَيْد بن زياد في الفهرست أيضاً، فليراجع، ٢: ١٤٣.

(٣) الطوسي / تهذيب الأحكام ٧: ١٩١ / ٨٤٥ (٣١) باب الشركة والمضاربة.

الشيخ قدس سره إلى الحسن بن محمد بن سماعة على ما في الفهرست ضعيف بأبي طالب الأنباري وعلي بن محمد بن الزبير.

وفيه: أنّ الأمر وإن كان كذلك، فإنّ طريق الشيخ قدّس سرّه في الفهرست إلى الحسن بن محمد بن سماعة ضعيف خلافاً لما ادّعاه الأردبيلي قدّس سرّه من صحّته. إلّا أنّ ذلك لا يمنع من القول بصحّة الرواية بعد وجود طريق آخر صحيح للشيخ قدّس سرّه إلى الحسن بن محمد بن سماعة، وهو ما ذكره قدّس سرّه في المشيخة.

والحاصل: أنّ صحّة طريقه قدّس سرّه في المشيخة إلى الحسن بن محمد بن سماعة تكفي في الحكم بصحّة هذه الرواية وإن كان طريقه في الفهرست إليه ضعيفاً. إذن فالرواية صحيحة من حيث السند»[1].

أقول: لا يبعد احتمال تفطّن الشيخ الأردبيلي إلى ما ذكرناه في أوّل هذا الوجه من أنّ ابن عبدون الذي روى كتب الحسن بن محمد بن سماعة في طريقي الشيخ الضعيفين إليه في الفهرست، هو نفسه الذي روى تلك الكتب في طريق الشيخ الصحيح إليه في المشيخة.

ومن الواضح أنّ هذا لا يمنع من استبدال طريق الفهرست بطريق المشيخة، خصوصاً وإنّ الكتابين لمؤلّف واحد، وإن راوي الطريقين للشيخ هو واحد أيضاً.

ومع صدق هذا الاحتمال ـ الذي قد يضعّفه الوجه الرابع الآتي ـ يصحّ عزو الوجه المذكور من التصحيح للشيخ الأردبيلي، ويكون قوله بصحّة طريق الفهرست لا غبار عليه، وإلّا فلابدّ من الاستدراك به على النظرية، إذ لم يتعرّض

---

(١) الخوئي، محمد تقي / مباني العروة الوثقى (كتاب المضاربة الأوّل) / تقريراً لبحث السيد الخوئي: ١٢٥ ـ ١٢٦.

إليه أحد فيما أعلم.

الوجه الرابع ـ تصحيح طريق الشيخ بطرق الصدوق في المشيخة:

ذكرنا في الفصل الأوّل من هذا الباب أنّ طبيعة التشابه الكبير بين طرق الصدوق وطرق الشيخ تسمح بإقامة نوع علاقة متبادلة في نقل بعض الطرق من أحدهما، وجعلها طرقاً للآخر، وذلك ضمن الأسس العلمية التي تسمح بمثل ذلك التبادل.

أمّا من جهة تصحيح طريق الصدوق بطريق الفهرست، فقد مرّ في الفصل المذكور[١]، زيادة على تتميم مشيخة الفقيه من طرق الفهرست كما سيأتي في الفصل الثالث[٢].

وبقي هنا أن نشير إلى الطرف الآخر من المعادلة وهو تصحيح طرق الشيخ بطرق الصدوق في مشيخة الفقيه كما في هذا الوجه، فنقول:

قال الشيخ في ترجمة الصدوق بعد تسمية كتبه: «أخبرنا بجميع كتبه ورواياته جماعة من أصحابنا، منهم: الشيخ أبو عبدالله محمد بن محمد بن النعمان وأبو عبدالله الحسين بن عبيدالله وأبو الحسين جعفر بن الحسن بن حسكة القمي وأبو زكريا محمد بن سليمان الحُمراني كلّهم؛ عنه»[٣].

وهذه هي أربعة طرق للشيخ إلى الصدوق وأعلاها في الصحّة والاعتبار هو الأوّل، حتى كأنّ الشيخ في روايته عن الصدوق بهذه الوسائط ـ لا سيّما الأُولى منها ـ قد سمع منه كتبه بلا واسطة.

---

(١) ٢: ٤٥.

(٢) ٢: ٢٦١.

(٣) الطوسي / الفهرست: ٢٣٧ ـ ٢٣٨ / ٧١٠ (١٢٥).

وهذه الطرق عامّة تشمل جميع ما رواه الصدوق لا في الفقيه فحسب، بل بجميع كتبه التي ذكرها الشيخ في الفهرست، وجميع رواياته الأخرى سواء التي ذكرها الصدوق في بعض كتبه ولم تصل إلينا، أو التي لم يذكرها في كتبه، بل رواها شفاهاً ووصلت إلى الشيخ الطوسي.

وبالجملة.. فكلّ ما وصل إلى الشيخ الطوسي من الصدوق فهو مروي بهذه الطرق، ومن الواضح جدّاً أنّ مشيخة الفقيه من جملة ما وصل إلى الشيخ قطعاً. فإذا أُضيف إلى هذا حوالة الشيخ في مشيخة التهذيبين إلى فهارس الشيوخ المصنّفة في بيان الطرق إلى المصنّفين ـ كما مرّ[1] ـ عُلِمَ يقيناً أنّ مشيخة الفقيه كان منظوراً إليها في تلك الحوالة.

ولهذا قال العلّامة المجلسي في كتاب الأربعين حديثاً بعد نقل طريق الفهرست إلى الصدوق: «فظهر أنّ الشيخ روى جميع مرويّات الصدوق ـ نوّر الله ضريحيهما ـ بتلك الأسانيد، فكلّما روى الشيخ خبراً من بعض الأصول التي ذكرها الصدوق في فهرسته، فسنده إلى هذا الأصل صحيح وإن لم يذكر في الفهرست سنداً صحيحاً إليه»[2].

وقوله: (**في فهرسته**)، أي: في مشيخة الفقيه.

وقوله: (**فسنده**)، أي: فسند الشيخ الطوسي.

وقوله: (**وإن لم يذكر في الفهرست**) أي: في فهرست الشيخ.

ونحن إنّما بيّنا ذلك، لأجل التفسير الوارد لهذا الكلام بادّعاء أنّ الضمير في

---

(١) ١: ٣٥٠ وما بعدها.

(٢) المجلسي الثاني / الأربعون حديثاً: ٥١٠ ـ ٥١٢ في شرح الحديث / ٣٥ في الوجه السابع من وجوه إثبات أنّ الكتب الأربعة مأخوذة من الكتب المشهورة.

قوله (فسنده) يعود إلى الصدوق، وإنّ المراد بالفهرست في الموضعين هو مشيخة الفقيه![1]، وعلى هذا.. سيكون طريق الشيخ في الفهرست إلى الصدوق مصحّحاً لما رواه الصدوق من بعض الأصول بسند ضعيف.

وهذا من الضعف بمكان! لأنّ استهلال هذا الكلام بذكر طريق الشيخ العام إلى الصدوق الشامل لجميع كتبه ورواياته ينطوي على إرادة جعل طريق الصدوق إلى رواياته طريقاً للشيخ أيضاً.

ولعلّ خير ما يدلّ على ذلك أنّه لا يوجد في تطبيقات فكرة التعويض ولا في نظرية التعويض أيضاً من صحّح طرق الصدوق الضعيفة بطريق الشيخ إلى الصدوق، وإنّما صُحِّحَتْ جملة من طرق مشيخة الفقيه من جهة الفهرست، إمّا بالطرق الخاصّة التي وقع فيها الصدوق إلى من ضَعُفَ الطريق إليه في مشيخته، أو بالطرق العامّة، أو بأحدهما إلى من روى عنه كتابه وكان من رواية الصدوق في الفهرست، ونحو ذلك من الوجوه الأخرى البعيدة عن هذه الاستفادة تماماً.

ونخلص من ذلك إلى أنّ كلّ رواية رواها الشيخ عن صاحب كتاب وكان طريقه إليه ضعيفاً في المشيخة والفهرست، أو لم يذكر الطريق إليه أصلاً، وكانت الرواية موجودة في الفقيه والطريق إلى من رواها صحيح في مشيخته، فسيكون هذا الطريق طريقاً للشيخ أيضاً وبه تصحّ روايته؛ لأنّها من جملة روايات الصدوق الداخلة في طريق الشيخ العام إليها.

هذا، وامّا لو تفاوت النصّ في أحدهما عن الآخر زيادة أو نقصاناً، فهل يُصار إلى التصحيح المذكور، أو يُكتفى في التصحيح في حال تطابق النصّ في الكتابين ولا يتعدّى ذلك؟

---

(١) ذكر هذا التفسير المحقّق الكلباسي في الرسائل الرجالية ٤: ٣٩١ ـ ٣٩٢.

والجواب باقتضاب: أنّه إذا حصل الاطمئنان بأنّ التفاوت المذكور سببه اجتزاء بعض النصّ، أو إضافة شيء من الكلام إليه بهدف توضيحه في أحدهما، وهذا عادة ما يحصل عند الصدوق في الفقيه حتى أنّ كتابه لا يمكن عَدّهُ أصلاً لمعرفة المزيد على المتون أو المدرَج فيها؛ لما فيه من زيادات توضيحية مدرجة مع النصوص، أو نقصان أيضاً بسبب محاولة إبراز الفتيا ـ المعتمدة على الخبر في الفقيه دائماً ـ باجتزاء ما دلّ من الخبر عليها من غير سرد لبقية أجزاء الخبر الأخرى. بخلاف الكافي؛ لالتزام الكليني بإيراد نصّ الحديث على وجهه.

فإذا ما حصل ذلك كما لو قورنت رواية الفقيه بالكافي مثلاً، فلا إشكال في التصحيح؛ لأنّ معنى الاطمئنان هنا، التحقّق من رجوع ما في الفقيه والتهذيب إلى حديث واحد.

وأمّا مع عدم حصول الاطمئنان بذلك فلا يمكن إجراء التصحيح. وإن أمكن القول بأنّ طريق الصدوق إلى روايته هو طريق الشيخ أيضاً، ولكن إلى رواية الفقيه لا إلى ما رواه في التهذيب بناء على طريقه العام إلى روايات الشيخ الصدوق وكتبه.

المبحث الثالث

استنباط الطرق الصحيحة للشيخ

من أسانيد روايات التهذيبين

إنّ تصحيح طرق الشيخ إلى أصحاب الكتب في المشيخة والفهرست بلحاظ وقوعهم في أسانيد روايات التهذيبين، وإن اتّفق ـ بحسب الظاهر ـ مع الوجوه الأربعة المتقدّمة في هذا القسم من التصحيح من جهة كون التصحيح فيه من غير طرق الفهرست، إلّا أنّا ـ مع ذلك ـ لم نعدّه وجهاً خامساً؛ لعدم دخول تطبيقاته في الجامع المشترك بين الوجوه الأربعة المتقدّمة؛ لأنّه لم يشترك معها ـ في أغلب تطبيقاته ـ في الاستفادة من قاعدة الشيخ في المشيخة، بل اعتمد منهجاً جديداً في استنباط الطرق الصحيحة للشيخ.

كما أنّ في بعض تطبيقاته استفادة ظاهرة من طرق الفهرست وغيرها، كما في الطرق المستنبطة المنسوبة إلى المشيخة وهي لم تذكر فيها.

وبالجملة فإنّ النسبة بين تطبيقات التصحيح في هذا المبحث وتطبيقات الوجوه الأربعة السابقة عموم وخصوص من وجه، الأمر الذي يمكن معه عدّه فصلاً مستقلاً ونوعاً ثالثاً وأن صُنِّف ضمن مباحث الفصل الثاني بلحاظ اتّفاقه مع الوجوه الأربعة بحيثية مصادر التصحيح المتّبعة في الفصل المذكور، والتي اتُّخِذَتْ أساساً في تصنيف مباحثه.

وأوّل من سلك هذا الطريق هو الشيخ محمد بن علي الأردبيلي (ت /١١٠٠هـ) في رسالته المعروفة بـ(رسالة تصحيح الأسانيد) التي نقل خلاصتها مع كامل ديباجتها إلى الفائدة الرابعة من فوائد كتابه (جامع الرواة).

والذي دعاه إلى ذلك حرصه على معالجة الطرق الضعيفة والمجهولة في المشيخة والفهرست، فضلاً عن عدم وجود جملة من الطرق فيهما لاسيّما المشيخة، ممّا دفعه هذا إلى النظر في أسانيد روايات كتابي الشيخ (التهذيب والاستبصار)؛ ليستدرك بما عثر عليه من الطرق في تلك الأسانيد على العلّامة الحلي (ت / ٧٢٦هـ)، والأسترآبادي محمد بن علي (ت /١٠٢٨هـ)، والسيد التفرشي (ت بعد سنة / ١٠٤٤هـ) لِما ذكروه حول طرق الشيخ.

أمّا العلّامة الحلي، فقد ذكر من طرق مشيخة التهذيب سبعة وعشرين طريقاً انتهت إلى خمسة وعشرين شيخاً، حيث اكتفى بذكر طريق واحد للشيخ إلى كلّ نفر منهم إلّا ما كان من البرقي والحسن بن محبوب، فقد ذكر للشيخ طريقين إلى كلّ منهما، كما نقل من مشيخة الاستبصار خمسة وعشرين طريقاً انتهت إلى أربعة وعشرين شيخاً، حيث اكتفى ببيان طريق واحد للشيخ إلى كلّ منهم، بما في ذلك البرقي والحسن بن محبوب، لكنّه ذكر للشيخ طريقين إلى الفضل بن شاذان[١]، على الرغم من كون المشيختان مشيخة واحدة.

وأمّا الأسترآبادي (ت / ١٠٢٨هـ) فقد نقل قول العلّامة بشأن طرق الشيخ في مشيخة التهذيبين، منبّهاً على ما فات قلمه من بعض الطرق الصحيحة الأخرى في المشيخة[٢].

---

(١) العلّامة الحلي / خلاصة الأقوال: ٤٣٥ ـ ٤٣٧ الفائدة الثامنة من الخاتمة.

(٢) الأسترآبادي / منهج المقال: ٤٠٧ من الفائدة الثامنة.

وأمّا السيد التفرشي فقد ذكر سبعين طريقاً للشيخ، إنتهت إلى ثمانية وستّين شيخاً؛ لأنّه خصّ أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، وأحمد بن محمد بن عيسى الأشعري بطريقين لكلٍّ منهما، والموجود من هذه الطرق في المشيخة سبعة وثلاثون طريقاً، تاركاً طريق الشيخ فيها إلى زرعة بن محمد الحضرمي، وسماعة بن مهران، وفضالة بن أيّوب، وهو طريق واحد إليهم جميعاً[١]. وأمّا الباقي فهو ثلاثة وثلاثون طريقاً، انتزعها كلّها من الفهرست، حيث لم تكن موجودة في المشيخة[٢].

وقد سبقهما إلى هذا الانتزاع الشيخ حسن (ت / ١٠١١هـ) حيث اختار من طرق الفهرست واحداً وثلاثين طريقاً للشيخ[٣] إلّا أنّ جلّها موجود في المشيخة سوى خمسة طرق فقط[٤].

وأمّا عن الأردبيلي الذي نقل ما ذكره العلّامة والأسترآبادي والتفرشي حول طرق الشيخ في مطلع الفائدة المذكورة، فقد اشتملت خلاصة رسالته على طرق مشيخة التهذيبين، وزاد عليها معظم طرق الفهرست، وإن أهمل ذكر الكثير منها[٥].

---

(١) الطوسي / مشيخة التهذيب ١٠: ٦٦ ـ ٦٨، ومشيخة الاستبصار ٤: ٣١٤.

(٢) التفرشي / نقد الرجال ٥: ٣٢٩ ـ ٣٤٧ من الفائدة الرابعة.

(٣) ابن الشهيد الثاني / منتقى الجمان ١: ٢٨ ـ ٣٤ من الفائدة الخامسة.

(٤) وهي طريق الشيخ إلى كلّ من: إبراهيم بن هاشم، وحريز بن عبدالله، وعبدالله بن جعفر الحميري، ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ويعقوب بن يزيد، وأمّا ما تبقى من الطرق فهو موجود في المشيخة أيضاً، إلّا أنّ الشيخ حسن اختار الأصحّ والأوضح.

(٥) فعلى سبيل المثال لا الحصر أنّه أهمل ذكر طريق الشيخ في الفهرست إلى كلّ من:

←

ثمّ أضاف إلى طرق المشيخة والفهرست ما استنبطه من الطرق الجديدة التي أخذها من أسانيد روايات التهذيبين، ومن غيرها أيضاً، وعدّها طرقاً للشيخ إلى أصحاب الأصول والمصنّفات الذين لم يذكر طريقه إليهم في المشيخة والفهرست[1].

ومن هنا انتهت طرق الشيخ في خلاصة رسالة تصحيح الأسانيد إلى ثمانمائة وستّة وخمسين شيخاً، وأمّا عن الطرق ذاتها فهي أكثر من ذلك بكثير؛ إذ غالباً ما يذكر الأردبيلي عِدّة طرق للشيخ إلى من ذكرهم في رسالته.

وقبل بيان ما في تلك المحاولة من التصحيح؛ لابدّ من نقل ما قاله الأردبيلي في مقدّمة رسالته، كيّما يتّضح منهجه في تصحيح الأسانيد.

قال ـ بعد نقله كلام من تقدّم حول طرق الشيخ ـ ما هذا لفظه: «إنّي لما نظرت إلى أقوال علماء الرجال (رضوان الله عليهم) في هذه الفائدة رأيت أنّهم لم يذكروا طرق الشيخ (قدّس سرّه) جميعاً بل ذكروا منها قليلاً في غاية القلّة، وما ذكروه لم

← إبراهيم بن هراسة، وأحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن داود، وأحمد بن إسماعيل ابن سمكة، وأحمد بن داود بن سعيد الفزاري، وأحمد بن شعيب، وأحمد بن عبدالعزيز الجوهري، وأحمد بن عبدالله بن مهران، وأحمد بن فارس بن زكريا، وأحمد بن المبارك، وأحمد بن هلال العبرتائي، وأحمد بن يوسف، وإسماعيل بن علي بن إسحاق، وبكر بن أحمد بن زياد، وبكر بن صالح الرازي، وبندار بن محمد بن عبدالله، وثابت الضرير، والحسن بن علي بن حمزة، والحسين بن حمدان، والحسين بن شاذويه، والحسين بن هذيل، وكثير غيرهم.

(١) من قبيل الطريق إلى كلّ من: إبراهيم بن مهزيار، وأحمد بن محمد بن الصلت الأهوازي، وأحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، وجابر الأنصاري، والحسن بن حذيفة ابن منصور، والحسن العطّار، والحسن بن علي بن يوسف، والحسين بن الحسن الهاشمي، والحسين بن خالد، وحمّاد بن شعيب، وغيرهم كثير.

يكن مفيداً في أداء المطلوب من هذه الفائدة، أردت أن أذكر جميع طرقه رحمه الله تعالى بحيث لا يشذّ منها شيء حتى يكون وافياً في أداء المطلوب، إلى أن انتهت هذه الإرادة إلى تأليف رسالة على حِدَةٍ فألّفتها وجعلتها موسومة بتصحيح الأسانيد، وأنا أذكر تحت هذه الفائدة مجملها ومنتخبها، وأذكر ديباجتها بعينها»[١].

ثمّ نقل ديباجة رسالته بطولها، وأهمّ ما جاء فيها: قوله: «فطمحت النظر إلى أحاديث كتابي التهذيب والاستبصار.. فرأيت الشيخ رحمه الله تعالى يذكر مجموع السند في أوائل الكتاب، ثمّ يطرح ابتداءً السند لأجل الاختصار، ويبتدئ بذكر أهل الكتب وأصحاب الأصول، ويذكر في المشيخة والفهرست ـ طالباً لإخراج الحديث من الإرسال ـ طريقاً أو طريقين أو أكثر إلى كلّ واحد منهم[٢].

وإنّي لما رجعت إليهما ألفيت كثيراً من الطرق الموروده فيهما معلولاً على المشهور بضعف أو جهالة أو إرسال، وأيضاً رأيت الشيخ رحمه الله تعالى يروي

---

(١) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٤٧٣ من الفائدة الرابعة.

(٢) قال السيد البروجردي في مقدّمته لكتاب جامع الرواة في الصفحة (ذ): «وليس تصنيف كتاب الفهرست من الشيخ وذكر الطرق فيه إلى جميع أرباب الكتب لأجل إخراج أحاديث التهذيبين من الإرسال... بل الذي قصد الشيخ بسببه إخراج روايات التهذيبين عن الإرسال هو ما ذكره في آخرهما من الطرق إلى المشيخة الذين ذكرهم هناك... نعم يمكن وجدان طرق أخرى لهؤلاء المشيخة ممّا ذكره في الفهرست في تراجمهم».

أقول: إنّ الفهرست من حيث الأصل كذلك؛ لكون الغرض من تأليفه هو التعريف بمصنّفات الشيعة وأصولهم، بخلاف الغرض من تأليف المشيخة، وهو لإخراج روايات التهذيبين عن الإرسال، ولكن الإحالة فيها إلى الفهرست للوقوف على تفصيل الطرق يجعلها صالحة للغرض المذكور أيضاً.

الحديث عن أناس أُخر معلّقاً، وليس له في المشيخة ولا في الفهرست إليهم طريق... وقد خطر بخاطر هذا القليل البضاعة، المجهد نفسه لإيضاح هذه الصناعة أنّه إن حصل لي طريق يكون لطريقة الشيخ رحمه الله تعالى مقوياً وقرينة للمتأخّرين والاعتبار؛ لكانت تلك الأحاديث الغير [غير] المعتبرة من هذين الكتابين معتبرة.. كنت أفكّر برهة من الزمان في هذا الأمر متقرّباً إلى الله سبحانه.. إلى أن أُلقي في روعي أن أنظر في أسانيد التهذيب والاستبصار لعلّ الله يفتح إلى ذلك باباً، فلمّا رجعت إليهما فتح الله إليّ أبواباً، فوجدت لكلّ من الأصول والكتب طرقاً كثيرة غير مذكورة فيهما [يعني: المشيخة والفهرست] أكثرها موصوفة بالصحة والاعتبار، فأردت أن أجمعها للطالبين... فنظرت أوّلاً إلى الفهرست والمشيخة فكتبت الطريق الذي يُحكم من غير خلاف بصحّته، والطريق الذي يحكم من غير خلاف بضعفه، وفي الطريق الذي كان خلافياً ولم أقدر على ترجيحه كتبت اسم الشخص الذي صار الطريق بسببه مختلفاً فيه... ثمّ كتبت تحت كلّ واحد من الطرق الضعيفة والمرسلة والمجهولة الطرق الصحيحة والحسنة والموثّقة التي وجدتها في هذين الكتابين، وأشرت إلى أنّها في أي باب وأيّ حديث من هذا الباب... وجعلت لما رأيت في المشيخة علامة (المشيخة)، ولمّا في الفهرست (ست) وفي التهذيب (يب) وفي الاستبصار (بص) وسمّيت هذا المؤلّف بتصحيح الأسانيد..»[1].

من تطبيقات التصحيح المستنبط:

إنّ معظم ما ذكره الأردبيلي في مختصر رسالته يعدّ تطبيقاً لما ورد في ديباجة رسالته، وقد اخترنا نموذجاً واحداً منها، وهو ما قاله في طريق الشيخ إلى

---

(١) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٤٧٣ ـ ٤٧٤ من الفائدة الرابعة.

الحسن بن علي الوشاء.

قال: «وإلى الحسن بن علي الوشاء:

[١] ضعيف في المشيخة، والفهرست وإليه:

[٢] صحيح في التهذيب، في باب صفة الوضوء في الحديث الثامن والخمسين.

[٣] وفي باب المياه وأحكامها في الحديث الثاني والعشرين.

[٤] وفي باب تلقين المحتضرين في الحديث الخامس والثلاثين.

[٥] وفي باب الأحداث الغير [غير] الموجبة للطهارة من أبواب الزيادات، في الحديث السادس عشر.

[٦] وفي باب صفة الوضوء من أبواب الزيادات قريباً من الآخر بثلاثة أحاديث»[(١)].

مناقشة التصحيح المستنبط:

الملاحظ في هذا المثال أنّه اشتمل على ستّة طرق.

أمّا الأوّل: فهو ما نسب إلى المشيخة والفهرست معاً.

وفيه: أنّ الشيخ لم يذكر طريقه إلى الحسن بن علي الوشاء، في المشيخة، ولم يقع حتى في أثناء عرض طرق المشيخة إلى أصحاب الكتب، وإنّما ذكر الطريق إليه في الفهرست، قال: «له كتاب، أخبرنا به عِدّة من أصحابنا، عن أبي المفضل، عن ابن بطّة، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي الوشاء»[(٢)].

---

(١) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٤٨٦ / ٤٠٣٧.

(٢) الطوسي / الفهرست: ١٠٦ / ٢٠٢ (٤٢).

وسيأتي في المبحث الرابع (الاحتمال الثاني)[١] ما يبيّن سبب نسبة الطريق المذكور إلى المشيخة على الرغم من عدم وجوده فيها.

وقد حكم الأردبيلي بضعف هذا الطريق؛ لوقوع أبي المفضل فيه؛ لأنّ الشيخ والنجاشي حكيا ضعفه عن جماعة من أصحابنا[٢].

وأمّا الطرق الأخرى المنتزعة من التهذيب، فأسانيدها كالآتي:

الثاني: «محمد بن الحسن الصّفار، عن يعقوب بن يزيد، عن الحسن بن علي الوشاء، عن داود بن زربي، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن الوضوء...»[٣].

وهذا السند صحيح لوثاقة رجاله.

الثالث: «وبهذا الإسناد [يعني: الشيخ المفيد، عن ابن قولويه] عن محمد ابن يعقوب، عن أحمد بن إدريس، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أيّوب بن نوح، عن الوشاء، عمّن ذكره، عن أبي عبدالله عليه السلام أنّه كره سؤر ولد الزنا...»[٤].

وهذا السند صحيح إلى الوشاء لوثاقة جميع من قبله.

الرابع: «أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي بن بنت الياس، عن عبد الله بن

---

(١) ٢: ٢٠٨.

(٢) الطوسي / الفهرست: ٢١٦ / ٦١٠ (٢٥)، والرجال: ٤٤٧ / ٦٣٦٠ (١١٠) باب من لم يرو عنهم عليهم السلام، والنجاشي / رجال النجاشي: ٣٩٦ / ١٠٥٩.

(٣) الطوسي / تهذيب الأحكام ١: ٨٢ / ٢١٤ (٦٣) باب (٤) صفة الوضوء والفرض منه والسنّة والفضيلة فيه.

(٤) المصدر نفسه ١: ٢٢٣ / ٦٣٩ (٢٢) باب (١٠) المياه وأحكامها وما يجوز التطهّر به وما لا يجوز.

سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: **لا بأس بدخنة كفن الميت...**»[١].

وهذا السند صحيح أيضاً.

الخامس: «أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي الوشاء، قال: سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول...»[٢].

وهذا السند صحيح.

السادس: «سعد، عن أحمد، عن الحسن بن علي الوشاء، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الدواء...»[٣].

وهذا السند صحيح أيضاً.

ومن ملاحظة ما مرّ في المثال المذكور وما تقدّم عليه من كلام الأردبيلي، يُعْلَم أنّ التصحيح المذكور يقوم على أساس أنّ من بدأ به سند التهذيب وكان طريق الشيخ إليه ضعيفاً كالحسن بن علي الوشاء، أو لم يذكر الطريق إليه، فإنّه لا يمنع ذلك من الرجوع إلى الطرق الصحيحة للشيخ المذكورة في أسانيد روايات التهذيبين التي وقع فيها الوشاء، وعدّها بمثابة الطرق للوشاء نفسه وإن ابتدأت بغيره.

وبيان الوجه في هذه المحاولة كما يظهر من منهج التصحيح المتّبع في

---

(١) المصدر نفسه ١: ٢٩٥ / ٨٦٧ (٣٥) باب (١٣) تلقين المحتضرين وتوجيههم عند الوفاة... ، وابن بنت الياس هو الوشاء.

(٢) الطوسي / تهذيب الأحكام ١: ٣٤٨ / ١٠٢٤ (١٦) باب (١٤) الأحداث الموجبة للطهارة من أبواب الزيادات في كتاب الطهارة.

(٣) المصدر نفسه ١: ٣٦٤ / ١١٠٥ (٣٥) باب (١٦) صفة الوضوء والفرض منه من أبواب الزيادات في كتاب الطهارة.

تطبيقاتها، هو أنّ الشيخ وأن تصدّى إلى بيان طريق أو أكثر في المشيخة والفهرست إلى أصحاب الكتب، إلّا أنّه كان بصدد تفصيل الطرق والتوسعة فيها، ولم يكن بصدد حصر الطرق والتأكيد على أنّ من وقع من المصنّفين في بعض الأسانيد ولم يكن مبدوءاً به السند فالرواية لم تؤخذ من كتابه، وإنّها مستثناة من طرقه إليه في المشيخة والفهرست.

ولكن هذا الوجه ضعيف. وممّا يدلّ على ضعفه.. أنّ أسانيد الروايات التي وقع فيها الوشاء ـ كما في المثال المتقدّم ـ لا تؤسّس قاعدة عامة في معرفة طريق الشيخ إليه؛ لعدم انحصارها في التهذيبين بما ذُكر في المثال، بل هناك عشرات الأسانيد التي تعدّدت فيها الوسائط مع اختلافها في التهذيب، قد وقع الوشاء فيها أيضاً. الأمر الذي يشير إلى خصوصية تلك الطرق وخروجها عن القاعدة العامّة المستفادة من المشيخة، لتعلّق كلّ طريق منها بخبره بحيث لا يمكن عدّه طريقاً لأخبار أُخر، وهذا بخلاف الطريق الداخل ضمن القاعدة؛ إذ سيكون طريقاً إلى كلّ ما رواه الشيخ ابتداءً عن الوشاء ولم يكن معلّقاً على سابقه. وحيث لم يذكر الطريق إليه في المشيخة، سيكون الرجوع إلى طريق الفهرست هو المتعيّن. وإلّا لوجب القول بتواتر طرق الشيخ إلى جميع أصحاب الأصول والكتب اعتماداً على أسانيد روايات التهذيبين؛ إذ ما من شخص واحد منهم إلّا وقد وقع في أسانيد أخبار كثيرة، ولو كانت مأخوذة كلّها من كتابه لمجرّد وقوعه في طرقها، فإنّ كثرة تلك الطرق توجب القول بتواتر كتابه، ولا أحد يقول بهذا.

والصحيح في تعيين مصادر الأحاديث المذكورة في المثال. هو أنّ الثاني منها مأخوذ من كتاب الصفّار، والثالث من كتاب الكافي وإن ابتدأ السند بالشيخ المفيد، عن ابن قولويه، عن الكليني؛ لأنّ وقوع الكليني في الإسناد مع وجود

الحديث في الكافي[١] يكفي في تعيين مصدره. والرابع والخامس من كتاب أحمد بن محمد، والأخير من كتاب سعد بن عبدالله.

وقد سبق لنا وأن ذكرنا كيفية تعيين مصادر الأحاديث المسندة[٢] والمختصرة[٣]، وبينا هناك أنّه لا يمنع من أن يكون صاحب الكتاب المبدوء به سند التهذيب قد أخذ الحديث بدوره من كتاب آخر، وهذا لا يعني تصحيح ما استنبطه الشيخ الأردبيلي بقدر ما يعني أنّ هناك ثمّة موارد قد تكون صحيحة في استنباطه، منها على سبيل المثال:

قوله: «وإلى زيد النرسي: مرسلاً، عن ابن أبي عمير في الفهرست.

وإليه: فيه الحسن بن علي الهاشمي في التهذيب في باب وجوه الصيام، في الحديث الآخِر.

وإليه موثّق في باب وصيّة الإنسان لعبده قريباً من الآخِر بسبعة أحاديث»[٤].

وهذا الحديث الموثّق رواه الشيخ في التهذيب عن «علي بن الحسن بن

---

(١) رواه الكليني عن أحمد بن إدريس، عن محمد بن خالد، عن أيّوب بن نوح، عن الوشّاء. عمّن ذكره، عن أبي عبدالله عليه السلام.
يُنظر: الكليني / فروع الكافي ٣: ١١ / ٦ باب الوضوء من سؤر الحائض والجنب واليهودي والنصراني والناصب من كتاب الوضوء.

(٢) ١: ٣٩٣ وما بعدها (الفصل السادس: دور الأسانيد في تعيين مصادر الحديث، المبحثان الأول والثاني).

(٣) ١: ٣٩٤.

(٤) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٤٩٤/ ٤١٤٦، وينظر: النوري / خاتمة مستدرك الوسائل ٦: ١٥٠ / ٢٩٨.

فضال، عن معاوية بن حكيم ويعقوب الكاتب، عن ابن أبي عمير، عن زيد النرسي، عن علي بن مزيد صاحب السابري، عن أبي عبد الله عليه السلام»[١].

وقد رواه زيد النرسي في كتابه المعروف بأصل زيد النرسي، عن علي بن مزيد بياع السابري، عن أبي عبد الله عليه السلام[٢]، ولفظه ولفظ حديث التهذيب واحد، الأمر الذي يشير إلى أنّ الشيخ وأن أخذ الحديث من كتاب ابن فضال بحسب قاعدته في المشيخة، إلّا أنّ ابن فضال قد أخذ الحديث بدوره من أصل زيد النرسي، وبهذا يكون استنباط الأردبيلي سليماً، ولكن في حدود ما رواه ابن فضال عن زيد النرسي بهذا السند فحسب؛ إذ يمكن أن يكون طريقاً للشيخ أيضاً. وقد لا يتوفّر هذا إلّا في موارد نادرة، بحيث أنّا لم نجد بعد المتابعة الحثيثة ما يمكن الإعتماد عليه في تصحيحات الشيخ الأردبيلي إلّا هذا المثال. ولهذا تعرّضت محاولة الأردبيلي إلى النقد..

وفي كتاب السيد بحر العلوم (ت /١٢١٢هـ) ما يشير إلى هذا، قال: «ولا يلزم من جواز الرجوع في المتروك من السند جوازه مع الاستقصاء، لحصول الاشتباه معه في تعيين الكتاب الذي أخرج منه الحديث، فإنّه قد يخرجه من كتب من تقدّم من المحدّثين، وقد يخرجه من كتب من تأخّر، فلا يتميّز المأخذ»[٣].

وهذا الكلام وإن أفاد الأخذ بالواسطة في تعيين مصادر التهذيب، وذكرنا ما

---

(١) الطوسي / تهذيب الأحكام ٩: ٢٢٨ / ٨٩٦ (٤٦) باب١٨ وصية الإنسان لعبده، وعتقه له قبل موته.

(٢) النرسي /كتاب زيد النرسي المعروف بأصل زيد النرسي: ١٩٤ ـ ١٩٥ /١٦٣ (١٠).

(٣) بحر العلوم / رجال السيد بحر العلوم ٤: ٧٥ من الفائدة السابعة.

فيه في محلّه[١]، إلّا أنّه أفاد هنا في عدم صلاحيّة ما استنبطه الأردبيلي من صحّة طريق الشيخ إلى أرباب الكتب من خلال وقوعهم في أسانيد روايات التهذيب أيضاً.

وفي هذا يقول أبو الهدى الكلباسي (ت / ١٣٥٦ هـ) في نقد التصحيح المعتمد على هذا الوجه: «من المعلوم إذا صحّت لنا رواية عن ثقة بوسائط موثّقين، فلا وجه لتصحيح رواية أخرى وصلت إلينا بطريق غير صحيح عن هذا الثقة بمجرّد ثبوت طريق صحيح في رواية أو روايات خاصّة. ضرورة أنّ الوسائط الثقات وسائط لخصوص ما يروون أنفسهم لا ما يروي غيرهم»[٢].

ولهذا قال السيد محسن الأعرجي الكاظمي (ت / ١٢٢٧ هـ) بعد أن عدّ طريق الشيخ إلى العمركي البوفكي مهملاً، قال: «فإن قلت: أوليس قد مرّ له إلى علي بن جعفر طرق صحيحة، والعمركي واقع في أكثرها؟ قلت: الغرض الطريق إلى كتب العمركي وما يرويه، لا خصوص ما يُروى عن ابن جعفر»[٣].

هذا.. وللسيد البروجردي (ت / ١٣٨٠ هـ) كلام مهمّ في نقد محاولة الأردبيلي ذكره في تقديمه لكتاب جامع الرواة، ولأهميّته نذكره بطوله. قال: «أما استنباط الطرق المعتبرة إلى أرباب الكتب والأصول من وقوعهم في أسانيد التهذيبين، فمنشأه: أنّه إذا رأى في سند من أسانيدهما صاحب كتاب أو أصل، استظهر أنّ الحديث المروي بذلك السند مأخوذ من كتاب هذا الرجل، وأنّ الرواة الذين توسّطوا في سنده بين الشيخ وبينه رووا هذا الحديث عنه بسبب روايتهم

---

(١) ١: ٤٢٢ و ٤٢٧ وما بعدها.

(٢) الكلباسي / سماء المقال في علم الرجال ١: ١٢٦.

(٣) الأعرجي / عُدّة الرجال ٢: ٢٣٧ من الفائدة السادسة.

لجميع ما في كتابه من الروايات، ولذلك إذا رأى أنّ الشيخ قدس سره روى عن هذا الرجل روايات أُخر وبدء بذكره في أسانيدها ولم يذكر في المشيخة والفهرست إليه طريقاً، أو ذكر إليه طريقاً ضعيفاً على المشهور، حكم بصحّتها لما وجده من الطريق الصحيح أو المعتبر إلى كتابه.

مثلاً روى الشيخ قدس سره في التهذيب، عن علي بن الحسن الطاطري قريباً من ثلاثين حديثاً، بدء بذكره في أسانيدها، وقال في المشيخة: (وما ذكرته عن علي بن الحسن الطاطري فقد أخبرني به أحمد بن عبدون، عن علي بن محمد بن الزبير، عن أبي الملك أحمد بن عمر بن كيسبة، عن علي بن الحسن الطاطري). وهذا طريق مجهول عندهم بابن كيسبة وبابن الزبير، ومقتضاه عدم اعتبار تلك الروايات.

وروى في كتاب الحجّ أربع روايات سندها هكذا: موسى بن القاسم، عن علي بن الحسن الطاطري، عن درست بن أبي منصور ومحمد بن أبي حمزة، عن ابن مسكان.. إلخ. وموسى بن القاسم ثقة، وطريق الشيخ إلى كتابه في الحجّ صحيح، فلمّا رأى المصنّف هذه الروايات الأربع، قال في مختصر الرسالة: (وإلى علي بن الحسن الطاطري: فيه علي بن محمد بن الزبير في المشيخة والفهرست. وإلى الطاطري: صحيح في التهذيب في باب الطواف قريباً من الآخر بستّة عشر حديثاً، وفي الحديث الستّين، وفي باب الخروج إلى الصفا في الحديث الحادي والستين. وإلى علي الجرمي: صحيح في باب ما يجب على المحرم اجتنابه في الحديث السادس)، انتهى.

فزعم قدّس سرّه أنّ هذه الأحاديث الأربعة كانت في كتاب علي بن الحسن الطاطري، وكان موسى بن القاسم راوياً لها ولجميع كتاب الطاطري، عنه. فحكم

بأنّ الشيخ روى كتاب الطاطري بسند صحيح، ولذلك حكم بصحّة كلّ حديث بدء الشيخ في سنده بالطاطري.

وهذا استنباط ضعيف؛ إذ كما يحتمل ذلك، يحتمل أنّه كانت هذه الروايات مأخوذة من كتاب درست ابن أبي منصور ومحمد بن أبي حمزة، أو من فوقهما، وروى موسى بن القاسم ذلك الكتاب، عن الطاطري، عن درست أو من فوقه، ولم تكن تلك الروايات مذكورة في كتاب الطاطري أصلاً، إذ ليس كلّ من روى كتاب شيخ يلزم أن يذكر أخبار كتاب ذلك الشيخ في كتاب نفسه، وعلى فرض أنّها كانت مذكورة في كتاب الطاطري، لا يلزم حينئذٍ أن يكون موسى بن القاسم روى عنه غيرها ممّا لم يكن في كتاب درست بن أبي منصور. ـ إلى أن قال ـ: وهذا الاحتمال قائم في جميع ما استنبطه من أسانيد التهذيبين»[1].

كما تعرّضت محاولة الأردبيلي للنقد من لدن بعض المعاصرين[2]، ولكنّهم لم يأتوا بشيء جديد على ما ذكره السيد البروجردي وذهبوا إلى ما ذهب إليه من سريان الاحتمال المذكور على جميع استنباطاته المذكورة في جامع الرواة. وقد بيّنا في مثال سابق[3] إمكان ثبوت صحّة بعض تلك الاستنباطات، ولو وصلتنا كتب أصحاب الأئمّة عليهم السلام في الحديث الشريف، ربّما وجدنا فيها ما يدلّ على صحّة الكثير ممّا استنبطه الأردبيلي من الطرق ونسبه إلى أصحابها.

وما ذكره السيد البروجردي وتبعه غيره عليه لا يمكن الأخذ به، هذا فضلاً

---

(١) البروجردي / مقدّمة تحقيق جامع الرواة للأردبيلي، ج١، ص: (ح، د، ذ).

(٢) يُنظر: المحسني / بحوث في علم الرجال: ٢٤٧، والسبحاني / كليات في علم الرجال: ٣٩٥ ـ ٤٠٠.

(٣) ٢: ١٧٩ ـ ١٨٠.

عن ضعف تبرير ما نسبه الأردبيلي من طرق إلى المشيخة والفهرست وهي لا توجد إلّا في أحدهما، ولم نجد لتلك النسبة تبريراً مقبولاً عند جميع من تعرّض لذلك، الأمر الذي استوجب تناولها في المبحث الآتي.

المبحث الرابع
الطرق التي نسبها الأردبيلي
إلى المشيخة والفهرست ولم تكن في أحدهما

المطلب الأوّل
الطرق المنسوبة إلى المشيخة والفهرست وهي في أحدهما

على الرغم ممّا تقدّم في قول الأردبيلي: «وجعلت لما رأيت في المشيخة علامة (المشيخة)، ولِما رأيت في الفهرست (ست)..». إلّا أنّه نسب للمشيخة والفهرست ستة وثلاثين طريقاً مع بيان الحكم على كلّ طريق، مع أنّ الشيخ لم يذكر أيّاً منها في مشيخة التهذيبين. كما نسب أيضاً ثلاثة طرق إلى الفهرست مع خلوّ الفهرست عنهما. لقد حصل هذا في مختصر رسالة الأردبيلي بصور مختلفة، حاولنا استقرائها وتصنيفها ـ بحسب ما دلّت عليه ـ على عشر فقرات. وسوف نشير في ذيل تخريج ما ذكره الأردبيلي في كلّ فقرة إلى موقعه في خاتمة مستدرك الوسائل، حيث نقل المحدث النوري (ت / ١٣٢٠ هـ) مختصر رسالة تصحيح الأسانيد من الفائدة الرابعة في جامع الرواة إلى الفائدة السادسة في خاتمة المستدرك، وقد حظيت تلك الفائدة بعناية خاصّة أثناء تحقيقنا الخاتمة المذكورة[1]، الأمر الذي يسهّل معرفة سبب حكم الأردبيلي على كلّ طريق

---

(١) شغلت الفائدة الرابعة في جامع الرواة الصفحات من: ٤٧٣، إلى: ٥٢٩ من المجلّد ←

ذكره في مختصر الرسالة. وأمّا عن الفقرات العشر، فهي:

أوّلاً ـ ما حكم بصحّته ونسبه إلى المشيخة والفهرست، ولم يكن في المشيخة:

سبعة عشر طريقاً، وهي:

١ ـ «وإلى أحمد بن محمد بن عاصم: صحيح في المشيخة والفهرست»[١].

٢ ـ «وإلى إسحاق بن عمار: صحيح في المشيخة والفهرست»[٢].

٣ ـ «وإلى حريز بن عبدالله: صحيح في المشيخة والفهرست»[٣].

٤ ـ «وإلى حُمَيْد بن المثنى: صحيح في المشيخة والفهرست»[٤].

٥ ـ «وإلى عاصم بن حُمَيْد: صحيح في المشيخة والفهرست»[٥].

٦ ـ «وإلى عبدالله بن سنان: صحيح في المشيخة والفهرست»[٦].

← الثاني، في حين شغلت ـ بتحقيقنا ـ الجزء السادس كلّه من أجزاء خاتمة مستدرك وسائل الشيعة للمحدّث النوري التي تمّ نشرها باسم مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، (سنة / ١٤١٦ هـ).

(١) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٤٧٨ / ٣٩٢٠، والطوسي / الفهرست: ٧٣ / ٨٥ (٢٣)، والنوري / خاتمة المستدرك ٦: ٥١ / ٧٠.

(٢) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٤٧٩ / ٣٩٣٧، والطوسي / الفهرست: ٥٤ / ٥٢ (١)، والنوري / خاتمة المستدرك ٦: ٥٧ / ٨٧.

(٣) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٤٨٤ / ٤٠٠٥، والطوسي / الفهرست: ١١٨ / ٢٤٩ (١)، والنوري / خاتمة المستدرك ٦: ٦ / ١٥٦.

(٤) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٤٩١ / ٤٠٩٨، والطوسي / الفهرست: ١١٤ / ٢٣٦ (١)، والنوري / خاتمة المستدرك ٦: ١٢٨ / ٢٥٠.

(٥) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٤٩٨ / ٤٢٠٢، والطوسي / الفهرست: ١٩٢ / ٤٥٣ (١)، والنوري / خاتمة المستدرك ٦: ١٧٦ / ٣٥٤.

(٦) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٥٠١ / ٤٢٤٠، والطوسي / الفهرست: ١٦٦ / ٤٣٣ (١)، والنوري / خاتمة المستدرك ٦: ١٩١ / ٣٩٢.

٧ ـ «وإلى عبيس بن هشام: صحيح في المشيخة والفهرست»[١].

٨ ـ «وإلى العلاء بن رزين: صحيح في المشيخة والفهرست»[٢].

٩ ـ «وإلى علي بن أبي حمزة البطائني: صحيح في المشيخة والفهرست»[٣].

١٠ ـ «وإلى علي بن الحكم: صحيح في المشيخة والفهرست»[٤].

١١ ـ «وإلى علي بن يقطين: صحيح في المشيخة والفهرست»[٥].

١٢ ـ «وإلى غياث بن إبراهيم: صحيح في المشيخة والفهرست»[٦].

١٣ ـ «وإلى محمد بن أسلم الجبلي: صحيح في الفهرست والمشيخة»[٧].

١٤ ـ «وإلى محمد بن سنان: صحيح في المشيخة والفهرست»[٨].

---

(١) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٥٠٣ / ٤٢٧٣، والطوسي / الفهرست: ١٩٣ / ٥٤٦ (٤)، والنوري / خاتمة المستدرك ٦: ٢٠٩ / ٤٣٢.

(٢) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٥٠٤ / ٤٢٧٨، والطوسي / الفهرست: ١٨٣ / ٤٩٩ (١)، والنوري / خاتمة المستدرك ٦: ٢٠٩ / ٤٣٢.

(٣) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٥٠٤ / ٤٢٨٣، والطوسي / الفهرست: ١٦٢ / ٤١٨ (٤٥)، والنوري / خاتمة المستدرك ٦: ٢١٠ / ٤٣٧.

(٤) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٥٠٥ / ٤٣٠٢، والطوسي / الفهرست: ١٥١ / ٣٧٦ (٣)، والنوري / خاتمة المستدرك ٦: ٢١٧ / ٤٥٦.

(٥) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٥٠٦ / ٤٣٣٥، والطوسي / الفهرست: ١٥٥ / ٣٨٨ (١٥)، والنوري / خاتمة المستدرك ٦: ٢٢٨ / ٤٨٩.

(٦) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٥٠٩ / ٤٣٨١، والطوسي / الفهرست: ١٩٦ ـ ١٩٧ / ٥٠٦ (١)، والنوري / خاتمة المستدرك ٦: ٢٤٨ / ٥٣٦.

(٧) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٥١٣ / ٤٤٣١، والطوسي / الفهرست: ٢٠٥ / ٥٨٧ (٢)، والنوري / خاتمة المستدرك ٦: ٢٧٠ / ٥٨٦.

(٨) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٥١٥ / ٤٤٦٤، والطوسي / الفهرست: ٢١٩ ـ ٢٢٠ / ٦١٩ (٣٤)، والنوري / خاتمة المستدرك ٦: ٢٨٥ / ٦١٩.

١٥ ـ «وإلى معاوية بن عمار: صحيح في المشيخة والفهرست»[١].

١٦ ـ «وإلى منصور بن حازم: صحيح في المشيخة والفهرست»[٢].

١٧ ـ «وإلى وهب بن وهب: صحيح في المشيخة والفهرست»[٣].

ثانياً ـ ما حكم بحسنه ونسبه إلى المشيخة والفهرست، ولم يكن في المشيخة:

طريق واحد، وهو:

١ ـ «وإلى محمد بن إسماعيل بن بزيع: حسن في المشيخة والفهرست»[٤].

ثالثاً ـ ما حكم بموثقيّته ونسبه إلى المشيخة والفهرست، ولم يكن في المشيخة:

طريق واحد، وهو:

١ ـ «وإلى أحمد بن محمد بن أبي نصر: صحيح ممّا أخذه من كتاب الجامع، وأمّا إلى نوادره فموثّق في المشيخة والفهرست»[٥].

---

(١) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٥١٩ / ٤٥٣٨، والطوسي / الفهرست: ٢٤٧ ـ ٢٤٨ / ٧٣٧(٢)، والنوري / خاتمة المستدرك ٦: ٣١٥ / ٦٩٢.

(٢) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٥٢٠ / ٤٥٥٢، والطوسي / الفهرست: ٢٤٥ / ٧٣٠(٢)، والنوري / خاتمة المستدرك ٦: ٣٢١ / ٧٠٦.

(٣) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٥٢٢ / ٤٥٧٩، والطوسي / الفهرست: ٢٥٦ / ٧٧٩(٣)، والنوري / خاتمة المستدرك ٦: ٣٣٣ / ٧٣٣.

(٤) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٥١٣ / ٤٤٣٣، والطوسي / الفهرست: ٢١٥ / ٦٠٥ (٢٠)، و: ٢٣٦ / ٧٠٦(١٢١)، والنوري / خاتمة المستدرك ٦: ٢٧١ / ٥٨٨.

(٥) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٤٧٨ / ٣٩١٢، والطوسي / الفهرست: ٦١ ـ ٦٢ / ٦٣ (١)، والنوري / خاتمة المستدرك ٦: ٤٧ / ٦٢.

رابعاً ـ ما حكم بكونه خلافياً ونسبه إلى المشيخة والفهرست،

ولم يكن في المشيخة:

ثلاثة طرق، وهي:

١ ـ «وإلى بكر بن محمد الأزدي: فيه ابن أبي جيد في المشيخة والفهرست»[(١)].

٢ ـ «وإلى حماد بن عثمان: طريقان: موثق. والآخر: فيه ابن أبي جيد في المشيخة والفهرست»[(٢)].

٣ ـ «وإلى محمد بن علي بن الفضل: فيه جماعة في المشيخة، وإليه صحيح في الفهرست»[(٣)].

خامساً ـ ما حكم بضعفه ونسبه إلى المشيخة والفهرست،

ولم يكن في المشيخة:

تسعة طرق، وهي:

١ ـ «وإلى إسماعيل بن أبي زياد: ضعيف في المشيخة والفهرست»[(٤)].

٢ ـ «وإلى أصبغ بن نباتة، عهد مالك الأشتر، وإلى وصيّة محمد بن الحنفية،

---

(١) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٤٨٢ / ٣٩٧٢، والطوسي / الفهرست: ٨٧ / ١٢٦ (١)، والنوري / خاتمة المستدرك ٦: ٧٢ / ١٢٢.

(٢) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٤٩٠ / ٤٠٩١، والطوسي / الفهرست: ١١٥ / ٢٤٠ (١)، والنوري / خاتمة المستدرك ٦: ١٢٥ / ٢٤٣.

(٣) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٥١٦ / ٤٤٨٥، والطوسي / الفهرست: ٢٤٠ / ٧١٣ (١٢٨)، والنوري / خاتمة المستدرك ٦: ٢٩٣ / ٦٤٠.

(٤) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٤٨٠ / ٣٩٤١، والطوسي / الفهرست: ٥١ / ٣٨ (٩)، والنوري / خاتمة المستدرك ٦: ٥٨ / ٩١.

وإلى مقتل الحسين عليه السلام: ضعيف في المشيخة والفهرست»[١].

٣ ـ «وإلى الحسن بن علي الوشاء: ضعيف في المشيخة والفهرست»[٢].

٤ ـ «وإلى حماد بن عيسى: ضعيف في المشيخة والفهرست»[٣].

٥ ـ «وإلى عامر بن جذاعة: ضعيف في المشيخة والفهرست»[٤].

٦ ـ «وإلى عبدالله بن بكير: ضعيف في المشيخة والفهرست»[٥].

٧ ـ «وإلى محسن بن أحمد: ضعيف في المشيخة والفهرست»[٦].

٨ ـ «وإلى محمد بن خالد البرقي: ضعيف في المشيخة والفهرست»[٧].

٩ ـ «وإلى ياسر الخادم: ضعيف في المشيخة والفهرست»[٨].

---

(١) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٤٨١ / ٣٩٥٨، والطوسي / الفهرست: ٨٥ ـ ٨٦ / ١١٩ (١)، والنوري / خاتمة المستدرك ٦: ٦٦ / ١٠٨.

(٢) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٤٨٦ / ٤٠٣٧، والطوسي / الفهرست: ١٠٦ / ٢٠٢ (٤٢)، والنوري / خاتمة المستدرك ٦: ١٠١ / ١٨٨.

(٣) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٤٩٠ / ٤٠٩٢، والطوسي / الفهرست: ١١٥ ـ ١١٦ / ٢٤١ (٢)، والنوري / خاتمة المستدرك ٦: ١٢٦ / ٢٤٤.

(٤) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٤٩٨ / ٤٢٠٣، والطوسي / الفهرست: ١٩٥ / ٥٥٦ (١٤)، والنوري / خاتمة المستدرك ٦: ١٧٧ / ٣٥٥.

(٥) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٥٠١ / ٤٢٣٥، والطوسي / الفهرست: ١٧٤ / ٤٦٣ (٣١)، والنوري / خاتمة المستدرك ٦: ١٨٩ / ٣٨٧.

(٦) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٥١٢ / ٤٤١٥، والطوسي / الفهرست: ٢٥٠ / ٧٥٤ (١)، والنوري / خاتمة المستدرك ٦: ٢٦٣ / ٥٧٠.

(٧) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٥١٤ / ٤٤٥٦، والطوسي / الفهرست: ٢٢٦ / ٦٣٩ (٥٤)، والنوري / خاتمة المستدرك ٦: ٢٨١ / ٦١١.

(٨) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٥٢٣ / ٤٥٩٠، والطوسي / الفهرست: ٢٦٧ / ٨٢١ (٣)، والنوري / خاتمة المستدرك ٦: ٣٤١ / ٧٤٤.

سادساً ـ ما حكم بجهالته في المشيخة وصحّته في الفهرست،

ولم يكن في المشيخة:

طريق واحد، وهو:

١ ـ «وإلى عبدالله بن مسكان: مجهول في المشيخة، وإليه صحيح في الفهرست»[(١)].

سابعاً ـ ما حكم بجهالته في الفهرست وضعفه في المشيخة،

ولم يكن في المشيخة:

طريقان، وهما:

١ ـ «وإلى معاوية بن حكيم: ضعيف. وإلى كتاب الطلاق، وكتاب الحيض، وكتاب الفرائض: مجهول في الفهرست. وإليه ضعيف في الفرائض وغيرها في المشيخة»[(٢)].

٢ ـ «وإلى طلحة بن زيد: ضعيف. وطريق آخر مجهول في الفهرست، وإليه ضعيف في المشيخة»[(٣)].

ثامناً ـ ما حكم بضعفه ونسبه إلى المشيخة، ولم يكن في المشيخة:

طريقان وهما:

١ ـ وإلى إسماعيل بن مهران: له أصل، ضعيف في الفهرست. وإلى إسماعيل

---

(١) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٥٠٢ / ٤٢٥١، والطوسي / الفهرست: ١٦٨ / ٤٤٠(٨)، والنوري / خاتمة المستدرك ٦: ١٩٥ / ٤٠٣.

(٢) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٥١٩ / ٤٥٣٦، والطوسي / الفهرست: ٢٤٧ / ٧٣٦(١)، والنوري / خاتمة المستدرك ٦: ٣١٣ ـ ٣١٤ / ٦٩٠.

(٣) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٤٩٨ / ٤٢٠٠، والطوسي / الفهرست: ١٤٩ ـ ١٥٠ / ٣٧٢(١)، والنوري / خاتمة المستدرك ٦: ١٧٥ / ٣٥٢.

ابن مهران: ضعيف في المشيخة»[١].

٢ ـ وإلى محمد بن مسعود: فيه أبو المفضّل، والقاسم بن إسماعيل في الفهرست. وإلى محمد بن مسعود العياشي: ضعيف في المشيخة»[٢].

تاسعاً ـ ما حكم بصحّته ونسبه إلى المشيخة والفهرست، ولم يكن في الفهرست:

طريقان، وهما:

١ ـ «وإلى الحسين بن سفيان البزوفري: صحيح في المشيخة والفهرست»[٣].

٢ ـ «وإلى الحسين بن محمد: صحيح في المشيخة والفهرست»[٤].

عاشراً ـ ما حكم بصحّته ونسبه إلى الفهرست، وهو وهم في الراوي:

طريق واحد، وهو:

١ ـ «وإلى عبدالله بن أبي زيد الأنصاري: صحيح في الفهرست».

كذا نقله المحدّث النوري من مختصر رسالة تصحيح الأسانيد للأردبيلي إلى الفائدة السادسة من خاتمة المستدرك»[٥]. وأمّا الموجود في مختصر الرسالة

---

(١) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٤٨١ / ٣٩٥٧، والطوسي / الفهرست: ٤٦ ـ ٤٧ / ٣٢ (٣)، و: ٥٢ / ٤١ (١٢)، والنوري / خاتمة المستدرك ٦: ٦٥ / ١٠٧.

(٢) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٥١٨ / ٤٥١٣، والطوسي / الفهرست: ٢١٥ / ٦٠٤ (١٩)، والنوري / خاتمة المستدرك ٦: ٣٠٣ / ٦٦٧.

(٣) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٤٨٨ / ٤٠٦٦ والطوسي / مشيخة التهذيب ١٠: ٨٧ ومشيخة الاستبصار ٤: ٣٣٤، والنوري / خاتمة المستدرك ٦: ١١١ / ٢١٧.

(٤) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٤٨٩ / ٤٠٧٤، والطوسي / مشيخة التهذيب ١٠: ٣٦، ومشيخة الاستبصار ٤: ٣٠٤، والنوري / خاتمة المستدرك ٦: ١١٥ / ٢٢٥.

(٥) النوري / خاتمة المستدرك ٦: ١٨٧ / ٣٨١.

المذكورة فهو بعنوان (الأنباري)، قال: «وإلى عبدالله بن أبي زيد الأنباري: صحيح في الفهرست»[١]. ولا شكّ بوحدة الراوي بكلا العنوانين، ولكنّه لم يذكر بأيّ منهما في الفهرست، بل ذكر بعنوان ثالث، وهو ما قاله الأردبيلي بعد ذلك مباشرة، قال: «وإلى عبدالله بن أحمد بن أبي زيد: صحيح في الفهرست»[٢].

وهذه العناوين الثلاثة كلّها لرجل واحد، والصحيح في ضبط اسمه هو ما ورد في العنوان الثاني عند الأردبيلي ولم يذكر في الفهرست، أعني: (عبدالله بن أبي زيد الأنباري)، وهو الموافق لما في رجال الشيخ[٣]، كذلك النجاشي وإن أورد الإسم مصغّراً بـ(عبيدالله)[٤].

ومن خلال الرجوع إليهما يعلم أنّ (أبا زيد) كنية لأحمد والد عبدالله أو عبيدالله، وعليه فما في الفهرست من وجود (بن) بين (أحمد) و(أبي زيد) فهو من زيادة الناسخ سهواً، كما استظهر ذلك العلّامة الحلي في القسم الأوّل من الخلاصة[٥]، وهو في محلّه، لكنّه أعاد ذكر المترجم له في القسم الثاني من الخلاصة بالعنوان الذي نقله المحدّث النوري عن رسالة الأردبيلي قائلاً: «عبدالله بن أبي زيد الأنصاري، روى عنه ابن الحاشر»[٦].

---

(١) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٥٠٠ / ٤٢٢٩.

(٢) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٥٠٠ / ٤٢٣٠، والنوري / خاتمة المستدرك ٦: ١٨٧ / ٣٨٢، والطوسي / الفهرست: ١٦٩ / ٤٤٥ (١٣) مع وصفه بالأنباري وتكنيته بأبي طالب.

(٣) الطوسي / الرجال: ٤٣٤ / ٦٢١٨ (٦١) باب من لم يرو عنهم عليهم السلام.

(٤) النجاشي / رجال النجاشي: ٢٣٢ / ٦١٧.

(٥) العلّامة الحلي / خلاصة الأقوال، ق١: ١٩٤ / ٦٠٨ (٢٣).

(٦) المصدر نفسه، ق٢: ٣٧٠ / ١٤٦٦ (١٢).

وبالعودة إلى رجال الشيخ يعلم أنّ هذه العبارة هي عبارة الشيخ نفسه إلّا أنّ فيها (الأنباري)، وإلى هذا يشير ابن داود في كلامه معرِّضاً بما وقع فيه العلّامة، قال: «ورأيت بعض المصنّفين قد أثبته (الأنصاري)، وإنّما هو (الأنباري)، ورأيته بخطّ الشيخ أبي جعفر رحمه الله في كتاب الرجال له كذلك»[1].

والمهمّ من كلّ هذا أنّ ما نقله النوري وما ذكره الأردبيلي أوّلاً ونسبه للفهرست ثانياً ليس فيها أصلاً.

المطلب الثاني

مبرّرات تلك النسبة

إنّ الطرق التي نسبها الشيخ الأردبيلي إلى المشيخة والفهرست، ولم تكن موجودة في المشيخة، أو الفهرست أحياناً كما مرّ في الفقرات العشر المتقدّمة؛ لابدّ وأن يكون لتلك النسبة ما يبرّرها، خصوصاً مع التفات الأردبيلي نفسه إلى خلوّ المشيخة والفهرست من بعض طرق الشيخ إلى من ابتدأ به سنده في روايات التهذيب أو الاستبصار، بدلالة قوله المتقدّم في ديباجة رسالته: «وإنّي لمّا رجعت إليهما [يعني: المشيخة والفهرست] ألفيتُ كثيراً من الطرق المورودة فيهما معلولاً على المشهور بضعف أو جهالة أو إرسال. وأيضاً رأيت الشيخ رحمه الله تعالى يروي الحديث عن أُناسٍ أُخر، وليس له في المشيخة ولا في الفهرست إليهم طريق».

ومعنى هذا وقوفه عن كثب على من ابتدأ سند الشيخ به في روايات التهذيبين ولم يذكر طريقه إليه في المشيخة والفهرست، وعلى الرغم من وضوح هذا الأمر في كلامه، إلّا أنّه لم ينبِّه في أثناء دراسة طرق الشيخ في المشيخة

---

(١) ابن داود / الرجال، ق٢: ٢٥٢ / ٢٥٩.

والفهرست وعرضها تفصيلاً على خلوّهما من أيّ طريق إلى أيّ من الأُناس الآخر الذين أشار إليهم في ديباجة رسالته، بل وجدناه على العكس من ذلك فيما نسبه للشيخ من الطرق إليهم في الكتابين كما مرّ.

هذا في الوقت الذي صرّح فيه ـكما مرّ أيضاً[١]ـ بأنّه جعل لما رآه من الطرق في المشيخة علامته المميّزة له، وكذا فعل مع ما رآه في الفهرست.

وحيث أنّ نسخ المشيخة والفهرست الواصلة إلينا واحدة ولا يوجد فيما بين نسخهما مثل هذا التفاوت، فكيف رأى تلك الطرق الكثيرة في المشيخة مع خلوّها عنها، وكذلك الحال مع بعض ما نسبه إلى الفهرست؟

وهل من مبرّرات لرفع هذا التهافت الظاهر، أوْ لَا؟

من خلال تتبّع ما نُقل من كلام الأردبيلي بشأن طرق الشيخ في المشيخة، وقفنا على ثلاثة أقوال في المسألة، وهي:

القول الأوّل ـ عدم ظهور مبرّرات تلك النسبة: وأنّه أعلم بما نقل من المشيخة، مع التأكيد على خلوّ المشيخة من ذلك.

وأوّل من ذهب إلى هذا القول هو المحدّث النوري (ت / ١٣٢٠ هـ) الذي نقل خلاصة رسالة الأردبيلي من جامع الرواة إلى كتابه (خاتمة مستدرك وسائل الشيعة)، وذلك في تعليقته على قول الأردبيلي: «وإلى إسماعيل بن مهران: ضعيف في المشيخة».

قال: «قلت: الشيخ وإن ذكره في موضعين، إلّا أنّهم اتّفقوا على اتّحادهما، ولم أجده في المشيخة، وهو أعلم بما نقل»[٢].

---

(١) ٢: ١٧٤.

(٢) النوري / خاتمة المستدرك ٦: ٦٦ ذيل الطريق / ١٠٧ من الفائدة السادسة.

وقال السيد الحكيم (ت / ١٣٨٠ هـ) بعد نقل طريق الشيخ إلى أحمد بن محمد ابن داود من الفهرست، وهو صحيح قال: «ولهذا قال الأردبيلي في رسالة تصحيح الأسانيد: إنّ طريقه إليه صحيح في الفهرست، لكن قال فيها: «والمشيخة»، وهو غير ظاهر، لِما عرفت من عدم ذكر طريقه إليه في المشيخة كما اعترف به غير واحد»[١].

وهذا القول لا يفيدنا شيئاً؛ لأنّه لم يكن بصدد بيان سبب تلك النسبة أصلاً كما هو ظاهر.

القول الثاني ـ سهو قلم الأردبيلي في تلك النسبة:

وأوّل من ذهب إلى هذا القول هو المحدّث النوري أيضاً، وكأنّه عَدَلَ عن قوله السابق، وذلك فيما نقله عن الأردبيلي في طريق الشيخ إلى أصبغ بن نباتة بأنّه ضعيف في المشيخة والفهرست، قال: «قلت: قوله: (في المشيخة). الظاهر أنّه من سهو القلم؛ لعدم وجوده فيها»[٢].

كما ذهب السيد الخوئي (ت / ١٤١٣ هـ) إلى القول بسهو قلم الأردبيلي في عدد غير قليل من تلك الموارد، كما يظهر من متابعة معجم رجال الحديث في تراجم من ذكر الأردبيلي أنّ للشيخ طريقاً إليه في المشيخة ولم يكن فيها.

فمن ذلك: قوله في ترجمة أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي: «والطريق [يعني طريق الصدوق إليه] كطريق الشيخ إليه صحيح، وليس لطريقه ذكر في المشيخة والفهرست، وقد سها قلم الأردبيلي رحمه الله في نسبة طريقه إلى المشيخة أيضاً»[٣].

---

(١) الحكيم / مستمسك العروة الوثقى ٥: ٤٦٤.

(٢) النوري / خاتمة المستدرك ٦: ٦٧ ذيل الطريق / ١٠٨ من الفائدة السادسة.

(٣) الخوئي / معجم رجال الحديث ٢: ٢٣٦ / ٨٠٠.

ومنه أيضاً: قوله في طريق الشيخ إلى بكر بن محمد الأزدي: «فطريق الشيخ إليه صحيح، وقد سها قلم الأردبيلي فذكر في طريق الشيخ إليه: ابن أبي جيد في المشيخة والفهرست. وذلك فإنّه ليس للشيخ طريق إليه في المشيخة»[١].

وهكذا الحال في عِدّة موارد أخرى من المعجم، صرّح فيها بسهو قلم الأردبيلي فيما نسبه إلى المشيخة ولم يك فيها[٢].

كما تعرّض لهذا في كتبه الفقهية أيضاً.

ففي كتاب الصلاة مثلاً صرّح بسهو قلم الأردبيلي فيما ذكره من طريق الشيخ إلى عبدالله بن مسكان في المشيخة[٣].

وقال بشأن طريق الشيخ إلى محمد بن أحمد بن داود: «وطريقه إلى الرجل مذكور في الفهرست، وهو صحيح كما نبّه عليه الأردبيلي وإن اشتبه في عطف المشيخة عليه، فقال: إنّ طريقه إليه صحيح في الفهرست والمشيخة؛ لِما عرفت

---

(١) الخوئي / معجم رجال الحديث ٣: ٣٥٦ / ١٨٦٦.

(٢) ينظر: الخوئي / معجم رجال الحديث في ترجمة كلّ من: الحسن بن محمد بن سماعة ٥: ١١٨ / ٣١٠٥، والحسين بن محمد الأشعري ٦: ٧٣ / ٣٦٠١، وحماد بن عثمان ٦: ٢١٥-٢١٦ / ٣٩٥٧، وحماد بن عيسى ٦: ٢٣٠ / ٣٩٦٢، وحُمَيْد بن زياد ٦: ٢٨٨ / ٤٠٨١، وحُمَيْد بن المثنى العجلي ٦: ٢٩٥ / ٤٠٨٨، وزرعة بن محمد الحضرمي ٧: ٢٦٣ / ٤٦٦٧، وعاصم بن حُمَيْد ٩: ١٨١ / ٦٠٥٤، وعباس بن هشام الناشري ٩: ٢٥٠ / ٦٢٠٨، وعبدالله بن مسكان ١٠: ٣٢٩ / ٧١٦١، وعلي بن يقطين البغدادي ١٢: ٢٣٧ / ٨٥٨٧، ومحمد بن أحمد بن داود القمي ١٤: ٣٣٢ / ١٠٠٩٥، ومحمد بن أسلم الجبلي ١٥: ٨٢ / ١٠٢٣١، ومحمد بن خالد البرقي ١٦: ٦٨ / ١٠٦٨٨، ومحمد بن سنان ١٦: ١٦٣ / ١٠٩١١، ومحمد بن مسعود العياشي ١٧: ٢٢٩ / ١١٧٦٨.

(٣) الغروي التبريزي / التنقيح في شرح العروة الوثقى، كتاب الصلاة الثاني (تقريراً لبحث السيد الخوئي) ١: ٤٠٢.

من خلوّ الثاني عنه. وكم له نظائر هذا الأشتباه،فأسند ما في الفهرست إلى المشيخة وبالعكس، وإليهما معاً وليس إلّا في أحدهما. وقد ظفرنا على هذا النوع من اشتباهاته ما يقرب الأربعين مورداً،والعصمة لأهلها»[١].

ويكفي أنّه صرّح في كتاب الزكاة باستقراء تلك الاشتباهات، وذلك عند تعرّضه لحديث في الزكاة رواه إسحاق بن عمار،عن أبي إبراهيم عليه السلام.

قال ـ بعد تصريحه بصحّة طريق الشيخ إلى إسحاق بن عمار ـ: «نعم، لم يتعرّض له في المشيخة، فما في جامع الرواة من أنّ طريق الشيخ إلى إسحاق بن عمار صحيح في الفهرست والمشيخة، سهو من قلمه الشريف، إذ لم يتعرّض للطريق المزبور في المشيخة، وقد أكثر الأردبيلي من هذا النوع من الاشتباه، وقد أحصيناه فبلغ تسعة وثلاثين مورداً، ذكر فيها أنّ الطريق صحيح في المشيخة والفهرست، مع أنّه مذكور في الفهرست فقط»[٢].

مناقشة القول الثاني:

ممّا يلاحظ على القول الثاني.. أنّه وأن برّر النسبة المذكورة بسهو قلم الأردبيلي رحمه الله، إلّا أنّه لم يأخذ في الحسبان امتناع وقوع تكرار السهو في نقل طرق كتاب بمقدار عدد طرق الكتاب نفسه، لأنّ مشيخة التهذيبين قد انتهت طرقها كلّها إلى واحد وأربعين شيخاً فقط، وما نسبه الأردبيلي من الطرق إلى المشيخة ولم يكن فيها ستة وثلاثين طريقاً كما فصّلناه، ومثل هذا لا يشتبه به أحد، بل لوكانت تلك النسبة إلى الفهرست وافترضنا عدم وجودها فيها،

---

(١) البروجردي / مستند العروة الوثقى، كتاب الصلاة الثاني (تقريراً لبحث السيد الخوئي) ٢: ١١٢.

(٢) البروجردي / مستند العروة الوثقى (كتاب الزكاة): ٢٢٥.

لاستبعدنا سهو الأردبيلي أيضاً وإن كانت طرق الفهرست أكثر من طرق المشيخة أضعافاً مضاعفة.

ومما يزيد هذا الاستبعاد قوة، ما ذكرناه سابقاً من أنّ الشيخ الأردبيلي لم ينبّه في أثناء عرض طرق الشيخ على عدم ورود بعضها في المشيخة أو الفهرست على الرغم من التفاته إلى خلوّهما من بعض الطرق كما صرّح بهذا في ديباجة رسالته.

وهذا يشير إلى وجود سبب آخر في تلك النسبة غير السهو والاشتباه.

والعجيب من المحدّث النوري الذي حام حول فكرة تعويض الأسانيد في الفائدة السادسة من خاتمة المستدرك كثيراً، مع وقوفه فيها على تفاصيل منهج الأردبيلي، وطريقة استنباطه لطرق الشيخ، بل وطبق هذا المنهج في تصحيح طريق الصدوق إلى محمد بن مسلم، باعتماده على أسانيد التهذيب التي وقع فيها محمد بن مسلم! وحكم بصحّة طريق الصدوق لصحّة تلك الأسانيد[1]، لم يحتمل ـ مع ذلك ـ في ما نسبه الأردبيلي من الطرق إلى المشيخة ولم يكن فيها، إمكان استنباطه على ضوء منهجه في رسالة تصحيح الأسانيد، أو من مكان آخر على أساس نفس الفكرة التي صحّح النوري بموجبها جملة من الطرق كما مرّ ويأتي أيضاً.

---

(١) النوري / خاتمة المستدرك ٥: ٢٠٤ ـ ٢٠٥ / ٢٩٨ من الفائدة الخامسة في شرح مشيخة الفقيه.

وهذا هو الوجه الثالث الذي استدلّ به المحدّث النوري على صحّة طريق الصدوق إلى محمد بن مسلم، زيادة على الطريقين الآخرين اللذَين سبق ذكرهما في المبحث الأوّل من هذا الفصل، وذلك في التطبيق الرابع من الوجه الأوّل، ٢: ١٣٦.

والظاهر.. أنّ عدم وضوح منهج الأردبيلي في استنباط الطرق الجديدة لمشيخة التهذيبين أو الفهرست، هو السبب المباشر وراء نسبة السهو إلى قلمه، وهذا هو ما وقف عنده القول الثالث في تبرير ما ذكره الأردبيلي من تلك الطرق، كالآتي:

القول الثالث ـ استنباط تلك النسبة من أسانيد روايات التهذيبين:

يمكن نسبة القول الثالث إلى السيد البروجردي، وذلك فيما يظهر من كلامه في مقدّمة تحقيق جامع الرواة، حيث لخّص فيه ما ذكره الأردبيلي في ديباجة رسالته في تصحيح الأسانيد، فقال: «قال ـ يعني الأردبيلي ـ ما محصّله بعد إلقاء الزوائد: إنّ ما ذكره علماء الرجال من طرق الشيخ قليل... فصنّفت هذه الرسالة وذكرت فيها جميع الشيوخ المذكورين في المشيخة والفهرست[1]، وذيّلت ما فيها من الطرق الضعيفة أو المجهولة بالإشارة إلى ما وجدته من الطرق الصحيحة أو المعتبرة مع تعيين موضعها، وأضفت إليهم من وجدت له طريقاً معتبراً ولم يُذكر طريقه فيهما. انتهى ما أردنا بيانه من كلامه قدّس سرّه ملخّصاً»[2].

وبموجب هذا التلخيص، يكون ما عمله الأردبيلي في مختصر رسالته ممثّلاً بثلاثة أمور وهي:

الأوّل: ذكر الشيوخ الذين انتهت إليهم طرق الشيخ في المشيخة والفهرست.

الثاني: ذكر الطرق التي استنبطها للشيخ من أسانيد روايات التهذيبين مع

---

(١) لم يذكر الأردبيلي في خلاصة رسالته جميع الشيوخ المذكورين في المشيخة والفهرست، وإنّما أهمل ذكر الكثير منهم كما بيّنا ذلك فيما تقدّم، ٢ : ١٧١، الحاشية رقم (٥).

(٢) البروجردي / مقدّمة تحقيق جامع الرواة ج١، ص: (ح ـ خ).

تعيين موضعها فيهما.

الثالث: إضافة الطرق الجديدة للشيخ التي استنبطها بنفس الطريقة إلى من لم يذكر الطريق إليه في المشيخة والفهرست.

ومعنى الأمر الثالث: أنّ الطرق التي نسبها الأردبيلي للشيخ في المشيخة والفهرست ولم تكن موجودة فيهما، هي من جملة الطرق المستنبطة من أسانيد روايات التهذيبين.

وممّا يعزّز وجود الأمر الثالث في كلام السيد البروجردي أنّه لم يقل بسهو قلم الأردبيلي في أيّ من الموارد التي نسبها للمشيخة والفهرست ولم تكن في أحدهما، مع علمه الأكيد بذلك لأنّه هو من اضطلع بمهمّة طبع الكتاب وتصحيحه.

مناقشة القول الثالث:

إنّ تبرير ما نسبه الأردبيلي من الطرق إلى المشيخة والفهرست مع وجوده في أحدهما، لاسيّما فيما نسبه إلى المشيخة وكان في الفهرست، على أساس استنباطه من أسانيد روايات التهذيبين، لا يوجد ما يدلّ عليه في كلام الأردبيلي، بل الموجود خلافه، حيث صرّح ـ كما مرّ في ديباجة رسالته ـ بأنّ الشيخ روى عن أناس لم يبيّن طريقه إليهم لا في المشيخة ولا في الفهرست، وإنّ الكثير من طرق الفهرست معلول، ولهذا نظر في أسانيد روايات التهذيبين، فوجد فيها طرقاً كثيرة صحيحة ومعتبرة إلى أصحاب الكتب والأصول الذين روى عنهم الشيخ، وكان الطريق إليهم ضعيفاً في المشيخة والفهرست أو لم يذكر فيهما أصلاً، وأنّه جعل لما رآه في أيّ من كتب الشيخ الأربعة (المشيخة والفهرست والتهذيبين) علامته المميّزة له.

وليس في هذا الكلام ما يدلّ على إضافته إلى المشايخ المذكورين في

المشيخة والفهرست من وجد له طريقاً معتبراً ولم يذكر فيهما، ويؤكّد هذا اشتراطه تعيين كلّ طريق رآه أو استنبطه بتعيين اسم الكتاب الذي وجده فيه. وهو لم يشر في جميع ما نسبه إلى المشيخة أو الفهرست، بأنّ بعضه ـ مثلاً ـ كان مستنبطاً من أسانيد روايات الشيخ نفسه في التهذيبين.

وهذا يكفي في ضعف التبرير المذكور في القول الثالث.

نعم.. ربّما يحتمل عدوله عن الشرط المذكور، أو غفلته عنه فيما نسبه إلى المشيخة والفهرست ولم يكن في أحدهما، أو تأويله بالشكل الذي ينسجم فيه مع التبرير المذكور، كأنّ يكون مراده بما رآه من الطرق في المشيخة والفهرست، على نحوين:

أحدهما: ما رآه فيهما رأي العين، كما هو الحال في أكثر ما نسبه إلى المشيخة والفهرست، وهو فيهما.

والآخر: ما رآه في قلبه، ووجده ـ باستنباطه من أسانيد الروايات ـ صالحاً للمشيخة، أو الفهرست؛ ولهذا نسب بعض الطرق إليهما، وهي موجودة في أحدهما فقط.

وعليه.. فقوله ـ مثلاً ـ: «وإلى فلان: صحيح في المشيخة والفهرست» مع وجوده في الفهرست دون المشيخة، يعني: أنّ ما نسبه للمشيخة في مثل هذا لا يعارض شرطه المذكور، لأنّ رؤيته له من النحو الثاني المستنبط من الأسانيد.

وربّما يُؤَيَّد ذلك بعدم ذكر الأردبيلي رسالته بتمامها لسعتها وكثرة الطرق المستنبطة فيها، وإنّما أورد مختصرها في الفائدة الرابعة من فوائد جامع الرواة[1]، ولهذا نراه في بعض الموارد يشير إلى أصل الرسالة كقوله في آخر طريق الشيخ

---

(١) صرّح بهذا بعد نقله ديباجة رسالته كاملة في جامع الرواة ٢: ٤٧٤.

إلى حماد بن عيسى: «وإليه متواتر على ما بيّناه في تصحيح الأسانيد»[١]، ومثل هذا ما قاله في آخر طريق الشيخ إلى زرارة أيضاً[٢]. ولو وصلت إلينا الرسالة المذكورة كاملة، ربّما وقفنا فيها على ما يؤيِّد ذلك.

وكلّ ما ذُكِرَ في هذا الاحتمال فيه نظر؛ لأنّ طرق الشيخ التي استنبطها الأردبيلي ونسبها للمشيخة والفهرست، وهي في أحدهما فقط، إمّا أن يكون قد حكم بصحّتها، أوْ لَا.

فإن كانت صحيحة، كقوله ـ مثلاً ـ: «وإلى فلان: صحيح في المشيخة والفهرست»، يلزم منه ـ تبعاً لمنهجه الذي استقرأناه ـ خلوّ الفهرست من الطريق المذكور إلى فلان أيضاً، وأمّا مع وجوده في الفهرست ـ كما هو الحال فيما نسبه إلى المشيخة والفهرست ولم يكن في المشيخة ـ فإنّه لا يحتاج إلى استنباط طريق المشيخة؛ لأنّ منهجه في رسالته يقوم على أساس اتّباع الخطوات التالية، وهي بحسب تسلسلها:

الخطوة الأولى: تقديم طرق الشيخ في المشيخة والفهرست إلى أصحاب الكتب على أيّ شيء آخر.

الخطوة الثانية: بيان درجة اعتبار ما ذكره من الطرق في الخطوة الأولى.

الخطوة الثالثة: استنباط الطرق الجديدة للشيخ من أسانيد روايات التهذيبين.

والملاحظ أنّه بعد الخطوة الثانية ينظر في درجة اعتبار الطريق، فإن وجده صحيحاً في المشيخة أو في الفهرست أو فيهما معاً، فإنّه لا ينتقل إلى الخطوة

---

(١) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٤٩٠ / ٤٠٩٢.

(٢) المصدر نفسه ٢: ٤٩٣ / ٤١٣١.

الثالثة أبداً؛ لأنّ صحّة الطريق المنسوب إلى الشيخ بهذا الفرض، إمّا أن تكون إلى المشيخة دون الفهرست، أو العكس، أو إلى الإثنين معاً، ولا رابع في المقام، وحينئذٍ لا يذيّل الأردبيلي تلك النسبة ـ على أيّ تقدير كانت ـ بالخطوة الثالثة وهي ـ كما مر ـ بيان الطرق الصحيحة المستنبطة من الأسانيد، بل يكتفي بصحّة الطريق كيفما اتّفق وجوده، ولم يخالف ذلك في جميع ما حكم بصحّته من الطرق ونسبه إلى المشيخة أو الفهرست أو إليهما معاً إلّا ما يظهر في مورد واحد فقط اشتباهاً، وهو ما قاله في طريق الشيخ إلى السيد الحميري، قال: «وإلى السندي محمد: (أخباره تأليف الصولي) صحيح في الفهرست. وإليه صحيح في التهذيب في باب آداب الأحداث الموجبة للطهارة قريباً من الآخر بسبعة عشر حديثاً، وفي باب تطهير الثياب في الحديث الرابع»[١].

ووجه الاشتباه في ذلك ـ وهو ما بيّناه في تحقيق خاتمة المستدرك[٢] ـ أنّ الطريق إلى أخباره تأليف الصولي لا صلة له بالسندي بن محمد، بل هو للسيد بن محمد المعروف بالسيد الحميري كما في فهرست الشيخ[٣]، والطريقان المستنبطان من التهذيب بعد الطريق المذكور لا صلة لهما بالسيد الحميري؛ لأنّهما من موارد السندي بن محمد في التهذيب، والذي كان طريق الشيخ إليه ضعيفاً في الفهرست كما نبّه على ذلك الأردبيلي[٤].

وعليه، فالخلط المذكور بين موارد الإثنين قد يوحي بظاهره لمن لا يعيه

---

(١) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٤٩٦ / ٤١٧٤.
(٢) النوري / خاتمة المستدرك ٦: ١٦٣ / ٣٢٦.
(٣) الطوسي / الفهرست: ١٤٤ / ٣٥٠ (١٥).
(٤) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٤٩٦ / ٤١٧٣.

مخالفة الأردبيلي لمنهجه والحال ليس كذلك، حيث أنّ مجموع ما نسبه إلى المشيخة أو الفهرست أو لهما معاً وحكم بصحّته قد بلغ مائة وستّة وثلاثين طريقاً فقط[1] ولم يعقّب على أيّ منها بشيء يذكر من الطرق التي استنبطها من أسس التهذيبين.

وفي هذا دليل واضح على اكتفاء الأردبيلي بالطريق الصحيح سواء كان في المشيخة أو الفهرست أو فيهما معاً في جميع ما ذكره في رسالته. وهذا يعني عدم حاجته إلى استنباط الطريق الصحيح إلى المشيخة ما دام موجوداً في الفهرست كما هو الحال في جميع ما نسبه إليهما مع خلوّ المشيخة منه، وهذا يكفي في بطلان الاحتمال المذكور.

هذا، وأمّا لو كان الطريق المنسوب إليهما غير صحيح وهو لا يوجد إلّا في أحدهما، كما في الافتراض الآخر، فلا يمكن القول باستنباطه لمن هو ليس فيه

---

(١) ينظر أرقام هذه الطرق في خاتمة المستدرك كالآتي: ٨ و١٨ و١٩ و٢٠ و٢٥ و٣٠ و٣٣ و٣٧ و٣٩ و٤٨ و٥٠ و٥٣ و٥٧ و٦٢ و٦٣ و٦٤ و٦٥ و٦٧ و٧٠ و٧٣ و٧٥ و٨١ و٨٧ و١٠٦ و١١٣ و١٢٣ و١٣٦ و١٣٧ و١٤١ و١٥٣ و١٥٦ و١٦٣ و١٧٠ و١٨٣ و١٩٣ و٢٠١ و٢١٦ و٢١٧ و٢٢٥ و٢٢٩ و٢٤٥ و٢٤٨ و٢٥٠ و٢٥٣ و٢٦١ و٢٧٦ و٢٨٤ و٢٩٥ و٣٠٠ و٣٠٨ و٣٢٦ و٣٣٣ و٣٤٩ و٣٥١ و٣٥٤ و٣٥٩ و٣٦٤ و٣٧٧ و٣٧٩ و٣٨٠ و٣٨١ و٣٨٢ و٣٨٩ و٣٩٢ و٤٠١ و٤٠٣ و٤٠٥ و٤١٩ و٤٢٦ و٤٢٧ و٤٣٢ و٤٣٥ و٤٣٧ و٤٤٣ و٤٤٤ و٤٤٧ و٤٥١ و٤٥٥ و٤٥٦ و٤٥٧ و٤٥٨ و٤٧٥ و٤٨٣ و٤٨٧ و٤٨٩ و٤٩٠ و٥٠٧ و٥١٥ و٥٣٦ و٥٣٩ و٥٤٢ و٥٥٤ و٥٦٠ و٥٧٢ و٥٧٨ و٥٧٩ و٥٨٠ و٥٨٣ و٥٨٦ و٥٩٧ و٦٠٢ و٦٠٣ و٦١٤ و٦١٩ و٦٢٤ و٦٢٨ و٦٣٠ و٦٣٤ و٦٣٦ و٦٤٠ و٦٤١ و٦٤٧ و٦٤٨ و٦٥١ و٦٥٧ و٦٧٤ و٦٧٦ و٦٨٧ و٦٨٨ و٦٩٢ و٦٩٤ و٧٠٦ و٧١٣ و٧١٧ و٧٢١ و٧٢٧ و٧٣٣ و٧٤٠ و٧٤٥ و٧٥٢ و٧٥٣ و٧٥٧ و٧٧٢ و٧٨٩ و٨١٠ و٨٢٧.

أيضاً، لأنّ من منهجه ـ كما ذكرنا ـ تقديم طرق المشيخة والفهرست على الطرق المستنبطة، فإذا رأى الطريق إلى شخص غير صحيح كما لو كان حسناً أو موثّقاً أو مختلفاً فيه أو ضعيفاً، فإنّه ينتقل إلى الخطوة الثالثة، محاولاً فيها إستنباط الطرق الصحيحة إليه من الأسانيد، ثمّ يذيّل بها الطريق غير الصحيح إليه في المشيخة والفهرست أو في أحدهما. وحينئذٍ لا يبقى مجال للقول بانّ الطريق الضعيف المنسوب إلى المشيخة والفهرست وهو لا يوجد في المشيخة ـ مثلاً ـ قد استنبطه من أسانيد الروايات بعد تذييله بالطرق الصحيحة المستخرجة من تلك الأسانيد؛ إذ لا معنى لاستنباط الطريق الضعيف من الأسانيد مع وجود الصحيح في تلك الأسانيد على ضوء منهج الأردبيلي.

وبهذا يتبيّن ضعف المبرّر المذكور في القول الثالث:

المطلب الثالث

ما نحتمله في تبرير تلك النسبة

من خلال فحص وتدقيق الطرق التي نسبها الشيخ الأردبيلي إلى المشيخة ولم تكن موجودة فيها، وكذلك مع الطرق المنسوبة إلى الفهرست كما تقدّم بيانها، وجدنا احتمالين لتبرير ذلك، وكلّ منهما يعتمد على فكرة تعويض الأسانيد المستفادة من كلام الشيخ في المشيخة، والتي تمّ بموجبها تصحيح جملة من الأسانيد بوجوه وصور عديدة كما مرّ ويأتي في تطبيقاتهم لتلك الفكرة، وهما:

الاحتمال الأوّل ـ تتميم طرق المشيخة من الفهرست، وبالعكس:

ويمكن القول بهذا الاحتمال على أساس أنّ نسبة الطريق الموجود في أحد الكتابين (المشيخة والفهرست) إلى الآخر الذي لم يُذكر فيه، لها ما يبرّرها من

كلام الشيخ نفسه الذي أجمل طرقه إلى أصحاب الكتب في المشيخة، واقتصر على ذكر اليسير منها ثمّ أحال إلى طرق الفهرست لمعرفة التفاصيل وكذلك إلى فهارس الشيوخ كما تقدّم؛ ولهذا نرى بعض من سبق الأردبيلي أو عاصره قد نحى هذا المنحى كما سيأتي في الفصل الثالث من هذا الباب؛ إذ عدّوا طرق الشيخ في الكتابين بمثابة ما لو كانت في كتاب واحد، وهم في عملهم هذا وإن لم ينسبوا طرق الفهرست إلى المشيخة أو العكس إلّا أنّ بيانهم للطرق الصحيحة إلى روايات التهذيبين، مع عدم وجود بعضها في المشيخة، وخلوّ الفهرست من بعضها الآخر مع سكوتهم عن التصريح بأخذ هذا الطريق من هذا الكتاب أو ذاك، دليل واضح على صحّة تتميم طرق أحد الكتابين من طرق الكتاب الآخر.

وقد يُؤَيَّد احتمال أخذ الأردبيلي ما نسبه إلى المشيخة ولم يكن موجوداً فيها من الفهرست، كون حكمه على ما نسبه من الطرق إليهما ـ ولم يكن إلّا في الفهرست ـ واحداً، وذلك إمّا بالصحّة أو الضعف غالباً.

هذا مع علمنا بتفاوت درجة اعتبار طرق الشيخ في الكتابين، فالضعيف من طرقه في المشيخة ـ مثلاً ـ قليل جدّاً، بينما الضعيف في الفهرست أكثر من الصحيح فيها بكثير، وهذا التفاوت بين حال طرق الكتابين وانعدامه ـ تقريباً ـ فيما نسب إليهما ولم يكن إلّا في أحدهما، وهو الفهرست غالباً، يشير إلى احتمال تتميم طرق المشيخة من الفهرست.

ولو تمّ هذا الاحتمال لصحّت تلك النسبة، ولكنّه احتمال ضعيف لسببين، وهما:

الأوّل: وجود طرق كثيرة في الفهرست لم تذكر في المشيخة، وقد نسبها الأردبيلي في مختصر رسالته إلى الفهرست فقط، ولو كان الاحتمال المذكور

صحيحاً، فلماذا لم ينسب إلى المشيخة ما سكت عليه بعد نسبته إلى الفهرست، على الرغم من عدم وجوده في المشيخة، وذلك في موارد هي أكثر بكثير من الموارد التي نسبها إليهما ولم تذكر إلّا في الفهرست؟

الثاني: عدم تطابق حكمه على ما نسبه من الطرق إلى المشيخة والفهرست مع خلوّ المشيخة منه، وذلك في ثلاثة موارد حسبما أحصيناه كما ستأتي في الاحتمال الثاني. ولو كان ما نسبه إلى المشيخة مأخوذاً من الفهرست لما اختلفت درجة اعتبار طريق الشيخ في أيّ منهما.

وبعبارة أخرى.. إنّ اختلاف حكم طريق الشيخ في أحد الكتابين عنه في الآخر، يشير إلى وجود طريقين، بينما تشير دلالة الاحتمال المذكور إلى وجود طريق واحد في أحد الكتابين وإن نُسب للآخر.

وبهذا يتبيّن انّ الاحتمال المذكور ـ وهو ممّا لم يذكره احد ـ لا يمكن الركون إليه.

الاحتمال الثاني ـ اكتشاف الطريق بتطبيق وجوه فكرة التعويض:

تقدّم في الفصلين الأوّل والثاني من هذا الباب ما يدلّ على اتّساع تطبيقات فكرة تعويض الأسانيد، بحيث شملت وجوهاً شتّى من التصحيح، وقد حصل الكثير منها على يد جملة من العلماء الذين سبقوا الشيخ محمد بن علي الأردبيلي (ت / ١١٠٠هـ) أو عاصروه، نظير ما مرّ في تطبيقات المحقّق الأردبيلي أحمد بن محمد (ت / ٩٩٣هـ)، والسيد محمد بن علي الموسوي (ت / ١٠٠٩هـ)، والشيخ حسن نجل الشهيد الثاني (ت / ١٠١١هـ)، والقهبائي (ت /١٠١٦هـ)، وعبدالنبي الجزائري (ت / ١٠٢٧هـ)، والميرزا الأسترآبادي محمد بن علي (ت /١٠٢٨هـ)، والشيخ محمد (ت / ١٠٣١هـ) وغيرهم ممّن ذكرنا وصولاً إلى زمان المجلسي

الثاني (ت / ١١١١هـ) المعاصر للشيخ الأردبيلي.

فما المانع إذن من تأثّر الشيخ الأردبيلي بآرائهم وتطبيقاتهم، واستخدامه نفس أساليبهم في اكتشاف الطرق التي لم يذكرها الشيخ إلى من روى عنهم بصورة التعليق في التهذيبين؟ أو تعميمها لتشمل منهجه في استنباط الطريق إلى المشيخة من أسانيد التهذيبين، ولكن لا بنحو الاستقلال عن طرق الفهرست، بل بأسلوب جديد آخر يجمع بين التطبيقات السابقة للفكرة من جهة، وبين اكتشاف الطريق على ضوء منهجه في استنباط الطرق من الأسانيد من جهة أخرى.

وعليه.. فإذا ابتدأ سند حديث للشيخ في التهذيبين بزيد ـ مثلاً ـ ولم يُذْكَر الطريق إليه في المشيخة، وَذُكِر في الفهرست، فاكتشاف الطريق إليه في المشيخة بناء على تأثّره بمنهج من سبقه أو تعميمه، يكون في احدى صورتين، وهما:

الأولى: أن ينظر إلى راوي كتاب زيد في الفهرست، أو في غيره كرجال النجاشي، أو مشيخة الفقيه، إذ لعلّ الشيخ ذكر طريقاً صحيحاً إليه في المشيخة.

الثانية: ملاحظة وقوع راوي كتاب زيد في بعض الأسانيد الصحيحة في التهذيبين.

وعلى الأولى يكون طريق الشيخ إلى كتاب زيد صحيحاً في المشيخة وإن لم يُذْكَر فيها؛ بناء على صحّة طريقه إلى راوي كتاب زيد في المشيخة، وهذا أقرب ما يكون إلى تطبيقاتهم بتصحيح الطريق إلى صاحب كتاب بصحّة الطريق إلى من روى عنه كتابه سواء رواه عنه مباشرة أو بالواسطة، وقد مرّ تفصيلها[1].

وعلى الثانية كذلك بناء على منهج الأردبيلي في استنباط الطرق من الأسانيد ولكن مع ملاحظة طريق الفهرست أيضاً.

---

(١) ٢: ٨٧ و ١١١ و ١٢٥.

تطبيقات الاحتمال الثاني:

لبيان كيفية تحصيل طريق الشيخ الذي لم يذكره في المشيخة أو الفهرست، بغضّ النظر عن صحّة ذلك أو عدمه[١]، سنقوم بتطبيق الاحتمال الثاني على بعض الطرق التي نسبها الأردبيلي إلى المشيخة والفهرست مع وجودها في أحدهما. كما مرّ في تصنيفها على الفقرات العشر السابقة، كالآتي:

فمن أمثلة ما حكم بصحّته ونسبه إلى المشيخة والفهرست، مع وجوده في الفهرست فقط:

١ ـ طريق الشيخ إلى أحمد بن محمد بن عاصم المعروف بالعاصمي:

وللعاصمي هذا كتابان في رجال النجاشي، وراويهما هو الحسين بن علي بن سفيان البزوفري، عنه[٢] وطريق الشيخ إلى البزوفري صحيح في المشيخة[٣] وربّما استُخْرِج للشيخ بهذا طريق صحيح إلى العاصمي في المشيخة.

ووجه آخر: وهو أنّ العاصمي من مشايخ الكليني بلا خلاف، وطريق الشيخ إلى الكليني عام وصحيح في المشيخة والفهرست[٤] لوحدة رجاله في الطريقين، وإن صرّح بعمومه في الفهرست فقط، ومن وصل طريق الشيخ إلى الكليني

---

(١) ليس بالضرورة أن نرى صحّة الأمثلة المساقة لتبرير النسبة المذكورة على ضوء الاحتمال الثاني، وأن صَلُحت لذلك بلحاظ وجود نظائرها في التطبيقات السائدة في عصر الأردبيلي، وهذا لا يعني رفضها جميعاً لوجود الصحيح فيها، ويمكن معرفة موقفنا منها بملاحظة مناقشاتنا لنظائرها المذكورة في تطبيقات فكرة تعويض الأسانيد في هذا الباب.

(٢) النجاشي / رجال النجاشي: ٩٣ ـ ٩٤ / ٢٣٢.

(٣) الطوسي / مشيخة التهذيب ١٠: ٨٧.

(٤) المصدر نفسه ١٠: ٥ ـ ٢٩.

بشيخه العاصمي، يصحّ طريقه إليه في المشيخة.

٢ ـ طريقه إلى إسحاق بن عمار:

ولإسحاق بن عمار كتاب رواه عنه صفوان بن يحيى في مشيخة الفقيه[١]، وطريق الشيخ في المشيخة والفهرست صحيح وعام إلى صفوان[٢]، ويعلم عموم الطريق من وحدة الراوي لكتب صفوان في الكتابين وإن صرّح بعموم الطريق في الفهرست دون المشيخة، وربّما استُخْرج من ذلك طريق صحيح إلى إسحاق في المشيخة.

٣ ـ طريقه إلى حميد بن المثنى:

وراوي كتابه في الفهرست هو صفوان بن يحيى أيضاً، والكلام فيه كالكلام في سابقه.

٤ ـ طريقه إلى عبيس بن هشام:

وفي أسانيد التهذيب: «محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن عبيس بن هشام»[٣]، وهذا سند صحيح إلى عبيس بن هشام. وطريق الشيخ إلى محمد بن أحمد بن يحيى صحيح في المشيخة[٤]، ومن وصله بهذا السند، يكون ـ على ضوء منهج استنباط الأردبيلي ـ طريقاً لعبيس بن هشام.

ووجه آخر .. وهو أنّ راوي كتب محمد بن الحسين (والمراد به:

---

(١) الصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ٦.

(٢) الطوسي / مشيخة التهذيب ١٠: ٦٩، والفهرست: ١٤٦ ـ ١٤٧ / ٣٥٦ (١).

(٣) الطوسي / تهذيب الأحكام ٧: ٤٥٨ / ١٨٣٣ (٤١) باب ٤١ من الزيادات في فقه النكاح.

(٤) الطوسي / مشيخة التهذيب ١٠: ٧١ ـ ٧٢.

ابن أبي الخطّاب) في الفهرست ورجال النجاشي هو الصفار[١]، وللشيخ طريق صحيح إلى الصفار في المشيخة[٢] وربّما يُستخرَج للشيخ بذلك طريق إلى عبيس في المشيخة.

ومن أمثلة الطرق الضعيفة التي نسبها إلى المشيخة والفهرست وهي لا توجد إلّا في الفهرست:

١ ـ طريقه إلى إسماعيل بن أبي زياد مسلم السكوني:

وقبل بيان تحصيل هذا الطريق وغيره من طرق الفهرست الضعيفة من المشيخة ونسبته إليها مع عدم وجوده فيها، نقول:

قد يكون الطريق الضعيف ضعيفاً في أوّله أو وسطه أو آخره، وذلك بحسب وقوع الواسطة الضعيفة فيه، والتطبيقات السابقة لم تلاحظ في تصحيح الطرق الضعيفة موقع الضعف في الطريق غالباً، ولهذا بقيت معظم الطرق الضعيفة على ضعفها إذ لم تطالها فكرة التصحيح إلّا نادراً.

والتنبيه على هذا الأمر لابدّ منه في مقام التماس العذر لما نسبه الأردبيلي من الطرق الضعيفة إلى المشيخة مع عدم وجودها فيها، لأنّ استنباط بعضها ونسبته إلى المشيخة سيكون ممكناً بملاحظة أسلوب تصحيح الطرق الضعيفة التي يمكن تصحيحها على ضوء فكرة تعويض الأسانيد، ولهذا سنكتفي هنا ببيان كيفية تحصيلها كمبرّر لتلك النسبة، بغضّ النظر عن صحّتها أو عدمها، وذلك بعرض بعض النماذج التي سبق تفصيلها، وأولّها طريق الشيخ إلى إسماعيل بن

---

(١) الطوسي / الفهرست: ٢١٥ / ٦٠٧ (٢٢)، والنجاشي / رجال النجاشي: ٣٣٤ / ٧٩٧.

(٢) الطوسي / مشيخة التهذيب ١٠: ٧٣.

أبي زياد السكوني المتقدّم في الفقرة (خامساً)[١].

إنّ هذا الطريق الذي وصفه الأردبيلي بالضعف ونسبه إلى المشيخة والفهرست مع خلوّ المشيخة منه، قد يكون سبب نسبته إلى المشيخة، هو كون راوي كتاب السكوني في الفهرست هو الحسين بن يزيد النوفلي الضعيف، ولهذا ضعّف الطريق به إذ ابتدأ بابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن إبراهيم بن هاشم، عن النوفلي، عن إسماعيل بن أبي زياد[٢].

على أنّ طريق الصدوق في مشيخته وطريق النجاشي في رجاله إلى إسماعيل هذا هو من رواية إبراهيم بن هاشم، عن النوفلي، عنه أيضاً[٣].

وعلى هذا يكون الضعف في الطريق المذكور قد وقع في آخره.

ومن العودة إلى التطبيقات السابقة نرى أنّ مثل هذا الطريق لا يمكن تصحيحه ولا استنباط طريق صحيح اخر منه إلى السكوني في المشيخة في صورة ضمّه ـ مثلاً ـ إلى طريق الشيخ في المشيخة إلى من روى كتاب السكوني عنه بالواسطة وهو إبراهيم بن هاشم، لعدم ذكر الشيخ طريقه إلى النوفلي في المشيخة؛ إذ سيبقى الطريق المستنبط ـ بهذا الأسلوب ـ ضعيفاً أيضاً، لحاجة ربط الطريق المستنبط للمشيخة بالسكوني بواسطة أخرى غير النوفلي الضعيف، وحيث انحصرت رواية كتاب السكوني بالنوفلي؛ لذا كان الطريق المكتشف إليه في المشيخة ضعيفاً، ولهذا قال الأردبيلي بضعف الطريق إليه في المشيخة والفهرست.

---

(١) ٢: ١٨٩ / الفقرة: (خامساً / ١).

(٢) الطوسي / الفهرست: ٥١ / ٥٨ (٩).

(٣) الصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ٥٥ ـ ٥٦، والنجاشي / رجال النجاشي: ٢٦ / ٤٧.

٢ ـ طريق الشيخ إلى طلحة بن زيد:

قال الصدوق: «وإلى طلحة بن زيد: ضعيف وطريق آخر مجهول في الفهرست. وإليه ضعيف في المشيخة» مع أنّه لم يُذكَر في المشيخة.

ويُلاحَظ في هذا: أنّ الشيخ قد ذكر طريقين إلى كتاب طلحة بن زيد في الفهرست، وهما:

الأوّل: من رواية محمد بن سنان، عنه.

الثاني: من رواية القاسم بن إسماعيل القرشي، عنه[1].

والأوّل ضعيف بمحمد بن سنان، والثاني مجهول بالقرشي، فالطريقان ضعيفان على كلّ حال.

واكتشاف طريق صحيح للشيخ إلى طلحة بن زيد في المشيخة متعذّر، حيث لا ينتج من صحّة طريق الشيخ في المشيخة إلى من روى كتاب طلحة بن زيد بالواسطة في طريقي الفهرست، صحّة طريقه إلى طلحة في المشيخة، إذ سيبقى الطريق المكتشف بهذا الأسلوب ضعيفاً، والكلام فيه ونظائره كالكلام في سابقه.

فلا سهو إذن في الحكم بضعف جملة من الطرق المماثلة لهذا مع نسبتها إلى المشيخة، وإن لم تكن موجودة فيها.

وأمّا عن الطرق التي وقع الضعف في وسطها في الفهرست مع نسبتها إلى المشيخة ولم تكن فيها:

فهي: طريق الشيخ إلى كتب: إسماعيل بن مهران، والحسن بن علي الوشاء، وحماد بن عيسى، وعبدالله بن بكير، والحسن بن أحمد، ومحمد بن خالد البرقي، وياسر الخادم كما سبق تفصيلها.

---

(١) الطوسي / الفهرست: ١٤٩ ـ ١٥٠ / ٣٧٢ (١).

والسبب في ضعفها، كونها من رواية أبي المفضل الشيباني، بإسناده، عنهم.

وأبو الفضل وأن لم يذكر الشيخ طريقاً إليه في المشيخة، إلّا أنّه وقع في طريقين من طرقها، وهما: أحد طرق الشيخ إلى الكليني[١]، وأحد طرقه إلى يونس بن عبدالرحمن[٢].

وهذا وإن لا يمكن عدُّه طريقاً للشيخ إلى أبي المفضل، إلّا أنّ بعضهم يرى ذلك، كالمحدّث النوري، كما يتّضح من تعليقته على قول الأردبيلي: «وإلى عبيدالله بن أبي رافع؛ فيه مجاهيل في الفهرست».

قال: «قلت: في النجاشي إلى كتابه طرق كثيرة، ويظهر منه أنّه من الكتب المعروفة والأصول المشهورة»[٣].

والنجاشي لم يترجم لعبيدالله بن أبي رافع في رجاله أصلاً حتى تكون طرقه إلى كتابه كثيرة، بل وقع عبيدالله هذا ثلاث مرّات في ترجمة أبيه أبي رافع في رجال النجاشي.

الأولى: في طريقه إلى نزول الآية ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ...﴾[٤].

الثانية: في طريقه إلى حديث أم كلثوم بنت أمير المؤمنين علي عليه السلام.

الثالثة: في طريقه إلى كتاب أبيه أبي رافع المعروف بكتاب السنن والأحكام والقضايا.

نعم، طرق النجاشي كثيرة إلى أبيه أبي رافع، وإلى أخيه علي بن أبي رافع،

---

(١) الطوسي / مشيخة التهذيب ١٠: ٢٣.

(٢) المصدر نفسه ١٠: ٨٤.

(٣) النوري / خاتمة المستدرك ٦: ٢٠٥ / ٤٢٤ من الفائدة السادسة.

(٤) سورة المائدة: ٥ / ٥٥.

لا إليه[١].

ومع هذا فقد جعل النوري الطرق التي وقع فيها عبيدالله بن أبي رافع طرقاً إليه.

كما أنّ الأردبيلي يرى ذلك أيضاً، بدليل ما مرّ من استنباطاته لطرق الشيخ إلى أصحاب الكتب لمجرّد وقوعهم في أسانيد روايات التهذيبين.

وعليه سيكون طريق المشيخة المكتشف إلى إسماعيل بن مهران وغيره ممّن ذكرناه، مأخوذاً من المشيخة نفسها؛ لوقوعه في بعض طرقها، وسبب ضعفه مروره بأبي المفضل أيضاً، ومن هنا حكم بضعفها في المشيخة.

والحقّ أنّه يمكن ـ وعلى ضوء التطبيقات السابقة ـ تصحيح بعض تلك الطرق، ونسبتها إلى المشيخة، وإن لم تكن موجودة فيها، مع ضعفها في الفهرست، كطريقه ـ مثلاً ـ إلى إسماعيل بن مهران، حيث قال الشيخ في الفهرست: «له كتاب الملاحم، وله أصل. أخبرنا بهما عِدّة من أصحابنا، عن أبي المفضل، عن أبي جعفر محمد بن جعفر بن بطّة، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن إسماعيل بن مهران»[٢].

والشيخ وأن لم يذكر طريقه إليه في المشيخة، إلّا أنّه ذكر فيها طريقه إلى راوي كتابه وأصله في الفهرست، وهو البرقي أحمد بن أبي عبد الله[٣] وهو طريق صحيح، وربّما صحّ للشيخ ـ بهذا الاعتبار ـ طريق إلى إسماعيل بن مهران في المشيخة.

---

(١) النجاشي / رجال النجاشي: ٤ ـ ٧ / ١ و٢.

(٢) الطوسي / الفهرست: ٥٢ / ٤١ (١٢).

(٣) الطوسي / مشيخة التهذيب ١٠: ٨٥.

والحاصل.. أنّ نسبة طريق الشيخ إلى إسماعيل بن مهران في المشيخة ـ على كلا التقديرين ـ ممكنة على ضوء تطبيقات فكرة التعويض، بغضّ النظر عن صحّة تلك النسبة أو عدمها.

وأمّا الطرق الخلافية المنسوبة إلى المشيخة والفهرست وهي لا توجد في المشيخة:

فمنها: ما ذكره الأردبيلي في طريق الشيخ إلى بكر بن محمد الأزدي، من أنّ فيه: ابن أبي جيد في المشيخة والفهرست.

فيلاحظ فيه.. أنّ طريق الفهرست إلى أصل بكر بن محمد الأزدي بدأ بابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن العباس بن معروف وعبدالله بن الصلت القمي: عنه[1].

والشيخ لم يذكر طريقه في المشيخة إلى راوي كتاب الأزدي في الفهرست، الأمر الذي يعني الرجوع في تحصيل طريق المشيخة إلى بكر بن محمد الأزدي إلى طريق الشيخ فيها إلى الصفار راوي كتاب الأزدي بالواسطة المذكورة في طريقه إليه في الفهرست.

وللشيخ طريقان إلى الصفار في المشيخة، وقع في أحدهما أحمد بن محمد ابن الحسن بن الوليد، وفي الآخر ابن أبي جيد[2]، وكلا الرجلين من المختلف فيهما عند الأردبيلي وأن كانا ثقتين عند الأكثر.

وظاهر الحال اكتفاء الأردبيلي بالإشارة إلى الطريق الثاني من باب الاختصار كما هو شأنه في ترك الإشارة إلى الكثير من طرق الشيخ في حال

---

(١) الطوسي / الفهرست: ٨٧ / ١٢٦ (١).

(٢) الطوسي / مشيخة التهذيب ١٠: ٧٣.

تكثّرها إلى شيخ واحد، سيّما المتّفقة في درجة الاعتبار، سواء كان ذلك في المشيخة ـ كما في هذا الطريق ـ أو الفهرست.

نعم، ربّما يقال بأنّ العبّاس بن معروف راوي كتاب الأزدي في الفهرست قد وقع في طريق الشيخ إلى علي بن مهزيار في المشيخة[١]، وهو طريق صحيح، فلماذا لم يصحّح الطريق به إلى الأزدي في المشيخة؟ سيّما وقد مرّ عدّ الطريق الذي وقع فيه أبو المفضل طريقاً للشيخ إليه في المشيخة[٢].

ويمكن الإجابة عليه من وجهين:

أحدهما: احتمال غفلة الأردبيلي عن وقوع ابن معروف في طريق الشيخ إلى ابن مهزيار في المشيخة.

والآخر: ترجيحه الطريق المذكور بالأصالة على المذكور بالتبع في المشيخة إلى من روى كتاب الأزدي في الفهرست، وهو الأولى كما يظهر من بيانه لطرق المشيخة الموجودة فيها فعلاً.

وبهذا تكون نسبة الطريق المذكور إلى المشيخة مع الاختلاف فيه بابن أبي جيد جارية على نسق التطبيقات السابقة.

وأمّا عن الطرق التي اختلف حكم الأردبيلي فيها مع نسبتها إلى المشيخة والفهرست مع خلوّ المشيخة منها:

وهذه الطرق ـ كما مرّ ـ ثلاثة، وهي:

١ ـ طريق الشيخ إلى عبدالله بن مسكان، إذ قال بأنّه مجهول في المشيخة، وصحيح في الفهرست. وتحصيل الطريق المجهول إليه في المشيخة يكون

---

(١) الطوسي / مشيخة التهذيب ١٠: ٨٥.

(٢) تقدّم في الطرق التي وقع الضعف في وسطها في الفهرست مع نسبتها إلى المشيخة ولم تكن فيها، ٢: ٢١٤ ـ ٢١٥.

بملاحظة الطريق الصحيح إليه في الفهرست؛ لأنّ من روى كتاب ابن مسكان في الفهرست هو ابن أبي عمير وصفوان جميعاً، عنه[١].

وطريق الشيخ إلى ابن أبي عمير مجهول بابن نهيك في المشيخة[٢]، وظاهر الحال اكتفاء الأردبيلي بهذا الطريق في تحصيل طريق الشيخ إلى ابن مسكان في المشيخة، مع عدم الاعتناء بطريقه إلى صفوان في المشيخة، بكونه الراوي الثاني لكتاب ابن مسكان في الفهرست.

٢ ـ طريقه إلى محمد بن علي بن الفضل، من أنّ فيه جماعة في المشيخة، وإليه صحيح في الفهرست. وتحصيل الطريق إليه يكون بملاحظة ما قاله الشيخ في ترجمته في الفهرست، قال: «له كتب منها: كتاب الفرج في الغيبة، كبير، حسن. أخبرنا بروايا ته وكتبه كلّها الشريف أبو محمد المحمّدي، عنه.

وأخبرنا أيضاً جماعة، عن التلعكبري، عنه»[٣].

والطريق الأوّل: حسن كالصحيح، أو صحيح عند الأردبيلي.

والثاني: صحيح؛ لدخول الشيخ المفيد ضمن (الجماعة) الراوين عن التلعكبري كما بيّناه سابقاً[٤]، وإن كان وقوع هذا اللفظ في طريق ما مدعاة لعدّه من المختلف فيه عند الأردبيلي!

والملاحظ أنّ الشيخ لم يذكر طريقه إلى التلعكبري في المشيخة، كما أهمله

---

(١) الطوسي / الفهرست: ١٦٨ / ٤٤٠ (٨).

(٢) الطوسي / مشيخة التهذيب ١٠: ٧٩.

(٣) الطوسي / الفهرست: ٢٤٠ / ٧١٣ (١٢).

(٤) ١: ٢١٤ وما بعدها، وقد بيّنا رواية ابن الغضائري عن التلعكبري في طريق الشيخ إلى الكليني، ١: ٢١٧ / ٣، والشيخ يروي عن التلعكبري بتوسّط الشيخ المفيد أيضاً كما في التهذيبين وبقية كتبه كالغيبة وغيره.

في الفهرست، وهو عجيب، إذ اعتمده في رواية كتب كثيرة في الفهرست.

وقال في رجاله: «هارون بن موسى التلعكبري، يكنّى أبا محمد، جليل القدر، عظيم المنزلة، واسع الرواية، عديم النظير، ثقة. روى جميع الأصول والمصنّفات، مات سنة خمس وثمانين وثلاثمائة. أخبرنا عنه جماعة من أصحابنا»[1].

ومن هنا قال الأردبيلي بأنّ الطريق إلى محمد بن علي بن الفضل فيه جماعة في المشيخة، وإليه صحيح في الفهرست.

وقد مرّ في التطبيقات السابقة عدّهم طريق الشيخ إلى راوي كتاب شخص طريقاً إلى الشخص المذكور، خصوصاً مع تصريحه بأنّ التلعكبري روى جميع الأصول والمصنّفات، ولا شكّ باعتماد الشيخ في التهذيبين على مصنّفات محمد ابن علي بن الفضل.

وبهذا يكون للشيخ طريقاً إليه في المشيخة كما ذكر الأردبيلي، زيادة على ما في الفهرست.

٣ ـ طريق الشيخ إلى العياشي، حيث قال بضعفه في المشيخة، وأنّ فيه أبا المفضل وجعفر بن محمد بن مسعود في الفهرست. وطريق الفهرست هو: «جماعة، عن أبي المفضل، عن جعفر بن محمد بن مسعود، عن أبيه»[2].

فراوي كتب العياشي إذن هو ابنه جعفر، والشيخ لم يذكر طريقه إلى ابن العيّاشي لا في المشيخة ولا في الفهرست كما لم يذكره النجاشي أيضاً؛ لأنّه من مشايخ الإجازة فحسب ولم يكن من المصنّفين؛ ولهذا ذكره الشيخ في رجاله

---

(١) الطوسي / الرجال: ٤٤٩ / ٦٣٨٦ (١) باب من لم يرو عنهم عليهم السلام.

(٢) الطوسي / الفهرست: ٢١٥ / ٦٠٤ (١٩).

قائلاً: «جعفر بن محمد بن مسعود العياشي، فاضل، روى عن أبيه جميع كتب أبيه، روى عنه أبو المفضل الشيباني»[١].

والطريق ضعيف بأبي المفضل.

والرجوع إلى أبي المفضل نفسه بصفته الراوي غير المباشر لكتب العياشي في الفهرست لا يفيدنا شيئاً؛ لأنّ الشيخ كما مرّ لم يذكر طريقه إليه في المشيخة وإنّما وقع في الطريق إلى غيره، بل حتى لو ذكر الطريق إليه في المشيخة لا يفيدنا أيضاً؛ إذ سيبقى الطريق ضعيفاً على كلّ حال، ولهذا استنتج الأردبيلي ضعف طريق الشيخ إلى العياشي في المشيخة.

وباتّباع هذا الأسلوب ـ الذي سبق وأن اتُّبع في تطبيقات فكرة التعويض ـ يمكننا الحصول على جميع الطرق التي نسبها الأردبيلي إلى المشيخة أو الفهرست وهي خالية منها.

---

(١) الطوسي / الرجال: ٤١٨ / ٦٠٤٣ (٨) باب من لم يرو عنهم عليهم السلام.

الفصل الثالث

تتميم الطرق وتركيب الأسانيد

(٢٢٣ ـ ٣٢٠)

المبحث الأوّل / تتميم طرق مشيخة التهذيبين من الفهرست وبالعكس

المبحث الثاني / تتميم طــرق الشيخ الصدوق من الفهرست

المبحث الثالث / تصحيــح الطــرق بالتـركيب بين الأسانيد

المبحث الأوّل

تتميم طرق مشيخة التهذيبين من الفهرست وبالعكس

المراد بتتميم طرق الشيخ معالجة ما رواه الشيخ عن جماعة معلقاً في أحد التهذيبين أو في كليهما، ولم يذكُر إلى أيّ منهم طريقاً في المشيخة، بخلاف الفهرست، ليكون ما فيها طريقاً للمشيخة.

وكذلك جعل الطريق إلى شخص في المشيخة طريقاً إلى كتابه في الفهرست إذا لم يُذكر فيه.

وبالعودة إلى ما ذكره الشيخ في المشيخة يُعلَم إمكان جعل طريق الفهرست إلى صاحب كتاب طريقاً إلى روايات التهذيبين المبدوءة به سواء ذكر الطريق إليه في المشيخة كما مرّ في جملة من التطبيقات السابقة، أو لم يذكر كما سيأتي في تتميم الطرق، ومعنىٰ هذا.. جعل الكتابين ـ المشيخة والفهرست ـ بمثابة كتاب واحد. هذا بغض النظر عن بعض قيود التتميم وشروطه المطلوبة كما سنشير إليها بعد عرض تطبيقاته في إطار فكرة التعويض.

وحيث أنّ تتميم الشيء يعني سدّ النقص الحاصل فيه، فسيكون تتميم طرق الفهرست من المشيخة وبالعكس بحاجة إلى معرفة النقص الحاصل في طرق كلّ منهما لتتميمه من الآخر، مع النقص الحاصل فيهما معاً بالقياس إلى ما رواه الشيخ عن أصحاب الكتب في التهذيبين، بهدف تتميمه من مكان آخر، وذلك في ثلاث صور، وهي:

الصورة الأولى ـ بيان نقص طرق المشيخة:

من خلال فحص أسانيد التهذيب والاستبصار ومقارنة ذلك بطرق المشيخة والفهرست، وجدنامائة واثني‌عشر رجلاً ممن وقعوافي ابتداء أسانيد التهذيبين أو في أحدهما، وذُكِر الطريق إلى كل منهم في الفهرست، وأُهْمِل في المشيخة، وهم:

١ ـ أَبَان بن عثمان الأحمر البجلي، أبو عبد الله الكوفي، من أصحاب الإمامين: الصادق والكاظم عليهما السلام.

٢ ـ إبراهيم بن عبد الحميد الأسدي، البزاز الكوفي، من أصحاب الأئمّة: الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام.

٣ ـ إبراهيم بن هاشم، أبو إسحاق القمي سكنا الكوفي أصلاً، من أصحاب الإمامين: الرضا والجواد عليهما السلام.

٤ ـ ابن بكير، عبد الله بن بكير من أعين بن سنن، أبو علي الشيباني، من أصحاب الإمامين: الباقر والصادق عليهما السلام.

٥ ـ ابن رياح، أحمد بن رياح (أو رباح)، بن أبي نصر السكوني.

٦ ـ أبو أيوب الخزاز، إبراهيم بن عيسىٰ ـ وقيل: إبراهيم بن عثمان ـ الخزاز الكوفي، من أصحاب الإمامين: الصادق والكاظم عليهما السلام.

٧ ـ أبو بصير (مشترك بين جماعة عُرفوا بهذه الكنية، وهم: عبد الله بن محمد، وليث بن البختري، ويحيى بن القاسم، ويوسف بن الحرث.

ولم يذكر الشيخ طريقه إلى أيٍّ منهم في مشيخة التهذيبين، والمشهور منهم الثاني والثالث، وقد ذكر الشيخ طريقه إليهما في الفهرست.

٨ ـ أبو جميلة، المفضل بن صالح، ويكنىٰ بأبي علي أيضاً، الأسدي النخاس، من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام. ومات في حياة الإمام الرضا عليه السلام.

٩ ـ أبو الحسين الأسدي، محمد بن أبي عبد الله جعفر بن محمد بن عون الأسدي الكوفي، ساكن الري، مات رحمه الله في شهر ربيع الثاني (سنة / ٣١٢هـ)، من وكلاء الإمام الحجّة عليه السلام.

١٠ ـ أبو شعيب المحاملي، صالح بن خالد الكناسي الكوفي، من أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام.

١١ ـ أبو الصباح الكناني، إبراهيم بن نعيم العبدي، من أصحاب الأئمّة: الباقر والصادق والكاظم عليهم السلام.

١٢ ـ أبو عبد الله بن عياش، أحمد بن محمد بن عبيد الله بن الحسن بن عياش ابن إبراهيم بن أيوب الجوهري (ت / ٤٠١هـ).

١٣ ـ أبو المغرا العجلي، حميد بن المثنى الصيرفي الكوفي، من أصحاب الإمامين: الصادق والكاظم عليهما السلام.

١٤ ـ أحمد بن إبراهيم بن أبي رافع بن عبيد الله بن عازب الأنصاري الصيمري الكوفي، سكن بغداد، مات بحدود (سنة / ٣٧٠هـ).

١٥ ـ أحمد بن إسحاق بن عبد الله بن سعد بن مالك بن الأحوص، أبو علي الأشعري القمي، مات رحمه الله بعد منصرفه من الحج بحلوان بعد (سنة / ٢٦٠هـ)، من أصحاب الأئمّة: الجواد والهادي والعسكري عليهم السلام.

١٦ ـ أحمد بن الحسن بن علي بن محمد بن فضال بن عمر بن أيمن، أبو الحسين الكوفي (ت / ٢٦٠هـ)، من أصحاب الإمام الهادي عليه السلام.

١٧ ـ أحمد بن رزق الغمشاني البجلي الكوفي، من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام.

١٨ ـ أحمد بن محمد بن عمرو بن أبي نصر زيد مولى السكوني، أبو جعفر

ـ وقيل: أبو علي ـ الكوفي، المعروف بالبزنطي (ت / ٢٢١هـ)، من أصحاب الأئمّة: الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام.

١٩ ـ أحمد بن محمد بن أحمد بن طلحة، أبو عبد الله الكوفي العاصمي، سكن بغداد، ومات بها بحدود (سنة / ٣١٥هـ).

٢٠ ـ أحمد بن محمد بن علي بن الحكم ابتدأ به سند الاستبصار في مورد واحد، روى فيه، عن عبد الله بن بكير[١]، وابتدأ به سند التهذيب في أربعة موارد، وهي:

عن داود مولى أبي المغرا، وعن الحسين بن أبي العلاء، وعن عبد الملك بن عتبة، وعن علي بن أحمد بن أشيم[٢]، وفي المورد الأخير ورد بعنوان: (أحمد بن محمد بن علي)، والظاهر من أسانيد التهذيبين حصول التصحيف في تلك الموارد، والصحيح: أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، وإلّا فالشيخ لم يذكر طريقاً لهذا العنوان لا في المشيخة ولا في الفهرست، ولم يذكره النجاشي أيضاً.

٢١ ـ إسحاق بن عمار بن حيان الساباطي، مولى بني تغلب، أبو يعقوب الصيرفي الكوفي، من أصحاب الإمامين: الصادق والكاظم عليهما السلام.

٢٢ ـ إسماعيل بن أبي زياد مسلم السكوني الشعيري الكوفي، من أصحاب

---

(١) الشيخ الطوسي / الاستبصار ١: ٢٤٧ / ٨٨٢ (٩)، باب (١٤٧) أول وقت الظهر والعصر.

(٢) الشيخ الطوسي / تهذيب الأحكام ١: ١٧٢ / ٤٩٤ (٦٦)، باب (٧) حكم الحيض والاستحاضة والنفاس، والطهارة من ذلك، و١: ٢٥٣ / ٧٣١ (١٨)، باب (١٢) تطهير الثياب من النجاسات، و٧: ٥٢ / ٢٢٦ (٢٦)، باب (٤) البيع بالنقد والنسيئة، و٩: ١٤ / ٥٤ (٥٤) باب (١) الصيد والذكاة.

الإمام الصادق عليه السلام.

٢٣ ـ إسماعيل بن جابر الجعفي، من أصحاب الإمامين: الباقر والصادق عليهما السلام.

٢٤ ـ إسماعيل بن مهران بن أبي نصر زيد السكوني، أبو يعقوب الكوفي، من أصحاب الإمامين: الصادق والرضا عليهما السلام.

٢٥ ـ الأصبغ بن نباتة المجاشعي التميمي الحنظلي، كان رضي الله تعالى عنه من خاصة أمير المؤمنين الإمام علي عليه السلام، ومن قيادات شرطة الخميس، مات رحمه الله في حياة الإمام الحسن السبط عليه السلام.

٢٦ ـ أيوب بن الحر الجعفي الكوفي، يعرف بأخي أديم، مولى، من أصحاب الإمامين: الصادق والكاظم عليهما السلام.

٢٧ ـ أيّوب بن نوح بن دراج، ابو الحسين النخعي الكوفي، من اصحاب الأئمّة: الرضا والجواد والهادي والعسكري عليهم السلام.

٢٨ ـ البرقي، محمد بن خالد بن عبد الرحمان بن محمد بن علي البرقي، أبو عبد الله، من أصحاب الأئمّة: الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام.

٢٩ ـ بكر بن محمد بن عبد الرحمن بن نعيم، أبو محمد الأزدي الغامدي، عمَّر طويلاً، من أصحاب الأئمّة: الصادق، والكاظم، والرضا عليهم السلام.

٣٠ ـ جابر الجعفي، جابر بن يزيد، أبو عبد الله ـ وقيل: أبو محمد ـ الجعفي الكوفي الأزدي (ت / ١٢٨، أو ١٣٢هـ)، من أصحاب الإمامين: الباقر والصادق عليهما السلام.

٣١ ـ جعفر بن بشير، أبو محمد البجلي الوشاء الكوفي، مات رحمه الله في طريق مكّة بالأبواء (سنة / ٢٠٨هـ).

٣٢ ـ جعفر بن محمد، ابتدأ به سند التهذيب في مورد واحد، روى فيه، عن ميمون القداح، عن الامام الصادق عليه السلام[١]. وهو مشترك بين جماعة بهذا الاسم والطبقة، لكن الأشهر فيهم هو جعفر بن محمد الأشعري القمي الذي يروي عن الامام الصادق عليه السلام بواسطة واحدة، والشيخ لم يذكر طريقاً إلى من تسمى بـ(جعفر ابن محمد) إلّا جعفر بن محمد بن قولويه فقط، كما وقع جعفر بن محمد العلوي الموسوي عرضاً في طريقه إلى ابن أبي عمير في المشيخة التي خلت من ذكر الجعافر كلّهم! وذكر الطريق إلى بعضهم في الفهرست.

٣٣ ـ جميل بن دراج بن عبد الله، أبو علي ـ وقيل: أبو الصبيح، وقيل: أبو محمد ـ النخعي الكوفي، من أصحاب الأئمّة: الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام، مات في أيام الإمام الرضا عليه السلام.

٣٤ ـ حريز بن عبد الله السجستاني، أبو محمد الأزدي الكوفي، قتله الخوارج لعنهم الله في سجستان، وكان من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام.

٣٥ ـ الحسن بن بنت الياس، وهو الحسن بن علي بن زياد الوشاء ـ ويقال: الخزاز ـ أبو محمد البجلي الكوفي، الملقب بربيع، من أصحاب الأئمّة: الكاظم، والرضا، والهادي عليهم السلام.

٣٦ ـ الحسن بن أيّوب. ابتدأ به سند التهذيبين بمورد واحد، رواه الحسن بن أيوب عن ابن بكير[٢]. وذكره الشيخ بهذا العنوان في رجاله في أصحاب الإمام

---

(١) الشيخ الطوسي / تهذيب الأحكام ١٠: ٢٢٢ / ٨٦٩ (٢) باب (١٨) ضمان النفوس وغيرها.

(٢) الشيخ الطوسي / تهذيب الأحكام ٨: ٩٨ / ٣٣٠ (٩) باب (٤) الخلع والمبارات، والاستبصار ٣: ٣١٨ / ١١٣٠ (١٠)، باب (١٨٣) الخلع.

الكاظم عليه السلام[١]، وفي الفهرست: (الحسن بن أيّوب بن أبي عقيلة)[٢]، لكنه روى في التهذيبين بسنده، عن «أحمد بن بشير، عن ابن أبي غفيلة الحسن بن أيوب، عن داود بن كثير الرقي...»[٣]، ومنه يعلم أن قوله (... ابن أبي عقيلة) في الفهرست، بدل من قوله (الحسن بن أيّوب) وبهذا يكون (أبو عقيلة ـ أو غفيلة) كنية لأيّوب والد الحسن.

٣٧ ـ الحسن بن علي بن النعمان الأعلم، مولى بني هاشم، من أصحاب الإمام العسكري عليه السلام.

٣٨ ـ الحسن بن علي بن يقطين بن موسى البغدادي، من أصحاب الإمامين: الكاظم والرضا عليهما السلام.

٣٩ ـ الحسين بن أبي العلاء خالد الخفاف العامري، أبو علي الكوفي، من أصحاب الإمامين: الباقر والصادق عليهما السلام.

٤٠ ـ الحسين بن حماد بن ميمون العبدي، أبو عبد الله الكوفي، من أصحاب الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام.

٤١ ـ الحسين بن المختار، أبو عبد الله القلانسي الكوفي، من أصحاب الإمامين: الصادق والكاظم عليهما السلام.

٤٢ ـ حفص بن البختري، مولى، بغدادي، أصله من الكوفة، من أصحاب

---

(١) الشيخ الطوسي / الرجال: ٣٣٥ / ٤٩٩٠ (٢١).

(٢) الشيخ الطوسي / الفهرست: ١٠١ / ١٧٩ (١٩).

(٣) الشيخ الطوسي / تهذيب الأحكام ٩: ٧٠ / ٢٩٩ (٣٤)، باب (٢) الذبائح والأطعمة وما يحلّ من ذلك وما يحرم منه، والاستبصار ٤: ٨٧ / ٣٣١ (٣٣) باب (٥٢) ذبائح الكفّار.

الإمامين: الصادق والكاظم عليهما السلام.

٤٣ و٤٤ ـ الحلبيان، وهما: عبيد الله بن علي بن أبي شعبة، أبو علي الحلبي الكوفي، وأخوه محمد أبو جعفر الحلبي، وهما من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام.

٤٥ ـ حماد بن عثمان بن عمرو بن خالد الفزاري، وهو حماد بن عثمان الناب الكوفي (ت / ١٩٠هـ) من أصحاب الأئمّة: الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام.

٤٦ ـ حماد بن عيسىٰ، أبو محمد الجهني الكوفي، سكن البصرة مات رحمه الله غريقاً في الجحفة (سنة / ٢٠٩هـ)، من أصحاب الأئمّة: الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام وبقي إلى زمان الإمام الجواد عليه السلام.

٤٧ ـ داود بن أبي زيد، أبو سليمان النيسابوري، من أصحاب الإمام الهادي عليه السلام.

وقد حُرِّف اسمه في التهذيبين، إذ جاء في تهذيب الأحكام ما هذا لفظه: «وسأل داود بن يزيد أبا الحسن الثالث عليه السلام عن القراطيس والكواغد المكتوبة عليها هل يجوز السجود عليها؟ فكتب: **يجوز**»[(١)].

لكنّه أسند هذا الحديث في مكان آخر من التهذيب، قائلاً: «أحمد بن محمد، عن علي بن مهزيار، قال: سأل داود بن زيد أبا الحسن عليه السلام عن القراطيس والكواغد المكتوبة عليها، هل يجوز السجود عليها أم لَا؟ فكتب: **يجوز**»[(٢)].

وقال في الاستبصار: «فأمّا ما رواه علي بن مهزيار، قال: سأل داود بن فرقد

---

(١) الطوسي / تهذيب الأحكام ٢: ٢٣٥ / ٩٢٩ (١٣٧) باب (١١) ما يجوز الصلاة فيه من اللباس والمكان وما لا يجوز الصلاة فيه من ذلك.

(٢) المصدر نفسه ٢: ٣٠٩ / ١٢٥٠ (١٠٦) باب (١٥) كيفية الصلاة وصفتها والمفروض من ذلك والمسنون.

أبا الحسن عليه السلام...» وذكر الخبر بلفظه[١].

وداود بن فرقد ـ هو داود بن أبي يزيد، لأنّ (أبا يزيد) كنية لفرقد ـ لا يمكنه الرواية عن أبي الحسن الثالث الإمام الهادي عليه السلام؛ لأنّه من أصحاب الإمامين الصادق والكاظم عليهما السلام بلا خلاف.

وأمّا داود بن يزيد فليس له ذكر في أصحاب الإمام الهادي عليه السلام، بل لم يُذكَر في كتب الرجال، والصحيح هو (داود بن أبي زيد) كما ذكرناه.

والحديث كما يظهر من موارده الثلاثة المتقدّمة لا يُعلم مأخذه تحديداً؛ لأنّه أُسند في المورد الثاني من التهذيب إلى أحمد بن محمد، عن علي بن مهزيار، عن داود.

وأُسند في الاستبصار إلى علي بن مهزيار، عن داود.

ونُسب في المورد الأوّل من التهذيب إلى داود رأساً. لكنّ الظاهر من الفقيه أنّ الحديث المذكور قد أُخذ من كتاب داود بن أبي زيد، إذ جاء فيه: «وسأل داود ابن أبي زيد أبا الحسن الثالث عليه السلام...» وذكر الحديث بلفظه[٢]، ولهذا ذكرنا داود بن أبي زيد في هذه الصورة، دون من نُسب الحديث إليه.

٤٨ ـ الريان بن الصلت، أبو علي الأشعري القمي الخراساني البغدادي، من أصحاب الإمامين: الرضا والهادي عليهما السلام.

٤٩ ـ زرارة بن أَعْيَن بن سنسن، وزرارة لقب واسمه عبد ربه، يكنى أبا الحسن (ت / ١٥٠هـ) من أصحاب الأئمّة: الباقر والصادق والكاظم عليهم السلام.

---

(١) الطوسي / الاستبصار ١ : ٣٣٤ / ١٢٥٧ (٢) باب (١٩٠) السجود على القرطاس فيه كتابة.

(٢) الصدوق / الفقيه ١ : ١٧٦ / ٨٣٠ (٧) باب (٤٠) ما يُسجد عليه وما لا يُسجد عليه.

٥٠ ـ زيد الشحام، زيد بن يونس، أو زيد بن محمد بن يونس ـ وقيل: ابن موسى مكان ابن يونس ـ، أبو أسامة الشحام الكوفي، من أصحاب الإمامين: الباقر والصادق عليهما السلام.

٥١ ـ سعد الإسكاف، سعد بن طريف الإسكاف ـ وقيل: الخفاف ـ التميمي الدؤلي الحنظلي الكوفي القاضي، من أصحاب الأئمّة: السجّاد والباقر والصادق عليهم السلام.

٥٢ ـ سلمة بن الخطاب، أبو الفضل البراوستاني الأزدورقاني.

٥٣ ـ سليمان بن داود المنقري، أبو أيوب الشاذكوني البصري، عامّي (ت / ٢٣٤ وقيل ٢٣٦هـ).

٥٤ ـ السندي بن محمد، وهو أَبَان بن محمد البجلي، أبو بشر البزاز، من أصحاب الإمام الهادي عليه السلام.

٥٥ ـ السيّاري، أحمد بن محمد بن سيار، أبو عبد الله الكاتب الإصفهاني البصري، المعروف بالسيّاري، من أصحاب الإمامين: الهادي والعسكري عليهما السلام.

٥٦ ـ صالح بن عقبة بن قيس بن سمعان بن أبي ربيعة مولى رسول الله صلّى الله عليه وآله، من أصحاب الإمامين: الصادق والكاظم عليهما السلام.

٥٧ ـ طلحة بن زيد، أبو الخزرج النهدي الشامي، من رجال العامة، وأحد أصحاب الإمامين: الباقر والصادق عليهما السلام.

٥٨ ـ ظريف بن ناصح، أبو الحسن الكوفي الأكفاني صاحب كتاب الديات المشهور، من أصحاب الإمامين: الباقر والصادق عليهما السلام.

٥٩ ـ عاصم بن حميد الحناط، أبو الفضل الكوفي، من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام.

٦٠ ـ عامر بن عبد الله بن جذاعة الكوفي الأزدي، من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام.

٦١ ـ العباس بن عامر بن رياح، أبو الفضل الثقفي القصباني، من أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام.

٦٢ ـ العباس بن معروف، أبو الفضل الأشعري القمي، من أصحاب الأئمّة: الرضا والجواد والهادي عليهم السلام.

٦٣ ـ عبد الله بن سنان بن طريف مولى بني هاشم، من أصحاب الإمامين: الصادق والكاظم عليهما السلام.

٦٤ ـ عبد الله بن الصلت، أبو طالب القمي، من أصحاب الإمامين: الرضا والجواد عليهما السلام.

٦٥ ـ عبد الله بن القاسم الجعفري، من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام.

٦٦ ـ عبد الله بن مسكان، أبو محمد، من أصحاب الإمامين: الصادق والكاظم عليهما السلام.

٦٧ ـ عبد الرحمان بن كثير الهاشمي، مولى بني هاشم، من أصحاب الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام.

٦٨ ـ عيسىٰ بن هشام، وهو العباس بن هشام، أبو الفضل الناشري الأسدي (ت / ٢٢٠هـ ١و ٢١٩هـ)، من أصحاب الإمام الرضا عليه السلام.

٦٩ ـ عثمان بن عيسىٰ ، أبو عمرو العامري الكلابي الرؤاسي الكوفي رئيس الواقفة، مات بالحائر الحسيني الشريف، من أصحاب الإمامين: الكاظم والرضا عليهما السلام.

٧٠ ـ العلاء بن رزين القلّاء الثقفي، من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام.

٧١ ـ علي بن أسباط بن سالم بياع الزطّي، أبو الحسن المقري الكوفي، من أصحاب الأئمّة: الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام.

٧٢ ـ علي بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم بن يحيى التمار الميثمي، أبوالحسن الكوفي، مولى بني أسد، سكن البصرة، من أصحاب الإمام الرضا عليه السلام.

٧٣ ـ علي بن حديد بن حكيم المدائني الأزدي الساباطي، من أصحاب الأئمّة: الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام.

٧٤ ـ علي بن الحكم بن الزبير النخعي، أبو الحسن الأنباري، من أصحاب الامام الجواد عليه السلام.

٧٥ ـ علي بن يقطين بن موسى البغدادي سكناً، الكوفي أصلاً، وُلِدَ بالكوفة (سنة /١٢٤هـ) ومات رحمه الله ببغداد (سنة / ١٨٢هـ)، من أصحاب الإمامين: الصادق والكاظم عليهما السلام.

٧٦ ـ عمار بن موسى الساباطي، أبو الفضل، مولى، من أصحاب الإمامين: الصادق والكاظم عليهما السلام.

٧٧ ـ عمر بن يزيد، وهو عمر بن محمد بن يزيد، أبو الأسود الكوفي الثقفي البزاز، بيّاع السابري، من أصحاب الإمامين: الصادق والكاظم عليهما السلام.

٧٨ ـ عمرو بن سعيد المدائني الزيات، من أصحاب الإمامين: الرضا والهادي عليهما السلام.

٧٩ ـ عمرو بن عثمان الثقفي ـ وقيل الأزدي ـ أبو علي الخزاز الكوفي.

٨٠ ـ عيص بن قاسم بن ثابت بن عبيد بن مهران، أبو القاسم البجلي الكوفي، من أصحاب الإمامين: الصادق والكاظم عليهما السلام.

٨١ ـ غياث بن إبراهيم التميمي، أبو محمد الأسدي البصري، سكن الكوفة،

من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام.

٨٢ ـ القاسم بن محمد الجوهري الكوفي، سكن بغداد، من أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام.

٨٣ ـ القاسم بن يحيى بن الحسن بن راشد، من أصحاب الإمام الرضا عليه السلام.

٨٤ ـ الكاهلي، عبد الله بن يحيى، أبو محمد الكاهلي، من أصحاب الإمامين: الصادق والكاظم عليهما السلام.

٨٥ ـ محسن بن أحمد، أبو أحمد البجلي القيسي، من موالي قيس بن غيلان، من أصحاب الإمامين: الكاظم والرضا عليهما السلام.

٨٦ ـ محمد بن أحمد بن داود بن علي، أبو الحسن القمي (ت / ٣٦٨هـ) ودفن بمقابر قريش ببغداد.

٨٧ ـ محمد بن إسماعيل بن بزيع، أبو جعفر، من أصحاب الأئمّة: الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام.

٨٨ ـ محمد بن حسان الرازي، أبو عبد الله الزينبي، من أصحاب الإمام الهادي عليه السلام.

٨٩ ـ محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد، أبو جعفر القمي (ت /.٣٤٣هـ).

٩٠ ـ محمد بن الحسين بن أبي الخطاب زيد، أبو جعفر الزيات الهمداني الكوفي، من أصحاب الأئمّة: الجواد والهادي والعسكري عليهم السلام، (ت / ٢٦٢هـ).

٩١ ـ محمد بن سنان، أبو جعفر الزاهري، من ولد زاهر مولى عمرو بن الحمق الخزاعي، من أصحاب الأئمّة: الكاظم والرضا والجواد عليهم السلام.

٩٢ ـ محمد بن عبد الجبار، وهو ابن أبي الصهبان القمي الذهلي، من أصحاب الأئمّة: الجواد والهادي والعسكري عليهم السلام.

٩٣ ـ محمد بن عبد الحميد بن سالم، أبو جعفر العطار الكوفي، من أصحاب الإمام الرضا والعسكري عليهما السلام.

٩٤ ـ محمد بن علي بن الفضل بن تمام بن سكين، أبو الحسين الكوفي الدهقان (ت / بعد سنة ٣٤٠هـ).

٩٥ ـ محمد بن القاسم بن الفضيل بن يسار النهدي البصري، من أصحاب الإمامين: الكاظم والرضا عليهما السلام.

٩٦ ـ محمد بن قيس، أبو عبد الله البجلي الكوفي، من أصحاب الإمامين: الباقر والصادق عليهما السلام.

٩٧ ـ محمد بن مسعود بن محمد بن عياش السلمي السمرقندي، أبو النضر المعروف بالعيّاشي (ت / ٣٢٠هـ).

٩٨ ـ مسعدة بن صدقة، أبو محمد ـ وقيل: أبو بشر ـ العبدي، أو الربعي، من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام.

٩٩ ـ معاوية بن حكيم بن معاوية بن عمار الدهني، من أصحاب الأئمّة: الرضا والجواد والهادي عليهم السلام.

١٠٠ ـ معاوية بن عمار بن خَبّاب بن عبد الله الدهني الكوفي (ت / ١٧٥هـ)، من أصحاب الإمامين: الصادق والكاظم عليهما السلام.

١٠١ ـ معاوية بن ميسيرة بن شريح بن الحارث الكندي الكوفي القاضي، من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام.

١٠٢ ـ معّمر بن خلاد بن أبي خلّاد، أبو خلّاد البغدادي، من أصحاب الإمامين: الكاظم والرضا عليهما السلام.

١٠٣ ـ المفضل بن عمر، أبو عبد الله ـ وقيل: أبو محمد ـ الجعفي الكوفي، من

أصحاب الإمامين: الصادق والكاظم عليهما السلام.

١٠٤ ـ منصور بن حازم، أبو أيّوب البجلي الكوفي، من أصحاب الإمامين: الصادق والكاظم عليهما السلام.

١٠٥ ـ موسى بن بكر الواسطي، أصله من الكوفة، من أصحاب الإمامين: الصادق والكاظم عليهما السلام.

١٠٦ ـ النضر بن سويد الصيرفي الكوفي، سكن بغداد، من أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام.

١٠٧ ـ النوفلي، الحسين بن يزيد بن محمد بن عبد الملك، أبو عبد الله النخعي الكوفي، سكن الري ومات بها، من أصحاب الإمام الرضا عليه السلام.

١٠٨ ـ هارون بن مسلم بن سعدان، أبو القاسم الأنباري، سكن سامراء، من أصحاب الإمامين: الهادي والعسكري عليهما السلام.

١٠٩ ـ هشام بن الحكم، أبو محمد، مولى كنده، كان ينزل بني شيبان بالكوفة، وانتقل إلى بغداد (سنة / ١٩٩هـ)، وقيل أنه مات في تلك السنة، من أصحاب الإمامين: الصادق والكاظم عليهما السلام.

١١٠ ـ وهب بن وهب بن عبد الله بن زمعة بن الأسود بن المطلب، أبو البختري القرشي المدني، العامّي القاضي في زمن هارون اللارشيد، روى عن الإمامين: الباقر والصادق عليهما السلام.

١١١ ـ يحيى بن أبي عمران، وهو يحيى بن عمران بن علي بن أبي شعبة، الحلبي تجارة، الكوفي أصلاً، من أصحاب الإمامين: الصادق والكاظم عليهما السلام.

١١٢ ـ يعقوب بن يزيد بن حماد، أبو يوسف الأنباري السلمي، من أصحاب الأئمّة: الكاظم والرضا والجواد والهادي عليهم السلام.

الصورة الثانية ـ بيان نقص طرق الفهرست:

ومن خلال الفحص والمقارنة المذكورين وجدنا أيضاً رجلين فقط قد ذُكر الطريق إليهما في المشيخة دون الفهرست، وهما:

١ ـ الحسين بن علي بن سفيان بن خالد بن سفيان، أبو عبد الله البزوفري.

٢ ـ محمد بن يحيى، أبو جعفر العطار القمي، مات رحمه الله بحدود (سنة / ٣١٠هـ).

الصورة الثالثة ـ بيان نقص طرق الكتابين بالقياس إلى مشايخ التهذيبين:

وفي هذه الصورة تسعة وعشرون رجلاً[1]، روى عنهم الشيخ ووقعوا في ابتداء بعض أسانيد التهذيبين، ولم يذكر الطريق إلى أي منهم، لا في المشيخة ولا في الفهرست، وهم:

١ ـ إبراهيم بن سهل بن هاشم. وقع هذا العنوان في بداية سند حديث واحد في الاستبصار.

قال: (وروى إبراهيم بن سهل بن هاشم، قال: كنت عند أبي جعفر عليه السلام..»[2].

والصحيح: (إبراهيم بن هاشم) ولفظة (بن سهل) لعلها من زيادة الناسخ سهواً؛ ويدلّ عليه أنّ الشيخ روى هذا الحديث نفسه في التهذيب قائلاً: (وروى

---

(١) في التفصيل الآتي ثلاثون اسماً، بزيادة اسم واحد على الإجمال، والصحيح أنّهم تسعة وعشرون رجلاً، إذ وقع التحريف في سند الشيخ، وسيتّضح سبب تلك الزيادة في الاسم الأوّل (إبراهيم بن سهل بن هاشم).

(٢) الطوسي / الاستبصار ٢ : ٦٠ / ١٩٧ (١١) باب (٣٣) ما أباحوه عليهم السلام لشيعتهم من الخمس في حال الغيبة.

إبراهيم ابن هاشم، قال: كنت عند أبي جعفر عليه السلام..»[١]، ويدلّ عليه أيضاً أن ثقة الاسلام الكليني روى الحديث المذكور عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه[٢]. ومن ثمَّ فلا يوجد مصداق خارجي للعنوان المذكور في سائر كتب الرجال، ونحن إنّما ذكرناه لأجل التنبيه وعدم الاشتباه به، وإن كان الأولى حذفه من هذه الصورة، لأن الشيخ ذكر طريقه إلى إبراهيم بن هاشم في الفهرست دون المشيخة، وقد مرّ برقم (٣) في الصورة الأولى.

٢ ـ إبراهيم بن مهزيار، أبو إسحاق الأهوازي، من أصحاب الإمامين: الجواد والهادي عليهما السلام.

٣ ـ ابن أُذينة، عمر بن محمد بن عبد الرحمان بن أذينة الكوفي البصري، هرب من المهدي العباسي ومات رحمه الله باليمن، من أصحاب الإمامين: الصادق والكاظم عليهما السلام.

٤ ـ أبو سعيد القماط، خالد بن سعيد الكوفي، من أصحاب الإمامين: الصادق والكاظم عليهما السلام.

٥ ـ أبو العباس البقباق، الفضل بن عبد الملك الكوفي، من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام.

٦ ـ أبو نعيم الطحان، ضرار بن صرد التميمي الكوفي مات بالكوفة (سنة /٢٢٩هـ).

٧ ـ أبو يحيى الصنعاني، عمر بن توبة، من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام،

---

(١) الطوسي / تهذيب الأحكام ٤: ١٤٠ / ٣٩٧ (١٩) باب (٣٩) الزيادات.

(٢) الكليني /أصول الكافي ١: ٥٤٨ / ٢٧ باب الفيء والأنفال وتغير الخمس وحدوده وما يجب فيه من كتاب الحجّة.

ومات في زمان الإمام الرضا عليه السلام.

٨ ـ جابر بن عبد الله الأنصاري، الصحابي الجليل المشهور مات رضي الله عنه (سنة / ٧٨هـ) وقيل غير ذلك.

٩ ـ حبيب بن الحسن الكوفي، أحد مشايخ ثقة الإسلام الكليني، والصدوق الأوّل مات رحمه الله بعد (سنة / ٣٠٠هـ).

١٠ ـ الحسن بن حذيفة بن منصور الكوفي الهمداني، بيّاع السابري، من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام.

١١ ـ الحسن بن علي الكرخي. وقع ابتداءاً في مورد واحد في التهذيب[١]، وعنه في الوسائل كذلك[٢]، واحتمل السيد الخوئي وقوع التحريف فيه، وأنّ الصحيح: الكوفي بدل الكرخي[٣].

١٢ ـ الحسين بن بشير، وقع هذا العنوان في مورد واحد، رواه عن الامام الصادق عليه السلام. ولم يذكروه.

١٣ ـ الحسين بن الحسن الحسيني الأسود العلوي الهاشمي، أبو عبد الله الرازي، مات رحمه الله بحدود (سنة / ٣٠٥هـ).

١٤ ـ الحسين بن هاشم، وهو الحسين بن أبي سعيد هاشم بن حيان المكاري، أبو عبد الله الواقفي.

---

(١) الطوسي / تهذيب الأحكام ٥ : ٤٧١ / ١٦٥٧ (٣٠٣) باب (٢٦) من الزيادات في فقه الحجّ.

(٢) الحر العاملي / وسائل الشيعة ١٣ : ٢٤٥ / ١٧٦٥٨ (١) باب (٢٠) استحباب الشرب من ماء زمزم وسقي الحاج منه واهدائه واستهدائه.

(٣) السيد الخوئي / معجم رجال الحديث ٥ : ٦٧ ـ ٦٨ / ٣٠٢١.

١٥ ـ زيد بن الجهم الهلالي الكوفي، من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام.

١٦ ـ سعد بن موسى بن عمر، له حديث واحد في التهذيب رواه عن علي بن النعمان، عن منصور بن حازم، عن أبي عبد الله عليه السلام، لم يذكروه.

١٧ ـ سليمان بن خالد بن دهقان بن نافلة، أبو الربيع الأقطع الهلالي الكوفي، من أصحاب الإمامين: الباقر والصادق عليهما السلام.

١٨ ـ العباس بن هلال الشامي، مولى الإمام الكاظم عليه السلام، من أصحاب الإمام الرضا عليه السلام.

١٩ ـ عبد الله بن سيابة الكوفي، أخو عبد الرحمان بن سيابة، من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام.

٢٠ ـ عبد الملك بن عمرو الكوفي، من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام.

٢١ ـ علي بن السندي، قيل: هو علي بن إسماعيل، والسندي لقب أبيه إسماعيل، وقيل باتحاده مع علي بن إسماعيل بن عيسىٰ.

٢٢ ـ علي بن محمد بن شيره، أبو الحسن القاساني، من أصحاب الإمام الهادي عليه السلام.

٢٣ ـ الفضيل بن يسار النهدي، أبو القاسم ـ وقيل: أبو المسوَّر ـ البصري، أصله من الكوفة، من أصحاب الإمامين: الباقر والصادق عليهما السلام.

٢٤ ـ محمد بن أحمد العلوي، وهو محمد بن أحمد بن إسماعيل العلوي الهاشمي.

٢٥ ـ محمد بن آدم المدائني، يعرف بزرقان المدائني، من أصحاب الإمام الرضا عليه السلام.

٢٦ ـ محمد بن العيص ـ أو ابن الفيض ـ بن المختار الكوفي الجعفي، من

أصحاب الإمام الصادق عليه السلام.

٢٧ ـ محمد بن مسلم بن رياح، أبو جعفر الأوقص الطحان الكوفي، من أصحاب الإمامين: الباقر والصادق عليهما السلام.

٢٨ ـ محمد بن يزيد الطبري، من أصحاب الإمام الرضا عليه السلام.

٢٩ ـ مسمع بن عبد الملك بن مسمع، أبو سيّار الكوفي البصري، الملقّب كردين، من أصحاب الأئمّة: الباقر والصادق والكاظم عليهم السلام.

٣٠ ـ يعقوب بن عثيم، أبو يوسف، من أصحاب الإمام الصادق عليه السلام.

وربّما غفلت عن بعض الأسماء الأخرى أثناء تدقيق جميع أسانيد التهذيبين ومقارنتها مع طرق الشيخ في المشيخة والفهرست، فلم أذكرها في مكانها المخصّص من الصور الثلاث بعد تصنيفها.

ومن البحث في تاريخ فكرة التعويض، وجدت انحصار تطبيقات تتميم الطرق بمعالجة نقص الطرق في الصورة الأولى فحسب، وذلك بتتميم طرق الشيخ في مشيخة التهذيبين إلى من روى عنه بصورة التعليق ولم يذكره في المشيخة، من الطرق إليهم في الفهرست، وكذلك الحال مع تتميم بعض طرق مشيخة الفقيه للشيخ الصدوق من طرق فهرست الشيخ أيضاً كما سيأتي في المبحث الثاني[1]. ومع هذا فإنّ تطبيقات الفكرة لم تستوعب أكثر الطرق، ولم تتناول الصورتين الباقيتين، وبهذا بقيت روايات كثيرة في التهذيبين والفقيه خارجة عن دائرة الاستدلال الفقهي، إمّا لعدم إسعافها بالطريقة التقليدية في التصحيح، وإما لعجز فكرة التعويض من تصحيح بقية الطرق الضعيفة، وعدم قدرتها على اكتشاف الطريق الذي لم يُذكر في المشيختين والفهرست.

---

(١) ٢: ٢٦١.

تطبيقات التتميم من الصورة الأولى:

يمكن عد تصحيح العلامة الحلي (ت / ٧٢٦هـ) وغيره لبعض روايات الشيخ في التهذيب عمن لم يُذْكَر الطريق إليه في المشيخة التفاتاً منهم إلى هذا الوجه وإن لم يصرحوا به.

ومنه على سبيل المثال ما جاء في التهذيب بهذا اللفظ: «وروى الريان بن الصلت، قال: كتبت إلى أبي محمّد عليه السلام: ما الّذي يجب عليّ يا مولاي في غلّة رحىً في أرضٍ قطيعة لي؟ ...»[١].

فقد صحح هذه الرواية العلامة الحلي في منتهى المطلب[٢]، والشيخ يوسف البحراني (ت / ١١٨٦هـ) في الحدائق الناضرة[٣]، والسيد محمد جواد العاملي (ت /١٢٢٦هـ) في مفتاح الكرامة[٤]، والشيخ محمد حسن الجواهري (ت /١٢٦٦هـ) في جواهر الكلام[٥]، والشيخ الأنصاري (ت / ١٢٨١هـ) في كتاب الخمس[٦]، وآقا رضا الهمداني (ت / ١٣٢٢هـ) في مصباح الفقيه[٧]، والسيد الحكيم (ت / ١٣٨٩هـ) في مستمسك العروة الوثقىٰ[٨].

ووصْفُ هذه الرواية بالصحة مع أن الشيخ لم يذكر طريقه إلى الريان بن

---

(١) الطوسي / تهذيب الأحكام ٤: ١٣٩ / ٣٩٤ (١٦) باب ٣٩ الزيادات في الخمس.
(٢) العلّامة الحلي / منتهى المطلب ١: ٥٤٨.
(٣) البحراني / الحدائق الناضرة ٧: ٧٢.
(٤) العاملي / مفتاح الكرامة ٥: ٥٠٩.
(٥) الجواهري / جواهر الكلام ٨: ١٤٠.
(٦) الأنصاري / كتاب الخمس: ١٧٧.
(٧) الهمداني / مصباح الفقيه ٢: ١٢١.
(٨) الحكيم / مستمسك العروة الوثقىٰ ٥: ٤٣٢، و٩: ٥١٧.

الصلت في المشيخة، يمكن أن يكون بالاعتماد على طريق الفهرست إلى الريان، وهو طريق صحيح أو حسن كالصحيح، إذ ابتدأ بالشيخ المفيد وابن الغضائري، عن الصدوق، عن أبيه وحمزة بن محمد ومحمد بن علي؛ عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عنه[١]، ولهذا عدّها المحقق السبزواري (ت / ١٠٩٠هـ) حسنة بإبراهيم ابن هاشم[٢]، واحتج بها المحقق النراقي (ت / ١٢٤٥هـ) من غير توصيف[٣].

علماً أنّ السيّد الأعرجي صحّح طريق الشيخ إلى جماعة، ومنهم الريّان بن الصلت كما سيأتي في آخر تطبيقات التتميم من هذه الصورة، اعتماداً منه على طريق الشيخ إلى الريّان في الفهرست[٤].

وأما من صرح بهذا اللون من التصحيح الذي يصبّ في تتميم مشيخة التهذيبين، فعِدّة من العلماء، ويأتي في طليعتهم السيد محمد (ت / ١٠٠٩هـ) في المدارك، ومن تطبيقاته: قوله في رواية الريان نفسها: «وأما رواية الريان، فهي جيّدة السند، لأن الشيخ وإن رواها في التهذيب مرسلة، إلّا أن طريقه إليه في الفهرست صحيح»[٥].

وسيأتي تصحيح طريق الصدوق إلى الريّان بن الصلت، بالتركيب بين طريق النجاشي وطريق الشيخ في الفهرست[٦].

كما طبّق هذا بشكل واسع الشيخ حسن نجل الشهيد الثاني (ت / ١٠١١هـ)

---

(١) الطوسي / الفهرست: ١٢٩ / ٢٩٥ (٢).

(٢) السبزواري / ذخيرة المعاد ٣: ٤٨٠.

(٣) النراقي / مستند الشيعة ١٠: ٣١.

(٤) ٢: ٢٥٥.

(٥) العاملي / مدارك الأحكام ٥: ٣٨٢.

(٦) ٢: ٢٨٢ التطبيق الخامس من الوجه الأوّل.

في منتقىٰ الجمان، إذ قال ما هذا لفظه:

«**الفائدة الخامسة**: في بيان طرق الشيخ إلى أكثر من روى عنه بطريق التعليق في الأخبار التي نوردها من كتابيه، وقد أشرنا إلى أن الطرق التي ذكرها في آخر الكتابين لم يلتزم فيها بالصحيح الواضح، بل أكثر ما ذكره هناك يوجد في الفهرست ما هو أوضح منه، والسبب في ذلك أنه راعى تقليل الوسائط وأشار إلى هذا هناك أيضاً»[1]، ولهذا أضاف إلى مشيخة التهذيب ـ في الفائدة المذكورة ـ واحداً وثلاثين طريقاً انتزعها كلّها من الفهرست.

ومن الواضح أنّ عمل الشيخ حسن باعتماد طرق الفهرست الصحيحة كما صرح به في هذه الفائدة يصب في روافد فكرة تعويض الأسانيد مباشرة، وذلك بلحاظ عنوان الفائدة المذكورة حيث خصصها لمعرفة طرق الشيخ إلى من روى عنه بصورة التعليق في التهذيب أو الاستبصار فحسب.

وقد أشار في الفائدة العاشرة إلى ما يبرر ذلك بقوله: «إن الشيخ رحمه الله ربما عَدَل في كتابيه عن السند المتضح إلى غيره لكونه أعلى، ولعدم تفاوت الحال عنده من وجوه شتىٰ يطول الكلام بشرحها، ووقوع هذا العدول في الطرق الإجمالية غير ضائر بعد إعطاء القاعدة التي يهتدي بملاحظتها إلى الطريق الواضح في الفهرست»[2].

يشير بهذا إلى قول الشيخ في آخر مشيخة التهذيب: «قد أوردت جُملاً من الطرق إلى هذه المصنّفات والأُصول، ولتفصيل ذلك شرح يطول هو مذكور في الفهارس المصنّفة في هذا الباب للشيوخ رحمهم الله، من أراده أخذه من هناك

---

(١) ابن الشهيد الثاني / منتقىٰ الجمان ١: ٢٨ الفائدة الخامسة.

(٢) ابن الشهيد الثاني / منتقىٰ الجمان ١: ٤١ الفائدة العاشرة.

إن شاء الله، وقد ذكرنا نحن مستوفىً في كتاب فهرست الشيعة»[١].

وخصّص السيد التفرشي (ت / بعد سنة ١٠٤٤هـ) الفائدة الرابعة في نقد الرجال لطرق الشيخ قائلاً: «اعلم أنّ الشيخ الطوسي قُدس سره ذكر أحاديث كثيرة في كتابي التهذيب والاستبصار عن رجال لم يلق زمانهم، وإنما روى طريقه إلى رجل رجل ممّن ذكره في الكتابين، ثمّ قال: (وقد أوردت جملاً من الطرق إلى هذه المصنّفات والأصول. وقد ذكرنا نحن مستوفى في كتاب فهرست الشيعة...).

وأنا أردت أن أذكر طريقه إلى كل رجل رجل على سبيل الإجمال على ترتيب حروف المعجم مما ذكره في آخر الكتابين ومما لم يذكره فيهما بل ذكره في الفهرست»[٢].

ثمّ ذكر سبعين طريقاً، انتزع فيها من الفهرست ثلاثة وثلاثين طريقاً وضمّها إلى المشيخة كما فعل الشيخ حسن.

وقال الشيخ عبدالنبي الجزائري (ت / ١٠٢٧هـ) في التنبيه الثاني عشر من خاتمة كتابه حاوي الأقوال:

«إن الطرق المذكورة في الكتابين ـ يعني: التهذيب والاستبصار ـ بعض الطرق إلى المشايخ وأهل الأصول، وحيث أحالنا ـ يعني الشيخ ـ في باقي الطرق على فهارس الرجال، خصوصاً كتاب الفهرست الّذي جمع فيه أهل الأصول والمصنّفات، وذكر جميع الطرق إليها، فلنا أن نأخذ صحة الطريق من فهرسته إذا كان صحيحاً، وإن كان في هذين الكتابين ضعيفاً أو مجهولاً عندنا ـ إلى أن قال ـ فلنا أن نأخذ الطريق إلى الرجل المشهور من الفهرست وإن لم يُذكر له هنا طريقاً

---

(١) الطوسي / مشيخة التهذيب ١٠ : ٨٨.

(٢) التفرشي / نقد الرجال ٥: ٣٢٩ من الفائدة الرابعة.

كحمّاد بن عيسى، وحماد بن عثمان، وحريز بن عبدالله، وأمثالهم»[١].

وقد نقل هذا الكلام بعينه واعتمده أبو علي الحائري (ت / ١٢١٦هـ) في منتهى المقال[٢].

كما تعرض إلى ذلك المجلسي الثاني (ت / ١١١١هـ) في كتابه الأربعين حديثاً، في شرح الحديث الخامس والثلاثين، حيث استدل في شرح الحديث بعِدّة وجوه على صحة أخذ أخبار الكتب الأربعة من الكتب المشهورة، وما يهمنا منها هو الوجه السادس؛ إذ قال:

«**السادس**: إن الشيخ ـ قدس الله روحه ـ فعل مثل ما فعل الصدوق، لكن لم يترك الأسانيد طرّاً في كتبه، فاشتبه الأمر على المتأخرين؛ لأن الشيخ عمل لذلك كتاب الفهرست، وذكر فيه أسماء المُحدِّثين والرواة من الإمامية وكتبهم وطرقه إليهم، وذكر قليلاً من ذلك في مختتم كتابي التهذيب والاستبصار. فإذا أورد رواية ظهر على المتتبع أنه أخذها من شيء من تلك الأصول المعتبرة، وكان للشيخ في الفهرست إليه سند صحيح، فالخبر صحيح مع صحّة سند الكتاب إلى الإمام عليه السلام، وإن اكتفى الشيخ عند إيراد الخبر بسند فيه ضعف»[٣].

وقد نقل هذا الكلام بعينه واعتمده أبو الهدى الكلباسي (ت / ١٣٥٦هـ) في سماء المقال[٤].

---

(١) الجزائري / حاوي الأقوال ٤: ٤٨٠ من الخاتمة.

(٢) الحائري / منتهى المقال ٧: ٤٩٤.

(٣) المجلسي الثاني / الأربعون حديثاً: ٥١٠ ـ ٥١٢ في شرح الحديث الخامس والثلاثين.

(٤) الكلباسي / سماء المقال ٢: ٤٠٧.

وعلى ضوء ما تقدّم يمكن تصحيح جملة من روايات التهذيب وإن ضعّفها بعضهم.

منها: قول الشيخ في التهذيب: «وروى محمد بن أحمد بن داود، عن أبيه، قال: حدّثنا محمد بن عبدالله الحميري، قال: كتبت إلى الفقيه عليه السلام أسأله عن الرجل يزور قبور الأئمّة عليهم السلام... إلخ»[١].

فهذه الرواية ضعّفها المحقّق الحلي (ت / ٦٧٦هـ) على ما قاله الفاضل الهندي (ت /١١٣٧هـ) في كشف اللثام وأنّ سبب التضعيف هو أنّ الشيخ رواها عن محمد ابن أحمد بن داود ولم يذكر طريقه إليه في المشيخة[٢].

والصحيح أنّها معتبرة السند كما ذهب إليه جماعة من الفقهاء كالشيخ يوسف البحراني (ت /١١٨٦هـ)، قال: «فإنّ الشيخ رحمه الله وإن لم يبيّن طريقه في كتاب الحديث، لكن قال في الفهرست في ترجمته: (اخبرنا بكتبه ورواياته جماعة، منهم: محمد بن محمد بن النعمان، والحسين بن عبيد الله، وابن عبدون كلّهم).

وهو ظاهر في صحّة طريقه إليه مطلقاً، ولذا نصّ بصحّته جماعة من أصحابنا»[٣].

ولعلّه يشير بهذا إلى الشيخ البهائي (ت / ١٠٣٠هـ) حيث صحّح الرواية

---

(١) الطوسي / تهذيب الأحكام ٢: ٢٢٨ / ٨٩٨ (١٠٦) باب ١١ ما يجوز الصلاة فيه من اللباس والمكان، وما لا يجوز الصلاة فيه من ذلك.

(٢) الفاضل الهندي / كشف اللثام ١: ١٩٩، والظاهر وقوع الاشتباه فيما نسبه إلى المحقّق الحلي.

ينظر: المحقق الحلي / المعتبر ٢: ١١٥.

(٣) البحراني / الحدائق الناضرة ٧: ٢١٧، و١١: ١١٤.

المذكورة في الحبل المتين[١] وكذلك المحقّق السبزواري (ت / ١٠٩٠هـ) في ذخيرة المعاد[٢].

كما صحّحها آخرون بعد عصر البحراني، كالسيد علي الطباطبائي (ت /١٢٣١هـ)، حيث نقل كلام البحراني بلفظه ووافقه عليه في رياض المسائل[٣]، والشيخ محمد حسن الجواهري (ت /١٢٦٦هـ) في جواهر الكلام[٤]، وآقا رضا الهمداني (ت /١٣٢٢هـ) في مصباح الفقيه[٥].

وقال السيد الحكيم (ت / ١٣٨٩هـ) في هذه الرواية: «عن بعض المحقّقين: الظاهر اتّفاقهم على ترك العمل بظاهر الصحيح، بل عن بعض: عدم وجدان الخلاف فيه. وكأنّ للخدش في الصحيحة من وجوه:

الأوّل: أنّها رواها الشيخ عن محمد بن أحمد بن داود ولم يذكر طريقه إليه في المشيخة...»[٦].

ثمّ دفع هذا الوجه بذكر طريق الشيخ إلى محمد بن أحمد بن داود في الفهرست وهو صحيح.

وقال السيد الخوئي (ت /١٤١٣هـ) في مناقشة سندها:

«أمّا السند فقد يناقش فيه من وجهين:

أحدهما: إنّ الشيخ رواها عن محمد بن أحمد بن داود وطريقه إليه غير مبيّن

---

(١) البهائي / الحبل المتين: ١٥٦.

(٢) السبزواري / ذخيرة المعاد ٢: ٢٤٥.

(٣) الطباطبائي / رياض المسائل ١: ١٤٤.

(٤) الجواهري / جواهر الكلام ٨: ٣٦٥.

(٥) الهمداني / مصباح الفقيه ٢: ١٩١.

(٦) الحكيم / مستمسك العروة الوثقى ٥: ٤٦٣ ـ ٤٦٤.

في المشيخة، بل ذكر جملة منها وأحال الباقي على الفهرست وطريقه إلى الرجل مذكور في الفهرست وهو صحيح»[١].

ومنها: تصحيح رواية الشيخ في باب الكفالات والضمانات من التهذيب، عن «عمر بن يزيد، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن رجل ضمن على رجل ضماناً ثمّ صالح عليه، قال: **ليس له إلّا الذي صالح عليه**»[٢].

والشيخ لم يذكر الطريق إلى عمر بن يزيد في المشيخة، بل ذكره في الفهرست.

ولهذا قال المحقّق الأردبيلي (ت / ٩٩٣هـ): «وفي بحث الضمان بحذف السند: (عن عمر بن يزيد)، ولكن لما رأيت أنّ سنده إليه في الفهرست صحيحاً، قلت: في الصحيح»[٣].

ولكن في هذا التصحيح نظر؛ لأنّ طريق الفهرست ابتدأ بالشيخ المفيد، عن الصدوق، عن أبيه وابن الوليد؛ عن سعد والحميري؛ عن محمد بن عبدالحميد، عن محمد بن عمر بن يزيد، عن الحسين بن عمر بن يزيد، عن أبيه[٤].

وهذا الطريق ضعيف بمحمد بن عمر حيث لم يوثّق، وبأخيه الحسين بن عمر وهو مهمل. نعم يمكن استفادة صحّة الطريق من وجه آخر ستأتي الإشارة إليه في تصحيح الطرق الضعيفة بالتركيب بين الأسانيد في المبحث الثالث[٥].

---

(١) الخوئي / التنقيح في شرح العروة الوثقى (كتاب الصلاة) ٢: ١١٢.
(٢) الطوسي / تهذيب الأحكام ٦: ٢١٠ / ٤٩٠ (٧) باب ٨٤ الكفالات والضمانات.
(٣) المحقّق الأردبيلي / مجمع الفائدة والبرهان ٩: ٣٣٢.
(٤) الطوسي / الفهرست: ١٨٤ / ٥٠٢ (١).
(٥) ٢: ٢٧٥، وسيأتي هذا الطريق وتصحيحه في آخر نظرية التعويض، ٣: ٣١٤-٣١٦.

ومنها: تصحيح المحقّق المذكور رواية الشيخ في التهذيب عن «يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن حفص بن البختري، عن أبي عبدالله عليه السلام، في المجاور بمكّة..»[١]. حيث وصفها بأنّها مقطوعة الإسناد؛ لأنّ الشيخ لم يذكر طريقه إلى يعقوب بن يزيد في المشيخة، ولكنّه صحّحها من الطريق إليه في الفهرست[٢].

وطريق الفهرست صحيح كما قال؛ إذ ابتدأ بابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن سعد والحميري، عن يعقوب بن يزيد[٣].

ومنها: تصحيح المحقّق السبزواري (ت / ١٠٩٩هـ) في ذخيرة المعاد حديث التهذيب، عن حريز، عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يقطر منه البول والدم إذا كان في الصلاة...[٤]، حيث صحّحه اعتماداً على طريق الفهرست؛ لأنّ الشيخ لم يذكر طريقه إلى حريز في المشيخة[٥].

والحديث المذكور وإن وقع في باب الأحداث الموجبة للطهارة من التهذيب ـ وقد سبق الكلام بعدم شمول طرق المشيخة لأحاديث كتاب الطهارة ـ إلّا أنّ التصحيح المذكور لا ريب فيه.

وأمّا ما قد يقال بأنّ تصحيح الطريق إلى حديث حريز هذا لم يكن من جهة

---

(١) الطوسي / تهذيب الأحكام ٥: ٤٧٦ / ١٦٧٩ (٣٢٥)، و٥: ٤٩٢ / ١٧٦٨ (٤١٤) باب (٢٦) الزيادات في فقه الحج.

(٢) الأردبيلي / مجمع الفائدة والبرهان ٦: ٣٩.

(٣) الطوسي / الفهرست: ٢٦٤ / ٨٠٧ (١).

(٤) الطوسي / تهذيب الأحكام ١: ٣٤٨ / ١٠٢١ (١٣) باب (١٤) الأحداث الموجبة للطهارة من أبواب الزيادات في كتاب الطهارة.

(٥) السبزواري / ذخيرة المعاد ١: ٣٩.

المشيخة حتى يقال بعدم شمول طرقها إلى ذلك المورد، بل كان من جهة طريق الفهرست إلى كتب حريز، وطرق الفهرست أعمّ من طرق المشيخة، وعليه فلا إشكال في التصحيح المذكور.

فجوابه: إنّ تصحيح الطريق إلى رواية حريز المذكورة، وإن كان سليماً، ولكن ليس بهذا التوجيه؛ لأنّ هذا التوجيه هو فرع ثبوت كون رواية حريز المذكورة في كتاب الطهارة قد أخذها الشيخ من كتابه مباشرة، فإن كان ذلك كذلك فلا ريب في اعتماد طريق الفهرست؛ لأنّه طريق إلى كتب حريز. ولكن لم يثبت أخذ الرواية من كتاب حريز بدليل ما ذكره الشيخ بشأن علاقة طرق المشيخة بأحاديث كتاب الطهارة، وقد مرّ فلا حاجة إلى إعادته.

ومع هذا فالتصحيح المذكور لا إشكال فيه. والوجه في ذلك: هو أنّ الرواية المذكورة، وإن لم يثبت أخذها من كتاب حريز لِما تقدّم، إلّا أنّها من الروايات المنسوبة إلى حريز، وطريق الشيخ إليه في الفهرست عام إلى جميع كتبه ورواياته[١]، وبهذا تكون الرواية داخلة في طريق الفهرست لا محالة، سواءً كانت موجودة في كتب حريز أوْ لَا.

ومنها: تتميم بعض طرق المشيخة من الفهرست كما فعل السيد الأعرجي (ت /١٢٢٧هـ) في طرق الشيخ إلى جماعة لم يذكر الشيخ طريقه إلى أيٍّ منهم في المشيخة، وذكره في الفهرست، كطريقه إلى:

أبان بن عثمان الأحمر[٢]، وأيّوب بن نوح[٣]، وجميل بن درّاج[٤]، والحسن

---

(١) الطوسي /الفهرست: ١١٨ / ٢٤٩ (١).

(٢) الأعرجي /عُدّة الرجال ٢: ٢١٤ من الفائدة السادسة.

(٣) المصدر نفسه ٢: ٢٢٣.

(٤) المصدر نفسه ٢: ٢٢٤.

ابن علي بن عبيدالله بن المغيرة[١]، والحسن بن علي بن فضّال[٢]، وحمّاد بن عثمان[٣]، والريان بن الصلت[٤]، وزرارة[٥]، وزيد الشحّام[٦]،وسلمة بن الخطّاب[٧]، وعبدالله ابن جعفر الحميري[٨]، وعبدالله بن مسكان[٩]، وعلي بن الريّان[١٠]، وعمّار الساباطي[١١]، وغياث بن إبراهيم[١٢]، وهارون بن مسلم[١٣]، ويعقوب بن يزيد[١٤].

مناقشة تطبيقات التتميم:

إن تتميم طرق المشيخة بطرق الفهرست لايكون اعتباطاً وكيف ما اتفق، إذ قد لا يصح التعويل على الفهرست في حال عدم وجود الطريق في المشيخة إلّا بعد ملاحظة جملة من الأمور والشروط المطلوبة في كل طريق يراد التتميم به من الفهرست.

---

(١) الأعرجي / عُدّة الرجال ٢: ٢٢٥.

(٢) المصدر نفسه ٢: ٢٢٥.

(٣) المصدر نفسه ٢: ٢٢٩.

(٤) المصدر نفسه ٢: ٢٣٠.

(٥) المصدر نفسه ٢: ٢٣٠.

(٦) المصدر نفسه ٢: ٢٣١.

(٧) المصدر نفسه ٢: ٢٣٢.

(٨) المصدر نفسه ٢: ٢٣٤.

(٩) المصدر نفسه ٢: ٢٣٤.

(١٠) المصدر نفسه ٢: ٢٣٧.

(١١) المصدر نفسه ٢: ٢٣٧.

(١٢) المصدر نفسه ٢: ٢٣٨.

(١٣) المصدر نفسه ٢: ٢٤٦.

(١٤) المصدر نفسه ٢: ٢٤٧.

ومن أهم الشروط المطلوبة سبعة، وهي:

١ ـ أن يكون الطريق المذكور في الفهرست إلى صاحب الكتاب الذي لم يذكر الطريق إليه في المشيخة معتبراً: ولا يقتصر في معرفة اعتبار الطريق إلى الكتاب على طريق الفهرست فقط، إذ ربما اعتُمد الكتاب المذكور مباشرة في كتب الحديث لاسيّما في الفقيه والكافي وبالنحو الذي يمكن تحديد المصدر المنقول عنه في تلك الكتب كما بيّناه في الباب الأوّل[1]؛ لأنّ حصول الاطمئنان التام بوصول الكتاب إلى عصر الشيخ بطرق معتبرة لا يضرّ ضعف طريق الفهرست إلى صاحب الكتاب، مع إمكان تعويضه من طرق أخرى إليه.

٢ ـ أن يُسمّى الكتاب المذكور قبل بيان الطريق إليه في الفهرست في حال تصحيح سند رواية في التهذيب بطرق الفهرست، كما لو قال الشيخ في ترجمة مصنّفه ـ مثلاً ـ: (له كتاب الوضوء: أخبرنا به فلان)، وكان موضوع رواية التهذيب ـ المراد تصحيح سندها ـ في الوضوء أيضاً. وأما في حال عدم تسمية الكتاب في الفهرست، كما لو قال: (له كتاب، أخبرنا به فلان ...)، فهذا لا يكفي إلّا مع التأكد من عدم وجود كتاب آخر له، وذلك بالرجوع إلى رجال النجاشي، ومعالم العلماء، وكتب السيد ابن طاوس، إذ غالباً ما يُنقَل فيها من الكتب مع تسميتها ونسبتها إلى أصحابها، لأنّ إحتمال وجود كتابين له يمنع من اعتماد طريق الفهرست، فلو قال النجاشي ـ مثلاً ـ: (له كتاب الصلاة، وكتاب الزكاة) ثم ذكر الطريق إليهما. فلا شك في كون أحد الكتابين هو ما ذكره الشيخ؛ لأنّ احتمال عدم اطلاع الشيخ على الكتاب الآخر أقرب من احتمال عدم اطلاعه على الكتابين وعثوره على كتاب ثالث لم يطلع عليه النجاشي.

---

(١) ١: ٤٠٦.

ففي مثل هذا لا يعرف مصدر الرواية في التهذيب تحديداً، هل هو الكتاب الذي ذكره الشيخ أو الكتاب الآخر الذي ذكره النجاشي.

ولا يكفي في ذلك معرفة موضوع الرواية في التهذيب في تعيين عنوان الكتاب في الفهرست، فلو كانت في الزكاة مثلاً، فإن هذا لا يعني أن ما في الفهرست هو كتاب الزكاة، والسبب في ذلك هو أن الهدف من وراء تصنيف الفهرست لم يكن لإخراج روايات التهذيب عن الإرسال، حتى يقال بأن مقصود الشيخ بهذا الكتاب هو كتاب الزكاة، وإنّما كان هدفه شيء آخر وهو فهرسة لما صنّفه الشيعة من الكتب.

وعلى هذا فاقتصار الشيخ على ذكر بعض كتب المترجم له في الفهرست يحول دون الاعتماد على طريقه إليها في تصحيح ما أرسله في التهذيب ولم يذكر الطريق إليه في المشيخة. ولكن ليس مطلقاً، بل في الحدود التي يثبت فيها عدم اطلاع الشيخ على بقية الكتب التي لم يذكرها. وإلّا فقد يذكر عبارات تشير بوضوح إلى اكتفائه بذكر البعض مع أن الطريق إليها جميعاً، كما لو قال في ترجمة شخص ـ مثلاً ـ: (له عشرة كتب)، وعدّ منها ثلاثة فقط، ثم قال: (وغيرها).

ونظائر هذا التعبير المُشعِر باطّلاع الشيخ على سائر كتب المُترجَم له ـ وإن ذَكَرَ بعضها ـ كثيرة في الفهرست، وكذلك لو ذكر الشيخ بعض كتب المُترجَم له وذكرها النجاشي كلّها، وكان طريق الشيخ والنجاشي واحداً، أو حصل التماثل بين الطريقين في بعض الطبقات، وهو ما سنفصّله ـ إن شاء الله تعالى ـ في الفصل الثالث من الباب الثالث، في بيان الوجه الثالث من وجوه نظرية تعويض الأسانيد[1].

---

(١) ٣: ٢٨١ وما بعدها.

٣ ـ أن تكون الرواية المراد تصحيح سندها بطريق الفهرست، قد ابتدأ سندها ـ عند الشيخ ـ بصاحب الكتاب المذكور في الفهرست، بنحو الجزم كما لو قال: «الحسن بن محبوب» أو: «عن الحسن بن محبوب» أو «في كتاب الحسن بن محبوب» أو «روى الحسن بن محبوب في كتابه» ونحو ذلك.

وأما لو ابتدأت بلفظ: «ويُروَى عن الحسن بن محبوب» أو «رُوي عن الحسن بن محبوب» وأمثال ذلك، فاحتمال النقل من غير كتابه قائم لابد، وحينئذٍ لا جدوى في طريق الفهرست إلى كتب الحسن بن محبوب في أمثال تلك الموارد، ممّا ينبغي معه ملاحظة كلّ ما رواه الشيخ بسند ضعيف يراد تصحيحه على ضوء فكرة التعويض أو النظرية؛ لاحتمال وروده بصيغة لا تدلّ على الأخذ المباشر من كتاب المبدوء به في سند التهذيبين.

ويُستثنى ـ بطبيعة الحال ـ كلّ مورد من هذا القبيل دلّت القرائن الخارجية على وجوده في كتاب من ذُكر في صدر السند، وإن نُسب الحديث إليه بصيغة لا تدلّ على الجزم، كما لو قال: (ويُروىٰ عن فلان..)، ثمّ وجدنا الحديث في كتب أخرى منسوباً إلى كتاب فلان نفسه.

٤ ـ أن لا يكون في كلام الشيخ في ترجمة صاحب الكتاب في الفهرست ما يشير إلى عدم وصول نسخة من الكتاب إليه كما حصل هذا في بعض التراجم؛ لأنّ عدم وصول نسخة من الكتاب إلى الشيخ يعني عدم النقل المباشر منه في التهذيب.

٥ ـ أن لا تكون الرواية المراد تصحيح سندها من طرق الفهرست، معلقة الإسناد على ما قبلها، لأنّ التعليق في أسانيد التهذيب ليس كلّه على المشيخة، بل بعضه معلّق على ما سبقه من أسانيد، كما بينا ذلك في آخر الفصل السادس من

الباب الأوّل[١]؛ احترازاً من أن لا يكون النقل في الحديث المعلّق من كتاب المذكور في صدر السند.

وعلى هذا فلو كان سند الرواية معلقاً على ما قبله من الأسانيد، فسيُحتمَل أخذ الرواية من غير كتاب مَن ابتدأ به الشيخ في إسنادها.

وحينئذٍ قد يقال بأنّه لا فائدة في طريق الفهرست إلى كتاب المبدوء به في كل سند معلق على سابقه، لأنّ المروي سيكون مأخوذاً من كتاب آخر.

فنقول: يمكن الجمع بين الطريق المعلّق عليه في متن التهذيب وطريق المشيخة أو الفهرست إلى من ذُكر في ابتداء التعليق؛ بأن يكون للشيخ إلى الرواية المفترضة طريقان. يُمثّل أحدهما السند الذي عُلّق عليه. ويُمثّل الآخر الطريق المذكور في المشيخة أو الفهرست إلى من ابتدأ به سند الرواية؛ أخذاً بما ذكرناه سابقاً[٢] بشأن ما عُلّق من أحاديث التهذيب على ما قبلها المأخوذة صراحة من الكافي، وذلك بتسمية محمد بن يعقوب في أوّل السند.

ومع هذا فإنّ ترك التصحيح بطريق المشيخة أو الفهرست واللجوء إلى السند المعلّق عليه هو الأَوْلَى؛ لأنّه القدر المتيقّن من الطريقين، وإن كان احتمال صحّة الثاني قوياً.

٦ ـ إذا كان الكتاب المذكور في الفهرست ذي نسخ متعددة ومختلفة زيادة ونقصاناً، مع تفاوت طرق الشيخ إليها من جهة الاعتبار وعدمه، فاعتماد الصحيح منها في تصحيح ماروواه الشيخ عمن لم يذكر الطريق إليه في المشيخة لا يخلو من إشكال، لاحتمال وجود الرواية في النسخة ذات الطريق الضعيف مع خلو

---

(١) ١: ٤٦٦، وينظر ١: ٢٥٥ و ٣٧١.

(٢) ١: ٤٦٦.

النسخة ذات الطريق الصحيح منها: هذا إذا ما أُخذ بنظر الاعتبار هدف تأليف كتاب الفهرست، وإلّا فهو احتمال ضعيف، إذ يستبعد حصوله من الثقة من غير تنبيه، ومقام الشيخ أجل من أن يقال بحقه (ثقة) فحسب.

٧ ـ لا تكفي سلامة طريق الشيخ إلى كتاب من أُخذت الرواية عنه في صحّتها، ما لم يصحّ سند صاحب الكتاب إلى المعصوم عليه السلام.

وعليه يلزم في تصحيح طريق الشيخ إلى شخص ملاحظة سند الشخص إلى المعصوم عليه السلام، وأمّا مع حصول العكس كما لو ضَعُفَ الطريق وصحّ السند، فهل يستلزم اعتبار المروي أوْ لَا؟ فالمشهور أنّه لا يستلزم اعتبار الطريق صحّة السند، ولا اعتبار السند صحّة الطريق، وإن أمكن الفصل ـ فيما نرى في خصوص الكتب المشهورة ـ بين نقل الطريق والطريق إلى النقل كما مرّ في الباب الأوّل[1].

وهذه الأمور السبعة، وإن لم يصرح بها أحد، إلّا أنها كانت ملحوظة عند بعضهم بلا ريب، وإلّا كيف نفسر اكتفاء الشيخ حسن نجل الشهيد الثاني، والسيد التفرشي ـ كما تقدّم[2] ـ ببعض طرق الفهرست لضمّها إلى طرق المشيخة، وإهمال ما يزيد على سبعين طريقاً آخر إلى مصنّفات قد اعتمدها الشيخ في روايات التهذيب، ولم يذكر الطريق إليها إلّا في الفهرست؟

---

(١) ١ : ٣٥٧.

(٢) ٢ : ٢٤٧ ـ ٢٤٨.

المبحث الثاني

تتميم طرق الشيخ الصدوق من الفهرست

روى الشيخ الصدوق في الفقيه عن جماعة لم يذكر الطريق إلى أي منهم في المشيخة، وقد أحصاهم التقي المجلسي فأوصلهم إلى مائة وسبعة عشر نفراً أوّلهم ابن أبي سعيد المكاري، وآخرهم يونس بن عبد الرحمن.[1]

وقد فاته جماعة ممن روى عنهم الشيخ الصدوق وأهمل طريقه إليهم في المشيخة، وهم:

١ ـ ابن زكريا الأعور، ٢ ـ أبو حبيب ناجية، ٣ ـ أبو ذر الغفاري، ٤ ـ أبو عبد الله البرقي، ٥ ـ أحمد بن أبي عبد الله محمد بن خالد البرقي، ٦ ـ إسماعيل بن أبي زياد، ٧ ـ أم سلمة، ٨ ـ أيوب أخو أديم، ٩ ـ الحسن بن زيد، ١٠ ـ الحسن ابن علي بن بلال، ١١ ـ الحسن بن كثير، ١٢ ـ الحسين بن أبي عبد الله الأنصاري، ١٣ ـ الحسين بن خالد، ١٤ ـ الحسين بن زياد، ١٥ ـ الحسين بن مسلم، ١٦ ـ الحصين بن يسار، ١٧ ـ سعد الإسكاف، ١٨ ـ سلمان الفارسي، ١٩ ـ طلحة السلمي، ٢٠ ـ عائشة، ٢١ ـ عبد الله بن عمر (من أصحاب الإمام الكاظم عليه السلام)، ٢٢ ـ عبد الله بن الوليد الوصافي، ٢٣ ـ عبد الرحمن بن الهيثم الأنصاري، ٢٤ ـ عمار بن نعيم القمي، ٢٥ ـ عمران الحلبي، ٢٦ ـ قاسم

---

(١) المجلسي الأوّل / روضة المتّقين ١٤ : ٣٤٨ ـ ٣٥٠ في ذيل ترجمة الحسن بن رباط.

الخياط، ٢٧ ـ محمد بن سهل، ٢٨ ـ محمد بن الفرج، ٢٩ ـ معاذ بن جبل، ٣٠ ـ مهران بن محمد، ٣١ ـ ميسر، ٣٢ ـ هشام بن أبي إبراهيم (لعلّه هشام بن إبراهيم الذي ذُكر في المشيخة)، ٣٣ ـ الهيثم بن عروة، ٣٤ ـ يحيى بن أكثم القاضي، ٣٥ ـ يحيى بن سعيد الأهوازي.

وعدم وجود الطريق إلى شخص في مشيخة الصدوق، يعني عد رواياته في الفقيه من جملة المراسيل، ومن هنا حاول بعض العلماء تتميم طرق مشيخة الفقيه التي لم يذكرها الشيخ الصدوق، وذلك باكتشافها من خلال طرق الشيخ الطوسي في الفهرست التي هي من رواية الشيخ الصدوق، ويأتي العلّامة الحلي (ت /٧٢٦هـ) في طليعة من تنبّه إلى ذلك، كما سيأتي في التطبيق الخامس لمحاولات التتميم تلك، وهي:

التطبيق الأوّل ـ اكتشاف الطريق إلى أبي الصباح الكناني:

وهو ما ذكره السيد الأعرجي في شرح مشيخة الفقيه، قال: «وإلى أبي الصباح الكناني: غير مذكور في المشيخة، لكن صفوان بن يحيى ومحمد بن الفضيل يرويان كتاب أبي الصباح. فطريقه إليهما طريق إليه، إذ روى به جميع ما يرويانه»[1].

توضيح التطبيق ومناقشته:

يبدو في المثال المذكور نوع غموض، وتوضيح إفادته تتميم طرق الصدوق بطرق الفهرست، كالآتي.

إنّ قوله: (**لكن صفوان بن يحيى ومحمد بن الفضيل يرويان كتاب أبي الصباح**) أخذه من فهرست الشيخ؛ لأنّه صرّح قبل ذلك بأن طريق الصدوق إلى

---

(١) الأعرجي / عُدّة الرجال ٢: ٧٧ من الفائدة السادسة.

أبي الصباح الكناني غير مذكور في مشيخة الفقيه.

وهذا هو الطريق الأول إلى كتاب أبي الصباح الكناني في فهرست الشيخ، وهو: «ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن أحمد بن محمد، عن محمد ابن إسماعيل بن بزيع والحسن بن علي بن فضال؛ عن محمد بن الفضيل، عنه، ورواه صفوان بن يحيى، عنه»[١].

فللشيخ إلى أبي الصباح طريقان إذن، أحدهما: ما رواه محمد بن الفضيل، عنه. والآخر ما رواه صفوان بن يحيى، عنه، وكلاهما من الطرق الخاصة.

وأما قوله: (**فطريقه إليهما، طريق إليه**) يعني: طريق الصدوق إلى محمد بن الفضيل وصفوان بن يحيى، هو طريق إلى أبي الصباح أيضاً.

وفي هذا نظر، لأنّ الصدوق لم يذكر طريقه إلى محمد بن الفضيل في مشيخة الفقيه، وأما طريقه إلى صفوان فهو طريق خاص، إذ قال: «وما كان فيه عن صفوان ابن يحيى، فقد رويته عن أبي رضي الله عنه، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن صفوان بن يحيى»[٢].

وهذا الطريق صحيح، أو حسن كالصحيح بإبراهيم بن هاشم.

وأما الشيخ فقد ذكر طريقه إلى محمد بن فضيل، قائلاً: «له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن، عن سعد والحميري؛ عن أحمد بن محمد بن عيسى وأحمد بن أبي عبدالله؛ عن علي بن الحكم، عنه»[٣] وهو طريق صحيح، لكنّه خاص لم يقع فيه الصدوق.

---

(١) الطوسي / الفهرست: ٢٧١ / ٨٤٠ (١٩).

(٢) الصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ٣٩ ـ ٤٠.

(٣) الطوسي / الفهرست: ٢٢٥ ـ ٢٢٦ / ٦٣٣ (٤٨).

وذكر الشيخ في ترجمة صفوان بن يحيى أن له كتباً كثيرةً، ومسائلَ، وروايات، ثم قال: «أخبرنا بجميعها جماعة، عن محمد بن علي بن الحسين، عن محمد بن الحسن، عنه.

وأخبرنا بها ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن، عن محمد بن الحسن الصفار وسعد بن عبدالله ومحمد بن يحيى وأحمد بن إدريس؛ عن محمد بن الحسين ويعقوب بن يزيد؛ عنه...»[1].

وكلمة (عنه) بعد محمد بن الحسن في الشعبة الأولى من هذا الطريق مزيدة سهواً من الناسخ كما هو واضح من طبقتهما. والصواب ـ بعد دمج شعبتي الطريق ـ:

جماعةٌ، عن الصدوقِ.

وابنُ أبي جيد (بالعطف على جماعة) كلاهما؛ عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار... إلخ.

وهذا الطريق صحيح، وهو عام وقع فيه الصدوق.

وبهذا يتبين أن قوله: (**فطريقه إليهما طريق إليه**) لا يستقيم على حال؛ لأنّه إن أراد طريقه إليهما في مشيخة الفقيه، فالصدوق لم يذكر طريقه إلى محمد بن الفضيل وإن أراد ذلك من جهة الفهرست، فإنّ طريق الشيخ إلى محمد بن فضيل لم يقع فيه الصدوق.

وعليه فالصواب أن يقول، فطريقه إلى صفوان طريق إلى أبي الصباح، أي من جهة الفهرست، بدليل قوله بعد ذلك مباشرة: (**إذ روى به جميع ما يرويانه**) والصواب: ما يرويه.

---

(١) الطوسي / الفهرست: ١٤٦ / ٣٥٦ (١).

وهذا هو الطريق الثاني من طرق الفهرست كما سبقت الإشارة إليه.

وبهذا يكون اكتشاف طريق الصدوق إلى أبي الصباح الذي لم يذكره في مشيخة الفقيه واضحاً، وذلك بتركيبه من طريق الفهرست إلى أبي الصباح، وطريقه إلى صفوان لوقوع الصدوق فيه. ولكن هذا التركيب لا يخلو من اشكال، لتوقّف صحته على أمرين، وهما:

الأوّل: أن لا يكون لأبي الصباح في الحديث الشريف سوى كتاب واحد فقط، فإن كان كذلك فلا ضير في التركيب المذكور، إذ ستكون كل رواية في الفقيه عن أبي الصباح موجودة في كتابه، وبما أن الطريق إلى كتابه من رواية صفوان بن يحيى عنه، وللصدوق طريقان صحيحان إلى صفوان.

أحدهما: ما ذكره في مشيخة الفقيه.

والآخر: طريق الشيخ العام إليه في الفهرست الذي هو من رواية الصدوق.

إذن ستكون روايات الفقيه عن أبي الصباح مروية من قبل الصدوق بطريقين صحيحين وإن لم يذكُر الطريق إليه في المشيخة.

وهذا بخلاف ما لو احتملنا وجود أكثر من كتاب واحد لأبي الصباح، أو احتملنا وجود روايات أخرى له لم تدخل في كتابه، ففي مثل هذا سيكون الطريق إليه في الفهرست طريقاً إلى بعض ما عنده من الحديث برواية صفوان عنه، وحينئذٍ لا يمكن عدّ طريق الصدوق إلى صفوان طريقاً إليه مطلقاً؛ إذ قد يكون من جملة ما رواه الصدوق عن أبي الصباح غير داخل في البعض الذي رواه صفوان عنه، بل في البعض الآخر الذي لم يروه.

الثاني: أن يكون طريق الفهرست إلى أبي الصباح عاماً إلى جميع كتبه ورواياته وإن لم يقع فيه الصدوق، هذا على فرض تحقق الاحتمال المُضعِّف للأمر

الأوّل، أعني به: وجود أكثر من كتاب لأبي الصباح أو روايات لم تدخل بكتابه المذكور في الفهرست.

ومن ضم الطريق العام إلى أبي الصباح ـ وهو من رواية صفوان عنه ـ إلى الطريق العام إلى صفوان في الفهرست ـ وهو من رواية الصدوق لوقوعه فيه ـ ينتج عنهما طريق صحيح للصدوق إلى أبي الصباح، ومعنى هذا أن كل رواية رواها الصدوق عن أبي الصباح، قد رواها صفوان بن يحيى سواء كانت من كتبه أو من رواياته.

وبما أن طريق الصدوق إلى صفوان صحيح، فيكون طريقه إلى أبي الصباح كذلك.

وهذا الفرض لم يتحقق، لأن الطريق إلى أبي الصباح في الفهرست لم يكن عاماً، ومعنى هذا أنه لا ينتج من ضمه إلى الطريق العام إلى صفوان كون جميع ما رواه الصدوق عن أبي الصباح مروياً من جهة صفوان، لأنّ الطريق العام في الفهرست مختص بجميع ما رواه الصدوق من كتب وروايات عن صفوان فحسب. وأما ما رواه عن أبي الصباح فليس من الضرورة أن يكون جميعه مروياً بهذا الطريق، لأنّ صفوان لم يرو جميع كتب وروايات أبي الصباح كما مرّ عن الفهرست، الأمر الذي يحتمل معه تخلّف بعض ما رواه الصدوق عن أبي الصباح من الدخول في طريقه العام إلى كتب وروايات صفوان في الفهرست.

وبهذا يظهر الوجه في حقيقة التركيب المذكور.

التطبيق الثاني ـ اكتشاف الطريق إلى جميل بن صالح:

أورد السيد الخوئي رواية جميل بن صالح عن الإمام الصادق عليه السلام التي ذكرها الصدوق بقوله: «وسأله جميل بن صالح: أيّهما أفضل: يصلي الرجل لنفسه في

أوّل الوقت، أو يؤخّر قليلاً ويصلي بأهل مسجده إذا كان إمامهم؟ قال: **يؤخّر ويصلّي بأهل مسجده إذا كان هو الإمام»**[١].

والشيخ الصدوق لم يذكر طريقه إلى جميل بن صالح في مشيخة الفقيه، كما أنّ طريق الشيخ إليه في الفهرست لم يكن من رواية الصدوق، إذ ابتدأ بـ: «ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفّار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن غير واحد، عن جميل بن صالح»[٢].

ومن هنا قيل في هامش تقريرات بحث الصلاة للسيد الخوئي بإمكان تصحيح سند رواية الصدوق على ضوء ما أفاده السيد الخوئي في نظائر المقام، بأنّ في طريق الشيخ إلى جميل بن صالح: ابن الوليد، وللصدوق طريق صحيح إلى جميع رواياته على ما يظهر من الشيخ في الفهرست[٣].

مناقشته:

إنّ أصل ما أفاده السيد الخوئي ـ كما قيل ـ صحيح، ولكن تطبيقه على هذا الطريق لا يخلو من إشكال، خصوصاً مع احتمال أن تكون رواية الفقيه غير مأخوذة من كتاب جميل بن صالح مباشرة.

ومع هذا الاحتمال يكون طريق الفهرست إلى كتاب جميل طريقاً إلى غير الكتاب الذي أُخذت منه رواية الصدوق.

ولو افترضنا أنّ الصدوق أخذ الرواية من كتابه كما استظهر ذلك التقي

---

(١) الصدوق / الفقيه ١: ٢٥٠ / ١١٢١ (٣١) باب ٥٦ الجماعة وفضلها.

(٢) الطوسي / الفهرست: ٩٤ / ١٥٥ (٢).

(٣) البروجردي / مستند العروة الوثقى، كتاب الصلاة (تقريراً لبحث السيد الخوئي) ق٢ ج٥: ٧٤٥.

المجلسي (ت /١٠٧٠هـ) في روضة المتّقين[١]، فإنّ اعتماد طريق الشيخ العام إلى جميع كتب وروايات ابن الوليد في المقام، لمجرّد وقوعه في طريق الفهرست إلى كتاب جميل بن صالح الذي لم يكن من رواية الصدوق، لا يتمّ إلّا مع ثبوت سلامة الواسطة بين ابن الوليد وجميل بن صالح، وهذا لم يثبت من طريق الفهرست؛ للإرسال الحاصل فيه بلفظ (عن غير واحد)؛ لأنّ هذا اللفظ دالّ على الإرسال في مصطلح الحديث كما بيّناه في الباب الأوّل[٢].

وعليه فلا ينتج من الطريق العام إلى ابن الوليد في الفهرست ـ الذي هو من رواية الصدوق ـ طريق إلى جميل بن صالح.

نعم.. يمكن ذلك بملاحظة طريق النجاشي إلى جميل بن صالح، حيث ذكر في ترجمته بأنّ كتاب جميل متكوّن من نسختين: نسخة رواها القميّون، عن الحسن بن محبوب، عن جميل بن صالح. وأخرى رواها الكوفيّون، عن ابن أبي عمير، عن[٣].

وللشيخ في الفهرست طريق صحيح وعام إلى جميع كتب وروايات الحسن ابن محبوب[٤]، وطريق مثله كذلك إلى ابن أبي عمير[٥]، وكلاهما من رواية الشيخ الصدوق في الفهرست.

وبهذا الوجه يكون للشيخ الصدوق طريقان صحيحان إلى جميل بن صالح، وإن لم يذكر طريقه إليه في مشيخة الفقيه.

---

(١) المجلسي الأوّل / روضة المتّقين ٢: ٥٠٨.

(٢) ١: ٢٥٨.

(٣) النجاشي / رجال النجاشي: ١٢٧ / ٣٢٩.

(٤) الطوسي / الفهرست: ٩٧ / ١٦٢ (٢).

(٥) المصدر نفسه: ٢١٩ / ٦١٧ (٣٢).

التطبيق الثالث ـ اكتشاف الطريق إلى موسى بن بكر:

قال السيّد الأعرجي في شرح طرق مشيخة الفقيه: «وإلى موسى بن بكر: مهمل، لكن في الفهرست: له كتاب، أخبرنا ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن إبراهيم بن هاشم، عن ابن أبي عمير، عن موسى..

وقد علمت أنّ الصدوق يروي جميع روايات ابن أبي عمير في الصحيح، وروايات ابن الوليد، عنه. فقد صحّ إليه طريق»[١].

مناقشته:

إنّ هذا التطبيق صحيح؛ لأنّ معنى رواية ابن أبي عمير لكتاب موسى بن بكر، هو أنّ موسى بن بكر قد أجاز ابن أبي عمير برواية ما في كتابه، وإن ابن أبي عمير أجاز إبراهيم بن هاشم برواية ذلك، عنه، عن موسى بن بكر، وهكذا نزولاً إلى ابن أبي جيد الذي أجاز الشيخ برواية ما في الكتاب بذلك الطريق.

وحيث أنّ طريق الشيخ إلى جميع كتب وروايات ابن أبي عمير هو نفس الطريق المذكور إلى موسى بن بكر مع إضافة جماعة إلى طبقة إبراهيم بن هاشم، لذا يصحّ جعله طريقاً للصدوق إلى موسى بن بكر؛ لأنّه من روايته.

التطبيق الرابع ـ اكتشاف الطريق إلى نشيط بن صالح:

وهذا التطبيق للسيّد الأعرجي أيضاً، قال: «وإلى نشيط بن صالح: مهمل. وفي الفهرست: له كتاب، أخبرنا جماعة، عن أبي المفضل، عن ابن بطّة، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عن نشيط.

وقد عرفت أنّ [طريق] الصدوق إلى محمد بن خالد طريق صحيح»[٢].

---

(١) الأعرجي / عُدّة الرجال ٢: ٢٠١ من الفائدة السادسة.

(٢) المصدر نفسه ٢: ٢٠٢ ـ ٢٠٣ من الفائدة السادسة.

مناقشته:

إنّ قوله: (**وقد عرفت..** إلخ) يعني إنّ طريق الصدوق إلى محمد بن خالد صحيح من جهة مشيخة الفقيه، لا من جهة فهرست الشيخ، لأنّ طريق الشيخ إلى محمد بن خالد ليس من رواية الشيخ الصدوق، كما أنّ الطريق إلى محمد بن خالد في مشيخة الفقيه ليس من الطرق العامّة، بل هو طريق خاصّ إلى كتابه المعروف بكتاب النوادر، والطريق وإن كان صحيحاً[١]؛ إلّا أنّه لا يستلزم أن يكون طريقاً إلى كتاب نشيط بن صالح، اللهمّ إلّا إذا كان كتاب النوادر مشتملاً على جميع أحاديث كتاب نشيط بن صالح، ولا يوجد طريق إلى تحقيق هذا الأمر كما هو واضح، بخلاف ما لو كان الطريق عامّاً إلى جميع كتب وروايات محمد بن خالد، إذ سيدخل ما في كتاب نشيط بن صالح في الطريق العام إلى البرقي، بحكم كونه راوياً لكتاب نشيط في الفهرست.

التطبيق الخامس ـ اكتشاف الطريق إلى يونس بن عبدالرحمن:

قال الشيخ محمد حسن الجواهري (ت / ١٢٦٦ هـ) بشأن ما رواه الصدوق بقوله: «وروى يونس بن عبدالرحمن، عن عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سألته عن رجل سارق دخل على امرأة ليسرق متاعها.. الخبر»[٢].

قال الجواهري: «وعن العلّامة: (طريقه إلى يونس صحيح، على ما ذكره الشيخ في الفهرست، وإن لم يذكره الصدوق في مشيخة الفقيه)[٣].

---

(١) الصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ٦٨ ـ ٦٩.

(٢) الصدوق / الفقيه ٤: ١٢١ / ٤٢١ (١) باب ٦٣ ما يجب من احياء القِصاص.

(٣) هذا القول لم أجده في الفائدة الثامنة من فوائد الخلاصة للعلّامة الحلي التي بيّن فيها درجة اعتبار طرق الصدوق في المشيخة، وربّما يكون ذلك في أحد كتبه الأخرى. وقد ←

وحينئذٍ فالرواية صحيحة. فما في المسالك من أنّها ليست من الصحيح فليس إلى تكلّف ردّها إلى الأصول ضرورة[١]، في غير محلّه»[٢].

وهذا الطريق ذكره السيد الأعرجي قائلاً: «وإلى يونس بن عبدالرحمن: ابن الوليد، عن سعد والحميري وعلي بن إبراهيم؛ عن إسماعيل بن مرار وصالح بن السندي؛ عنه.

وحمزة بن محمد العلوي ومحمد بن علي بن ماجيلويه رضي الله عنه؛ عن علي بن إبراهيم، عن إسماعيل بن مرار وصالح؛ عنه. وهما مجهولان بإسماعيل وصالح المجهولين.

ولكنّك تعلم أنّ الصدوق يروي في الصحيح جميع روايات ابن الوليد»[٣].

مناقشته:

إنّ ما قاله يحتاج إلى توضيح لما فيه من خلط، واعتماد على الفهرست من غير تصريح بذلك.

أمّا الخلط، فالطريق إلى يونس ليس كذلك، بل هو هكذا في الفهرست:

«أخبرنا بجميع كتبه ورواياته: جماعة، عن أبي جعفر بن بابويه، عن محمد ابن الحسن، عن[٤] أحمد بن محمد بن الحسن، عن أبيه، عنه.

← قال به الأردبيلي في الفائدة الرابعة من فوائد جامع الرواة ٢: ٥٤٢ / ٥٠٥٧ في شرح طرق مشيخة الفقيه ولم ينسبه إلى أحد.

(١) ينظر: الشهيد الثاني / مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام ١٥: ٣٥٣.

(٢) الجواهري / جواهر الكلام ٤٣: ٨٧ ـ ٨٨.

(٣) الأعرجي / عُدّة الرجال ٢: ٢١١ من الفائدة السادسة في شرح طرق مشيخة الفقيه.

(٤) في الفهرست: (وعن)، والصواب: (عن) كما أثبتناه، والظاهر زيادة الواو من الناسخ سهواً.

وأخبرنا بذلك: ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن، عن سعد والحميري وعلي بن إبراهيم ومحمد بن الحسن الصفار كلّهم؛ عن إبراهيم بن هاشم، عن إسماعيل بن مرار وصالح بن السندي؛ عنه.

ورواها أبو جعفر بن بابويه، عن حمزة بن محمد العلوي ومحمد بن علي ماجيلويه؛ عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسماعيل وصالح؛ عنه»[1].

والشيخ الصدوق لم يذكر طريقه إلى يونس بن عبدالرحمن في مشيخة الفقيه أصلاً، لكن السيد الأعرجي عدّ طريق الشيخ إليه في الفهرست طريقاً إلى الصدوق في مشيخة الفقيه، لكنّه لم يذكر الطريق الأوّل بل اكتفى بنقل الطريق الثاني والثالث، وقد سقطت بعض الأسماء في نقله.

على أنّه في الطريق الثاني المبدوء بابن أبي جيد لم يقع الصدوق، ولكن عدّه السيد المذكور من طرقه أيضاً. ويبرّر عدّه ذلك، قوله: (إنّ الصدوق يروي في الصحيح جميع روايات ابن الوليد)، إشارة إلى طريق الشيخ العام في الفهرست إلى ابن الوليد؛ لأنّه ابتدأ بـ(جماعة، عن الصدوق، عنه)[2]، ولهذا عدّ الطريق الثاني من طرق الصدوق.

ومعنى ما ذكره هو تتميم طرق مشيخة الفقيه من الفهرست، مع تصحيحها إن كانت ضعيفة من الفهرست أيضاً، وكلّ ما ذُكر لا يجدي نفعاً لبقاء ضعف الطريقين بإسماعيل وصالح المجهولين.

نعم الطريق الأوّل الذي لم يذكره موثّق بأحمد بن محمد بن الحسن بن فضال، وأبيه، فهو معتبر على كلّ حال، والظاهر أنّه هو المقصود بالكلام المنقول

---

(١) الطوسي / الفهرست: ٢٦٦ / ٨١٣ (١).

(٢) الطوسي / الفهرست: ٢٣٧ / ٧٠٩ (١٢٤).

عن العلّامة الحلّي كما مرّ آنفاً.

ومنه يُعلَم ما في كلام الميرزا الأسترآبادي (ت / ١٠٢٨ هـ) في منهج المقال حول طريق الشيخ الصدوق إلى يونس، إذ قال: «وإلى يونس بن عبدالرحمن: صحيح وحسن على ما ذكره الشيخ في الفهرست عن ابن الوليد، وإن لم يذكره الصدوق في مشيخة الفقيه، فتدبّر»[1].

والظاهر أخذ ما تقدّم في عُدّة الرجال من المنهج.

---

(١) الأسترآبادي / منهج المقال: ٤١٦ من الفائدة الثامنة (الطبعة الحجرية).

المبحث الثالث

تصحيح الطرق بالتركيب بين الأسانيد

المراد بالتركيب بين الطرق، أن يكون التصحيح مأخوذاً من طريقين أو أكثر زيادة على الطريق الضعيف المراد تصحيحه.

وأول من تفطن إلى التصحيح بتركيب الطرق هو الميرزا الأسترآبادي، وهو ما صرح به التقي المجلسي في التطبيق الأول من تطبيقات الوجه الثالث الآتي:

ومن خلال تتبّع الطرق المُصحَّحة بالتركيب، وجدناها على قسمين: قسم اختصّ بتصحيح طرق الشيخ الصدوق، وآخر بطرق الشيخ، وفي الأوّل أربعة وجوه من التصحيح، وفي الثاني وجهان، كالآتي:

القسم الأوّل ـ تصحيح طرق الشيخ الصدوق بالتركيب بين الطرق:

وفي هذا القسم أربعة وجوه من التصحيح ـ كما ذكرنا ـ وهي:

الوجه الأوّل ـ تصحيح طريق الصدوق إلى شخص بالتركب بين طريق النجاشي وطريق الفهرست:

والمقصود بالتركيب بين طريق النجاشي وطريق الشيخ في الفهرست ـ إذا كان من رواية الصدوق ـ هو أن يكون طريق الشيخ إلى من روى كتاب ذلك الشخص في رجال النجاشي.

وتطبيقات هذا الوجه تناولت ستّة طرق من طرق الشيخ الصدوق كالآتي:

التطبيق الأوّل ـ تصحيح طريق الصدوق إلى زيد الشحّام:

وفي هذا يقول المحقّق الكلباسي (ت / ١٣١٥هـ): «طريق الصدوق في الفقيه إلى زيد الشحّام ضعيف بأبي جميلة[١]، لكن روى النجاشي كتابه بالإسناد إلى صفوان، عنه[٢]. وذكر الشيخ في الفهرست في ترجمة صفوان أنّ جميع رواياته أخبرنا بها جماعة، عن محمد بن علي بن الحسين، عن محمد بن الحسن وسعد ومحمد بن يحيى وأحمد بن إدريس؛ عن محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب ابن يزيد، عن صفوان[٣]. وربّما يستخرج طريق صحيح للصدوق إلى زيد الشحّام؛ لصحّة طريق الصدوق في طريق الفهرست إلى صفوان الراوي عن الشحّام بحكم طريق النجاشي إلى الشحّام»[٤].

وما نقله من طريق الشيخ في الفهرست إلى جميع كتب وروايات صفوان، حصل فيه سقط وخلط، ولعلّه من الناسخ، والصحيح ما في الفهرست، من قول الشيخ: «وله كتب كثيرة، مثل كتب الحسين بن سعيد، وله مسائل عن أبي الحسن موسى عليه السلام، وروايات. أخبرنا بجميعها جماعة، عن محمد بن علي بن الحسين، عن محمد بن الحسن.

وأخبرنا ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن [يعني ابن الوليد]، عن محمد بن الحسن الصفار وسعد بن عبدالله ومحمد بن يحيى وأحمد بن إدريس؛ عن محمد ابن الحسين ويعقوب بن يزيد؛ عن صفوان»[٥].

---

(١) الصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ١١.
(٢) النجاشي / رجال النجاشي: ١٧٥ / ٤٦٢.
(٣) الطوسي / الفهرست: ١٤٦ / ٣٥٦ (١).
(٤) الكلباسي / الرسائل الرجالية ٤: ٢٧٧.
(٥) الطوسي / الفهرست: ١٤٦ / ٣٥٦ (١).

وقد سبقه السيد الأعرجي (ت / ١٢٢٧هـ) إلى هذا التصحيح، قائلاً: «وإلى زيد الشحّام: أبوه رضي الله عنه وابن الوليد رضي الله عنه؛ عن سعد، عن محمد بن عبدالحميد، عن أبي جميلة، عنه.

وهو ضعيف بأبي جميلة، لكن النجاشي روى كتاب الشحّام، عن صفوان.

والصدوق يروي جميع رواياته في الصحيح، فإن صحّ طريق النجاشي صحّ للصدوق»[١].

والأصل في كلّ هذا هو الميرزا الأسترآبادي (ت / ١٠٢٨هـ)، والظاهر أن ما في عُدّة الرجال مأخوذ عنه، إذ قال بشأن طريق الصدوق إلى زيد الشحّام، ما هذا لفظه:

«وإلى زيد الشحّام: ضعيف بأبي جميلة. نعم النجاشي روى كتابه، عن صفوان، عنه. وقد روى المصنّف في الصحيح جميع كتبه ورواياته، لكن لو صحّ لصحّ، فتدبّر»[٢].

وقوله: (**ولو صحّ لصحّ ..**)، أي: لو صحّ طريق النجاشي إلى زيد الشحّام؛ لصحّ طريق الصدوق إليه أيضاً؛ لتوقّف صحّة تركيب الطريق الجديد على صحّة طريق النجاشي، وأمّا صحّة الطريق العام إلى صفوان فقد صرّح بها الأسترآبادي آنفاً.

والحقّ إنّ كلا الطريقين لابدّ من صحّتهما في عملية التركيب بينهما.

أمّا عن صحّة طريق النجاشي؛ فلإثبات رواية صفوان لكتاب الشحّام فعلاً،

---

(١) الأعرجي /عُدّة الرجال ٢: ١٣٣-١٣٤ من الفائدة السادسة في شرح مشيخة الفقيه.

(٢) الأسترآبادي / منهج المقال: ٤١١ من الفائدة الثامنة في بيان طرق الصدوق (الطبعة الحجرية).

وأمّا مع عدم ثبوت ذلك، فالطريق العام إليه في الفهرست لا ينفع في تصحيح طريق الصدوق إلى أبي جميلة؛ لاحتمال الكذب على صفوان بادّعاء روايته كتاب الشحام، أو على أقّل تقدير.. حصول الاشتباه بنسبة رواية كتاب الشحّام إلى صفوان مع احتمال أنّه لم يروه.

وأمّا عن صحّة الطريق العام إلى صفوان في الفهرست، فلزومها أشدّ وآكد؛ لأنّ إثبات صحّة طريق إلى رواية كتاب أيسر من إثبات صحّته فيما لو كان إلى رواية جميع كتب شخص ورواياته. فكيف يقال ـ حينئذٍ ـ باشتراط صحّة الطريق في الأوّل دون الثاني؟

وأمّا عن طريق مشيخة الفقيه الضعيف بأبي جميلة، فلا ترد فيه شبهة كذب أبي جميلة ـ مثلاً ـ فيما رواه عن زيد الشحّام في كتاب الفقيه، ليبطل بها التركيب المذكور، حتى مع فرض حصول الكذب فيما رواه واقعاً. وأمّا البرهان على ذلك فمتروك إلى نظرية التعويض[1].

وفي المقام، فإنّ طريق النجاشي إلى الشحّام موثّق بمحمّد بن بكر بن جناح الواقفي الثقة، فالطريق معتبر على كلّ حال. وأمّا الطريق العام في الفهرست إلى صفوان ـ راوي كتاب الشحّام في رجال النجاشي ـ فهو صحيح.

وبهذا يكون تركيب الطريق منهما إلى زيد الشحّام صحيحاً أيضاً؛ لأنّ رواية صفوان لكتاب زيد الشحّام فيها عموم مضمر لم يُصَرَّح به، إذ لا يُفْهَم منها رواية عنوان الكتاب مثلاً، ولا بعض أبواب الكتاب من غير تنبيه، فمثل هذا لا يحتمل بحقّ الثقة؛ لما فيه من شوب التدليس. وحيث أنّ كتاب الشحّام بمنزلة رواياته. فستكون رواية الكتاب عامّة لجميع روايات ذلك الكتاب، وهذا هو ما أسميناه

---

(١) ٣: ٣٤١ ـ ٣٤٩ (الإشكال السابع وجوابه).

بالعموم المضمر، وحينئذٍ ستدخل روايات الكتاب في الطريق العام إلى جميع كتب وروايات صفوان؛ لأنّ ما رواه الشحّام في كتابه ـ الذي هو من رواية صفوان ـ يكون من جملة الروايات التي رواها صفوان أيضاً.

ومعنى صحّة التركيب المذكور: هو تعويض طريق مشيخة الفقيه إلى زيد الشحّام الضعيف بأبي جملية، بذلك الطريق المكتشف من رجال النجاشي وفهرست الشيخ.

التطبيق الثاني ـ تصحيح الطريق إلى سعيد الأعرج:

قال الأسترآبادي في بيان طرق الصدوق: «وإلى سعيد بن عبدالله الأعرج: قوي بعبدالكريم بن عمرو[١]. لكن روى النجاشي كتاب سعيد في الصحيح، عن صفوان، عنه[٢]. والشيخ في الفهرست روى جميع كتبه ورواياته، عن جماعة، عن محمد بن علي بن الحسين في الصحيح، عن صفوان[٣]، فيلزمه صحّته، فتدبّر»[٤].

جدير بالذكر.. أنّ رواية سعيد الأعرج في الفقيه، عن أبي عبدالله عليه السلام، في القِدْر التي فيها لحم جزور، ووقع فيها أُوقية من دم.. إلخ[٥]. قد صحّحها المحقّق السبزواري (ت / ١٠٩٩هـ) في مشارق الشموس، اعتماداً على هذا الوجه من التصحيح، وبالطريقة التي ذكرها الأسترآبادي (ت / ١٠٢٨هـ) في تصحيح طريق الصدوق إلى سعيد الأعرج، وذلك بتركيبه من طريق النجاشي إليه، ومن الطريق

---

(١) الصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ٧١.

(٢) النجاشي / رجال النجاشي: ١٨١ / ٤٧٧.

(٣) الطوسي / الفهرست: ١٤٦ / ٣٥٦ (١).

(٤) الاسترابادي / منهج المقال: ٤١١ من الفائدة الثامنة (الطبعة الحجرية).

(٥) الصدوق / الفقيه ٣: ٢١٦ / ١٠٠٥ (٩٥) باب ٩٦ الصيد والذبائح.

العام في الفهرست إلى راوي كتابه في النجاشي[١].

ويظهر من كلام المحقّق المذكور أَخْذ ما ذكره من منهج المقال وإن لم يشر إليه؛ لعدم وجود تفاوت يذكر بين الكلامين.

والكلام في هذا التطبيق كالكلام في سابقه.

جدير بالذكر أنّ كتاب سعيد الأعرج هو من رواية صفوان بن يحيى في الفهرست أيضاً، وللشيخ طريق عام وصحيح إلى صفوان في الفهرست، وهو من رواية الصدوق كما ذُكِر. وهذا يعني أنّ تصحيح الطريق المذكور كما يمكن أن يكون بالتركيب بين طريق النجاشي وطريق الفهرست؛ يمكن أيضاً بالتركيب بين طريقين من طرق الفهرست، وهو ما سيأتي عن السيد الأعرجي في الوجه الثاني من وجوه التصحيح بالتركيب بين الطرق[٢].

التطبيق الثالث ـ تصحيح الطريق إلى علي بن بلال:

قال الأسترآبادي في بيان طرق الصدوق: «وإلى علي بن بلال حسن كما في الخلاصة[٣] بإبراهيم بن هاشم، وفيه محمد بن علي ماجيلويه[٤]. وقد روى النجاشي كتاب علي هذا في الصحيح، عن محمد بن أحمد بن يحيى[٥]. وقد روى المصنّف جميع كتب محمد بن أحمد ورواياته في الصحيح كما في الفهرست إلّا ما كان فيها من تخليط[٦]. كما هو المذكور في موضعه،

---

(١) السبزواري / مشارق الشموس ١: ٢٦٣.

(٢) ٢: ٢٨٨ وما بعدها.

(٣) العلّامة الحلّي / خلاصة الأقوال: ٤٣٨ من الفائدة الثامنة.

(٤) الصدوق / مشيخة الفقيه: ٤: ٢١.

(٥) النجاشي / رجال النجاشي: ٢٧٨ / ٧٣٠.

(٦) الطوسي / الفهرست: ٣٢١ ـ ٣٢٢ / ٦٢٢ (٣٧).

فتدبر»[١].

وقد تابعه على هذا التصحيح السيد الأعرجي[٢].

والكلام في هذا التطبيق كالكلام في سابقه أيضاً.

التطبيق الرابع ـ تصحيح الطريق إلى جعفر بن عثمان:

قال الأسترآبادي: «وإلى جعفر بن عثمان: فيه علي موسى الكمندانـي وأبو جعفر الشامي[٣]، وهما غير مذكورين، وجعفر أيضاً موضع نظر؛ إذ فيه احتمال اشتراك. فإن كان أبو زياد الرواسي وقد وُثِّق، فهو ذا، وإن كان ابن شريك الكلابي الوحيدي، فلم أر له توثيقاً، لكن قال النجاشي: له كتاب يرويه عنه جماعة منهم ابن أبي عمير[٤]، والمصنّف قد روى جميع روايات ابن أبي عمير في الصحيح[٥]، فتدبر»[٦].

وفيه: أن طريق النجاشي وإن انتهى إلى ابن أبي عمير، عن جعفر بن عثمان، إلّا أن في الطريق ابن عقدة وهو من الزيدية الجارودية، الأمر الذي يشير إلى أن المراد بالصحة ليس الصحة على وفق الاصطلاح، بل تشمل كل ما كان معتبراً من جهة السند. على أن الطريق المذكور لم يثبت اعتباره، لا لوقوع ابن عقدة فيه، بل لوجود شيخ ابن عقدة فيه، وهو أحمد بن يوسف الجعفي، وهو مجهول الحال، بخلاف ما قاله المحقق الكلباسي كما سيأتي في التطبيق السادس.

---

(١) الأسترآبادي / منهج المقال: ٤١٣ من الفائدة الثامنة (الطبعة الحجرية).

(٢) الأعرجي / عُدّة الرجال ٢: ١٥٩ ـ ١٦٠ من الفائدة السادسة.

(٣) الصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ١١٠.

(٤) النجاشي / رجال النجاشي: ١٢٤ ـ ١٢٥ / ٣٢٠.

(٥) الطوسي / الفهرست: ٢١٨ / ٦١٧ (٣٢).

(٦) الاسترابادي / منهج المقال: ٤٠٩ من الفائدة الثامنة (الطبعة الحجرية).

التطبيق الخامس ـ تصحيح الطريق إلى الريان بن الصلت:

قال الأسترآبادي: «وإلى الريان بن الصلت: حسن كما في الخلاصة[١] بإبراهيم بن هاشم[٢]. وقد روى النجاشي كتابه في الصحيح عن الحميري، عنه[٣]. والمصنّف روى جميع روايات الحميري عنه في الصحيح، كما في الفهرست[٤]. فللمصنّف طريق صحيح أيضاً»[٥].

وهذا التطبيق كسابقه في الصحة أيضاً.

التطبيق السادس ـ تصحيح الطريق إلى عبيد بن زرارة:

والأصل في هذا التصحيح هو الميرزا الأسترآبادي حيث ضعف الطريق المذكور في مشيخة الفقيه بالحكم بن مسكين، لكنّه صحّح طريق الصدوق إلى عبيد بن زرارة بما ذكره النجاشي بقوله: «أخبرنا عِدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدّثنا عبدالله بن جعفر، قال حدّثنا ابن أبي الخطّاب ومحمد بن عبدالجبار وأحمد بن محمد بن عيسى؛ عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن حمّاد بن عثمان، عن عبيد بكتابه»[٦].

وبما ذكره الشيخ بقوله في ترجمة عبدالله بن جعفر الحميري ـ الواقع في طريق النجاشي إلى عبيد بن زرارة ـ: «أخبرنا بجميع كتبه ورواياته الشيخ المفيد رحمه الله، عن أبي جعفر بن بابويه، عن أبيه ومحمد بن الحسن؛ عنه.

---

(١) العلّامة الحلي / خلاصة الأقوال: ٤٣٨ من الفائدة الثامنة.
(٢) الصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ١١٩.
(٣) النجاشي / رجال النجاشي: ١٦٥ / ٤٣٧.
(٤) الطوسي / الفهرست: ١٦٨ / ٤٣٩ (٧).
(٥) الاسترابادي / منهج المقال: ٤١١ من الفائدة الثامنة (الطبعة الحجرية).
(٦) النجاشي / رجال النجاشي: ٢٣٣ ـ ٢٣٤ / ٦١٨.

وأخبرنا بها ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عنه»[١].

ثمّ قال الأسترآبادي بعد ذلك: «ولا يخفى ما في هذا من صحّة طريق الصدوق إلى عبيد فافهم»[٢].

نقد المحقّق الكلباسي لتصحيح هذا الطريق:

تعرّض تصحيح الأسترآبادي لطريق الصدوق إلى عبيد بن زرارة إلى نقد المحقّق الكلباسي، ولأهميّة كلامه سننقله بتمامه موزّعاً على الفقرات الآتية بهدف مناقشتها.

قال ـ بعد نقل كلام الميرزا الأسترآبادي ـ ما هذا لفظه:

[١] «ولا يذهب عليك أنّه لا يتحصّل طريق صحيح للصدوق بالصحّة بالمعنى المصطلح عليه عند المتأخّرين بطريق النجاشي؛ لخلوّ طريقه عن الصدوق.

[٢] ولا يتحصل أيضاً بالطريق الأول من طرق الفهرست، لعدم انتهائه إلى عبيد بن زرارة؛ لفرض انتهائه إلى الحميري.

[٣] ولا يتحصّل أيضاً بالطريق الثاني من طريقي الفهرست؛ لخلوّه عن الصدوق وعدم انتهائه إلى عبيد بن زرارة؛ لفرض انتهائه إلى الحميري أيضاً.

[٤] ولا يتحصّل أيضاً بالجمع بين طريق النجاشي والطريق الثاني من طريقي الفهرست؛ لخلوّهما عن الصدوق.

فينحصر تحصيل الطريق الصحيح للصدوق في الجمع بين طريق النجاشي والطريق الأوّل من طريقي الفهرست، بأخذ من دون الحميري ـ أو مع الحميري ـ

---

(١) الطوسي / الفهرست: ١٦٧ / ٤٣٩ (٧).

(٢) الأسترآبادي / منهج المقال: ٤١٢ ـ ٤١٣ من الفائدة الثامنة (الطبعة الحجرية).

من طريق النجاشي. وأخذ مَن فوق الحميري ـ أو مع الحميري ـ من طريق الفهرست. فالطريق الصحيح، المستخرج في المقام من باب المتجزّئ والمأخوذ من مأخذ متعدّد، مضافاً إلى ما ذُكر في المشيخة. لكن نقول:

[٥] إنّ أخذ الصدر من طريق النجاشي، وأخذ الذيل من طريق الفهرست، إنّما ينفع لو ثبتت صحّة الصدر في طريق النجاشي، وإلّا فلا يثبت رواية الحميري، عن ابن أبي الخطّاب، وهو غير ثابت على وجه الصحّة؛ لعدم ثبوت حال العِدّة.

[٦] وبوجه آخر: الطريق الصحيح إنّما هو للروايات الصادرة عن صدر المذكورين، وصدور الرواية المقصودة بالعمل عن صدر المذكورين ـ أعني عبيد ابن زرارة ـ غير ثابت.

[٧] وبوجه ثالث: دخول الخاص في العام غير ثابت، فلا يتمّ التصحيح بادخال الخاص في العام. إلّا أن يقال: إنّ تعدّد أعداد العِدَّة يغني عن ثبوت كون الأعداد من رجال الصحّة، كما هو الحال في الاستفاضة بناء على حجّيّة الظنون الخاصّة.

لكنّه يندفع بأنّ الكلام في استخراج الطريق الصحيح بالصحّة بالمعنى المصطلح عليه في لسان المتأخّرين، لا استخراج مطلق الطريق المعتبر. ولا يتأتّى بما ذُكر استخراج الطريق الصحيح بالصحّة بالمعنى المصطلح عليه المشار إليه»[1].

مناقشة نقد التصحيح:

يمكن مناقشة كلام المحقق المذكور بحسب فقراته، كالآتي:

---

(١) الكلباسي / الرسائل الرجالية ٤: ٢٧٥ ـ ٢٧٧.

أمّا ما ذكره في الفقرة الأولى، فيمكن الإجابة عليه بأنْ ذِكْر طريق النجاشي إلى عبيد بن زرارة لم يكن بهدف تحصيل الطريق الصحيح منه إلى الصدوق حتى يقال بأنّه لا يتحصل منه ذلك، بل جاء لمعرفة من روى كتاب عبيد بن زرارة ذ

وأمّا ما ورد في الفقرة الثانية .. فجوابه: أنّه لا يشترط في صحة طريق الفهرست العام الأوّل انتهائه إلى عبيد بن زرارة، بل الشرط هو انتهاء الطريق إلى راوي كتابه مباشرة أو بالواسطة، وهذا هو ما توفّر في هذا الطريق، لأنّ عبدالله بن جعفر الحميري قد روى كتاب عبيد بن زرارة بالواسطة ـ كما مرّ ـ في طريق النجاشي، وطريق الفهرست الأوّل عام إلى جميع كتب وروايات الحميري، وهو من رواية الصدوق، وقد تبين أن من جملة ما رواه الحميري هو روايات عبيد بن زرارة في كتابه كما في طريق النجاشي، وإن كانت روايته الكتاب بالواسطة إلّا أن ذلك لا يضر مع وثاقتها، وقد مر انّ المقصود برواية الكتاب رواية ما فيه من روايات.

وأمّا الفقرة الثالثة من كلامه .. فجوابها: إن الطريق الثاني إلى الحميري في الفهرست قد ابتدأ بابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الحميري، وهو كسابقه طريق صحيح وعام إلى جميع كتب وروايات الحميري، وهذا الطريق وإن لم يقع فيه الصدوق، لكن بملاحظة الطريق الأوّل في الفهرست إلى الحميري وهو صحيح وعام أيضاً، يعلم اشتراك الصدوق وابن أبي جيد بهذا الطريق فيكون عامّاً أيضاً؛ إذ جاء في الأوّل ما هذا لفظه: «أخبرنا بجميع كتبه وروياته الشيخ المفيد رحمه الله، عن أبي جعفر بن بابويه، عن أبيه ومحمد بن الحسن [يعني: ابن الوليد]، عنه».

بينما جاء الطريق الثاني مبتدءاً بابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عنه.

ولو افترضنا اكتفاء الشيخ بالطريق الثاني فقط، لأمكن عَدَّه طريقاً للصدوق

أيضاً، لأنّ الشيخ يروي جميع كتب وروايات ابن الوليد في الفهرست عن جماعة، عن الصدوق، عنه.

وعن ابن أبي جيد، عنه[١].

وبهذا يدخل الصدوق في الطريق الثاني على كل حال.

وأمّا عن الفقرة الرابعة.. ففيها: أنّه لا يشترط وقوع الصدوق في طريق النجاشي إلى عبيد بن زرارة، بل يكفي وقوعه في طريق الفهرست إلى من روى كتاب عبيد في طريق النجاشي، وقد بينا عدم الفرق بين طريقي الفهرست بالنسبة للصدوق وأن كل ما روي في الثاني قد رُوي في الأوّل أيضاً، غاية الأمر أنّ الثاني منهما أعلى سنداً من الأوّل.

وأمّا ما ذكره في الفقرة الخامسة.. فجوابه: أنّ الأشهر والأكثر على القول بوثاقة مشايخ النجاشي، وهو الصحيح، فكيف لو كان المروي عنه في طريقه إلى عبيد بن زرارة عِدَّة من مشايخه، ولا شك بدخول الحسين بن عبيد الله الغضائري في رجال عدته المذكورة، لأنّه من أشهر الرواة الذين يروون عن أحمد بن محمد ابن يحيى في فهرست الشيخ ورجال النجاشي.

وأما ما ذكره في الفقرة السادسة، فإن أراد به عدم ثبوت ما رواه الصدوق عن عبيد بن زرارة بسبب ضعف الطريق إليه بالحكم بن مسكين، فقد ذكرنا أنّه لا يشترط في التصحيح المذكور صحة روايات الصدوق، عن عبيد بن زرارة، ولو كانت صحيحة فأي حاجة ستبقى إلى تصحيحها؟ وإن أراد بذلك احتمال أخذ الصدوق لما رواه عن عبيد من كتب المحذوفين من صدر السند، فلا دليل على ذلك كما بيناه في مسلك الشيخ الصدوق في أسانيد الفقيه في الباب

---

(١) الطوسي / الفهرست: ٢٣٧ / ٧٠٩ (١٢٤).

الأوّل[١].

وأمّا ما ذكره في الفقرة السابعة، من عدم ثبوت دخول الخاص [أي روايات عبيد بن زرارة في طريق النجاشي] بالعام [أي روايات الحميري في طريق الفهرست]، فقد أجاب هو عليه بقوله: (**ألا، أن يقال** ..)لكنه دفع ما قد يقال بوثاقة رجال عِدّة النجاشي بأنّ المراد هو استخراج الطريق الصحيح على وفق الاصطلاح، لا استخراج مطلق الطريق المعتبر.

والجواب عليه من وجهين:

الأوّل: أنه ليس مرادهم بالصحة، الصحة على ضوء المصطلح، كما يعلم هذا من تطبيقاتهم السابقة، إذ عادة ما صححوا بعض الطرق الضعيفة بطرق أخرى معتبرة لم تكن صحيحة بحسب المصطلح لوجود بعض رواة الفرق الشيعية فيها. وقد بينا فيما سبق أمثلة شتى على ذلك.

الثاني: قد تطلق الصحة على غير مقتضاها ـ وهو ما بيناه سابقاً ـ ومنه اطلاق العلّامة الحليّ على بعض طرق الشيخ أو طرق الصدوق لفظ الصحة، مع أنّها موثقة، وقد بيّنا ذلك أيضاً[٢].

بقي أن نشير إلى أن أحد المعاصرين قد تعرض إلى نقد تصحيح هذا الطريق أيضاً، وهو الشيخ محمد آصف المحسني ـ أحد تلامذة السيد الخوئي ـ؛ إذ قال في هذا الشأن:

«ربما يركب طريق الفهرست مع طريق آخر فيستخرج منه الطريق الصحيح، كما عن الشيخ محمد في الاستقصاء تبعاً للفاضل الأسترآبادي في

---

(١) ١: ٣٣٦ وما بعدها من الأمر الثالث.

(٢) ١: ١٥٠.

الرجال، وهو كما في طريق الصدوق إلى عبيد بن زرارة، فإنّ طريقه إليه بملاحظة ما ذكره النجاشي في ترجمته من ذكر طريقه إليه بقوله ـ ثم نقل الطريق وقال ـ وتركيبه مع ما ذكره الشيخ في الفهرست في ذكر طريقه إلى عبدالله بن جعفر بقوله ـ ثم نقل طريق الفهرست قائلاً ـ:

أقول: التركيب المذكور غير نافع؛ لأن ما يرويه الصدوق بسنده عن عبيد يحتمل اختلاقه من قبل الحكم بن مسكين، فلا يثبت كونه من روايات عبيد حتى يثبت بالسند المركب المذكور، ودعوى رواية الحميري له عمن سبقه لمن تأخر عنه محتاجة إلى علم الغيب، وإلّا فيحتمل أن الحميري لم يرو لابن الوليد ووالد الصدوق ما رواه الصدوق عن عبيد بسند ضعيف»[١].

وجواب ما ذُكر في هذا الاشكال هو من مختصات نظرية تعويض الأسانيد، إذ اعتنت النظرية بهذا الإشكال، أعني: احتمال كذب أحد رجال الطريق الذي يُراد تعويضه، وأجابت عليه، فلندعه إلى هناك[٢].

والخلاصة في هذا التصحيح، أنّه لا اشكال فيه، نعم لو كان الطريق إلى الحميري في الفهرست من الطرق الخاصة إلى بعض كتبه مثلاً، فلا يتم التصحيح، وتوضيح ذلك بأكثر مما سبق توضيحه متروك إلى النظرية أيضاً.

الوجه الثاني ـ تصحيح طريق الصدوق بالتركيب بين طريقين من طرق الفهرست:

إنّ الخطوات المتبعة في تصحيح الطريق الضعيف في مشيخة الفقيه على ضوء هذا الوجه ثلاثة وهي:

---

(١) المحسني / بحوث في علم الرجال: ٢١٢ ـ ٢١٣ / ١١.
(٢) ٣: ٣٤١ ـ ٣٤٩ (الإشكال السابع وجوابه).

الأولى: معرفة اسم الشخص الذي روى عنه الصدوق بطريق ضعيف في مشيخة الفقيه.

الثانية: ملاحظة طريق الفهرست إلى ذلك الشخص؛ لمعرفة من روى عنه كتابه مباشرة أو بالواسطة المعتبرة.

الثالثة: مراجعة طرق الفهرست إلى جميع من وقع في طريق الفهرست المذكور بالخطوة الثانية، فإن وجدنا فيها طريقاً صحيحاً وعاماً إلى أحدهم، فيصار حينئذٍ إلى تركيب طريق جديد للصدوق بمساعدة طريقي الفهرست.

والتطبيقات الواردة في هذا الوجه خمسة، وهي:

التطبيق الأول ـ تصحيح الطريق إلى أبي حمزة الثمالي:

قال السيد الأعرجي: «وإلى أبي حمزة الثمالي، ثابت بن دينار: أبوه رضي الله عنه، عن سعد، عن إبراهيم بن هاشم، عن البزنطي، عن محمد بن الفضيل ـ وفي بعضها: الفضل ـ عنه... وطرقي إليه كثيرة، ولكني اقتصرت على طريق واحد منها[1].

قلت: وقد ذكر الشيخ في الفهرست طريقاً من تلك الطرق صحيحاً، وذلك أنّه قال في ترجمته: ثقة، له كتاب، أخبرنا به عدّة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه ومحمد بن الحسن وموسى بن المتوكّل؛ عن سعد بن عبد الله والحميري؛ عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عنه.[2]

ثمّ قال في ترجمة الحسن بن محبوب: أخبرنا بجميع كتبه ورواياته عِدّة من أصحابنا، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن أبيه، عن سعد

---

(١) الصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ٣٦.

(٢) الطوسي / الفهرست: ٩٠ / ١٣٨ (١).

ابن عبد الله، عن الهيثم بن أبي مسروق ومعاوية بن حكيم وأحمد بن محمد بن عيسىٰ؛ عن الحسن بن محبوب[١].

فكان هذا طريقاً صحيحاً، وذلك لأنّ من جملة رواياته ما رواه عن أبي حمزة الثمالي، وقد رواها جمع بهذا الطريق، وهو صحيح أيضاً.

فأمّا طريق الصدوق الذي ذكره في المشيخة ـ ذلك الذي قدّمنا ذكره ـ ففيه محمد بن الفضيل، وهو مشترك بين الثقة وغيره...»[٢].

وهكذا صحّح السيد الأعرجي الطريق المذكور بالتركيب بين طريقين من طرق الشيخ في الفهرست، وكلاهما من رواية الشيخ الصدوق.

التطبيق الثاني ـ تصحيح الطريق إلى أبي الربيع الشامي:

قال السيد الأعرجي: «وإلى أبي الربيع الشامي، (خليدُ بن أوفى، أو خالد) أبوه رضي الله عنه، عن سعد، عن ابن أبي الخطّاب، عن الحسن بن مسكين، عن الحكم بن رباط، عنه[٣]، وهو مجهول؛ لمكان الحكم والحسن، فإنّهما مجهولان.

نعم في الفهرست: أنّ الشيخ روى كتاب أبي الربيع، عن ابن الوليد، عن سعد والحميري؛ عن محمد بن الحسين، عن الحسن بن محبوب، عن خالد ابن جرير، عنه[٤]، والشيخ يروي جميع روايات ابن الوليد، عن الصدوق[٥]، فكان

---

(١) الطوسي / الفهرست: ١٤٦ / ٣٥٦ (١)، وقد وقع في نقل السيد الأعرجي لهذا الطريق خلطٌ بين طرق الشيخ إلى الحسن بن محبوب في الفهرست، وبين طرقه إليه في مشيخة التهذيب، ولكنّه لا يضرّ في أصل محاولة التصحيح، لأنّ طريقه العام إليه في الفهرست صحيح، وهو من رواية الصدوق.

(٢) الأعرجي / عُدّة الرجال ٢: ٧٢ ـ ٧٣.

(٣) الصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ٩٨.

(٤) الطوسي / الفهرست: ٢٧١ / ٨٤١ (٢٠).

(٥) المصدر نفسه: ٢٣٧ / ٧٠٩ (١٢٤).

هذا طريقاً له»[١].

وطريق الفهرست الأوّل حسن بخالد بن جرير بناء على القول بمدحه في رجال الكشي[٢] زيادة على رواية الحسن بن محبوب، عنه. وقد عُرِفَ عن الحسن بن محبوب أنّه من أصحاب الإجماع الذين أجمعت الشيعة على تصحيح ما يصحّ عنهم كما مرّ في الباب الأوّل[٣].

وطريق الفهرست الثاني صحيح إلّا أنّه انتهى إلى ابن الوليد، ووسائطه في الأوّل إلى أبي الربيع معتبرة.

وعليه يكون صدر الطريق الجديد للصدوق إلى أبي الربيع الشامي مأخوذ من الطريق العام إلى ابن الوليد، وذيله من طريق الفهرست الأوّل ابتداءً بسعد والحميري إلى آخر الطريق، ثم وصله بأبي الربيع الشامي؛ ليكون طريقاً إليه في مشيخة الفقيه.

على أنّ قول السيد الأعرجي بجهالة الحسن بن رباط، غير صحيح؛ لرواية الحسن بن محبوب كتابه عنه في طريق النجاشي، وقد مرّ أنّ الحسن بن محبوب من أصحاب الإجماع، وكلّ ما صحّ عن أحدهم فلا يُسأل عمّا بعده، وإلّا ينبغي عَدّه من المختلف فيه.

التطبيق الثالث ـ تصحيح الطريق إلى الحسن بن علي الكوفي:

قال السيد الأعرجي: «وإلى الحسن بن علي الكوفي: أبوه، عن علي بن

---

(١) الأعرجي / عُدّة الرجال ٢: ٧٥ من الفائدة السادسة.

(٢) الكشي / رجال الكشي: ٣٤٦ / ٦٤٢ ما روي في خالد بن جرير البجلي.

(٣) ١: ٢٣٤ ـ ٢٣٧.

الحسن هذا، عنه، وجعفر بن علي بن الحسن الكوفي، عن جدّه الحسن الكوفي[١]، وهو في كليهما مجهول؛ لجهالة عليّ بن الحسن، وجعفر بن علي ...

وذكر الشيخ في الفهرست: أنّ للحسن كتاباً رواه في الصحيح، عن محمّد بن علي بن محبوب[٢]، ثمّ روى جميع كتب ابن محبوب هذا ورواياته في الصحيح، عن الصدوق، عن أبيه وابن الوليد؛ عن أحمد بن إدريس، عن محمّد بن علي بن محبوب[٣]، فقد صحّ للصدوق أيضاً طريق»[٤]. والكلام في هذا التصحيح كالكلام في سابقه.

التطبيق الرابع ـ تصحيح الطريق إلى داود بن الحصين:

قال الميرزا الأسترآبادي: «وإلى داود بن الحصين: فيه الحكم بن مسكين[٥]، ولم يوثق. إلّا أن في الفهرست: داود بن الحصين، له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن أيّوب بن نوح، عن العباس بن عامر، عنه[٦]. وهذا الطريق صحيح لابن الوليد. والمصنّف روى جميع رواياته، عنه[٧]، فيصح له ذلك، فتدبّر»[٨].

---

(١) الصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ٤٠.

(٢) الطوسي / الفهرست: ١٠١ / ١٧٧ (١٧) والمراد بالحسن بن علي الكوفي، هو الحسن ابن علي بن عبدالله بن المغيرة الكوفي.

(٣) المصدر نفسه: ١٢٢ ـ ١٢٣ / ٦٢٣ (٣٨).

(٤) الأعرجي / عُدّة الرجال ٢: ١١٧ من الفائدة السادسة.

(٥) الصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ١٦٠.

(٦) الطوسي / الفهرست: ١٢٤ / ٢٧٧ (٢).

(٧) المصدر نفسه: ٢٣٧ / ٧٠٩ (١٢٤).

(٨) الأسترآبادي / منهج المقال: ٤١٠ من الفائدة الثامنة (الطبعة الحجرية).

وتابعه على هذا السيد الأعرجي أيضاً[١].

التطبيق الخامس ـ تصحيح الطريق إلى سعيد بن يسار العجلي:

وهو ما ذكره السيد الأعرجي، بقوله: «وإلى سعيد بن سيّار [يسار] العجلي، الأعرج الحنّاط الكوفي: ابن الوليد، عن الصفّار، عن ابن عيسىٰ، عن البزنطي، عن المفضّل، عنه[٢].

وفيه المفضّل، لكن صفوان ممّن يروي كتاب سعيد هذا، فإنّ الشيخ في الفهرست روى كتاب سعيد هذا مع كتاب سعيد الأعرج، عن صفوان، عنه[٣]، وقد عرفت أنّ الصدوق[٤]، يروي جميع روايات صفوان في الصحيح»[٥].

وقد سبقه إلى هذا الميرزا الأسترآبادي بقوله: «وإلى سعيد بن يسار، ضعيف بمفضل، نعم الفهرست روى كتاب سعيد، عن صفوان ورواياته عنه[٦]، والمصنّف روى جميع كتب صفوان ورواياته في الصحيح، فلو صح ذلك لصح الطريق، فليتدبّر»[٧].

التطبيق السادس ـ تصحيح الطريق إلى محمد بن عبدالله بن مهران:

والطريق من رواية أحمد البرقي، عنه في المشيخة، وقد صحّحه السيد الأعرجي بطريق الشيخ الطوسي العام إلى البرقي في

---

(١) الأعرجي / عُدّة الرجال ٢: ١٢٧ من الفائدة السادسة.

(٢) الصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ١٠٣.

(٣) الطوسي / الفهرست: ١٣٧ ـ ١٣٨ / ٣٢٢ (١).

(٤) المصدر نفسه: ١٤٦ ـ ١٤٧ / ٣٥٦ (١).

(٥) الأعرجي / عُدّة الرجال ٢: ١٣٦ من الفائدة السادسة.

(٦) الصواب أن يقول: (روى كتاب سعيد ورواياته، عن صفوان، عنه).

(٧) الاسترابادي / منهج المقال: ٤١١ من الفائدة الثامنة (الطبعة الحجرية).

الفهرست[١].

وفي ذلك نظر؛ لأنّ الصدوق لم يقع في طريق الشيخ العام إليه أصلاً، حيث ابتدأ في الفهرست بابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن سعد بن عبدالله، عن أحمد البرقي بجميع كتبه ورواياته[٢].

ومع هذا يمكن تصحيح هذا الطريق بالتركيب بين طريقين من طرق الفهرست، أحدهما: الطريق المذكور إلى البرقي وإن لم يكن من رواية الصدوق؛ إذ يمكن جعله طريقاً له أيضاً، إذ أنّ الصدوق روى جميع كتب وروايات بعض رجال هذا الطريق من جهة الشيخ الصدوق؛ كطريقيه إلى سعد بن عبد الله، وابن الوليد[٣]؛ وهذا هو الطريق الآخر. وبهذا يكون طريق الشيخ إلى البرقي طريقاً إلى الصدوق بالتركيب.

التطبيق السابع ـ تصحيح الطريق إلى مروان بن مسلم:

قال الميرزا الأسترآبادي: «طريق الصدوق إلى مروان بن مسلم ضعيف بسهل بن زياد، وللصدوق طريق عام إلى ابن الوليد والحسن بن علي بن فضال»[٤]، ولم يزد على ذلك!

والظاهر وقوع سقط في هذه العبارة من المنهج، ويتضح هذا السقط من تصحيح السيد الأعرجي لهذا الطريق. إذ قال:

«وإلى مروان بن مسلم: أبوه، عن العطّار، عن محمّد بن أحمد بن يحيى، عن

---

(١) الأعرجي / عُدّة الرجال ٢: ١٨٤ من الفائدة السادسة، والصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ١٠٦.

(٢) الطوسي / الفهرست: ٦٤ / ٦٥ (٣).

(٣) الطوسي / الفهرست: ١٣٥ / ٣١٦ (١)، و: ٢٣٧ / ٧٠٩ (١٢٤).

(٤) الأسترآبادي / منهج المقال: ٤١٥ من الفائدة الثامنة (الطبعة الحجرية).

سهل بن زياد، عن محمّد بن الحسين، عن علي بن يعقوب الهاشمي، عنه[١].

وفيه سهل، وهو مختلف فيه، والظاهر ضعفه، لكنه شيخ إجازة لا يضرّ توسّطه، والهاشمي وهو مهمل، إلّا أنه روى في الفهرست كتاب مروان، عن جماعة، عن أحمد بن محمد بن الوليد، عن أبيه، عن سعد والحميري؛ عن الزيّات، عن الحسن بن عليّ بن فضّال، عنه[٢].

وروى جميع روايات ابن فضال، عن عِدّة من أصحابنا، عن الصدوق، عن أبيه وابن الوليد؛ عن سعد والحميري؛ عن أحمد بن محمد والزيّات؛ عنه.

وعن ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفّار، عن محمّد بن عبد الجبار، عنه[٣]. مع أنّ الصدوق روى روايات ابن الوليد، عنه[٤]. وروايات ابن فضال في الصحيح»[٥].

الوجه الثالث: تركيب الطريق الصحيح للصدوق بملاحظة الوجهين السابقين:

المراد بهذا الوجه من التركيب، معرفة من انتهى إليه طريق الصدوق، ثمّ بيان طريق النجاشي وطريق الشيخ في الفهرست إليه أيضاً؛ لتشخيص من روى عنه كتابه، ثمّ الرجوع إلى الطريق العام للصدوق في الفهرست إلى راوي الكتاب، وأخيراً إجراء عملية التركيب بالنحو المتقدّم.

والفرق بين هذا الوجه والوجهين السابقين، أنه كان أُسلوب تشخيص من

---

(١) الصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ٧٧.

(٢) الطوسي / الفهرست: ٢٥١ ـ ٢٥٢ / ٧٦٢ (٩).

(٣) المصدر نفسه: ٩٨ / ١٦٤ (٤).

(٤) المصدر نفسه: ٢٣٧ / ٧٠٩ (١٢٤).

(٥) الأعرجي / عُدَّة الرجال ٢: ١٩٢ من الفائدة السادسة.

روى كتاب من انتهى إليه طريق الصدوق يعتمد في الوجه الأول على طريق النجاشي فقط، وفي الوجه الثاني على طريق الفهرست فحسب، وعليهما معاً في هذا الوجه، وهو أقوى من الوجهين السابقين لاتفاق الشيخ والنجاشي في تشخيص اسم راوي الكتاب مع اختلاف طريق كل منهما وصحته. وأما عن أسلوب التركيب فهو واحد ـ تقريباً ـ في الوجوه الثلاثة.

وتطبيقات هذا الوجه، ثلاثة، وهي:

التطبيق الأول ـ تصحيح الطريق إلى محمد بن القاسم بن الفضيل:

قال التقي المجلسي: (ت / ١٠٧٠هـ) بشأن محمد هذا وكيفية تصحيح طريق الصدوق إليه: «له كتب، روى عنه الحسن بن علي بن فضال وأحمد بن محمد بن خالد (النجاشي)[١]. له كتاب رواه في القوي، عن أحمد البرقي (الفهرست)[٢]. فالخبر حسن كالصحيح، أو صحيح لصحة طريقه إلى جميع روايات أحمد بن محمد بن خالد البرقي[٣]، وهذه منها.

وعلى ملاحظة هذا المعنى كما فعله الشيخ الفاضل العالم الثقة الثقة ميرزا محمد الأسترآبادي.. فإنه أوضح الرجال بما لا مزيد عليه.

فعلى هذا يصح أكثر الأخبار. ولما كان دأبي أن أذكر من الأصول، لم التفت إلى كتبهم الحادثة، وأكثر ما خطر ببالي كان ظني أنه لم يسبقني أحد، فلما رأيت رجاله الكبير، كان تَنَبَّه لها، فسررت بمتابعتي إيّاه رضي الله عنه»[٤].

---

(١) النجاشي / رجال النجاشي: ٣٦٢ / ٩٧٣.

(٢) الطوسي / الفهرست: ٦٤ / ٦٥ (٣).

(٣) المصدر نفسه: ٢٣٥ / ٧٠١ (١١٦).

(٤) المجلسي الأوّل / روضة المتّقين ١٤: ٢٥٠ ـ ٢٥١.

مناقشته:

وفي هذا التطبيق عِدّة ملاحظات نوجزها بالآتي:

١ ـ ليس في رجال النجاشي ما يشير إلى رواية الحسن بن علي بن فضال عن محمد بن القاسم بن فضيل، إذ قال في ترجمة الأخير: «له كتاب، أخبرنا محمد ابن النعمان، حدّثنا أحمد بن محمد، قال: حدّثنا علي بن الحسين السعد آبادي، قال: أخبرنا أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن محمد بن القاسم بكتابه»[١].

٢ ـ إن النجاشي لم ينسب له كتباً، بل قال له كتاب، كما هو الحال في قول الشيخ في الفهرست.

٣ ـ إن راوي الكتاب هو محمد بن خالد البرقي لا ابنه أحمد، وهذا وإن كان لا يضر مع وثاقة الواسطة، إلّا أن في الطريق إلى محمد بن القاسم بن الفضيل: أحمد بن محمد وهو من المختلف فيه عند بعضهم، وثقة عند آخرين، وهو الصحيح. والمراد به (أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد) لا أحمد بن محمد بن يحيى العطار، لأن الشيخ المفيد لم يلتق بالعطار ولم يرو عنه[٢].

٤ ـ طريق الفهرست إلى محمد بن القاسم بن الفضيل ليس بقوي، بل هو ضعيف بحسب الظاهر؛ إذ قال الشيخ في ترجمته: «محمد بن القاسم: له كتاب، رويناه بهذا الإسناد، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عنه»[٣].

ويريد (بهذا الإسناد): جماعة، عن أبي المفضل، عن ابن بُطّة، وهو

---

(١) النجاشي / رجال النجاشي: ٣٦٢ / ٩٧٣.

(٢) ٢: ٤٣ الحاشية رقم (٤).

(٣) الطوسي / الفهرست: ٢٣٥ / ٧٠١ (١١٦).

المذكور قبل ذلك في الفهرست، وذلك في بيان الطريق إلى محمد بن إسحاق القمي[١].

وعليه فالطريق ضعيف بأبي المفضل بحسب المشهور، كما أنّ ابن بُطّة على الرغم من شهرته فهو لم يوثّق.

٥ ـ للشيخ عِدّة طرق صحيحة وعامة في الفهرست إلى أحمد بن محمد بن خالد، ولكن لم يقع الصدوق في أي منها[٢].

إذن تصحيح الطريق المذكور لا يخلو من إشكال، سواء اعتمدنا في ذلك على طريق النجاشي أو طريق الفهرست؛ للاختلاف في الأول مع ضعف الثاني، زيادة على عدم وقوع الصدوق في الطريق العام إلى البرقي، وإن أمكن علاجه بوقوع ابن الوليد في ذلك الطريق العام، والصدوق يروي عن ابن الوليد جميع كتبه ورواياته، إلّا أنّ هذا يتوقف على صحة الطريق إلى راوي الكتاب وقد تبين ما فيه بكلا الطريقين.

التطبيق الثاني ـ تصحيح الطريق إلى معاوية بن شريح:

قال السيد الأعرجي: «وإلى معاوية بن شريح: أبوه رضي الله عنه، عن سعد، عن ابن عيسى، عن عثمان بن عيسى، عنه[٣]. وهو قوي بعثمان.. لكن روى الشيخ في الفهرست، عن جماعة، عن أبي الفضل [المفضل]، عن ابن بُطّة، عن ابن عيسى، عن ابن أبي عمير، عنه[٤]، وكذلك النجاشي رواه بطريقه إلى

---

(١) المصدر نفسه: ٢٣٤ / ٦٩٦ / (١١١).

(٢) المصدر نفسه: ٦٤ / ٦٥ (٣).

(٣) الصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ٦٥.

(٤) الطوسي / الفهرست: ٢٤٨ / ٧٣٩ (٤).

ابن أبي عمير، عنه[١].

وقد عرفت أن الصدوق يروي جميع روايات ابن أبي عمير[٢] في الصحيح»[٣].

بيان وتعقيب:

قد يقال بأن طريق الشيخ إلى ابن شريح ضعيف بأبي المفضل، كما وقع فيه ابن بُطّة وهو لم يُوَثَّق، وهذا لا يضرّ اعتماده؛ لأنّه مُؤَيَّد بطريق النجاشي، حيث روى كتاب معاوية بن ميسرة بن شريح، عن الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن جعفر، عن أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عنه.

والمراد بأحمد بن جعفر هو أبو علي أحمد بن جعفر بن سفيان البزوفري، وهو ابن عم أبي عبدالله الحسين بن علي بن سفيان البزوفري الثقة المعروف.

وأحمد بن جعفر وإن لم يصرّح أحد بوثاقته، إلّا أن اعتماد الشيخ المفيد، وابن الغضائري، وابن نوح، والتلعكبري عليه في رواية مئات الكتب كما في رجال النجاشي وفهرست الشيخ[٤]، يدل على وثاقته، أو على الأقل، حسن حاله، فيكون الطريق معتبراً.

وعلى هذا يمكن اعتماد طريق الشيخ أيضاً؛ لأنّ معنى اعتبار طريق النجاشي: وصول كتاب ابن شريح لجميع رجال الطريق، وأولهم ابن أبي عمير

---

(١) النجاشي / رجال النجاشي: ٤١٠ / ١٠٩٣.

(٢) الطوسي / الفهرست: ٢١٩ / ٦١٧ (٣٢).

(٣) الأعرجي / عُدّة الرجال ٢: ١٩٤ من الفائدة السادسة.

(٤) ينظر محاولة المحدث النوري في إثبات وثاقة أحمد بن جعفر في خاتمة المستدرك ٦: ٤٠٣ ـ ٤١٠ من الفائدة السادسة.

الذي روى الكتاب إلى أحمد بن محمد بن عيسىٰ، ثم روى الكتاب بعد ذلك رجلان عن أحمد بن محمد بن عيسى، أحدهما: ابن بُطّة في طريق الفهرست، والآخر: أحمد بن إدريس في طريق النجاشي، وهكذا إلى أن انتهى الحال إلى الشيخ والنجاشي.

على أن النجاشي روى الكتاب بطريق آخر، هذا زيادة على طريق الصدوق. ومنه يُعْلَم كثرة الطرق إليه، ووصوله إلى زمان الشيخ بأكثر من طريق وإن اقتصر في روايته على طريق واحد. وبهذا يصح اعتماد الطريقين في تركيب طريق جديد آخر للصدوق إلى معاوية بن ميسرة بن شريح.

التطبيق الثالث ـ تصحيح الطريق إلى بشار بن يسار:

وهو للسيد الأعرجي أيضاً، قال: «وإلى بشار بن بشار [يسار]: الحسن بن أحمد بن إدريس رضي الله عنه، عن أبيه، عن محمد بن أبي الصهبان، عن محمد ابن سنان، عنه[١]. وفيه محمد بن سنان.

نعم ذكر الشيخ في الفهرست أن لبشار هذا أصلاً رواه ابن أبي عمير[٢]. وكذلك النجاشي[٣]. وطريق الصدوق إلى ابن أبي عمير في جميع رواياته[٤] صحيح»[٥].

وقد سبقه إلى هذا التطبيق الميرزا الأسترآبادي، لكنه لم يشر إلى طريق النجاشي، حيث قال بشأن الطريق المذكور: «ضعيف بمحمد بن سنان، وفي

---

(١) الصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ١٠٤.

(٢) الطوسي / الفهرست: ٨٨ / ١٣١ (٢).

(٣) النجاشي / رجال النجاشي: ١١٣ / ٢٩٠.

(٤) الطوسي / الفهرست: ٢١٩ / ٦١٧ (٣٢).

(٥) الأعرجي / عُدّة الرجال ٢: ١٠٥ ـ ١٠٦ من الفائدة السادسة.

الفهرست له أصل، ورواه في الصحيح عن ابن أبي عمير، عنه. وجميع روايات ابن أبي عمير رواها المصنّف في الصحيح وفي الحسن، فليتدبّر»[١].

وفي طريق الفهرست إلى بشار، أحمد بن محمد بن يحيى؛ إذ رواه الشيخ الحسين بن عبيدالله، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، عن أحمد بن محمد ابن عيسىٰ، عن ابن أبي عمير، عنه.

وطريق النجاشي ابتدأ بالشيخ المفيد وابن الغضائري؛ عن الحسن بن حمزة، عن ابن بُطّة، عن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ، عن ابن أبي عمير، عنه.

وأحمد بن محمد بن يحيى في طريق الفهرست، وأن عُدّ من المختلف فيه إلّا أنّه ثقة على الأشهر لترضي الصدوق عليه، ثم لا يحتمل كذب الرجل على أبيه فيما يرويه عنه، خصوصاً فيما لو كان المروي لا يرجع عليه بمزية أو فضل[٢].

وعلى أية حال فطريق الفهرست حسن كالصحيح وهو مُؤَيِّد لطريق النجاشي المُخْتَلَف فيه بابن بُطّة، الأمر الذي يمكن معه اعتمادهما في تركيب طريق صحيح للصدوق إلى بشار بن يسار.

الوجه الرابع ـ تصحيح طريق الصدوق بالتركيب بين ثلاثة طرق:

وفي هذا الوجه ثلاثة تطبيقات، وهي:

التطبيق الأول ـ تصحيح الطريق إلى بكر بن صالح:

قال الميرزا الأسترآبادي في بيان طريق الصدوق: «وإلى بكر بن صالح:

---

(١) الأسترآبادي / منهج المقال: ٤٠٩ من الفائدة الثامنة (الطبعة الحجرية).

(٢) ينظر ما ذكرناه حول وثاقة أحمد بن محمد بن يحيى في ذيل التطبيق العاشر من تطبيقات الوجه الثالث، المبحث الأوّل من الفصل الأوّل من هذا الباب، ٢ : ٧٩.

حسن بإبراهيم بن هاشم[١]، لكن بكر ضعيف.

واعلم أن طريق النجاشي إلى كتاب بكر صحيح، وفيه [فيه] أحمد بن محمد ابن عيسىٰ. وقد روى الشيخ جميع كتب أحمد ورواياته في الصحيح. وفيه محمد ابن الحسن بن الوليد. وقد روى المصنّف جميع رواياته، عنه، فيصح له طريق إلى بكر، لكن بكر ضعيف»[٢].

بيان ومناقشة:

التطبيق الأول بحاجة إلى بيان ومناقشة بعض الأمور، كالآتي:

قال النجاشي في ترجمة بكر بن صالح: «له كتاب نوادر يرويه عِدّة من أصحابنا، أخبرناه محمد بن علي، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى قال: حدّثنا أبي، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن عيسىٰ، قال: حدّثنا محمد بن خالد البرقي، عن بكر بكتابه. وهذا الكتاب يختلف باختلاف الرواة عنه»[٣].

وهذا الطريق حسن كالصحيح، وفيه أحمد بن محمد بن عيسىٰ الأشعري، وللشيخ طريقان إلى جميع كتب وروايات الأشعري، حيث قال:

«أخبرنا بجميع كتبه ورواياته عِدّة من أصحابنا، منهم: الحسين بن عبيد الله وابن أبي جيد؛ عن أحمد بن محمد بن يحيى العطّار، عن أبيه وسعد بن عبد الله؛ عنه.

وأخبرنا عِدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد، عن أبيه، عن محمد بن الحسن الصفّار وسعد جميعاً؛ عن أحمد بن محمد بن

---

(١) الصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ٩٨.

(٢) الاسترابادي / منهج المقال: ٤٠٩ من الفائدة الثامنة (الطبعة الحجرية).

(٣) النجاشي / رجال النجاشي: ١٠٩ / ٢٧٦.

عيسىٰ»[١].

وابن الوليد (محمد بن الحسن) قد وقع في الثاني منهما.

وأمّا طريق الشيخ إلى محمد بن الحسن فليس عاماً إلى جميع كتبه ورواياته، إذ قال في ترجمته: «له كتب جماعة، منها: كتاب الجامع، وكتاب التفسير، وغير ذلك.

أخبرنا برواياته ابن أبي جيد، عنه.

وأخبرنا جماعة، عن أحمد بن محمد بن الحسن، عن أبيه.

وأخبرنا جماعة، عن محمد بن علي بن الحسين، عن محمد بن الحسن»[٢].

والطريق الثالث من هذه الطرق قد وقع فيه الشيخ الصدوق فهو طريق له أيضاً:

وعدم التصريح بعموم هذه الطرق الثلاثة في المقام لا يضر بعمومها واقعاً، لأنّ من روى عنه في هذه الطرق هم أقرب الناس إليه وأعرفهم بمصنّفاته ورواياته، وهم: ابن أبي جيد، وابنه أحمد، وتلميذه الشيخ الصدوق.

ويدلّ على ذلك أن هؤلاء الثلاثة رووا روايات ابن الوليد في عبارة الشيخ، وقد صرّح النجاشي في ترجمته قائلاً: «له كتب، منها: كتاب تفسير القرآن، وكتاب الجامع. أخبرنا أبو الحسين علي بن أحمد بن محمد بن طاهر، قال: حدّثنا محمد بن الحسن.

ورأيت إجازته له بجميع كتبه وأحاديثه..»[٣].

---

(١) الطوسي / الفهرست: ٦٩ / ٧٥ (١٣).

(٢) الطوسي / الفهرست: ٢٣٧ / ٧٠٩ (١٢٤).

(٣) النجاشي / رجال النجاشي: ٣٨٣ / ١٠٤٢.

ومن غير المحتمل أن يجيز ابن الوليد لأبي الحسين بن طاهر رواية جميع كتبه وأحاديثه، ولا يجيز ذلك لولده، أو لأشهر تلامذته وهو الشيخ الصدوق.

وبملاحظة هذه الطرق، وما قاله الأسترآبادي سيكون تركيب الطريق الناتج منها من ثلاثة أجزاء وهي:

١ ـ جماعة، عن الصدوق، عن ابن الوليد، وهذا الجزء هو الطريق الثالث في الفهرست العام إلى جميع كتب وروايات ابن الوليد، الواقع في طريق الشيخ العام إلى الأشعري، الذي وقع بدوره في طريق النجاشي إلى بكر بن صالح.

٢ ـ الصفار وسعد؛ عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ، وهذا مأخوذ من الطريق الثاني العام في الفهرست إلى جميع كتب وروايات الأشعري.

٣ ـ محمد بن خالد البرقي، عن بكر بن صالح، وهذا الجزء مأخوذ من طريق النجاشي إلى بكر بن صالح. وبهذا يكون طريق الصدوق إلى بكر بن صالح، كالآتي:

محمد بن الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار وسعد بن عبدالله؛ عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ الأشعري، عن محمد بن خالد البرقي، عن بكر بن صالح، وهو طريق معتبر، ولكن لاملازمة بين اعتبار الطريق إلى بكر بن صالح وبين ما يرويه بكر نفسه، لضعفه كما مرّ.

بل حتى لو فرضنا وثاقة بكر بن صالح، فإنّه لا جدوى بالطريق المعتبر إليه، لانحصاره برواية محمد بن خالد البرقي عنه فحسب، وقد مر في كلام النجاشي، أن كتاب بكر بن صالح يختلف باختلاف الرواة عنه، وحينئذٍ لا يعلم حال رواياته في الفقيه إذ لعلّ بعضها من غير جهة محمد بن خالد البرقي، الأمر الذي يشير إلى اعتماد الصدوق نسخة معيّنة من هذا الكتاب، وهي ما رواها إبراهيم بن هاشم

عنه، كما في طريقه إليه في مشيخة الفقيه، وهذا لا يمنع من احتمال كون نسخة البرقي من كتاب بكر بن صالح هي نفسها نسخة إبراهيم بن هاشم، وذلك بلحاظ كونهما قميّين.

هذا.. وقد تابع السيد الأعرجي الميرزا الأسترآبادي على هذا التصحيح، لكن وقع في كلامه سقط وخلط لم يلتفت إليه محقّقو كتابه، إذ يستبعد نسبته إليه، قال: «وإلى بكر بن صالح الأزدي: أبوه، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عنه. وهو كالصحيح. مع أن النجاشي روى جميع كتب أحمد ورواياته في الصحيح، وفيه ابن الوليد، وقد روى الصدوق جميع رواياته، عنه»[١].

والصحيح أن يقال: مع أن النجاشي روى كتاب بكر بن صالح بطريق حسن كالصحيح، وفيه أحمد بن محمد بن عيسىٰ، والشيخ روى جميع كتب أحمد.. إلخ.

التطبيق الثاني ـ تصحيح الطريق إلى جعفر بن محمد بن يونس:

قال السيد الأعرجي: «وإلى جعفر بن محمد بن يونس: أبوه رضي الله عنه، عن سعد، عن إبراهيم بن هاشم، عنه[٢]، فهو كالصحيح. وقد رواه الشيخ، والنجاشي عن أحمد البرقي. والصدوق يروي جميع رواياته في الصحيح عن ابن الوليد، وأمّا جعفر هذا فثقة»[٣].

ويلاحظ في هذا التصحيح أنّ طريق الشيخ إلى جعفر هذا ضعيف بأبي المفضّل، حيث روى كتابه، عن عِدّة من أصحابنا، عن أبي المفضل، عن ابن بطّة،

---

(١) الأعرجي / عُدّة الرجال ٢: ١٠٦ ـ ١٠٧ من الفائدة السادسة.

(٢) الصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ٤٣.

(٣) الأعرجي / عُدّة الرجال ٢: ١١١ من الفائدة السادسة.

عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي، عن أبيه، عن جعفر[١].

والظاهر زيادة (عن أبيه) في الطريق؛ لأنّ النجاشي روى كتاب جعفر هذا بسنده عن البرقي، عنه.

وأمّا طريق النجاشي فهو: ابن نوح، عن الحسن بن حمزة، عن ابن بُطّة، عن البرقي، عنه[٢]، وهو مُخْتَلَفٌ فيه بابن بُطة، وإن كان الأكثر على ضعفه.

ومع غضّ النظر عن ذلك، فالطريقان بالنسبة إلى الطرق المعتمدة في تركيب الطريق للصدوق إلى جعفر يعدّان بمثابة طريق واحد؛ لكون راوي الكتاب عن جعفر فيهما هو البرقي.

وأمّا الطريق الثاني، فهو طريق الشيخ في الفهرست العام إلى البرقي، ويلاحظ أنّ الشيخ قد روى جميع كتب البرقي ورواياته بأربعة طرق لم يقع في أحدها الصدوق أصلاً.

وعليه فقوله: (**والصدوق يروي جميع رواياته في الصحيح عن ابن الوليد**) غير صحيح، والظاهر وجود تحريف في العبارة وسقط، إذ الصحيح أن يقول (والشيخ يروي جميع رواياته في الصحيح عن ابن الوليد، وللصدوق طريق صحيح في الفهرست إلى جميع كتب وروايات ابن الوليد)، وهذا هو الطريق الثالث.

وعلى هذا يكون تركيب الطريق من ثلاثة طرق، كالآتي:

ابن الوليد (مأخوذ من الطريق الثالث)، عن سعد، عن البرقي (مأخوذ من الطريق الثاني)، عن جعفر بن محمد بن يونس، وهو من الطريق الأوّل برواية

---

(١) الطوسي / الفهرست ٩٣ / ١٤٩ (٩).

(٢) النجاشي / رجال النجاشي: ١٢٠ / ٣٠٧.

الشيخ والنجاشي، ولو صحّ طريقهما إلى جعفر لصحّ هذا الطريق أيضاً.

التطبيق الثالث ـ تصحيح الطريق إلى هارون بن خارجة الكوفي:

قال الميرزا الأسترآبادي: «وإلى هارون بن خارجة[١]: فيه: محمد بن علي الكوفي، وكأنّه أبوسمينة، وعثمان بن عيسى وهو من أصول الوقف وأركانه، إلّا أنّ في النجاشي: هارون بن خارجة، كوفي ثقة، له كتاب، أخبرنا أبو عبدالله بن شاذان، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حدّثنا أحمد بن إدريس، قال: حدّثنا محمد بن عبدالجبار برواياته[٢].

والمصنّف قد روى جميع روايات ابن الوليد عنه في الصحيح، فتدبّر. وعلى هذا نُثبِّت له طريق صحيح إلى هارون كما لا يخفى، فتدبّر»[٣].

وقوله: **(والمصنّف قد روى جميع روايات ابن الوليد عنه في الصحيح)** غير صحيح، إذ ما علاقة ابن الوليد في الموضوع وهو لم يقع لا في طريق الصدوق ولا في طريق النجاشي إلى هارون بن خارجة. ممّا يحتمل سقوط عبارة من كلامه بعد نقل طريق النجاشي، إذ الصحيح أن يقول: (والشيخ يروي روايات محمد بن عبدالجبار في الفهرست برواية ابن الوليد وآخرين، عنه)، ثمّ يقول بعد ذلك (والمصنّف قد روى... إلخ).

ويدلّ على ما ذكرناه أنّ السيد الأعرجي عادة ما يصحّح طرق الصدوق على

---

(١) الصدوق / مشيخة الفقيه ٤: ٧٥.

(٢) النجاشي / رجال النجاشي: ٤٣٧ / ١١٧٦ وفيه (... حدّثنا محمد بن عبد الجبار، قال: حدّثنا محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن علي بن النعمان، عن هارون)، والأسترآبادي لم يذكر من وقع في هذا الطريق بعد محمد بن عبد الجبار، لِما سيأتي بعد ذلك من كلامه، ولا ضير في ذلك باعتبار محمد هذا راوي كتب هارون بالواسطة.

(٣) الاسترآبادي / منهج المقال: ٤١٦ من الفائدة الثامنة (الطبعة الحجرية).

غرار ما في المنهج، وذلك بنقل عباراته نفسها تارة، أو صياغتها بأسلوب آخر تارة أخرى. وفي المقام، قال:

«وإلى هارون بن خارجة الكوفي: أبوه، عن سعد، عن أحمد البرقي، عن محمد بن علي الكوفي، عن عثمان بن عيسى. وهو ضعيف بالكوفي فإنّه أبوسمينة على الظاهر، وفيه أيضاً عثمان، لكن في النجاشي: أنّ أحمد بن إدريس روى كتاب هارون، عن محمد بن عبدالجبار. وفي الفهرست: أنّ ابن الوليد روى روايات ابن عبدالجبار، عن سعد والعطّار وأحمد بن إدريس؛ عنه[١].

ومعلوم أنّ الصدوق يروي جميع روايات ابن الوليد[٢] في الصحيح»[٣].

وبكلامه هذا تتّضح الطرق الثلاثة التي يمكن تركيب الطريق الصحيح منها للصدوق إلى هارون بن خارجة، ولا حاجة إلى بيانه بعد اتّضاح أسلوب تركيبه ممّا مرّ في التطبيقين السابقين.

القسم الثاني ـ تصحيح طرق الشيخ بالتركيب بين الطرق:

وفي هذا القسم وجهان من التصحيح، وهما:

الوجه الأوّل ـ تصحيح طريق الشيخ بالتركيب بين طريق النجاشي والفهرست:

ومن تطبيقات الوجه الأوّل ما يأتي:

التطبيق الأوّل ـ تصحيح الطريق إلى آدم بن إسحاق:

قال الشيخ: «له كتاب، أخبرنا به عِدّة من أصحابنا، عن أبي المفضل

---

(١) الطوسي / الفهرست: ٢٢٥ / ٦٣٠ (٤٥).

(٢) المصدر نفسه: ٢٣٧ / ٧٠٩ (١٢٤).

(٣) الأعرجي / عُدّة الرجال ٢: ٢٠٥ ـ ٢٠٦ من الفائدة السادسة.

الشيباني، عن أبي جعفر محمد بن جعفر بن بُطّة القمي، عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي، عن آدم بن إسحاق بن آدم»[١].

وفيه: أبو المفضّل، وهو ضعيف بحسب المشهور، ولهذا قال الأردبيلي: «طريق الشيخ قدّس سرّه إلى آدم بن إسحاق ضعيف في الفهرست»[٢].

وتعقّبه المحدّث النوري بقوله: «في النجاشي: له كتاب، يرويه محمد بن عبدالجبّار، وأحمدبن محمد بن خالد[٣]، وهما ثقتان، وطريق الشيخ إلى الأوّل في الفهرست[٤]، و[إلى] الثاني في المشيخة[٥] صحيح»[٦].

ويلاحظ على هذا التصحيح: أنّ طريق الشيخ إلى روايات محمد بن عبدالجبار في الفهرست وإن كان صحيحاً إلّا أنّه لم يكن عامّاً إلى جميع كتبه ورواياته، وعلى هذا فهو يختصّ بما روي عن محمد بن عبدالجبار ولا يتعدّى ذلك إلى ما روي عن آدم بن إسحاق، وإن كان هو الراوي لكتاب آدم في طريق النجاشي.

وأمّا طريق مشيخة التهذيب إلى البرقي، فهو وإن كان صحيحاً إلّا أنّه لم يكن عامّاً أيضاً.

ولكن يمكن استفادة عموم طريق المشيخة بمقارنته بطريق الشيخ إليه في

---

(١) الطوسي / الفهرست: ٥٦ / ٥٨ (٣).
(٢) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٤٧٤ / ٣٨٥٢ من الفائدة الرابعة.
(٣) النجاشي / رجال النجاشي: ١٠٥ / ٢٦٢.
(٤) الطوسي / الفهرست: ٢٢٥ / ٦٣٠ (٤٥).
(٥) الطوسي / مشيخة التهذيب ١٠: ٨٥.
(٦) النوري / خاتمة المستدرك ٦: ١٩ ـ ٢٠ ذيل الطريق / ١ من الفائدة السادسة.

الفهرست[١].

وإلّا فيكفي عموم طريق الفهرست، وبه يتمّ تصحيح الطريق إلى آدم بن إسحاق، وذلك بتركيبه من طريق الشيخ إلى البرقي في الفهرست أوّلاً، ثمّ أخذ باقي الطريق ابتداء بمن وقع بعد البرقي في طريق النجاشي إلى آدم بن إسحاق.

التطبيق الثاني ـ تصحيح الطريق إلى جعفر بن محمد بن يونس:

وقد سبق تصحيح طريق الصدوق إلى جعفر بن محمد بن يونس أيضاً[٢]، والشيخ لم يذكر طريقه إليه في المشيخة، وطريقه إليه في الفهرست: «عِدّة من أصحابنا، عن أبي المفضل، عن ابن بُطّة، عن أحمد بن أبي عبدالله، عن أبيه، عن جعفر بن محمد بن يونس»[٣].

والظاهر: زيادة، (عن أبيه) في الطريق؛ لأنّ النجاشي روى كتاب جعفر هذا بسنده عن البرقي، عنه كما بيّناه سابقاً[٤]. وعلى أيّة حال فالطريق ضعيف بأبي المفضل؛ ولهذا قال الأردبيلي: «وإلى جعفر بن محمدبن يونس ضعيف في الفهرست»[٥].

لكن صحّحه المحدّث النوري بقوله: «قلت: وإليه في النجاشي: ابن بُطّة، فهو صحيح كما مرّ، بل فيه أنّه يروي عن أحمد بن محمد بن عيسى، ومرّ أنّ طريقه إليه صحيح، وطريق الفقيه إليه أيضاً صحيح بناء على وثاقة ابن هاشم، انتهى»[٦].

---

(١) الطوسي / الفهرست: ٦٤ / ٦٥ (٣).

(٢) ٢: ٣٠٥.

(٣) الطوسي / الفهرست: ٩٣ / ١٤٩ (٩).

(٤) ٢: ٣٠٦.

(٥) الأردبيلي / جامع الرواة ٢: ٤٨٣ / ٣٩٨٨ من الفائدة الرابعة.

(٦) النوري / خاتمة المستدرك ٦: ٧٩ في ذيل الطريق / ١٣٨ من الفائدة السادسة.

وما يقال في هذا التصحيح: إنّه لم يُتَّفَق على وثاقة ابن بُطّة، بل الأكثر على القول بضعفه، وعليه فطريق النجاشي إلى جعفر بن محمد بن يونس لا يُثبِّت رواية البرقي لكتابه؛ لأنّه من رواية ابن بُطّة، عن البرقي، عنه.

كما أنّ قول النجاشي (**روى عنه أحمد بن محمد بن عيسى**) لا يكفي، إذ المطلوب رواية كتابه لا مجرّد الرواية عنه، على أنّ النجاشي لم يذكر طريقه إلى رواية الأشعري عنه، وعليه فالتصحيح بالتركيب بين هذه الطرق غير صحيح، والصحيح أن يركّب الطريق من طريق مشيخة الفقيه وطريق الفهرست؛ لأنّ الصدوق روى كتاب جعفر، عن أبيه، عن سعد بن عبدالله، عن إبراهيم بن هاشم، عنه كما مرّ في تصحيح طرق الصدوق بالتركيب[1].

والشيخ روى جميع روايات الصدوق وكتبه في الفهرست[2]. وبهذا يكون تركيب الطريق من جزئين، وهما: طريق الشيخ إلى الصدوق أوّلاً، ثمّ يوصل بالجزء الآخر، وهو طريق الصدوق إلى جعفر ثانياً.

الوجه الثاني ـ تصحيح طريق الشيخ بالتركيب بين طرقه في المشيخة والفهرست:

وهذا الوجه لم أجد له تطبيقاً معيّناً، لكن صرّح به المحقّق الكلباسي في رسائله، قائلاً: «إنّه يمكن تركيب طريق الفهرست مع طريق التهذيبين، بأخذ البعض[3] المعتبر من أحدهما، والآخر المعتبر من الآخر.

---

(١) ٢: ٣٠٥ (التطبيق الثاني).

(٢) الطوسي / الفهرست: ٢٣٨ / ٧١٠ (١٢٥).

(٣) في الأصل (النص)، وعلّق محقّق الرسائل الرجالية في هامشه قائلاً: [في (د): البعض]، انتهى.

←

نعم يمكن المنع عنه باحتمال السماع في أحد الطريقين، واحتمال اختلاف الكتب أو الروايات، لكن ينقدح القدح في هذه الاحتمالات بما تقدّم[١] وبما سمعت يظهر الحال في تركيب السندين من الكافي»[٢].

هذا.. وللمحقّق المذكور كلام آخر في تصحيح طرق الشيخ الضعيفة بالتركيب بين الطرق، متضمّناً الوجهين السابقين، مع إضافة وجهين آخرين لهما. وقد استفاد ذلك من تطبيقات كلّ من الميرزا الأسترآبادي والتقي المجلسي في تصحيحهما بعض طرق الشيخ الصدوق في مشيخة الفقيه بالتركيب، محاولاً نقله إلى طرق الشيخ، قائلاً: «أنّه قد يُستخرج من الفاضل الأسترآبادي طريق لاستخراج الطريق الصحيح وارتضاه المولى التقيّ المجلسي، بل يظهر منه أنّه تفطّن بذلك قبل الاطّلاع على التفطّن به من الفاضل المشار إليه.

وشرح الحال:

[١] إنّه قد يكون طريق الشيخ مثلاً إلى بعض صدور المذكورين ضعيفاً، لكن للشيخ طريق صحيح إلى عموم روايات البعض المذكور، فيؤخذ بالطريق الصحيح المذكور في العمل بما رواه البعض المذكور بطريق ضعيف من باب

← وما في نسخة (د) هو الصحيح، إذ لا معنى لأخذ النصّ، حيث الكلام في تركيب الطريق من بعض الطرق والأسانيد.

(١) أي: بما تقدّم في كتابه: الرسائل الرجالية ٤: ٢٠٠ من كلامه حول أخذ روايات التهذيبين من الكتب لا عن طريق السماع مشافهة، مع منع احتمال اختلاف طريق الفهرست عن طريق التهذيبين في باب الروايات، باختصاص أحدهما ببعض الروايات واختصاص الآخر بالآخر، لظاهر عبارة المشيخة، بأنّ طرق التهذيبين إلى الكتب هي على ما ذكره في الفهرست.

(٢) الكلباسي / الرسائل الرجالية ٤: ٢٠١.

إدخال الخاصّ في العام.

[٢] أو لبعض المذكور الراوي من رجال الصحّة على ما يقضي به ذكر الطريق من بعض إلى ذلك البعض المذكور، أو نصّ على ذلك في الرجال، وللشيخ طريق صحيح إلى الراوي المشار إليه، فيؤخذ بالطريق الصحيح في العمل بما رواه بعض صدور المذكورين بطريق ضعيف.

[٣] وقد يكون طريق الشيخ إلى بعض صدور المذكورين ضعيفاً، لكن بعض أجزاء الطريق يروي عن البعض المذكورين برجال الصحّة، وهو من رجال الصحّة، إلّا أنّه إمّا أن يكون آخِرَ رجال الصحّة، أو يكون من الأواسط، وللشيخ طريق صحيح إلى عموم روايات البعض الراوي المذكور، فيؤخذ بالطريق الصحيح بانضمام البعض الراوي المذكور في العمل بما رواه بعض صدور المذكورين بطريق ضعيف.

[٤] وقد يكون الحال على هذا المنوال، لكنّ البعض الراوي المشار إليه قد وقع في طريق غير الشيخ، وللشيخ طريق صحيح إلى عموم روايات البعض المشار إليه، فيؤخذ بالطريق الصحيح بانضمام الطريق الأوّل في العمل بما رواه بعض صدور المذكورين بطريق غير صحيح.

وكيف كان، فاستخراج الطريق الصحيح إمّا أن يكون ـ مضافاً إلى ما ذكر في المشيخة ـ من مأخذ واحد كما في الوترين من الصور المذكورة، وإمّا أن يكون من مأخذين كما في الشفعين من تلك الصور»[1].

بيان وتوضيح:

إنّ قول المحقق الكلباسي في الفقرة الأولى: «قد يكون طريق الشيخ ـ مثلاً ـ

---

(١) الكلباسي / الرسائل الرجالية ٤: ٢٧٤ ـ ٢٧٥.

إلى بعض صدور المذكورين ضعيفاً». يعني: قد يكون طريق الشيخ في مشيخة التهذيبين إلى من ابتدأ به صدر السند في أحدهما أو كليهما ضعيفاً.

ومثاله: ما ورد في التهذيب بهذه الصورة: «محمد بن علي بن محبوب، عن محمد بن الحسين، عن صفوان، عن حريز، عن بكير، عن أحدهما عليهما السلام، أنه قال: **من افترى على مسلم ضُرِب ثمانين، يهودياً كان، أو نصرانياً، أو عبداً**»[١].

وهذا السند المعلق على المشيخة صحيح ـ بهذا المقدار ـ لو ثاقة جميع رجاله، وهو لا يكفي في صحة الحديث ما لم يصح طريق الشيخ إلى محمد بن علي بن محبوب.

وطريقه إليه في المشيخة: «الحسين بن عبيد الله، عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار، عن أبيه محمد بن يحيى، عن محمد بن علي بن محبوب»[٢].

وفي هذا الطريق الخاص أحمد بن محمد بن يحيى، وهو من المختلف فيه، وباقي رجاله من الثقات، وعليه يكون سند حديث التهذيب ضعيفاً، لضعف طريق الشيخ ـ إلى بعض من وقع في صدر سند الحديث وهو محمد بن علي بن محبوب ـ بأحمد بن محمد بن يحيى.

ويمكن تصحيحه على ما ذُكِر بطريق الشيخ الصحيح العام إلى جميع كتب وروايات محمد بن علي بن محبوب في الفهرست، حيث ذكر الشيخ له ثلاثة

---

(١) الطوسي / تهذيب الأحكام ١٠ : ٧٣ / ٢٧٦ (٤١) باب (٦) في الحد في الفرية والسب والتعريض والتصريح والشهادة بالزور، والاستبصار ٤ : ٢٢٩ / ٨٥٩ (٧) باب (١٣١) المملوك يقذف حرّاً.

(٢) الطوسي / مشيخة التهذيب ١٠ : ٧٢، ومشيخة الاستبصار ٤ : ٣١٦.

طرق، الثالث منها:

جماعة[١]، عن محمد بن علي بن الحسين الشيخ الصدوق، عن أبيه ومحمد ابن الحسن بن الوليد، عن أحمد بن إدريس، عن محمد بن علي بن محبوب[٢].

وبهذا يصح العمل بحديث التهذيب من باب إدخال طريق الشيخ الخاص في المشيخة إلى محمد بن علي بن محبوب، وهو طريق ضعيف، بطريقه العام الصحيح إليه في الفهرست.

وأما قوله في الفقرة الثانية: «أو لبعض المذكور الراوي... أو نص على ذلك في الرجال».

ففيه اختزال غير مبرر أدى إلى جفاف العبارة وتحبّهم لغتها، ومراده: أنه إذا كان الطريق الضعيف إلى من ذُكر في صدر سند الشيخ في التهذيب، قد رواه ثقة عنه فيمكن تجاوز نقطة الضعف الواقعة في الطريق قبل ذلك الثقة في حال وجود الطريق الصحيح للشيخ إلى ذلك الثقة نفسه.

ومثال ذلك، ما قاله الشيخ في التهذيب: «وروى معاوية بن ميسرة، عنه عليه السلام، أنّه قال: **ما استخار اللهَ عبدٌ سبعين مرّة بهذه الاستخارة إلّا رماه الله**

---

(١) نفترض هنا عدم دخول ابن الغضائري الواقع في طريق المشيخة كما تقدم ضمن الجماعة الرواية عن الصدوق في هذا الطريق، وإلّا سيكون طريق المشيخة عاماً أيضاً، لقول الشيخ في الفهرست في بعض طرقه إلى محمد بن علي بن محبوب: «أخبرنا بجميع كتبه وروايا ته الحسين بن عبيد الله وابن أبي جيد؛ عن أحمد بن محمد ابن يحيى، عن أبيه، عن محمد بن علي بن محبوب»، وهو الطريق الأول من طرق الفهرست إلى محمد بن علي بن محبوب.

(٢) الطوسي / الفهرست: ٢٢٢ ـ ٢٢٣ / ٦٢٣ (٣٨).

بالخير..»[١].

والشيخ لم يذكر طريقه إلى معاوية بن ميسرة في المشيخة، لكنه ذكر الطريق إلى كتابه في الفهرست، وهو: جماعة، عن أبي المفضل، عن ابن بطّة، عن أحمد ابن محمد بن عيسىٰ، عن علي بن الحكم، عنه[٢].

وهذا الطريق ضعيف بأبي المفضل بحسب المشهور، وإن كان ثقة عند آخرين وهو الصحيح على التحقيق.

ومهما يكن، فإنه يمكن تصحيحه ـ بناء على التضعيف المذكور وهو غير صحيح ـ بأحد طريقي الشيخ إلى كتاب علي بن الحكم، حيث ذكر الشيخ في ترجمته ثلاثة طرق إلى كتابه:

الثاني منها: جماعة، عن الصدوق، عن أبيه ومحمد بن الحسن؛ عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد، عنه. وهو طريق صحيح.

والثالث: ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار وأحمد بن إدريس والحميري ومحمد بن يحيى كلهم؛ عن أحمد بن محمد، عنه[٣]، وهو طريق صحيح أيضاً.

وهذا الأسلوب من التصحيح غير تام؛ لأن صحة طريق الشيخ إلى على بن الحكم في الفهرست ـ وهو طريق خاص إلى كتابه ـ لا ينتج عنها صحة طريقه إلى رواية معاوية بن ميسرة إلّا مع إحراز وجود تلك الرواية في كتابه ولا دليل عليه، ووقوع علي بن الحكم في الطريق إلى معاوية بن ميسرة لا يعني ذلك، بخلاف ما

---

(١) الطوسي / تهذيب الأحكام ٣: ١٨٢ / ٤١٤ (٨) باب (١٦) صلاة الاستخارة.
(٢) الطوسي /الفهرست: ٢٤٨ / ٧٤٣ (٨).
(٣) الطوسي /الفهرست: ١٥١ / ٣٧٦ (٣).

لو كان الطريق المُصحَّح به عاماً إلى جميع كتب وروايات علي بن الحكم، فحينئذٍ ستدخل رواية التهذيب تلك في جملة رواياته التي صحَّ الطريق إليها، وبه يتم الأخذ بالرواية المذكورة، وإلّا فلا.

وسيأتي تصحيح طريق الشيخ إلى معاوية بن ميسرة في بيان الفقرة الرابعة من كلام المحقق المذكور.

وأما الفقرة الثالثة، فمراده بها: أنه إذا كان ضعف طريق الشيخ إلى من ابتدأ به سنده واقعاً في الطرف الأول القريب من الشيخ وصح الباقي ـ أي الوسط والطرف الأخير ـ وكان للشيخ طريق عام وصحيح يروي فيه جميع كتب ورويات من وقع بعد الطرف الأول في ذلك الطريق، فيستعاض به عن الطرف الأول، وحينئذٍ يصح الطريق.

ومثاله: ما رواه الشيخ في التهذيب ابتداء بهذه الصورة: «حماد بن عيسى، عن عبيد بن زرارة، عن أبي عبد الله عليه السلام، أنه سأله عن رجلين، قام أحدهما يصلي حتى أصبح، والآخر جالس يدعو، أيهما أفضل؟ قال عليه السلام: **الدعاء أفضل**»[1].

وكذلك: «حماد بن عيسى، عن معاوية بن عمار، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: **إذا أصاب الرجلُ الصيدَ في الحرم وهو محرم، فإنّه ينبغي له أن يفديه ولا يأكله أحد..**»[2].

والشيخ لم يذكر طريقه إلى حماد بن عيسى الجهني في مشيخة التهذيبين. وله إليه في الفهرست ثلاثة طرق، وهي:

---

(١) الطوسي / تهذيب الأحكام ٤: ٣٣١ / ١٠٣٤ (١٠٢) باب (٧٢) الزيادات.

(٢) المصدر نفسه ٥: ٤٦٨ / ١٦٣٧ (٢٨٣) باب (٢٦) من الزيادات في فقه الحج.

١ ـ عدّة من أصحابنا، عن أبي المفضل، عن ابن بطّة، عن أحمد بن أبي عبد الله، عنه.

٢ ـ ابن بطّة، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عبد الرحمن بن أبي نجران وعلي بن حديد؛ عنه.

٣ ـ ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن محمد بن أبي الصهبان، عن أبي القاسم الكوفي، عن إسماعيل بن سهل، عنه[١].

والطريق الأول ضعيف بأبي المفضل، وكذلك الثاني لتعليقه على الأول.

والطريق الثالث ضعيف بأبي القاسم الكوفي المهمل، مع ضعف إسماعيل بن سهل أيضاً.

ومن الواضح أن الطريق الثالث لا يمكن تصحيحه على ضوء ما ذُكِر، لوقوع الضعف في الطرف البعيد عن الشيخ والقريب من صاحب الكتاب، بخلاف الطريقين الأول والثاني الذي انحصر ضعفهما بالطرف القريب من الشيخ والبعيد عن صاحب الكتاب.

والملاحظ في هذين الطريقين سلامة وسطهما وطرفهما البعيد لوثاقة من وقع فيهما جميعاً.

وعلى هذا يمكن تصحيح الطريق الأول بطريق الشيخ العام الصحيح إلى أحمد بن أبي عبد الله محمد بن خالد البرقي في الفهرست[٢] وجعله بدلاً من المقطع الأول الضعيف بأبي المفضل في الطريق الأول، وبه يصح الطريق إلى حمّاد بن عيسىٰ.

---

(١) الطوسي /الفهرست: ١١٥ ـ ١١٦ / ٢٤١ (٢).

(٢) المصدر نفسه: ٦٤ / ٦٥ (٣).

ويمكن تصحيح الطريق الثاني أيضاً بطريقه العام الصحيح إلى أحمد بن محمد بن عيسى أيضاً[١]، وجعله عوضاً عن المقطع الضعيف المذكور فيه. كما ويمكن إيجاد الطريق الصحيح للشيخ إلى حماد بن عيسى بأساليب أخرى قد بيّناها في الفصل الثاني من هذا الباب في مناقشة تصحيح المحقق الكلباسي نفسه لطرق الشيخ بأسانيد الكافي[٢].

وأمّا المراد بالفقرة الرابعة: أنه إذا كان طريق الشيخ إلى من ابتدأ به سند التهذيب مثلاً ضعيفاً ـ وهذا يعني ضعف الطريق إلى كتابه الذي أخذ الحديث منه ـ ولكن صح لغير الشيخ طريق إلى كتابه، وكان للشيخ طريق عام وصحيح إلى من روى الكتاب عن مصنّفه مباشرة أو بالواسطة؛ أمكن تصحيح طريقه الضعيف المذكور بالتركيب بين طريقين، وذلك بوصل طريقه الصحيح العام إلى من ذكرناه ببقية طريق ذلك الغير، مما ينتج عنه طريق صحيح وعام للشيخ إلى من ابتدا به سنده، وحينئذٍ سيصح العمل بروايته وإن كان الشيخ قد رواها بطريق ضعيف.

ومثال ذلك: ما رواه الشيخ ابتداء عن معاوية بن ميسرة، وكان الطريق إليه ضعيفاً بأبي المفضل، وهو ما بيناه في شرح الفقرة الثانية من كلام المحقق الكلباسي كما تقدّم.

وفي هذا الوجه يمكن تصحيح طريق الشيخ إلى معاوية بن ميسرة بطريق النجاشي الذي روى كتابه بطريق صحيح عن أحمد بن جعفر، عن أحمد بن إدريس عن أحمد بن محمد بن عيسىٰ الأشعري، عن ابن أبي عمير، عنه[٣].

---

(١) الطوسي / الفهرست: ٦٩ / ٧٥ (١٣).

(٢) ٢: ١٤٨.

(٣) النجاشي / رجال النجاشي: ٤١ / ١٠٩٣.

وللشيخ طريق عام وصحيح إلى كل من أحمد بن إدريس[١]، وأحمد بن محمد بن عيسى[٢] وابن أبي عمير[٣]. وبوصل أحد طرقة العامة تلك ببقية طريق النجاشي، سيصح له طريق عام إلى ما رواه بطريق ضعيف عن معاوية بن ميسرة.

كما يمكن التمثيل لهذه الفقرة بطريق الشيخ إلى ما رواه في التهذيب عن زيد الشحام ابتداء[٤]. وهو طريق ضعيف بأبي جميلة في الفهرست[٥]، مع عدم وجود الطريق إليه في مشيخة التهذيبين، ولكن النجاشي روى كتاب زيد الشحام بطريق صحيح، عن صفوان بن يحيى، عنه[٦].

وللشيخ طريق صحح وعام إلى جميع كتب وروايات صفوان بن يحيى في الفهرست[٧]، وباتباع ما ذكرناه في تصحيح طريقه إلى معاوية بن ميسرة، سيكون له طريق عام وصحيح إلى جميع ما يرويه عن زيد الشحام أيضاً.

---

(١) الطوسي / الفهرست: ٧١ / ٨١ (١٩).

(٢) المصدر نفسه: ٦٩ / ٧٥ (١٣).

(٣) المصدر نفسه: ٢١٩ / ٦١٧ (٣٢).

(٤) الطوسي / تهذيب الأحكام ٥ : ٤٧٠ / ١٦٤٩ (٢٩٥) باب (٢٦) من الزيادات في فقه الحج.

(٥) الطوسي / الفهرست : ١٢٩ ـ ١٣٠ / ٢٩٨ (١).

(٦) النجاشي / رجال النجاشي: ١٧٥ / ٤٦٢.

(٧) الطوسي / الفهرست: ١٤٦ / ٣٥٦ (١).

فهرس المحتويات

(٣٢١ـ٣٣٣)

الباب الثاني
جذور فكرة تعويض الأسانيد وتطبيقاتها الرجالية
(٢٢٣ ـ ٣٢٠)

توطئة

في بيان تاريخ فكرة التعويض

(٥ ـ ٢٦)

دور أساليب التأليف الرجالي في نشوء فكرة التعويض ٧
أوّلاً: أسلوب تصنيف فهارس الكتب ٩
ثانياً: أسلوب تصنيف المشيخات ١٢
دور المسالك السندية في نشوء فكرة التعويض..... ١٤
أسماء من طبّقوا فكرة تعويض الأسانيد وتصنيف جهودهم المبذولة
حولها ٢٠
أوّلاً: أسماء من طبّقوا فكرة تعويض الأسانيد قبل صياغتها إلى نظرية..... ٢٠
ثانياً: تصنيف الجهود المبذولة حول فكرة التعويض ٢٤

الفصل الأوّل

تصحيح الأسانيد الضعيفة بطرق الشيخ في الفهرست

(٢٧ ـ ١٢٨)

المبحث الأوّل / التصحيح بالطرق الخاصّة..... ٢٩
الوجه الأوّل: تصحيح طرق مشيخة التهذيبين..... ٣٠
تصحيح طريق مشيخة التهذيبين إلى الحسن بن محبوب..... ٣١

مناقشته ٣٢
محاولة تعميم الوجه الأوّل من التصحيح ٣٤
التطبيق الأوّل: تصحيح سند رواية العيص بن القاسم في كتاب الخلاف ٣٤
التطبيق الثاني: تصحيح سند رواية هشام بن سالم في مصباح المتهجّد ٣٥
نقد المحاولة ٣٥
الوجه الثاني: تصحيح ما ورد في أول التهذيبين خلافاً لقاعدة المشيخة ٣٩
التطبيق الأوّل: تصحيح ما ورد في أول الاستبصار عن أيّوب بن الحرّ ٣٩
بيان وتعقيب ٤١
التطبيق الثاني: تصحيح السند المتّصل في أوّل التهذيب ٤٢
بيان وتعقيب ٤٥
الوجه الثالث: تصحيح طرق الشيخ الصدوق في مشيخة الفقيه بطريق
الفهرست ٤٥
مصنّفات الشيعة برواية الصدوق في فهرست الشيخ ٤٦
التطبيق الأوّل: تصحيح الطريق إلى إبراهيم بن أبي محمود ٥٧
مناقشته ٥٩
التطبيق الثاني: تصحيح الطريق إلى إبراهيم بن عبد الحميد ٦١
بيان ومناقشة ٦١
التطبيق الثالث: تصحيح الطريق إلى أبي خديجة سالم بن مكرم ٦٥
بيان ومناقشة ٦٥
التطبيق الرابع: تصحيح الطريق إلى أبي المغرا ٦٧
التطبيق الخامس: تصحيح الطريق إلى الحسين بن أبي العلاء ٦٨
مناقشته ٦٩

فهرس المحتويات ٣٢٥

التطبيق السادس: تصحيح الطريق إلى زياد بن مروان القندي. ٧١

التطبيق السابع: تصحيح الطريق إلى سيف بن عميرة ٧٢

التطبيق الثامن: تصحيح الطريق إلى عاصم بن حميد ٧٣

بيان ومناقشة ٧٤

التطبيق التاسع: تصحيح الطريق إلى العبّاس بن عامر القصباني ٧٥

التطبيق العاشر: تصحيح الطريق إلى عبد الرحمن بن الحجاج ٧٦

بيان ومناقشة ٧٦

التطبيق الحادي عشر: تصحيح الطريق إلى علي بن الريّان. ٧٨٠

التطبيق الثاني عشر: تصحيح الطريق إلى كتاب العلل للفضل بن شاذان ٨١

التطبيق الثالث عشر: تصحيح الطريق إلى منصور بن حازم. ٨١

الوجه الرابع: تصحيح الطريق إلى صاحب كتاب بالطريق إلى شيخه

أو راوي كتابه ٨٢

الحالة الأولى: التصحيح من جهة صحّة الطريق إلى شيخ صاحب الكتاب..... ٨٣

الصورة الأولى ٨٣

تصحيح طريق الشيخ إلى محمدبن أحمدبن داودبطريق الفهرست إلى أبيه.... ٨١

مناقشته ٨٣

الصورة الثانية..... ٨٤

تصحيح ما رواه الصدوق عن نشيط بن صالح عن هشام بن الحكم بطريقه

إلى هشام، ومناقشته..... ٨٥

الحالة الثانية: التصحيح من جهة صحّة الطريق إلى راوي الكتاب

عن مصنّفه..... ٨٧

المبحث الثاني / التصحيح بالطرق العامّة ٨٩

الوجه الأوّل ـ تصحيح طريق الشيخ إلى صاحب كتاب بطريقه
العام إليه في الفهرست ٨٩
تطبيقات الوجه الأوّل ٩٠
التطبيق الأوّل: تصحيح طريق الشيخ إلى أبي مريم الأنصاري..... ٩٠
مناقشته..... ٩١
التطبيق الثاني: حول طرق الشيخ والفهرست إلى الحسن بن محبوب..... ٩٥
مناقشته..... ٩٥
التطبيق الثالث: تصحيح الطريق إلى محمد بن أبي عمير ٩٦
مناقشته..... ٩٧
التطبيق الرابع: حول طريق الشيخ إلى الصدوق..... ١٠٠
مناقشته ١٠٠
التطبيق الخامس: حول طريق الشيخ إلى العيّاشي..... ١٠١
مناقشته ١٠١
التطبيق السادس: تصحيح الطريق إلى محمد بن علي بن محبوب،
وأحمد بن محمد بن عيسى الأشعري..... ١٠٣
بيان ومناقشة..... ١٠٤
التطبيق السابع: تصحيح الطريق إلى أحمد بن محمد بن عيسى..... ١٠٥
بيان ومناقشة..... ١٠٨
الوجه الثاني: تصحيح الطريق إلى شخص بالطريق العام إلى بعض
من وقع في الطريق إليه..... ١١٠
الصورة الأولى: تصحيح الطريق إلى صاحب كتاب بالطريق العام إلى
من روى عنه كتابه بلا واسطة ١١١

تطبيقات الصورة الأولى ١١٢
التطبيق الأوّل: تصحيح طريق الصدوق إلى ذريح المحاربي ١١٢
بيان ومناقشة ١١٤
التطبيق الثاني: تصحيح طريق الصدوق إلى صالح بن عقبة ١١٦
مناقشته ١١٧
التطبيق الثالث: تصحيح طريق الصدوق إلى محمد بن عبد الله بن مهران ١١٨
مناقشته ١١٨
التطبيق الرابع: تصحيح طريق الشيخ في الفهرست إلى علي بن الحسن
البصري ١١٩
بيان وتوضيح ١١٩
التطبيق الخامس: تصحيح طريق الشيخ في الفهرست إلى محمد بن
أبي عمير ١٢٠
بيان وتعقيب ١٢١
التطبيق السادس: تصحيح طريق الصدوق إلى محمد بن الفيض ١٢٢
التطبيق السابع: تصحيح طريق الصدوق إلى محمد بن النعمان
(مؤمن الطاق) ١٢٣
التطبيق الثامن: تصحيح طريق الصدوق إلى هشام بن سالم ١٢٣
بيان ومناقشة ١٢٣
الصورة الثانية: تصحيح طريق الصدوق إلى صاحب كتاب بطريقه
العام إلى من روى عنه كتابه بالواسطة ١٢٥
التطبيق الأوّل ١٢٥
التطبيق الثاني ١٢٦

التطبيق الثالث ١٢٧
التطبيق الرابع ١٢٧

الفصل الثاني

تصحيح الطرق في كتاب بطرق الكتاب نفسه

أو بغير طرق الفهرست

(١٢٩ ـ ٢٢١)

المبحث الأوّل / تصحيح الطرق في كتاب بطرق الكتاب نفسه ١٣١
الوجه الأوّل: تصحيح طرق مشيخة الفقيه إلى صاحب كتاب بطرق
المشيخة نفسها ١٣١
التطبيق الأوّل ١٣٢
مناقشته ١٣٢
التطبيق الثاني ١٣٤
مناقشته ١٣٤
التطبيق الثالث ١٣٦
مناقشته ١٣٦
التطبيق الرابع ١٣٦
مناقشته ١٣٨
الوجه الثاني: تصحيح طرق الشيخ إلى صاحب كتاب في الفهرست
بطرق الفهرست نفسها ١٣٩
التطبيق الأوّل ١٣٩
مناقشته ١٤٠
التطبيق الثاني ١٤٢

فهرس المحتويات ٣٢٩

مناقشته ١٤٢

التطبيق الثالث ١٤٣

مناقشته ١٤٣

التطبيق الرابع ١٤٤

مناقشته ١٤٥

المبحث الثاني / تصحيح طرق الشيخ إلى صاحب كتاب بغير طرق الفهرست... ١٤٧

الوجه الأوّل: تصحيح طرق الشيخ بأسانيد الكافي ١٤٨

مناقشة التصحيح في الوجه الأوّل ١٤٨

الوجه الثاني: تصحيح طريق الشيخ بطريق النجاشي..... ١٥٤

الوجه الثالث: تصحيح طريق الشيخ إلى كتاب في الفهرست بطريقه

إلى مصنّفه في المشيخة ١٦١

الوجه الرابع: تصحيح طريق الشيخ بطرق الصدوق في المشيخة ١٦٥

المبحث الثالث: استنباط الطرق الصحيحة للشيخ من أسانيد روايات

التهذيبين..... ١٦٩

من تطبيقات التصحيح المستنبط ١٧٤

مناقشة التصحيح المستنبط..... ١٧٥

المبحث الرابع: الطرق التي نسبها الأردبيلي إلى المشيخة والفهرست وهي في أحدهما

مع مبرّرات تلك النسبة ١٨٥

المطلب الأوّل: الطرق المنسوبة إلى المشيخة والفهرست

وهي في أحدهما..... ١٨٥

أوّلاً: ما حكم بصحّته ونسبه إلى المشيخة والفهرست، ولم يكن في

المشيخة..... ١٨٦

ثانياً: ما حكم بحسنه ونسبه إلى المشيخة والفهرست، ولم يكن
في المشيخة ١٨٨
ثالثاً: ما حكم بموثقيّته ونسبه إلى المشيخة والفهرست، ولم يكن
في المشيخة..... ١٨٨
رابعاً: ما حكم بكونه خلافياً ونسبه إلى المشيخة والفهرست،
ولم يكن في المشيخة..... ١٨٩
خامساً: ما حكم بضعفه ونسبه إلى المشيخة والفهرست، ولم يكن
في المشيخة ١٨٩
سادساً: ما حكم بجهالته في المشيخة وصحّته في الفهرست، ولم
يكن في المشيخة ١٩١
سابعاً: ما حكم بجهالته في الفهرست وضعفه في المشيخة، ولم
يكن في المشيخة..... ١٩١
ثامناً: ما حكم بضعفه ونسبه إلى المشيخة، ولم يكن في المشيخة..... ١٩١
تاسعاً: ما حكم بصحّته ونسبه إلى المشيخة، والفهرست، ولم يكن
في الفهرست..... ١٩٢
عاشراً: ما حكم بصحّته ونسبه إلى الفهرست، وهو وهم في الراوي..... ١٩٢
المطلب الثاني: مبرّرات تلك النسبة ١٩٤
القول الأوّل: عدم ظهور مبرّرات تلك النسبة ١٩٥
القول الثاني: سهو قلم الأردبيلي في تلك النسبة..... ١٩٦
مناقشة القول الثاني..... ١٩٨
القول الثالث: استنباط تلك النسبة من أسانيد روايات التهذيبين..... ٢٠٠
مناقشة القول الثالث ٢٠١

فهرس المحتويات ٣٣١

المطلب الثالث: ما نحتمله في تبرير تلك النسبة ٢٠٦

الاحتمال الأوّل: تتميم طرق المشيخة من الفهرست وبالعكس ٢٠٦

الاحتمال الثاني: اكتشاف الطريق بتطبيق وجوه فكرة التعويض ٢٠٨

تطبيقات الاحتمال الثاني ٢١٠

الفصل الثالث

تتميم الطرق وتركيب الأسانيد

(٢٢٣ ـ ٣٢٠)

المبحث الأوّل / تتميم طرق مشيخة التهذيبين من الفهرست وبالعكس ٢٢٥

الصورة الأولى: بيان نقص طرق المشيخة ٢٢٦

الصورة الثانية: بيان نقص طرق الفهرست ٢٤٠

الصورة الثالثة: بيان نقص طرق الكتابين بالقياس إلى مشايخ التهذيبين ٢٤٠

تطبيقات التتميم من الصورة الأولى ٢٤٥

مناقشة تطبيقات التتميم ٢٥٥

المبحث الثاني: تتميم طرق الشيخ الصدوق بطرق الفهرست ٢٦١

التطبيق الأوّل: اكتشاف الطريق إلى أبي الصباح الكناني ٢٦٢

توضيح التطبيق ومناقشته ٢٦٢

التطبيق الثاني: اكتشاف الطريق إلى جميل بن صالح ٢٦٦

مناقشته ٢٦٧

التطبيق الثالث: اكتشاف الطريق إلى موسى بن بكر ٢٦٩

مناقشته ٢٦٩

التطبيق الرابع: اكتشاف الطريق إلى نشيط بن صالح ٢٦٩

مناقشته ٢٧٠

التطبيق الخامس: اكتشاف الطريق إلى يونس بن عبد الرحمن..... ٢٧٠
مناقشته ٢٧١
المبحث الثالث: تصحيح الطرق الضعيفة بالتركيب بين الطرق..... ٢٧٥
القسم الأوّل: تصحيح طرق الشيخ الصدوق بالتركيب بين الطرق ٢٧٥
الوجه الأوّل: تصحيح طريق الصدوق إلى شخص بالتركيب بين
طريق النجاشي وطريق الفهرست..... ٢٧٥
التطبيق الأوّل: تصحيح طريق الصدوق إلى زيد الشحّام ٢٧٦
التطبيق الثاني: تصحيح الطريق إلى سعيد الأعرج ٢٧٩
التطبيق الثالث: تصحيح الطريق إلى علي بن بلال ٢٨٠
التطبيق الرابع: تصحيح الطريق إلى جعفر بن عثمان..... ٢٨١
التطبيق الخامس: تصحيح الطريق إلى الريان بن الصلت..... ٢٨٢
التطبيق السادس: تصحيح الطريق إلى عبيد بن زرارة ٢٨٢
نقد المحقّق الكلباسي لتصحيح هذا الطريق ٢٨٣
مناقشة نقد التصحيح ٢٨٤
الوجه الثاني: تصحيح طريق الصدوق بالتركيب بين طريقين من
طرق الفهرست..... ٢٨٨
التطبيق الأول: تصحيح الطريق إلى أبي حمزة الثمالي ٢٨٩
التطبيق الثاني: تصحيح الطريق إلى أبي الربيع الشامي ٢٩٠
التطبيق الثالث: تصحيح الطريق إلى الحسن بن علي الكوفي..... ٢٩١
التطبيق الرابع: تصحيح الطريق إلى داود بن الحصين ٢٩٢
التطبيق الخامس: تصحيح الطريق إلى سعيد بن يسار العجلي..... ٢٩٣
التطبيق السادس: تصحيح الطريق إلى محمد بن عبد الله بن مهران ٢٩٣

فهرس المحتويات ٣٣٣

التطبيق السابع: تصحيح الطريق إلى مروان بن مسلم ٢٩٤

الوجه الثالث: تركيب الطريق الصحيح للصدوق بملاحظة

الوجهين السابقين ٢٩٦

التطبيق الأول: تصحيح الطريق إلى محمد بن القاسم بن الفضيل ٢٩٦

مناقشته ٢٩٧

التطبيق الثاني: تصحيح الطريق إلى معاوية بن شريح ٢٩٨

بيان وتعقيب ٢٩٩

التطبيق الثالث: تصحيح الطريق إلى بشار بن يسار ٣٠٠

الوجه الرابع: تصحيح طريق الصدوق بالتركيب بين ثلاثة طرق ٣٠١

التطبيق الأول: تصحيح الطريق إلى بكر بن صالح ٣٠١

بيان ومناقشة ٣٠٢

التطبيق الثاني: تصحيح الطريق إلى جعفر بن محمد بن يونس ٣٠٥

التطبيق الثالث: تصحيح الطريق إلى هارون بن خارجة الكوفي ٣٠٧

القسم الثاني: تصحيح طرق الشيخ بالتركيب بين الطرق ٣٠٨

الوجه الأوّل: تصحيح طريق الشيخ بالتركيب بين طريق

النجاشي والفهرست ٣٠٨

التطبيق الأوّل: تصحيح الطريق إلى آدم بن إسحاق ٣٠٨

التطبيق الثاني: تصحيح الطريق إلى جعفر بن محمد بن يونس ٣١٠

الوجه الثاني: تصحيح طريق الشيخ بالتركيب بين طرقه في

المشيخة والفهرست ٣١١

بيان وتوضيح ٣١٣

فهرست المحتويات ..... ٣٢١ ـ ٣٣٣